المُستقبلُ العربيّ

السنة 42 العدد 490 كانون الأول/ديسمبر 2019

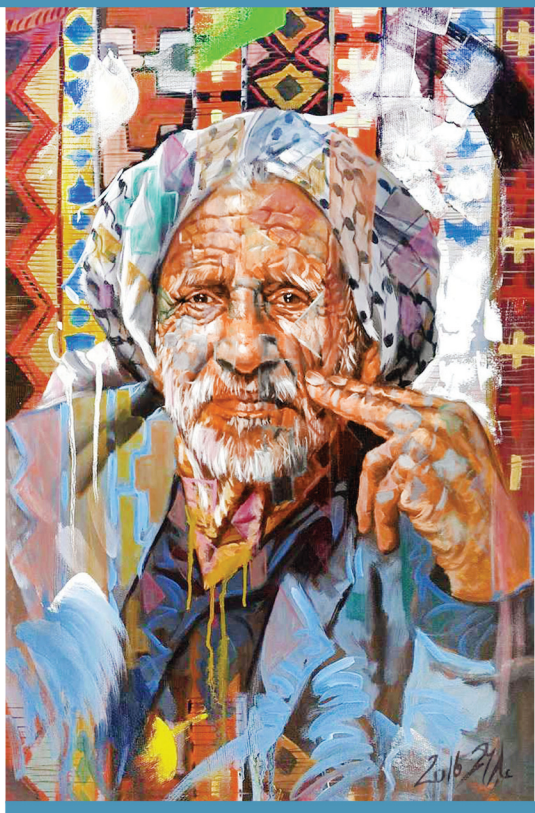

افتتاحية

الكوموتراجيديا العراقية: بين الواقع والضرورة
عبد الحسين شعبان

دراسات

فلسطين إلى أين؟
ويل كروفورد

إشكالية المعرفة الجغرافية السياسية التابعة
لورا الخوري وسيف دعنا

أزمة السياسة النقدية في لبنان
فرحات أسعد فرحات

الدولة الوطنية في الوطن العربي: النشأة والاستمرارية (ملف ـ 3)

الدولة في المغرب ومسار التطور
محمد مزيان

الدولة الوطنية وإشكالية المنهج في موريتانيا
أحمد محمد الأمين أنداري

الدولة في الصومال: التحديات التاريخية
محمد عبد الكريم أحمد

مقالات وآراء

نحو سياسات مالية بديلة لإنقاذ مصر
عبد الخالق فاروق

وثيقة «الأخوة الإنسانية» وتناهي «صراع الحضارات»!
الأب بشارة إيليا

كتب وقراءات

- علم التاريخ العربي الحديث: الخطاب التاريخي والدولة الأمة
- تونس بين انتخابات 2014 وانتخابات 2019

مركز دراسات الوحدة العربية

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: 6001 ـ 113
الحمرا ـ بيروت 2407 2034 ـ لبنان
هاتف: 750084/5/6/7 (+9611)
فاكس: 750088 (+9611)

www.caus.org.lb
info@caus.org.lb
CausCenter
@CausCenter
@CausCenter

المواطنة في تيارات الخليج

مجموعة من الباحثين

351 ص
$ 16

تونس فرادة عربية

صفوان المصري

416 ص
$ 18

دور السلطان عبد الحميد في السيطرة الصهيونية على فلسطين؟

فدوى نصيرات

255 ص
$ 14

السُّبل والمُنى في صناعة الفَقر والغِنى

حسن بوكرين

220 ص
$ 14

المُستقبلُ العَرَبيّ

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

مركز بحثي علمي يُعنى بشؤون الوطن العربي ووحدته، وما يتعلق به ويؤثر فيه إقليمياً ودولياً، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية. وهو مؤسسة غير حكومية مستقلة لا تبغى الربح، يهتم بنشر الأبحاث المحكّمة.

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 ـ قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <http://www.e-marefa.net/ar>

2 ـ قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

3 ـ دار منظومة <http://www.mandumah.com>

4 ـ EBSCO Publishing <http://www.ebsco.com>

كما أن المقالات التربوية بنصوصها الكاملة متوفرة

في قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

للحصول على إصدارات المركز

1 ـ الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:

■ **الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد):**

للأفراد	**للمؤسسات**
100 $ للنسخة الورقية.	150 $ للنسخة الورقية.
10 $ للنسخة الإلكترونية.	40 $ للنسخة الإلكترونية.
105 $ للنسختين الورقية والإلكترونية.	180 $ للنسختين الورقية والإلكترونية.

2 ـ الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

■ تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد).

3 ـ الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

4 ـ شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن، التي تزيد على 1000 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **سبعة آلاف دولار أمريكي** تشمل أجور الشحن.

المُسْتقبلُ العَرَبيّ

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الثانية والأربعون | التسعون والأربعمئة | كانون الأول/ديسمبر 2019

المحتويات

■ افتتاحية

□ **الكوموتراجيديا العراقية بين فقه الواقع وفقه الضرورة** ..... عبد الحسين شعبان 7

■ دراسات

□ **فلسطين ـ إلى أين: لماذا ستحتاج إسرائيل في المستقبل إلى عودة الفلسطينيين؟** ..... ويل كروفورد 11

تناقش هذه الدراسة آفاق القضية الفلسطينية، في ظل ما وصلت إليه من طرق مسدودة، وبخاصة بعد مسار أوسلو الذي فقد الفلسطينيون معه الكثير من أوراق القوة. لكن هذه الدراسة تلقي الضوء على ما تواجهه إسرائيل من تحديات ديمغرافية مستقبلية خطيرة في سوق العمل، إذا لم تتم مواجهتها ستنعكس سلباً على نمو إسرائيل وازدهارها في المستقبل. وترى الدراسة أنه على الرغم من وجود عدة خيارات سياسية أمام إسرائيل لمواجهة هذه التحديات، فإن عودة الفلسطينيين إلى أرضهم المحتلة عام 1948 هي الحل الأمثل لإسرائيل. وبالتالي فإن حق العودة هو قضية يمكن الفلسطينيين أن يتحدوا فيه ويصروا على أنه خط أحمر لا يمكن تجاوزه.

يصدر هذا العدد بدعم من
مؤسسة علي خليفة الكواري للدراسات العربية
وتعزيز المساعي الديمقراطية (قيد التأسيس)

رئيسة التحرير: لونا أبو سويرح
مدير التحرير: فارس أبي صعب

□ **مخططات تصدير المعرفة الغربية: إسكات «الآخر» وخلق أسس معرفية مُضادّة** ..... لورا الخوري سيف دعنا 23

تبحث هذه الورقة في مسألة الاستيراد الأعمى للمعرفة الغربية، ومساءلة المفاهيم الجديدة التي طرأت على المجتمعات ما بعد الاستعمار، وما قبله. وهي تسعى لمساءلة كيف تشكّلت وصُدِّرَت المعرفة السائدة بعدما جُرِّدت من أي تنافس مع أي معرفة أصلية مضادة؟ وكيف هُمِّش أيّ بديل للمعرفة الغربية بمزاعم عقلانية واستُنسخت التجربة الغربية عالمياً؟ كما تهتم الورقة بالكشف عن بعض محاولات تجريد المعرفة من سياقها السياسي، وبمساءلة الاستيراد الأعمى للمعرفة الغربية، وضمناً استيراد الكثير من الثنائيات الهدامة معرفياً وسياسياً؛ كما تناقش دور التاريخ الشفوي في إيجاد قرائن غير مشوّهة «من الداخل». كما تسعى لكشف نظرية المعرفة الإمبريالية التي تعمل على «إسكات الآخر».

□ **أزمة السياسة النقدية في لبنان وسبل الخروج منها** ..... فرحات أسعد فرحات 47

تقدم هذه الدراسة قراءة في أسباب الأزمة النقدية في لبنان، التي انفجرت في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، مستعينة بأرقام صادرة عن مصرف لبنان، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، مع تقديم اقتراحات حلول يمكن السلطات النقدية المتمثلة بالمصرف المركزي اعتمادها على المديين القصير والمتوسط، وتكون نتائجها فعّالة على المديين المتوسط والطويل.

تشرح الدراسة وتوضح أصل السياسة النقدية التي اعتمدت منذ ما بعد الحرب الأهلية اللبنانية وعودة السلم وإعادة الإعمار إلى يومنا هذا، وهي تحاول الإجابة عن سؤالين رئيسيين: هل كانت السياسة النقدية التي اتبعت هي الأنجح، وكيف يمكن الخروج من الأزمة الراهنة بناء على تجارب السنوات السابقة؟

■ الدولة الوطنية في الوطن العربي: إشكالية النشأة وتحديات الاستمرارية (ملف ـ 3)

□ **الدولة في المغرب ومسار التطور: من الدولة السلطانية إلى الدولة الحديثة** ..... محمد مزيان 70

تهتم هذه الورقة بدراسة وتحليل تطور الدولة في المغرب واستجلاء خصائصها وبناها، انطلاقاً من الإشكال الذي يواجهه البحث عن كيف نؤرخ للدولة المغربية، فهل نعتمد على أهم السلالات والأسر التي حكمت المغرب فيتسبب ذلك في إقصاء كيانات سابقة، أم نعتمد توصيف طبيعة النظام السياسي، أي المخزن، ومدى انعكاس حضور التقاليد السلطانية على هيكلة الدولة المعاصرة في المغرب؟ وتبرر الورقة أهمية هذه الإشكالية بكون المغرب يقدم مثالاً للاستمرارية التاريخية، فالإمارة والبيعة وإمارة المؤمنين والسلطنة والمخزن هي مؤسسات ظهرت في خضم مجتمع البداوة والصحراء وتأثرت بمحيطها الفارسي والبيزنطي ولاحقاً الأندلسي، واستمرت في الحضور ولو بأوجه مختلفة.

□ **مقاربة الدولة في الوطن العربي وإشكالية المنهج: الحالة الموريتانية نموذجاً** ..... أحمد محمد الأمين أنداري 88

تعالج هذه الورقة موضوع مقاربة مفهوم الدولة في الوطن العربي في علاقته بإشكالية المنهج، وهي تنطلق من فرضية مفادها أن مناهج العلوم

السياسية، على الرغم من التطور الكبير الذي حققته في الغرب، لا تزال قاصرة عن مقاربة الدولة في العالم الثالث عموماً وفي الوطن العربي بوجه خاص. ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها أن هذه المناهج هي في الأغلب مناهج غربية، تم نقلها إلى العالم الثالث، بما فيه الوطن العربي، وأريد لها أن تطبق فيه كمسلمات جاهزة، وأن تجيب عن أسئلة تتعلق بدولة مختلفة عن الدولة في الغرب من حيث الجوهر، وإن تشابهت معها من حيث الهيكل والشكل.

□ **الدولة الوطنية في الصومال:**
التحديات التاريخية ومساعي التعافي ..... محمد عبد الكريم أحمد 106

تتناول الدراسة مسألة الدولة الوطنية في الصومال التي تكتنفها تحديات تاريخية لا تزال حاضرة في الواقع الصومالي. وتعرض المساعي الصومالية الرسمية وغير الرسمية للخروج من أزمة الدولة الوطنية التي يشهدها الصومال منذ نحو ثلاثة عقود، كما تعرض الإرث الاستعماري الأوروبي في الصومال منذ عام 1892 وما أحدثه من حالة تفكيك ودمج وإعادة دمج استمرت تداعياتها إلى ما بعد استقلال الصومال عام 1960، على الرغم من أن الصومال يعد تقليدياً من أكثر دول أفريقيا تحقيقاً للاندماج الوطني من حيث معايير الانتماء الديني (والمذهبي)، واللغة، والإثنية، والثقافة، والبناء الاجتماعي وغيرها.

■ مقالات وآراء

□ **نحو سياسات مالية بديلة لإنقاذ مصر** ..... عبد الخالق فاروق 125

□ **وثيقة «الأخوّة الإنسانية» وتناهي**
«صراع الحضارات»! ..... الأب بشارة إيليّا 137

■ كتب وقراءات

□ **علم التاريخ العربي الحديث: الخطاب التاريخي والدولة الأمة**
(يوسف الشويري) ..... محمود حداد 152

□ **تونس بين انتخابات 2014 وانتخابات 2019: أية تحديات؟ وأية استراتيجيا؟ (مع يوميات فاعلي الحراك التطاويني عام 2017)**
(تنسيق عادل بالكحلة؛ مقرر عقيل البكوش) ..... توفيق سلطان 157

□ **كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية** ..... كابي الخوري 164

كتب عربية: المواطنة في تيارات الخليج؛ تونس: فرادة عربية؛ الطاقة والجغرافيا السياسية لغاز شرق المتوسط؛ العبرة المفقودة من الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

كتب أجنبية: Good Economics for Hard Times; Holding the Line: Inside Trump's Pentagon with Secretary Mattis; The Country That Does Not Exist: A History of Somaliland.

تقارير بحثية: With Lebanon Making Fragile Progress, Now is the Wrong Time to Pull US Assistance; Iran's Protests and the Threat to Domestic Stability; U.S. Interests and the Unsustainable Status Quo in Iraq.

آراء الكتّاب لا تعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: كمال فضل الله

صورة الغلاف: لوحة للفنان العراقي علي نعمة.

الكوموتراجيديا العراقية بين فقه الواقع وفقه الضرورة

عبد الحسين شعبان(*)

باحث ومفكر عربي.

- 1 -

لم تكن حركة الاحتجاج التشرينية في العراق مفاجئة أو بلا مقدمات، بل كانت امتداداً لأزمة الحكم المستفحلة منذ عام 2003، المتمثّلة بنظام المحاصصة والتقاسم الوظيفي وفق ما سمّي «المكوّنات» كما ورد في الدستور، الذي يوجد بموازاته مرجعيات ما قبل الدولة وما دونها لتنافسه أو تعلو عليه أحياناً، ناهيك بالفساد المالي والإداري والسياسي الذي أصبح يزكّم الأنوف، واستشراء ظواهر العنف والإرهاب

على الرغم من مرور أسابيع على حركة الاحتجاج فإن الطبقة السياسية الحاكمة وأحزابها لم تدرك حقيقة ما يجري على الأرض، وكأنها تعيش على كوكب آخر. وقد يكون رهانها أن باستطاعتها، مع مرور الوقت وزحف فصل الشتاء حيث البرد القارس في الساحات، تجويف الحركة وتسويف مطالبها بالوعود حتى إجهاضها، علماً أن حركة الاحتجاج التشرينية تختلف عمّا سبقها، وهي أقرب إلى استفتاء شعبي بفشل العملية السياسية، التي لا بدّ من استبدالها وتغييرها، بعد وصولها إلى طريق مسدود. لذلك فإن أي إصلاحات فوقية أو تجميلية، ستكون غير مجدية، لأن الشارع يعدّها مجرد ترقيعات لا تمسّ جوهر النظام السياسي ما بعد الاحتلال، بل إنها ستُدخِل العراق في أزمة جديدة، بدلاً من إخراجه من أزمته، ذلك بأن الأزمة الراهنة هي أزمة استثنائية بكل معنى الكلمة، ومثل هذا الوضع الاستثنائي يتطلّب حلولاً استثنائية.

لكن، على الرغم من اعتراف رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والكيانات والأحزاب المشاركة في العملية السياسية بعمق الأزمة، فإن الحلول التي تضعها هذه الأطراف لا ترتقي إلى «فقه

(*) البريد الإلكتروني: drhussainshaban21@gmail.com.

الضرورة»، بل لا تزال تتشبث بفقه الواقع حفاظاً على مواقعها، وإلّا كانت قد استجابت للمطالبات الشعبية باستقالة الحكومة.

ـ 2 ـ

بغض النظر عن النتائج، ستسجل الذاكرة العراقية المستقبلية أن حركة الاحتجاج التشرينية هي واحدة من المحطات المهمة في تاريخ العراق، تُضاف إلى ما سبقتها من محطات، سواءٌ حققت أهدافها أم لم تحققها، بتراجعها أو انتكاسها أو إجهاضها، لأسباب موضوعية أو ذاتية، داخلية أو خارجية، ولا سيّما في ظل عدم تبلور قيادة واضحة ومعلومة، فضلاً عن عدم تبلور رموز لها، ناهيك بعدم وجود برنامج سياسي واقعي ممكن التطبيق ومتفق عليه. وأحياناً تختلط الرغبات بالإمكانات والإرادات، لكنها بلا أدنى شك ستترك بصمة متميّزة ولا يمكن محوها من الذاكرة العراقية، لما مثلته من جرأة غير معهودة وحيوية نادرة وتصاعد وتلقائية زعزعت منظومة الحكم وخلخلت أركانه وأربكت القوى الإقليمية والدولية، ولا سيّما بتجاوزها الانقسامات الطائفية والمذهبية وبفعل التضامن الداخلي الذي عاشته منذ اندلاعها.

وهكذا، سيكون عراق ما قبل تشرين الأول/أكتوبر هو غير عراق ما بعده، ومرّة ثانية أقول من دون أوهام أو إسقاط الرغبات على الواقع، بأن ما حصل سيترك أثره القريب أو البعيد في مستقبل العراق بكل تضاريسه ومنعرجاته، بمعنى أنه سيكون محطّة توقف ومراجعة وتغيير لمسارات واتجاهات، لأنه لم يعد ممكناً الاستمرار بما هو قائم، حتى وإن لم تحقق الحركة أهدافها.

إن الأحداث الكبرى حتى وإنْ أخفقت أو انكسرت، فهي ستؤثر في ما بعدها. ومثل هذا حصل في تاريخ العراق المعاصر؛ فقد غيّرت ثورة 14 تموز/يوليو 1958 وجه العراق ونظام حكمه من ملكي إلى جمهوري، وهي كانت نتاج تراكم كمّي لعدد من الوثبات والانتفاضات التي سبقتها.

ويمكن القول أيضاً إن عراق ما قبل 11 آذار/مارس 1970 هو غير عراق ما بعده بالنسبة إلى القضية الكردية والاعتراف بحقوق الشعب الكردي، ولا سيّما بالحكم الذاتي وإقرار ذلك دستورياً. ولم يعد ممكناً، حتى حين حدث التراجع عن مضمونه وجوهره، العودة إلى الماضي، لأن حقوق الشعب الكردي أصبحت أمراً واقعاً وملموساً، وهو ما تجسّد لاحقاً في إقرار «النظام الفدرالي».

وعراق ما بعد الاحتلال الأمريكي وقيام عملية سياسية هو غير عراق ما قبل الاحتلال في ظل نظام شمولي واحدي إطلاقي، إذ أصبح بحكم الأمر الواقع تعددياً متنوّعاً بموجب الدستور رغم احتواء الأخير على الكثير من المثالب والثغر والعيوب والألغام، ولم يعد النظام مركزياً، بل أصبح لا مركزياً، وتحوّلت الدولة من دولة بسيطة إلى دولة مركبة.

ـ 3 ـ

تمتاز هذه الحركة الاحتجاجية بالسلمية والوطنية العابرة للطوائف، وهي تعبر عن الهويّة العراقية الجامعة، وبدأت في أكثر المناطق شعوراً بالخذلان والخيبة، بعدما حاولت الأحزاب الحاكمة فرض سطوتها باستغلال الدين والشحن الطائفي، فجاءت هذه الحركة الاحتجاجية لتؤكد

فقدان الثقة بالعملية السياسية ككل، ولتضعضع آخر ما تبقى من «شرعية الحكم والحاكم»، ولا سيّما بعد ما اضطر الأخير إلى اللجوء إلى القمع العلني والمكشوف.

لكن الأمر ربما يحتاج إلى وقت وتراكم وأداء حسن وقيادات جديدة تنبثق من داخل حركة الاحتجاج، ورؤية تشارك فيها النقابات والاتحادات وهيئات المجتمع المدني، لكن استمرار الوضع على ما هو عليه سيكون عسيراً، ولا سيّما بانسداد الآفاق.

ولكي يكون البديل مقبولاً، لا بّد من أن يحظى برضا الناس من جهة، ويستجيب لتوازن القوى من جهة ثانية، سواء تمكنت الحركة من فرض مطالبها بقوة الشارع، أم تأجل الأمر إلى حين. ولكن التفكير بعقلانية وتدرّج في تحقيق المطالب مسألة في غاية الأهمية، وقد تحتاج المسألة، على تعقيداتها وصعوباتها، إلى عقد مؤتمر وطني جامع تشارك فيه جميع القوى من دون عزل أو إلغاء أو تهميش، لمعالجة الوضع بصورة عاجلة، ولا سيّما بتشخيص مشكلات الحكم المزمنة والمعتقة وتحديد سقوف زمنية لذلك، تبدأ مما هو ممكن وواقعي وراهن، ثم تُستكمل في إطار خطط متوسطة وطويلة المدى؛ فالأوضاع الاستثنائية التي يعانيها العراق تتطلب حلولاً ومعالجات استثنائية جريئة للخروج من الأزمة، استجابة لفقه الضرورة.

ـ 4 ـ

ويبقى هناك سؤال ملح اليوم، وهو يتألف من شقين: **الأول**، هل ستستمر حركة الاحتجاج بنفس الزخم والمدى، والإصرار على المضي في الطريق السلمي، وبعدم السماح باللعب بمسارها؟ و**الثاني**، هل ستضطر الحركة إلى اللجوء إلى العنف كرد على عنف السلطة؟ من دون تكهنات مسبقة، ولكن برؤية استشرافية متواضعة، وبإجراء مقارنة بتجارب أخرى؟ وبالنظر في الوقائع التاريخية، يمكن القول إنه لا يمكن للنظام والحكومة الحالية الاستمرار إلى ما لا نهاية في إراقة الدماء وفي الاستخفاف بحياة المواطنين، وذلك سيكون تفريطاً بلا حدود بالمصالح الوطنية العليا، ولا سيّما إذا ما استمرّت حركة الاحتجاج بالفاعلية نفسها وبالتحدّي نفسه، وإذا تشبّث النظام بمواقعه، فهذا سيعني المزيد من إراقة الدماء والمزيد من الضحايا، ناهيك بتعطل التنمية ومصالح الناس.

وحين نقول إن من الصعوبة بمكان استمرار العملية السياسية على ما هي عليه، فإن ذلك ينطلق من معايير تتعلّق بالشرعيّة، فأساس أي شرعيّة هو رضا الناس، وهذه أصبحت مفقودة، ثم هناك شرعية الإنجاز وهذه غائبة تماماً، أما شرعية صندوق الاقتراع فهي أمرٌ مشكوك فيه بسبب المقاطعة والتزوير، فضلاً عن انخفاض مستوى المعيشة والفشل في إنجاز متطلبات الحد الأدنى للحياة الكريمة، ناهيك بفقدان الأمن والأمان، وتبديد أموال البلد لحسابات خاصة.

يُضاف إلى ذلك استخدام العنف وسقوط مئات القتلى وآلاف الجرحى، وهو أمر يسقط الشرعية عن الحاكم، وخصوصاً أن التظاهرات كانت سلمية ومدنية، وإن صاحبها بعض ردود الفعل، لكن مهمة الدولة هي حماية المواطنين وممتلكاتهم وحفظ النظام والأمن العام وفقاً لحق التظاهر السلمي القانوني والمشروع وحق التعبير عن الرأي.

ومن واجبات أي دولة ووظائفها هي حماية سيادة البلد التي لا تزال مجروحة، فالعراق يقع بين قطبين أساسيين متصارعين أحدهما إقليمي وهو إيران التي لها نفوذ واسع؛ في حين أن القطب الثاني عالمي وهو ممثل بالولايات المتحدة ونفوذها الدولي بوجه عام، حيث توجد عدّة قواعد عسكرية أمريكية في العراق ويدخلها ويخرج منها المسؤولون الأمريكان من دون أي اعتبار للسيادة العراقية.

ومن الإصلاحات الملحّة والمطلوبة سياسياً تعديل أو سن قانون جديد للانتخابات، علماً أن هذه المسألة مطروحة على مجلس النواب الحالي، وكذلك تغيير الهيئة المستقلة المشرفة على الانتخابات، إضافة إلى حزمة من القوانين المطروحة عليه التي تضمنتها دعوة الإصلاح بما فيها إحالة مسؤولين إلى القضاء متهمين بالفساد.

إن البدء بعملية التغيير تحتاج إلى مسار طويل وربما معقد أيضاً، ولكن قطاره إذا ما بدأ بالسير، حتى وإن كان بطيئاً، فإن سكته صحيحة ومختلفة عن السكّة السابقة، وهو بداية لإصلاحات أخرى ضرورية وأساسية تتعلق بتحسين الوضع المعيشي والخدمات الصحية والتعليمية وإيجاد فرص عمل وحل مشكلات الكهرباء والماء الصافي وبناء وحدات سكنية ملائمة، ناهيك بوضع أسس لاستعادة هيبة الدولة ومرجعيتها التي ينبغي أن تكون فوق جميع المرجعيات، بما يعزز المواطنة ومبادئ المساواة والعدالة والشراكة ويضع ضوابط صارمة لوقف التمييز والشحن الطائفي، وقد تحتاج هذه السلّة من الإصلاحات إلى عامين أو ثلاثة أعوام على الأقل، لتهتدي إلى طريق التنمية المستدامة بكل جوانبها □

فلسطين ـ إلى أين:
لماذا ستحتاج إسرائيل في المستقبل
إلى عودة الفلسطينيين؟

ويل كروفورد(*)

باحث من بريطانيا.

لم تستفد إسرائيل من الانقسام العربي فحسب، بل استفادت أيضاً من الانقسام الفلسطيني؛ فهناك خلافات جوهرية بين الفلسطينيين في ما يتعلق بالأهداف النهائية للنضال الفلسطيني ولا سيما في شأن مسألة الدولة الواحدة أو دولتين. أولئك الذين يعارضون حل الدولتين يعتقدون أن الاعتراف بإسرائيل سينتج منه إنكار حق العودة للكل ما عدا بضعة آلاف من اللاجئين الفلسطينيين وتشريع سرقة إسرائيل للأرض والممتلكات الفلسطينية أثناء النكبة وبعدها. وكشوف البيانات الواردة في الأوراق الفلسطينية التي سربتها قناة الجزيرة في عام 2011، توفر صدقية لمخاوفهم. في الواقع هناك الكثير من الأدلة التي تشير إلى أنه بالنسبة إلى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، فقد تم النظر إلى حق الفلسطينيين في العودة كورقة مساومة يمكن تسليمها بدلاً من خط أحمر لا يمكن تجاوزه.

عنوان هذه الورقة القسم سيفاجئ الكثير من القراء في ضوء المانترا بأن إسرائيل لن تقبل أبداً بعودة الفلسطينيين بأعداد كبيرة. ولكن إسرائيل تواجه تحديات ديمغرافية مستقبلية في سوق العمل لديها إذا لم تتم مواجهتها سيكون لها تأثير سلبي في نمو إسرائيل وازدهارها في المستقبل؛ وعلى الرغم من وجود عدد من الخيارات السياسية الممكنة لمواجهة هذه التحديات، فإن عودة الفلسطينيين هي الحل الأمثل لإسرائيل. وبالتالي فإن حق العودة هو قضية يمكن للفلسطينيين، بغض النظر عما إذا كانوا مؤيدين لحل الدولة الواحدة أو لحل الدولتين، أن يتحدوا ويصروا على أنه خط أحمر لا يمكن تجاوزه، مع معرفة أنه ليس حقاً فلسطينياً أساسياً فقط بل هو حاجة إسرائيلية أيضاً.

كانت التحديات الديمغرافية لإسرائيل موضوع دراسة تحليلية أجرتها وحدة الاستخبارات الاقتصادية ((Economist Intelligence Unit (EIU) حول شيخوخة المهاجرين الروس الذين

(*) البريد الإلكتروني: williamCrawford@accamail.com.

جاؤوا إلى إسرائيل في التسعينيات[1]. كان هؤلاء الإسرائيليون الروس قوة عاملة متعلمة على نحو جيد ولا سيّما في العلوم والتكنولوجيا، وقد قدموا مساهمة هائلة في الاقتصاد الإسرائيلي. لكنهم يقتربون الآن من سن التقاعد، وهذا يعني خسارة فادحة للمواهب في مجالات مثل الطب والهندسة. وفي الوقت الذي يرتفع فيه عدد السكان الإسرائيليين من كبار السن، ستكون هناك ضغوط إضافية على الخدمات الطبية والاجتماعية في دولة تتمتع حتى الآن بعبء إعالة منخفض نسبياً وفق معايير الاقتصاد المتقدم.

تتفاقم هذه التحديات الديمغرافية أيضاً بتفضيل اليهود الحريديم الدراسات الدينية على التعليم العلماني والدراسات العلمية والفنية. ويعني إعفاؤهم من الخدمة العسكرية أنهم لا يتلقون التدريب الفني الذي يحصل عليه العديد من الجنود (في وقت كتابة هذا المقال كان الكنيست الإسرائيلي قد أعطى موافقة مبدئية على تشريع يهدف إلى إجبار المزيد من اليهود الحريديم على الخدمة في الجيش)[2]. ويمثل اليهود الحريديم نحو 10 بالمئة من سكان إسرائيل وتتزايد هذه النسبة بسبب معدلات المواليد المرتفعة لديهم. وإضافة إلى هذه المشكلة بدأت برامج الحكومة الإسرائيلية لإقناع اليهود الحريديم في التوظيف بالتعثر[3].

أوضحت دراسة EIU المتقدم ذكرها كيف بدأ نقص اليد العاملة في الظهور بالفعل. في الطب، حيث كان المهاجرون الروس ممثلين بقوة منذ التسعينيات، فشلت إسرائيل في إنتاج ما يكفي من الخريجين. يوجد في البلاد 3.3 طبيب لكل 1000 شخص، ولكن نصف هؤلاء هم فوق سن 55. وكان عدد الخريجين الجدد 5.1 فقط لكل 100,000 شخص في عام 2013، أي أقل من نصف متوسط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. كما أن نظام الرعاية الصحية في إسرائيل يخضع بالفعل لضغوط، مع 3.1 سرير لكل 1000 شخص في عام 2013، مقارنة بمتوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ 4.8 سرير لكل 1000 شخص. كما أن سكان المهاجرين الروس المسنين لن يحرموا النظام من الأطباء فحسب بل سيزيدون الطلب عليه.

يمكن مقارنة هذا الوضع مع الوضع في الأردن الذي يستضيف الجزء الأكبر من الشتات الفلسطيني، حيث أدت عقود من الاستثمار في الموارد البشرية في البلاد إلى وفرة من الأطباء والممرضين المؤهلين تأهيلاً عالياً، وهو ما مكّن الأردن من أن يصبح إحدى الوجهات الرائدة للسياحة العلاجية، فهو يجمع بين الجودة العالية وتنافسية التكلفة. يقوم نحو 250,000 مريض بزيارة الأردن سنوياً للعلاج، وهذا يدرّ دخلاً يزيد على مليار دولار أمريكي. يوجد في الأردن أكثر من 28,000 طبيب، معظمهم معتمدون في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا أو دول أوروبية أخرى، أي يوجد 28.6 طبيب لكل 10,000 من السكان، وهي نسبة من أعلى المعدلات

(1) The Economist Intelligence Unit, Israel Featured analysis, 14/11/2016, Ageing Russian Immigrant Cohort Poses Challenges for Economy.

(2) The Economist Intelligence Unit, Israel Forecast update, 5/7/2018, Ultra-Orthodox draft Bill Approved by Parliament.

(3) The Economist Intelligence Unit, Israel Forecast update, 3/10/2017, Government Efforts to Coax ultra-Orthodox to Work Falter.

في العالم. العديد من مستشفيات الأردن يتمتع الآن باعتمادية دولية. في عام 2014 فاز الأردن بجائزة أفضل وجهة سياحة علاجية، التي تمنحها مجلة السياحة العلاجية الدولية[4].

لم تستفد إسرائيل من الانقسام العربي فحسب، بل استفادت أيضاً من الانقسام الفلسطيني؛ فهناك خلافات جوهرية بين الفلسطينيين في ما يتعلق بالأهداف النهائية للنضال الفلسطيني ولا سيما في شأن مسألة الدولة الواحدة أو دولتين.

في قطاع التكنولوجيا العالية يزيد عدد المهاجرين من كبار السن من النقص الحاد في العمالة. ولا تنتج مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية سوى نحو 4700 خريج في الهندسة وعلوم الكمبيوتر كل عام، مقارنة بنحو 7000 وظيفة شاغرة وفقاً لتقديرات عام 2015 من قبل سلطة ابتكار إسرائيل[5]. يشير تقرير سلطة ابتكار إسرائيل لعام 2017 إلى أن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه صناعة التكنولوجيا العالية في إسرائيل هو نقص المهندسين والمبرمجين الذي يعوق نموها. ويؤدي النقص في الموظفين المدربين تدريباً عالياً إلى زيادة كبيرة في المرتبات في هذا القطاع، إلى جانب ارتفاع قيمة الشيكل، وهذا يهدد القدرة التنافسية لإسرائيل. ومنذ صدور تقرير سلطة ابتكار إسرائيل 2017 ظهرت بعض التحديات الجديدة التي تهدد القدرة التنافسية لصناعة التكنولوجيا العالية في إسرائيل. ومن المتوقع أن قانون الولايات المتحدة للإصلاح الضريبي، الذي تمت الموافقة عليه في كانون الأول/ديسمبر 2017، سوف يردع الاستثمار الأمريكي في إسرائيل ويشجع شركات التكنولوجيا الإسرائيلية على نقل بعض أو كل عملياتها وموظفيها إلى الولايات المتحدة[6]. لكن على الرغم من هذه التحديات، تسعى سلطة ابتكار إسرائيل إلى مضاعفة عدد العاملين في صناعة الابتكار إلى نصف مليون شخص في غضون عقد من الزمان.

ومن المثير للاهتمام أن أحد الحلول التي حددتها سلطة ابتكار إسرائيل لتحقيق هدفها هو توسيع نطاق توظيف وإدماج الفلسطينيين في هذا القطاع، رغم أن هذا الهدف يبدو في الوقت الحاضر مقصوراً على الفلسطينيين الذين هم مواطنون في دولة إسرائيل. في تقريرها لعام 2016 وصفت السلطة بعض المبادرات الحكومية والخاصة الأخيرة لزيادة التمثيل الفلسطيني في الصناعة ودعت إلى تكثيف هذه المبادرات للتغلب على عدم الثقة الفلسطينية وعدم القدرة على الاندماج، ولضمان أن قطاع التكنولوجيا يقدم للفلسطينيين فرص عمل مجزية مالية وفرص ريادية مربحة. إحدى نتائج هذه المبادرات هي أن الناصرة أصبحت مركزاً للتكنولوجيا المتقدمة وقاعدة لعدد من شركات التكنولوجيا العالية.

---

(4) موقع جمعية المستشفيات الخاصة الأردن، 20/11/2018.

(5) The Economist Intelligence Unit, Israel Featured Analysis, 14/11/2016, Ageing Russian Immigrant Cohort Poses Challenges for Economy.

(6) The Economist Intelligence Unit, Israel Featured analysis, 9/2/2018, Israel's Technology Sector Continues to Grow.

لكن لا يستطيع الفلسطينيون الإسرائيليون سوى المساهمة جزئياً في حل النقص في المهارات التكنولوجية الإسرائيلية. إذا كان هناك تغيير في السياسة الإسرائيلية في شأن حق العودة الفلسطيني، يمكن أن يقدم الفلسطينيون في الشتات مساهمة أكبر كثيراً حيث توجد وفرة من المهارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهندسة البرمجيات. ساعدت وفرة المهارات هذه الأردن على أن يصبح واحداً من أكبر مراكز التكنولوجيا وأكثرها دينامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لدى الأردن أكثر من 600 شركة تكنولوجية، أكثر من أي دولة عربية. وينتج الأردنيون ثلاثة أرباع المحتوى العربي العالمي عبر الإنترنت[7]. في السنوات الأخيرة كانت بعض الشركات الرائدة في العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات تستثمر في تنمية الموارد البشرية الفلسطينية. هناك مثالان هما سيسكو ومايكروسوفت. عقدت سيسكو شراكة مع الأونروا لتوفير التدريب على تكنولوجيا المعلومات للاجئين الفلسطينيين، وفي عام 2001 افتتحت أول أكاديمية للشبكات في وادي السير في الأردن. وبحلول عام 2014 تم توسيع البرنامج ليشمل تسعة مراكز تدريب مهني تابعة للأونروا، ويقدم دورات متقدمة في مجال الأمن والتكنولوجيا اللاسلكية. تخرج 4500 شاب فلسطيني من برنامج أكاديمية سيسكو منذ عام 2001[8]. كما شاركت الأونروا مع أكاديمية مايكروسوفت لتكنولوجيا المعلومات لتزويد الطلاب في مراكز التدريب المهني والتقني لديها بالمهارات العملية في إنشاء وصيانة البنية التحتية لتقنية المعلومات.

إسرائيل تواجه تحديات ديمغرافية مستقبلية في سوق العمل لديها إذا لم تتم مواجهتها سيكون لها تأثير سلبي في نمو إسرائيل وازدهارها في المستقبل.

بالطبع تستطيع الحكومة الإسرائيلية أن تحاول إيجاد حلول بديلة لنقص المهارات الناشئ في إسرائيل، وسوف تفعل ذلك بالتأكيد في البداية، مثل التنافس على العمال المهرة من أمريكا وأوروبا والهند وأمكنة أخرى، ولكنها بذلك ستتنافس مع العديد من الاقتصادات المتقدمة وكذلك الخليج العربي التي تعاني نقص المهارات المماثل. على سبيل المثال تواجه المملكة المتحدة مشكلة العديد من أطبائها الذين يقتربون من سن التقاعد. ستكون هذه الحلول البديلة مكلفة بالنسبة إلى إسرائيل وتقوّض قدرتها التنافسية. إن العودة الفلسطينية هي الحل الأمثل لإسرائيل. فللفلسطينيين إسرائيل ليست دولة أجنبية بل هي موطنهم، وبالتالي بدلاً من عقود التوظيف القصيرة الأجل المكلفة، فإن معظم الفلسطينيين سيبحثون عن وظائف طويلة الأجل في إسرائيل حيث توفر الشركات والمستشفيات الإسرائيلية الالتزام والولاء اللذين لن يقدمهما مواطنون أجانب. في الواقع ليس من غير المحتمل أن نشهد في السنوات القادمة ضغوطاً متزايدة من المؤسسات والشركات والمستشفيات الإسرائيلية على الحكومة الإسرائيلية لتغيير سياستها بشأن حق العودة الفلسطيني.

(7) Oxford Business Group, The Report: Jordan 2016, Jordan's start-ups working with public and private sector support.

(8) CISCO website, 20/11/2018, UNRWA Brings the Cisco Networking Academy to Refugees.

1 ـ قضية الأرض

كما ذكر أعلاه هناك سبب آخر لمعارضة حل الدولتين هو الاعتقاد بأن الاعتراف بإسرائيل سوف يشرع سرقة إسرائيل للأرض والممتلكات الفلسطينية أثناء النكبة وبعدها. هذه السرقة هي ظلم يشعر به بعمق الكثير من الفلسطينيين، وهي قضية يجب معالجتها بحل عادل إذا تم تحقيق سلام حقيقي بين الإسرائيليين والفلسطينيين. أتذكر عندما قضيت وقتاً في السبعينيات كمراقب ومساعد تعليمي في مدارس الأونروا في مخيمي البقعة وجبل الحسين للاجئين في الأردن كم مرة تمت الإشارة إلى إسرائيل باسم «اللص في البيت».

ومع ذلك قد يكون التوصل إلى حل عادل لقضية الأرض أسهل مما يعتقده الكثيرون، وبالتأكيد أسهل مما هو عليه الحال في جنوب أفريقيا. معظم الأراضي التي صودرت من الفلسطينيين هي ملك عام. عادة ما تعني «ملكية» العقارات في إسرائيل عقود إيجار من سلطة أراضي إسرائيل لمدة 49 أو 98 سنة[9]. بعبارة أخرى تتصرف سلطة أراضي إسرائيل كوصية، مما يعني أن عودة حقوق الملكية للفلسطينيين المحرومين يمكن نظرياً تحقيقها بصورة سهلة نسبياً بغضّ النظر عمّا إذا كان هناك حل قائم على دولة واحدة أو على دولتين.

السؤال الذي يطرح نفسه يتعلق بالعملية المثلى التي يمكن من خلالها تحقيق هذه العودة لحقوق الملكية للفلسطينيين. دمرت المئات من القرى الفلسطينية خلال النكبة. المنازل الفلسطينية التي لم يتم تدميرها تم تجديدها من جانب سكانها اليهود الإسرائيليين. بعض الأراضي التي كانت زراعية في عام 1948 تم تخصيصها للتنمية الحضرية. مرت سبعون سنة وجيلان منذ النكبة. إذا لم تكن دولة إسرائيل قد نشأت ولم تكن النكبة قد وقعت، فقد تكون الحكومة الفلسطينية التقدمية فرضت ضريبة على الميراث تعيد توزيع بعض ثروة أصحاب الأراضي على الفقراء. في المملكة المتحدة معدل ضريبة الميراث هو 40 بالمئة. إذا كانت فلسطين قد فرضت مثل هذه الضريبة على الميراث، فيمكن بعد جيلين أن يستحق نصف ثروة أصحاب الأراضي الأغنياء للدولة الفلسطينية. يمكن لإسرائيل أن تجادل بأن الهجرة اليهودية منذ عام 1948 أدت إلى ارتفاع قيمة الأرض الفلسطينية عما كانت عليه في حال عدم حدوث هجرة يهودية. لذلك إذا أعيدت الأرض إلى أصحابها الأصليين، فإن ملّاك الأراضي هؤلاء سيتم إثراؤهم بلا مبرر.

إن العملية التي يمكن تبنيّها لإعادة حقوق الملكية للفلسطينيين هي عملية مشابهة لتلك التي اعتُمدت لإعادة تطوير وسط بيروت بعد نهاية الحرب الأهلية اللبنانية. في عام 1994 تم تأسيس الشركة اللبنانية لتطوير وإعادة إعمار وسط بيروت، سوليدير (Solidere). وقد تم منح مالكي العقارات في وسط بيروت قبل الحرب أسهماً في شركة سوليدير اعترافاً بحقوقهم العقارية. وفي بعض الحالات يكون التنازل عن هذه الأسهم لشركة سوليدير مقابل استرداد الممتلكات خاضعاً لشروط ترميم صارمة. يمكن أن تصبح سلطة أراضي إسرائيل كياناً إسرائيلياً ـ فلسطينياً يصدر الأسهم التي تمثل قيمة التملك الحر للممتلكات التي يديرها. يمكن إصدار فئتين من الأسهم، أسهم التصويت والأسهم غير التصويتية. وستحتفظ الحكومتان الإسرائيلية والفلسطينية بأسهم

(9) موقع سلطة أراضي إسرائيل، 2018/11/20.

التصويت في حالة الدولتين، أو ستحتفظ بها الحكومة الفدرالية أو السلطات الإقليمية في حالة دولة واحدة. سيتم إصدار عدد معين من الأسهم غير التصويتية لجميع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الأونروا. ويمكن إصدار أسهم إضافية لعائلات فلسطينية تقدم أدلة على ملكية الأراضي والممتلكات التي صادرها الإسرائيليون أو دمّروها. يمكن إصدار عدد محدد من الأسهم لكل دونم من الأراضي التي كان يملكها الفلسطينيون في السابق. ستكون عملية إعادة حقوق الملكية سهلة نسبياً؛ ستمكن اللاجئين الفلسطينيين من الحصول على تعويض بسرعة؛ وستمكن السلطات الإسرائيلية ـ الفلسطينية من تحديد درجة إعادة توزيع الثروة. يمكن أن يتجنب الكثير من التعقيد الذي أفسد تعويض ضحايا المحرقة اليهودية حيث كان المحامون هم أكبر الفائزين، وهي فضيحة وثقها نورمان فنكلشتاين (Norman Finkelstein) في كتابه **صناعة الهولوكوست**. يتم تحديد قابلية تسويق الأسهم وفقاً لنصيحة بنك إسرائيل وسلطة النقد الفلسطينية والبنك المركزي الأردني. ينبغي التشاور مع البنك المركزي الأردني بشأن هذه المسألة نظراً إلى حجم الشتات الفلسطيني في الأردن، فإن بيع الأسهم من جانب الفلسطينيين الذين يقررون البقاء في الأردن يمكن أن يكون له تأثير كبير في الأوضاع النقدية والتضخمية في الأردن.

أحد أسباب إخفاق عملية أوسلو هو أنها لم تعالج المظالم الرئيسية التي أوجدتها النكبة. لذلك رأى العديد من الفلسطينيين أن عملية أوسلو ليست عملية سلام، بل هي عملية استسلام.

ستعمل سلطة الأراضي الإسرائيلية ـ الفلسطينية الجديدة وفق تفويض تحدده الحكومتان الإسرائيلية والفلسطينية في حالة الدولتين أو الحكومة الفدرالية في حالة دولة واحدة. يمكن أن يشمل التفويض ضمن أشياء أخرى:

ـ تخصيص الأراضي من المستوطنات الزراعية الإسرائيلية مثل الكيبوتسات لإعادة بناء القرى الفلسطينية التي دمرت في عام 1948. وستُعطى الأولوية لتلك المناطق التي تعتمد على العمالة الأجنبية غير الإسرائيلية والتي ينبغي استبدالها بأسرع وقت ممكن بالعمالة الفلسطينية. ووفقاً لتقرير بنك إسرائيل السنوي لعام 2016 هناك أكثر من 200,000 عامل أجنبي في إسرائيل، وكثير منهم يعملون في القطاع الزراعي. من الحقائق المدهشة عن إسرائيل اليوم عدم اهتمام معظم الإسرائيليين بالزراعة على الرغم من سياسة إسرائيل المستمرة في مصادرة الأراضي الفلسطينية. يبدو أن الحلم الصهيوني الأصلي لليهود العائدين إلى الأرض، كما توضّح في نشرات الأخبار الصهيونية القديمة، قد مات. وبالتالي لم يعد من الممكن تبرير إنكار حق الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم برغبة صهيونية في استبدال المزارعين الفلسطينيين بالمزارعين اليهود (وقد أثار هذه الحقيقة قادة الجبهة الشعبية في بيروت في مناقشات مع الكاتب في عام 1999 في ما يتعلق بدعم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين المحتمل من أجل انتفاضة لاعنفية للعودة).

ـ تخصيص الأراضي لإقامة مدينة تكنولوجية ـ إسرائيلية فلسطينية جديدة بين غزة والقدس ويمكن أن تقع بالقرب من كريات غات، مركز عمليات إنتل. يمكن إنشاء مدينة طبية إسرائيلية فلسطينية بين القدس وأريحا بالقرب من مستوطنة معاليه أدوميم (Maale Adumim) التي

يجب أن تخضع للسيادة الفلسطينية في حالة الدولتين، كما اقترح أبو علاء[10]. إذا كانت المدينة الطبية الجديدة هي رحلة قصيرة فقط من عمان فيمكن للأطباء الفلسطينيين الاستمرار في تقديم بعض الخدمات للمستشفيات في الأردن. عندما يكتشف السكان الإسرائيليون في معاليه أدوميم أن مدينتهم قد أصبحت إحدى ضواحي المدينة الطبية الجديدة وأنهم يستطيعون الوصول إلى بعض أفضل الخدمات الطبية في العالم فإنهم قد يستنتجون أن العيش تحت السيادة الفلسطينية هو أكثر قبولاً مما ربما خافوا في البداية.

ـ تخصيص الأراضي لبناء بنية تحتية جديدة للنقل. إن فلسطين صغيرة جغرافياً وسيكون هناك حد لمقدار بناء الطرق الذي يمكن أن يحدث، ولا سيّما في وسط البلاد، دون عواقب بيئية ضارة[11]. وبالتالي ستكون هناك حاجة لاستثمارات كبيرة في وسائل النقل العام بما في ذلك خطوط السكك الحديد الجديدة عالية السرعة بين غزة والقدس من طريق المدينة التكنولوجية الجديدة والخليل، بين القدس وعمان من طريق المدينة الطبية الجديدة، وبين القدس ونابلس من طريق رام الله، وبين إربد وحيفا من طريق نابلس والناصرة.

2 ـ دولة واحدة، دولتان ـ رؤية للمستقبل

وصف وليد الخالدي الخلاف حول الهدف السياسي للقضية الفلسطينية والجدل حول قضية الدولة الواحدة/الدولتين بأنه ضار بصورة خطيرة للقضية الفلسطينية[12]. إنه على حق، لكني أعتقد أن الخطاب المذكور أعلاه حول حق العودة وقضية الأرض يشير إلى أن الإجماع على الأهداف الاستراتيجية للنضال الفلسطيني ممكن، وهو إجماع يمكن أن يدعمه جميع الفصائل الفلسطينية الرئيسية، بما فيها فتح، والجبهة الشعبية، والجبهة الشعبية الديمقراطية وحماس. أحد أسباب إخفاق عملية أوسلو هو أنها لم تعالج المظالم الرئيسية التي أوجدتها النكبة. لذلك رأى العديد من الفلسطينيين أن عملية أوسلو ليست عملية سلام، بل هي عملية استسلام، الأمر الذي أدى بدوره إلى إصرار البعض على أن إفشال العملية بأي وسيلة كانت ضرورية. إذا درس المرء توقيت العديد من عمليات التفجير الاستشهادية التي نفذتها حماس وجماعات أخرى في التسعينيات، فمن الواضح أن الهدف الأساسي من العمليات كان تخريب أوسلو، لإغضاب الجمهور الإسرائيلي وتزويد الحكومة الإسرائيلية بذريعة لتعليق محادثات السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية. الواقع هو أن الفلسطينيين لن يقبلوا أبداً بإسرائيل على أساس الاستثنائية اليهودية وإلغاء حقهم في العودة، كما أثبتت مسيرة العودة الأخيرة في غزة. من ناحية أخرى فإن حل الدولتين الذي تتوخاه أوسلو والذي يشمل إخلاء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، قد تم معارضته بشدة وتقويضه من قبل دائرة يهودية إسرائيلية كبيرة وصاخبة تصر على أنه يجب أن يكون لليهود الحق في

(10) «Trilateral Meeting Minutes,» The Palestine Papers, 15/6/2008.

(11) The Economist Intelligence Unit, Israel Featured analysis, 25/4/2017, Transport Infrastructure Fails to Keep up with Car Sales.

(12) Centre of Palestine Studies, SOAS, University of London, First Annual Lecture, 6/3/2014.

الإقامة في جزء الضفة الغربية الذي يسمونه يهودا؛ اعتقاد أدى إلى توسع هائل في المستوطنات في الضفة الغربية مثل معاليه أدوميم بحيث لم يعد إخلاؤها واقعياً.

في الواقع فإن ملامح حل الدولة الواحدة العادل والدائم تشبه ملامح حل الدولتين العادل والدائم. هناك نموذجان لديهما القدرة على تحقيق سلام عادل بين الإسرائيليين والفلسطينيين. الأول هو كونفدرالية سويسرية الطراز تتألف من الكانتونات الناطقة بالعربية والناطقة باللغة العبرية، والتي تتميز بدرجة عالية من اللامركزية في السلطة وصنع القرار، وهي الرؤية التي دعوت إليها في ورقة بعنوان «بيان إنشاء دولة ديمقراطية علمانية في جميع أنحاء فلسطين بحلول عام 1984» (A Manifesto for the establishment of a Secular Democratic State in all Palestine by 1984) والتي سلمتها إلى مقر منظمة التحرير الفلسطينية ومركز الأبحاث الفلسطيني في بيروت في عام 1978. كانت رؤية أيدها لاحقاً خالد الحسن، أول وزير خارجية واقعي لمنظمة التحرير الفلسطينية، في كتابه بعنوان **مسك قرّاص السلام** (Grasping the Nettle of Peace). حتى إن خالد الحسن طرح خيار الكونفدرالية بما في ذلك الأردن. النموذج الثاني هو دولتان ديمقراطيتان علمانيتان، دولة واحدة تكون فيها اللغة والثقافة السائدة عبرية، ودولة أخرى تكون فيها اللغة والثقافة السائدة عربية، في اتحاد سياسي واقتصادي مثل الاتحاد الأوروبي، حيث يتمتع مواطنو كل منهما بحرية الحركة، وحيث تكون الحدود بين الدولتين غير مرئية من دون جدار فاصل يسمح للفلسطينيين بزيارة الأماكن المقدسة في القدس ونقل أطفالهم إلى شواطئ فلسطين من دون المرور بأي نقاط تفتيش. يمكن أيضاً توسيع هذا النموذج ليشمل الأردن.

تمتلك إسرائيل، كونها المالك الوحيد للأسلحة النووية في الشرق الأوسط، قدرة على توجيه الضربة النووية الأولى، وعلى استخدام الأسلحة النووية رداً على هجوم عسكري تقليدي يُنظر إليه على أنه تهديد وجودي.

إن السمات المشتركة لهذين النموذجين، بما في ذلك حرية الحركة وتقاسم الموارد، يمكن أن تمثل الأساس لإجماع فلسطيني جديد ورؤية لا توحد الفلسطينيين فحسب، بل تستغل التناقضات داخل الجسد السياسي الإسرائيلي وتقوّض الإجماع الصهيوني الحاضر في إسرائيل. يمكن لمثل هذه الرؤية أن تحظى بدعم مجموعة كبيرة من اليهود الإسرائيليين. أدى الانقسام الفلسطيني الحالي في ما يتعلق بأهداف الكفاح الفلسطيني إلى استنتاج العديد من اليهود الإسرائيليين بما في ذلك أشخاص مثل المؤرخ الإسرائيلي بني موريس (Benny Morris)، الذي تمت الإشادة به من قبل لإثباته الحقيقة عن النكبة في عام 1948، أن إنهاء احتلال الضفة الغربية لن ينهي الصراع مع الفلسطينيين. كما أن الطبيعة العشوائية للعنف السياسي وعمليات التفجيرات الانتحارية التي نفذها المعارضون لأوسلو أدت إلى إنكار للإنسانية من العلاقات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وهو تجريد للإنسانية أكثر وضوحاً في المواقف والسياسات الإسرائيلية المتعلقة بغزة؛ ورسخ الرأي العام الإسرائيلي وراء حكومة إسرائيلية مستمرة في ضم المنطقة ج من الضفة الغربية وتهويد القدس الشرقية. رؤية فلسطينية موحدة للتعايش السلمي مع اليهود الإسرائيليين يمكن أن تعكس هذه الاتجاهات.

فالجسد السياسي الإسرائيلي أكثر تقلباً واستجابة للتغيرات في المزاج العام أكثر من العديد من الديمقراطيات الغربية. يبدو أن الأحزاب والتشكيلات السياسية الجديدة تظهر في كل انتخابات. إن استجابة المجتمع السياسي الإسرائيلي أظهرتها إنجازات الاحتجاجات الاجتماعية لعام 2011 التي أجبرت حكومة نتنياهو على عكس سياستها لخفض الضرائب وزيادة الإنفاق على الرعاية والخدمات الاجتماعية، وهو تغيير جذري في السياسة المالية لم تحققه حركة «احتلوا» (Occupy movement) في الغرب[13].

3 ـ ميثاق جديد للوحدة الفلسطينية

يمكن بعد ذلك أن يعتمد المجلس الوطني الفلسطيني رسمياً الإجماع الفلسطيني الجديد على هيئة ميثاق جديد للوحدة الفلسطينية يتضمن المبادئ الأربعة التالية من بين أمور أخرى:

أ ـ مبدأ المساواة للجميع

سواء كانت هناك دولة واحدة أو دولتان، فيجب أن يتمتع الإسرائيليون والفلسطينيون بحقوق متساوية ويجب ألّا يكون هناك تمييز على أساس الدين أو العرق.

ب ـ مبدأ حرية الحركة

كما أوضح الخطاب السالف ذكره حول حق العودة الفلسطيني، فإن حق الفلسطينيين في العمل والإقامة في أي مكان في جميع أنحاء إسرائيل وفلسطين، بنفس الطريقة التي يستطيع المواطنون الأوروبيون من خلالها العمل والعيش في أي مكان في الاتحاد الأوروبي، هو في مصلحة إسرائيل على المدى البعيد، فضلاً عن كونه حقاً فلسطينياً أساسياً. وإلا فإن إسرائيل ستعتمد أكثر فأكثر على العمالة الأجنبية غير اليهودية، وسيبدأ الاقتصاد الإسرائيلي في التشابه مع الخليج العربي. وبينما تتبنى دول مثل السعودية تدابير للحد من اعتمادها على العمالة الأجنبية، فإن إسرائيل تتحرك في الاتجاه المعاكس. أتذكر رؤية المستشار الألماني السابق، ويلي برانت، الذي تخيَّل حين انضمت بولندا إلى الاتحاد الأوروبي، كيف أن الألمان من الأراضي الألمانية السابقة التي أصبحت الآن جزءاً من بولندا، يمكنهم الآن العودة إلى منازلهم السابقة. عندما اعترف ويلي براندت بحدود أودر ـ نيسي مع بولندا في عام 1970، كان الأمر مثيراً للجدل في ألمانيا. في حال وجود دولتين قد يكون عرض المواطنة الإسرائيلية للسكان الفلسطينيين في إسرائيل مستنداً إلى إثبات إتقان اللغة العبرية، في حين أن عرض الجنسية الفلسطينية على السكان اليهود الإسرائيليين في فلسطين، في القدس الشرقية ومعاليه أدوميم وآرييل، قد يكون بناء على إثبات إجادة اللغة العربية. سيحتاج اللاجئون السوريون في ألمانيا إلى إثبات إتقان اللغة الألمانية قبل منحهم الجنسية الألمانية. قد يكون للإسرائيليين والفلسطينيين الحق في حمل جوازات سفر

(13) The Economist Intelligence Unit, Israel Featured analysis, 20/7/2016, The Long-term Impact of the 2011 Social Protests.

اثنين بالطريقة نفسها التي يستطيع بها سكان أيرلندا الشمالية حمل جوازي السفر البريطانية والأيرلندية. بالطبع في حال قيام دولة واحدة سيكون الحق في حرية الحركة تلقائياً.

ج ـ مبدأ استعادة حقوق الملكية

كما تقدم، لا تعتمد استعادة حقوق الملكية الفلسطينية بالضرورة على حل الدولة الواحدة. إن استعادة هذه الحقوق تتوافق مع وجود دولة إسرائيلية. أعيش في لندن حيث يمتلك الآسيويون الشرقيون والروس وعرب الخليج الكثير من العقارات، لكن لندن لا تزال مدينة بريطانية.

د ـ مبدأ تقاسم الموارد

في الاتحاد الكونفدرالي السويسري توفر الكانتونات الأكثر ثراء دعماً اقتصادياً للكانتونات الأفقر. في الاتحاد الأوروبي الدول الغنية هي المساهم الصافي في الميزانية الأوروبية في حين أن الدول الأفقر هي المستفيدة الصافية. بعبارة أخرى، في هاتين الحالتين هناك تقاسم للموارد من أجل الحد من عدم المساواة في الدخل وتعزيز التماسك الاقتصادي والاجتماعي. يجب تطبيق المبدأ نفسه في السياق الإسرائيلي ـ الفلسطيني. ينبغي تقاسم العائدات المستمدة من حقول غاز شرق البحر الأبيض المتوسط واستخراج معادن البحر الميت بوجه عادل بين الإسرائيليين والفلسطينيين. في حال وجود دولتين يمكن تنظيم استخراج هذه الموارد المعدنية من قبل سلطة مركزية مثل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب السابقة التي دمجت صناعات الفحم والفولاذ في فرنسا وألمانيا وأربع دول أوروبية أخرى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

من المهم في تطوير استراتيجية المقاومة اللاعنفية التأكد من أن الاستراتيجية موجهة بدقة لتطبيق أقصى ضغط على إسرائيل. ينطبق هذا بوجه خاص على العقوبات الاقتصادية التي يمكن أن تكون مدمرة جداً بالنسبة إلى إسرائيل.

وينبغي تخصيص الأموال من صندوق الثروة السيادية لإسرائيل لبناء البنية التحتية الفلسطينية والإسكان الاجتماعي وتجديد وإعادة تطوير المدن الفلسطينية مثل غزة ونابلس. قد تصبح غزة بيروت الجديدة ووجهة سياحية، وبخاصة للسياح الخليجيين الذين قد يستخدمون غزة كقاعدة لزيارة الأماكن المقدسة في القدس. وهذا التخصيص من صندوق الثروة السيادية لإسرائيل سيكون جزءاً من التعويض عن الخسائر الناشئة عن النكبة. تلقت إسرائيل مليارات الدولارات من ألمانيا كتعويض للمحرقة النازية، التي اقترح رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق موشيه شاريت، في وقت ما، تحويل جزء منها إلى اللاجئين الفلسطينيين لتعويضهم عن الظلم الذي عانوه. حتى الآن لم يحدث هذا التحويل. يمكن توقع تمويل إضافي للبنية التحتية الفلسطينية من صناديق الثروة السيادية الأخرى، مثل صندوق الاستثمار العام في السعودية الذي قد يستثمر عائدات خصخصة شركة النفط، أرامكو السعودية في فلسطين.

وقعت السعودية مؤخراً مذكرة تفاهم مع شركة سوفت بانك اليابانية لاستثمار 200 مليار دولار في تطوير الطاقة الشمسية، وستكون نتيجة ذلك ضمان توفير المزيد من النفط والغاز للتصدير. يجب على إسرائيل وفلسطين اتباع استراتيجية طموحة مماثلة للاستثمار في الطاقة المتجددة، وبالتالي إخراج غاز البحر الأبيض المتوسط لكسب عائدات التصدير لتمويل البنية التحتية الفلسطينية.

كما وافق مجلس الوزراء السعودي مؤخراً على برنامج للطاقة النووية من أجل تحرير المزيد من إنتاج النفط لأغراض التصدير[14]. لدى السعودية رواسب اليورانيوم المحلية التي يمكن تخصيبها بالتكنولوجيا المناسبة. ولكن بالنظر إلى أن هذه التكنولوجيا يمكن أن تسهل إنتاج الأسلحة النووية، فإن نقل هذه التكنولوجيا إلى السعودية سيواجه بكل تأكيد معارضة قوية من إسرائيل ومؤيديها في الولايات المتحدة. تعارض إسرائيل أي برنامج نووي في المنطقة، يمكن أن ييسر إنتاج الأسلحة النووية، بغض النظر عما إذا كان في إيران أو في دولة صديقة للولايات المتحدة.

تمتلك إسرائيل، كونها المالك الوحيد للأسلحة النووية في الشرق الأوسط، قدرة على توجيه الضربة النووية الأولى، وعلى استخدام الأسلحة النووية رداً على هجوم عسكري تقليدي يُنظر إليه على أنه تهديد وجودي. إذا جاءت أي دولة أخرى في المنطقة لامتلاك أسلحة نووية، تخشى إسرائيل أن تصبح قدرتها على الضربة النووية الأولى غير ذات صدقية بسبب خطر الانتقام النووي. هذا هو الخوف الذي يكمن وراء سياستها تجاه إيران. الدعاية الإسرائيلية التي تدّعي أنه إذا كانت إيران تملك قنبلة نووية، فستسعى إلى القضاء على إسرائيل، فإنها مزيفة وتخفي الحافز الحقيقي لإسرائيل.

خاتمة: المقاومة والأهداف

المقاومة الشعبية تشبه البخار الذي يتطلب صندوق مكبس لتوليد زخم إلى الأمام وتغيير ملموس في حالة الشعب. في السياق الفلسطيني يمثل صندوق المكبس رؤية وقيادة واستراتيجية موحدة، هي للأسف غير موجودة في الوقت الحالي.

في «انتفاضة العودة» وُضعت استراتيجية مقاومة لاعنفية شاملة لتحقيق تنازلات ملموسة من إسرائيل في ما يتعلق بحق العودة والقدس. إلا أن فعالية المقاومة اللاعنفية يمكن أن تتعرض لخطر شديد من خلال السعي للمقاومة المسلحة أو العمليات الانتحارية من جانب الفصائل التي تعتقد أن أهداف المقاومة اللاعنفية لا تعالج التراث الظالم للنكبة. اللاعنف والعنف لا يختلطان.

ومع ذلك، من المهم في تطوير استراتيجية المقاومة اللاعنفية التأكد من أن الاستراتيجية موجهة بدقة لتطبيق أقصى ضغط على إسرائيل. ينطبق هذا بوجه خاص على العقوبات الاقتصادية التي يمكن أن تكون مدمرة جداً بالنسبة إلى إسرائيل كما هو موضح في ما تقدم.

---

(14) The Economist Intelligence Unit, Saudi Arabia Forecast update, 9/4/2018, Nuclear Power Programme Approved.

غالباً ما كانت المقاومة اللاعنفية في الماضي تتضمن انسحاب العمالة الفلسطينية من الأنشطة الاقتصادية الإسرائيلية التي تحلها إسرائيل ببساطة مع العمالة الأجنبية. والنتيجة هي ضغط ضئيل على إسرائيل ولكن فقدان الدخل والبطالة بين الفلسطينيين. وبالمثل لن يكون للمقاطعات التي تتخلى عن الأعمال التجارية مع الشركات الإسرائيلية الموجودة في الضفة الغربية فقط سوى تأثير ضئيل، حيث تمثل الصادرات من المصانع الإسرائيلية في الضفة الغربية نحو 0.5 بالمئة فقط من إجمالي المبيعات الخارجية لإسرائيل[15].

لإسرائيل هناك خيار. لا يزال حل الدولتين العادل والدائم ممكناً شريطة أن يقوم على المبادئ الأربعة المذكورة أعلاه. وإلا فسوف يطالب الفلسطينيون أكثر فأكثر بحل الدولة الواحدة القائم على الاقتراع العام، ثم يسعون إلى توظيف قوتهم التصويتية لتحقيق المبادئ الأربعة □

صدر حديثاً

السادات وإسرائيل: صراع الأساطير والأوهام

مجدي حمّاد

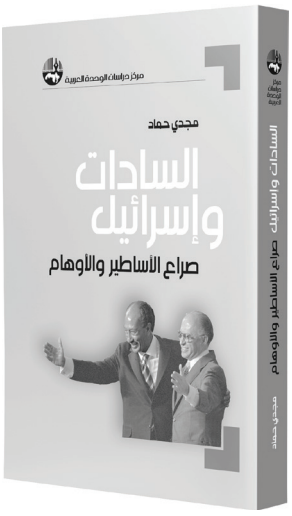

ربما يكون من أكثر الأحداث المؤثرة في تاريخ العرب المعاصر هو الأحداث التي صنعها الرئيس جمال عبد الناصر؛ فالثورة التي أطاحت النظام الملكي، وحكم الإقطاع، وأنهت تبعية مصر للمشاريع الاستعمارية الغربية، ما لبثت أن انتشرت تأثيراتها التحررية والاستقلالية على امتداد الساحة العربية، والعالم الثالث. وفي المقابل، ربما لم تكن الأحداث التي صنعها الرئيس اللاحق أنور السادات أقل تأثيراً مصرياً وعربياً ولو باتجاه معاكس؛ فما حققه عبد الناصر من تحشيد للشعوب والقوى العربية، من أجل تحرير فلسطين، والأراضي العربية المحتلة، وتحقيق الوحدة العربية، ما لبث الرئيس أنور السادات أن أجهضه بالرهان على السلام المنفرد مع الكيان الصهيوني، والانفتاح على الغرب وخياراته السياسية والاقتصادية.

يؤرخ هذا الكتاب ويحلل حقبة الرئيس أنور السادات، والخيارات السياسية التي راهن عليها وسار بها داخلياً وخارجياً، بحثاً عن سلام وتنمية موهومين، فانتهت به هذه الخيارات باتفاقيات كامب دايفيد المنفردة بينه وبين إسرائيل، التي لم تحقق، رغم مرور أربعة عقود على توقيعها، ما كان السادات يعد به من أوهام استعادة الأرض، وتحقيق التنمية والسلام.

576 صفحة

الثمن: 24 دولاراً

(15) The Economist Intelligence Unit, Israel Featured analysis, 4/2/2014, Israeli Government Forced To Take Note Of Boycott Threat.

مخططات تصدير المعرفة الغربية: إسكات «الآخر» وخلق أسس معرفية مُضادّة(*)

لورا الخوري(**)

أستاذة علم الاجتماع ومحررة مجلة «المخيلة الاجتماعية»،
دائرة العلوم الاجتماعية والسلوكية، جامعة بيرزيت ـ فلسطين.

سيف دعنا(***)

أستاذ علم الاجتماع والدراسات الدولية وعميد كلية الآداب في جامعة ويسكنسن ـ الولايات المتحدة.

مقدمة

الهدف الرئيسي للدراسة هو التدقيق في محاولات الإخلاء السياسي للمعرفة الأصلية للشعوب الأصلية ومساءلةً الاستيراد الأعمى للمعرفة الغربية، وضمناً استيراد الكثير من الثنائيات الهدّامة معرفياً وسياسياً. وهذا يعني، ضمناً، مساءلة المفاهيم الجديدة التي طرأت على المجتمعات ما بعد الاستعمار، وما قبل ما بعد الاستعمار، ومساءلة الإشكال المفاهيمي للحاضر السياسي له علاقة برؤيتنا للتاريخ وتصوراتنا المستقبلية. يعبّر رهيف فياض[1]، المعماري المقاوم، عن تلك التصورات في نقده لسيطرة الطراز الدولي (في العمارة) بأسلوب رائع، وبهذا ندعو إلى التبصر لعدم الانزلاق في «ماضي الأنا»، أو في «حاضر الآخر»:

أن نكون «نحن» لا أن نكون نسخة أو طبعة عن غيرنا.

(*) نشر المؤلفان أجزاء محددة من هذه الدراسة (القسم الأول والثاني والتاسع)، في: Laura Khoury and Seif Da'Na, «Decolonizing the Geographies of Resistance: Imperialist Cartography of the Arab World,» *The Arab World Geographer/Le Géographe du monde arabe*, vol. 15, no. 3 (January 2012), pp. 189-225.

سيف دعنا، «جدلية الإمبراطورية والمعرفة: كيف هيمنت العلوم الإنسانية الغربية،» ورقة قدمت إلى: **التأصيل الثقافيّ للعلوم الإنسانية: رؤى وتجارب** (بيروت: جامعة المعارف، 2019)، ص 49 ـ 70. انظر أيضاً: Laura Khoury and Seif Da'Na, ««Geopolitics of Knowledge:» Constructing an Indigenous Sociology from the South. *International Review of Modern Sociology*, vol. 39, no. 1 (2013), pp. 1-28.

(**) البريد الإلكتروني: ljkhoury@birzeit.edu.

(***) البريد الإلكتروني: dana@uwp.edu.

(1) رهيف فياض، **العمارة ووعي المكان** (بيروت: دار الفارابي، 2004)، ص 43.

أن نبقى «نحن» اليوم كما «كنا» بالأمس
وبين أن نصبح اليوم وغداً «غيرنا»
أن نبني أَصالة بلا أصولية
أن نتجدد بلا استلاب، بلا اغتراب
أن نكون في العالم، لا خارجه

بما أن السجال الحالي في السياسة والاجتماع والاقتصاد وكل أنواع المعرفة يتجاوز التشيؤ السائد ويعالج القضايا بمنطق ترابط وتقاطع للبنى، سنبدأ باقتباس الفقرة الأخيرة من سي. ل. ر. جيمس لما قد يكون واحداً من أكثر الكتب الثورية عبقرية عنوانه «اليعاقبة السود». هذه الفقرة التي كتبت في عصر مقاومة الاستعمار، في عصر ساد فيه الفكر المعادي للاستعمار، وبوحي من أحداث ثورة هاييتي (1971 ـ 1804)، تبدو اليوم وبعد قراءتها في عصر ما بعد الاستعمار والمعنى الجديد الذي تكتسبه وكأنها جوهر الظروف التي يعيشها الجنوب. وفي هدوء ضاحية ساحلية (إسبانيا) حيث كان يمكن بكل وضوح سماع ارتفاع صوت مدفعية فرانكو، وحركة فرق إطلاق النار الستالينية، والاضطرابات الحادة والشرسة للحركة الثورية الساعية من أجل التأثير حين كتب هذا الكتاب. هذا هو عصرنا (عصر مقاومة الاستعمار) وهذا الكتاب هو من ذلك العصر (كتاب معادٍ للاستعمار). «هذا الكتاب هو تاريخ الثورة، ولو كتب في ظروف مختلفة كان يمكن أن يكون مختلفاً، ولكن ليس بالضرورة يمكن أن يكون أفضل».

الذي نعيشه والذي يبدو مسدود الأفق غير منفصل عن التاريخ (أو حاضر جيمس) وأدواتة المعرفية وبناه السياسية والاجتماعية والاقتصادية. هذه ربما تكون ليس فقط أكثر العبارات سحراً وعبقرية في كتاب جيمس، ولكن تبلغ حد النبوءة أيضاً. صحيح أن الكتاب قدم تاريخاً «ثورياً معادياً للكولونيالية» متميزاً يجعل الكاتب ذا فرادة خاصة. وصحيح أن العبارة السالفة، من الكتاب متخمة بسخط متميز على الاستعمار وبروح تمرد وتحدٍ تشكل الكتاب بمجمله. لكن العبارة الأخيرة في التصدير فريدة إلى حد العبقرية لأنها، كما قال عنها دايفيد سكوت في **مُجندو الحَداثة/ مأساة التنوير الكولونيالي** بكل وضوح، وبصورة ملموسة ومباشرة، ومن موقع الوعي بالذات، تضع جيمس في المشهد الدرامي لكتابة التاريخ. كان جيمس يعلم أنه لو كتب هذا الكتاب في ظروف غير ظروف كتابته، في ظروف غير الحالة الثورية المعادية للاستعمار التي كان يعيشها، لكان الكتاب فعلاً مختلفاً.

اللحظة التاريخية للعالم (كما وصفها جيمس في هذه الفقرة) وبما يميزها من الحمّى والحنق، تنتمي إلى جيمس أو زمنه أو حاضره السياسي بطريقة لا يمكن أن تنتمي إلينا وإلى حاضرنا السياسي (الكتاب نشر في عام 1938 ولم يُنقل إلى العربية). كانت اللحظة التي كتب فيها والحاضر السياسي الذي شكل وأثر فيها هي لحظة ثورات سياسية واجتماعية وفكرية أوجدتها الحرب الأهلية الإسبانية، محاكم موسكو (محاكم ستالين لخصومه)، وصعود الحركات الثورية المعادية للاستعمار. هذا الحاضر حدد لجيمس مفاهيم معرفية ـ سياسية وسياقاً تنظيمياً بديلاً لحاضره. هذا الحاضر ليس حاضرنا نحن اليوم ولا يمكننا أن نسكن فيه. في الواقع، ما شكل الحاضر لجيمس وكتابه هو الماضي بالنسبة إليه. لكن، ما شكل المستقبل لجيمس، ليس

بالضَرورة حاضرنا اليوم. حاضرنا ليس بالضرورة هو المستقبل السابق، كما يسميه راينهارت كوسيلك. هو مجرد مستقبل ماضٍ، مستقبل متخيل في الماضي. في أفضل الأحوال هو مجرد حنين للماضي (نوستالجيا) اليوم. فما شكل معطيات وأدوات حاضر جيمس الذي شكل وأثر في تركيب روايته لثورة هاييتي لا يشكل أفقاً وطموحاً في حاضرنا. على العكس، حاضر ما بعد الاستعمار السياسي والاجتماعي.

هل يكفي إذاً أن نعيد تركيب التاريخ من أجل تفسير الحاضر، كون الماضي الرومانسي الثوري المعادي للاستعمار لا يفسر ولا يجب أن يقود إلى حاضر مأسوي؟ لا يبدو هذا كافياً لأن هذا التمرين يفسر أُفق الحاضر المأسوي المسدود فقط ولا يعمل على فتح أُفق جديد. ما هو الحاضر الذي يتم إعادة تخيل الماضي من أجله ومن أجل ماذا؟ هل هنالك إمكانية لإعادة تخيل التاريخ وتركيبه بما لا يفسر الحاضر فقط بل ويفتح أُفقاً جديدة تدفعنا للاستمرار؟ مجموعة من الأسئلة والهموم تشغلنا: همّنا الأساسي هو في الإشكال المفاهيمي للحاضر السياسي وعلاقته برؤيتنا للتاريخ وطموحاتنا المستقبلية. همّنا هو حاضرنا ما بعد الاستعمار (وفي حالة فلسطين ما قبل ما بعد الاستعمار) حاضرنا بعد تحطم وسقوط كل الآمال التي حلمنا بها وهي نفسها الخيال المعادي للكولونيالية (التاريخ الرومانسي والحاضر المأسوي والمستقبل الذي ينبئ به هذا الحاضر). همّنا هو العِلاقَة بين هذا الحاضِر (ذي الطريق المسدود كما يبدو) وكل من: **أولاً**، المستقبل الطوباوي القديم الماضي الذي الهَمَ الوصول إلى هذا الحاضر وأدى إلى استدامَتِه؛ **ثانياً**، لغة مُتخيَلة لمستقبل المستقبل الذي يمكن أن يُعيد أو يَبِث الحياة في هذا الحاضر وحتى يستولد فيه ومنه آفاقاً (غير متوقعة) من الإمكانات التحويلية. في البداية نناقش ثلاثة تساؤلات أساسيّة تمثل منطق المعرفة، تصديرها، وتهميش أي بديل للمعرفة الإمبريالية.

أولاً: تشكُّل نظرية المعرفة المهيمنة، منطقها ومساعيها

نبدأ باقتباسين من أحد أهم كتب التاريخ، حول ما يمكن وصفة بأحد أهم الأحداث في التاريخ الإنساني: من **عصر الثورة 1789 ـ 1848** لإريك هوبزباوم[2]. ليس هذا التوصيف إنكاراً لأحداث أخرى ربما هي أكثر أهمية، بل لسبب فكرة هوبزباوم في نشره للكتاب. فهذا الكتاب الذي يزعم «تتبع تحول العالم بين 1789 ـ 1848»، رغم أنه، وكما يذكر صاحبه، لا يتطرق إلى تاريخ العالم، بل لا يتطرق حتى إلى تاريخ أوروبا في ذلك الوقت وإنْ بصورة عابرة، وإنما لقسم صغير منها فقط (فرنسا). هذا ليس نقداً للمؤرخ الذي يستحق وصفه بالعبقري، بل إشارةً إلى كونه أدرك «عمق الثورة التي اندلعت بين عامَيْ 1789 و1848»، والتي يؤرخ لها هوبزباوم، حيث إنها تنطوي على «التحول الأعظم في تاريخ البشرية منذ العصور المغرقة في القدم التي اخترع فيها الإنسان الزراعة، وصنع الأدوات المعدنية، والكتابة، والمدن، والدولة». طبعاً، لم تكن التحولات العظمى في تلك المرحلة تتركز في الابتكارات الصناعية (بريطانيا) والسياسية (فرنسا) الهائلة، بل في الكلمات والمفاهيم الجديدة التي يمكن القول إنها تختصر أي تخيل للعالم الحديث.

(2) Eric Hobsbawm, *The Age of Revolution: Europe 1789-1848* (New York: Vintage Books, 1962).

استعمار الخيال

هكذا يفتتح هوبزباوم ثلاثيته العبقرية في **عصر الثورة 1789 ـ 1848**:

«تنطوي الكلمات، في أغلب الأحيان، على شهادات أكثر وقعاً من الوقائع. وللنظر، على سبيل المثال، في بضع كلمات اختُرعت أو اكتسبت معانيها الجديدة أساساً خلال العقود الستة التي يتناولها هذا الكتاب. ومن هذه المصطلحات كلمات مثل «الصناعة» و«الصناعي» و«الطبقة العاملة» و«الرأسمالية» و«الاشتراكية» يضاف إلى ذلك كلمات مثل «الارستقراطية» و«سكة الحديد،» و«البروليتاري» و«الأزمة» (الاقتصادية). كما نجد مصطلحات مثل «النفعي» و«الإحصاء» ومصطلحات عديدة تنتمي إلى العلوم الحديثة وأخرى مثل «الصحافة» و«الأيديولوجيا». وهي كلمات تُحيي أو عُدِّلَتْ خلال تلك الفترة شأنها شأن مصطلحات أخرى من نوع «الإضراب» و«الإملاق»[3].

بسبب هذه المصطلحات (ومثلها الكثير) جادل هوبزباوم بدون تردد أن التحولات الحادثة في العقود الستة الحاسمة بين 1789 و1848، أو في سنين «عصر الثورة»، هي «التحول الأعظم في تاريخ البشرية» منذ اختراع الزراعة و«نقلت العالم بأسره من حال إلى حال وما زالت تفعل فعلها». يكفي فقط تخيُّل العالم الحديث، كما يقول هوبزباوم، من دون هذه الكلمات لمعرفة عمق التحولات التي يؤرخ لها. هل هذا ممكن أصلاً؟ هل يمكن القول إذن إن قسماً من أوروبا استعمر الخيال العالمي عبر مصطلحات تحدد شكل العالم الحديث؟ ليس تماماً. فهوبزباوم يشدد لاحقاً على ضرورة أن يتم التمييز، وبعناية، بين نتائج هذه الثورة البعيدة المدى» وهي التي لا يمكن حصرها بأي إطار اجتماعي، أو منظمة سياسية، أو توزيع للقوى والموارد على الصعيد الدولي من جهة والمرحلة المبكرة الحاسمة لهذة الثورة، التي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بوضع اجتماعي عالمي محدد من جهة ثانية». باختصار، لم تكن ثورة 1789 ـ 1848 كما يقول هوبزباوم:

لدى المعرفة قدرة ملحوظة على استنساخ نفسها على الصعيد العالمي وإفراغ الأنظمة المعرفية من المنافسة والاعتماد على المفاهيم والتحيزات، والصور النمطية، والمخيلة الجغرافية والافتراضات التي تستند فقط إلى النظام المعرفي الغربي.

«انتصاراً «للصناعة» بحد ذاتها، بل للصناعة الرأسمالية؛ ولا للحرية والمساواة عموماً، بل للطبقة الوسطى وللمجتمع «البرجوازي» الليبرالي؛ ولا «للاقتصاد الحديث» أو «الدولة الحديثة»، بل للاقتصادات وللدول في منطقة جغرافية معينة من العالم (هي جزء من أوروبا وأقسام من أمريكا الشمالية)».

طبعاً لم يكن همُّ هوبزباوم معرفيّاً بقدر ما كان تأريخاً لمرحلة شكلت العالم الحديث. لكن جذور هذه المرحلة مرتبطة بعمق بالاستعمار الأوروبي للعالم. فالثورة العالمية «التي انطلقت

(3) Ibid., p .35.

من هاتين البؤرتين (بريطانيا وفرنسا) ربما لم تكن ممكنة من دون التوسع والغزو الغربيين للعالم. الأهم أن أبرز «تداعياتها الصارخة بالنسبة إلى التاريخ العالمي كان في ترسيخ الهيمنة على العالم من عدد غير قليل من الدول الأوروبية (ولا سيّما بريطانيا) على نحو لا مثيل له في التاريخ. فقبل التجارة والمحركات البخارية، والسفن والمواقع ـ وكذلك الأفكار ـ القادمة من الغرب، كانت الحضارات والإمبراطوريات العريقة في العالم قد بدأت الاستسلام والتداعي، إذ غدت الهند مقاطعة يشرف على إدارتها حاكم إداري بريطاني واسع الصلاحيات، وكانت الأزمات تمسك بخناق الدول الإسلامية، وأبواب أفريقيا مفتوحة للغزاة. بل إن إمبراطورية الصين العظيمة أُرغمت بين عام 1839 وعام 1842 على فتح حدودها للاستغلال الغربي. ومع حلول 1848، لم يكن ثمة ما يقف في طريق الغزو الأوروبي لأي بقعة ارتأت الحكومات ورجال الأعمال الغربيون أن من مصلحتهم احتلالها».

لماذا الحديث عن الغرب والرأسمالية والغزو واستعمار الخيال الإنساني للعالم عبر مصطلحات وكلمات بذاتها وما علاقة ذلك بالثقافة والمعرفة؟ ربما يكون لدى كلٍّ من دايفيد سكوت[4] «مجندو الحداثة: مأساة التنوير الكولونيالي»، وطلال أسد[5] «مجندو الحضارة الغربية» وستانلي دياموند «البحث عن البدائي» قسمٌ من الجواب. يختصر دياموند الفكرة في ما يلي:

«التبادل الثقافي كان دوماً موضوع هيمنة. فإما أن تقوم الحضارة مباشرة بتدمير الثقافة البدائية التي ترى أنها تقف في طريق حقها التاريخي، وإما يتم إضعاف الاقتصاد البدائي بفعل اقتصاد السوق المتحضر بحيث لا يمكنه الاستمرار كحامل للثقافة التقليدية. في كلتا الحالتين، يقوم اللاجئون من الجماعات المشلولة بتبنّي مقاييس المجتمع الأقوى من أجل البقاء كأفراد. لكنهم مجنّدون لهذه الحضارة، لا متطوعون»[6].

ثانياً: تصدير المعرفة الاستعمارية بعدما أُفرِغَتْ من أي معرفة مضادة

بدايةً، إن مفهوم المعرفة مشحون بسبب ارتباطه بالسلطة الاستعمارية باستمرار بحيث لا يوجد خلاف حول أن المعرفة السائدة هي دائماً المعرفة التي يصنعها أصحاب القوة والقرار. بالتالي، أي سجال حول المعرفة يتطلب نقداً للاستعمار بكل صوره. كما أن مفهوم الإبستيمولوجيا، أو علم المعرفة، يعنى بوسائل إيجاد المعرفة بانتظام وثبات وبناء مفاهيم واضحة بحيث يصبح فيما بعد تقليداً؛ هنا أيضاً تكمن إشكالية ضمنية أخرى بحيث إن أساليب إيجاد المعرفة تلك غالباً ما تكون منحوتة في فترات للتوسع الاستعماري. بالتالي، السيطرة على أساليب البحث، وكيفية

---

(4) Davis Scott, *Conscripts of Modernity: The Tragedy of Colonial Enlightenment* (Durham, NC: Duke University Press, 2004).

(5) Talal Asad, «Conscripts of Western Civilization,» in: Christine Gailey, ed., *Dialectical Anthropology: Essays in Honor of Stanley Diamond* (Gainseville, FL: University Press of Florida, 1992).

(6) Stanley Diamond, *In Search of the Primitive: A Critique of Civilization* (New Brunswick, NJ: Transaction Books, 1974), p. 204.

جمع المصادر، وتشكيل المعرفة (عند الباحثين) ناهيك بالسيطرة على محتوى خطاب فئات المجتمع الذين تمت دراستهم. أضف إلى ذلك جندرة التاريخ في الأرشيف الاستعماري. أما عمليات نقل المعرفة فهي ليست موضوع البحث ولكنها أيضاً تتبع الخطى ذاتها.

لكن، كيف يمكن للمرء أن ينتقد مشاريع الحكم من خلال المعرفة المرتبطة تاريخياً بالشركات الأنغلو ـ أوروبية ودول التوسع الاستعماري بصورة منظمة ومتميِّزة عن الميول المعرفية الراسخة في بنية المعرفة؟ وإلى أي مدى يعتمد نقد العقل الاستعماري على تعريفٍ معياريّ للاستعمار؟ هنا تكمن المعضلة! سنتبع السرد أولاً بنبذة سريعة عن الإبستيمولوجيا الإمبريالية وارتباطها بالمركزية الأوروبية، الاستشراق وعلاقته بالليبرالية الجديدة قبل أن أنتقل إلى صيغ مفهوماتية تسهّل الطريق أمام طرح أي حلول مثل مفهوم الاستعمار والاستعمارية.

التصاميم الغربية والمركزية الأوروبية

«خارج الغرب، وتقريباً في كل الثقافات المعروفة، كلُّ رؤية كونية، كلُّ صورة، كلُّ إنتاج منهجي للمعرفة محكومٌ بالمنظور الغربي للمعرفة. لكنّ تلك الثقافات لديها وجهة نظر في المعرفة تتضمن الاعتراف بتجانس كل الحقيقة واندماجها في حقيقة غير قابلة لأن تختزل ولها شرعية واحدة».[7]

لكي يتسنى لنا أن ننتقد الاستراتيجية المعرفية لا بد أن نكشف بوضوح التصاميم الغربية ذاتها. تلك التصاميم قائمة على تراتبية أو تسلسل هرمي لمعرفة عليا في مقابل معرفة دُنيا. خلق الاستعمار تشكيلة هيكلية للمعرفة الإنسانية بهدف إبراز فوقية الغرب على الشعوب الأصلية بحيث لم يبقَ أي معلومة نابعة من واقع غير غربي كما يعبر عنه غروسفوغل[8] في التالي:

«مثلاً ذهب الغرب بتوصيف «الشعوب بدون كتابة» في القرن الـ 16 و«شعوب بدون تاريخ» في القرنين الـ 18 والـ 19 ومن ثم «شعوب بدون تنمية» في القرن 20، ومؤخراً وفي أوائل القرن الحادي والعشرين إلى «شعوب بدون ديمقراطية». وبالتالي، ذهب الغرب بالحديث عن «حق العيش» مؤخراً. العالم أجمع يتحول إلى «مجاهل» و«أرض عذراء» وإلى غير ذلك من المتكآت اللغوية التي يحفل بها أدب الغرب»[9].

كل هذا يعَدّ جزءاً من التصاميم المعرفية العالمية لإنتاج مفصلية لإصدارات في غاية الخطورة واستنساخ معرفي سريع، وبالتالي إعادة إنتاج التقسيم العالمي للعمل بين المحيط والمركز والتسلسل الهرمي للمعرفة الأوروبي/غير الأوروبي. بالتالي، هنالك نظرة حضارية، أو لحظة تأمل حضاري، لأي حقيقة مهما كانت. أي توصيف لحقبة تاريخية أو لواقع يعتمد على النموذج الغربي القائم على ثنائية الحضارة أو التحضر مقابل الهمجية أو البربرية. إن كانت العلوم الاجتماعية

---

(7) Aníbal Quijano, «Coloniality and Modernity/Rationality,» *Cultural Studies*, vol. 21, nos. 2-3 (2007), pp. 168-178.

(8) Ramón Grosfogel, «The Epistemic Decolonial Turn: Beyond Political-Economy Paradigms,» *Cultural Studies,* vol. 21, nos. 2-3 (2007), pp. 211-223.

(9) المصدر نفسه، ص 214.

نفسها قد حكمتها منذ تأسيسها عقلانية تناسب العلوم الاجتماعية الأوروبية المهيمنة، والتي جاءت لتعبّر عن «حقيقة كونية واحدة». فإن فلسفة العلوم استعمارية بامتياز وهدف انتشارها ـ كباقي العلوم السلوكية والإنسانية ـ هو خلق أجهزة مؤسساتية للمعرفة هدفها الرئيسي التبعية والخضوع. معظم البحوث عن المجتمعات «الأخرى» أجريت باستخدام مناهج بحث غربية وعملية التفضيل تبدأ باختيار المواضيع التي يتم دراستها ومن ثم نتائج هذه البحوث. لهذا يمكن توصيف العلوم الاجتماعية على أنها وضعية اختزالية، وحتى قمعية، كونها تشرّع المنهج العلمي النفعي في الخطاب (ناهيك بالمنحدر الزلق الذي يخلقه مفهوم النسبوية الثقافية). تلك المنهجية في البحث المتطورة مجزأة جداً ولكنها غير نافعة للاستخدام في باقي العالم.

إن عملية التصدير الثقافي تهمِّش أي بديل وتُسكِت «الآخر» وتدعو إلى حقيقة كونية واحدة مبنية على معرفة غربية مهيمنة.

أي رسالة في الخطاب الاستعماري تحوي ضمناً ازدواجية تتفق مع المعايير الثقافية الموجودة في العالم الأنغلوسكسوني، ولكن على أساس تفضيلي. على سبيل المثال، يتم توصيف المرأة الغربية، مثلاً، بأنها تنعم بالحرية (مقابل المكبوتة)، تتصرف بجسدها بحرية (مقابل المقيّدة جنسياً)، متعلمة (مقابل الجاهلة)، عصرية (مقابل المتأخرة)، حداثية (مقابل التقليدية)، وغنية (مقابل الفقيرة). كانت هذه الاستراتيجية لصوغ المعرفة حاسمة للتصاميم العالمية الغربية ولبناء شكل هرمي للمعرفة، الأعلى والأدنى، وبالتالي الشعوب الأدنى والأعلى في جميع أنحاء العالم.

لدى المعرفة قدرة ملحوظة على استنساخ نفسها على الصعيد العالمي وإفراغ الأنظمة المعرفية من المنافسة والاعتماد على المفاهيم والتحيزات، والصور النمطية، والمخيلة الجغرافية والافتراضات التي تستند فقط إلى النظام المعرفي الغربي؛ والأهم، العمل على تصديرها على أنها متجانسة. هذا يخلق نظرة حضارية تستند إلى ثنائية الحضارية مقابل البربرية، العقلاني واللاعقلاني، العلمي والخرافي. جسدت أعمال فانون[10] الأزمة المعرفية بالإجمال وكيف أن المعرفة الأوروبية هي أساس العنصرية ومبرر للاستعمار في الوقت نفسه، وأن اغتراب المستعمر ليس بخلع الأقنعة البيضاء وإنما العلم والعقل. العلوم مشبعة بتوقعات بأن النظرة إلى العالم الأوروبي باعتباره الوحيد والأفضل وأن العلوم الوضعية هي النهج الوحيد والأفضل لإجراء البحث العلمي وأن النتائج الصادرة عن تجارب الذكور، تحديداً من الطبقة المتوسطة البيضاء، هي أفضل التجارب. قلما يُسأَل «ماذا يمكن أن يتعلم الغرب من تجربة الشرق؟» بالتالي، هنالك إعجاب بما حققه الغرب وضمناً اعترافٌ بتخلف الشرق.

(10) Frantz Fanon: *The Wretched of the Earth* (New York: Grove Weidenfeld Publishers, 1961), and *Black Skin, White Masks*, translated by Charles L. Markmann (New York: Grove Press, 1952).

تعليم بهدف الإبادة[11] لدايفيد والس آدامز هو كتاب يُفصح عنوانه عنه وعن محتواه، يقول المفكر العربي منير العكش[12] في كتابه **أمريكا والإبادات الثقافية**، إنه كتابٌ آخر يفصح عنوانِه عن محتواه العميق. نذكر الكتابين هنا اختصاراً للتعبير عن الدور الخطير وحتى الوجودي للمعرفة والثقافة والمثقفين وخصوصاً في الصراعات الكبرى، وأيضاً للإضاءة على جدلية التعليم الغربي وآليات استدخال الهيمنة. فهذان الكتابان ينتميان إلى أدبيات تتزايد عن تاريخ مرحلة بشعة من تاريخ الرجل الأبيض وهما أكثر من شهادة على الوحشية غير المسبوقة التي ارتكبت ضد عقول وقلوب الآلاف من أطفال السكان الأصليين في أمريكا الشمالية الذين أجبروا بالقوة على التعلم في المدارس الداخلية بين أعوام 1875 و1928. هذه المدارس، كما يخبرنا الكاتبان، اعتمدت مناهج وأساليب مصممة بعناية لخلق جيل من أحصنة طروادة في الحرب الشرسة لإخضاع الهنود في أمريكا وتجريدهم من هويتهم وهنديتهم وإنسانيتهم. اللافت للنظر في تجربة هذه المدارس ليس وقوف الحكومة الفدرالية وراءها، فهذا ليس خبراً، بل وقوف «مكتب الشؤون الهندية» الذي يتولى رئاسته والعمل فيه هنود شاركوا بفعالية في حصار وتجويع وقمع أهلهم القابعين في المحتجزات واختطاف أطفالهم بالقوة وإلحاقهم بمدارس ومزارع الرجل الأبيض، حيث تمارس ضدهم أبشع أنواع الجراحة الدماغية واستئصال الهوية وحتى الاستغلال الجنسي البشع لجيل كامل من الهنود. في كتاب **تعليم بهدف الإبادة** يفصل دايفيد والس آدامز[13] ما وصفه منير العكش بآليات «الإبادة الثقافية» عبر التعليم لمن نجا من الإبادة الجسدية التي لحقت بالسكان الأصليين في أمريكا الشمالية، أما منير العكش فقد خصص أبحاثه لسنوات في ما يخص الإبادة وتفاصيل لا يمكن لأي قارئ أن ينساها.

ثالثاً: تهميش أيّ بديل للمعرفة الإمبريالية؟

إن عملية التصدير الثقافي تهمِّش أي بديل وتُسكِت «الآخر» وتدعو إلى حقيقة كونية واحدة مبنية على معرفة غربية مهيمنة. أكاديميو الجنوب لم يملّوا أبداً من البحث عن سبل خلق معرفة مُضادّة (رغم توصيفِ بعضهم بأنه وعد مستحيل)[14] ناتجة من تجارب الشعوب الأصلانية (لكن لن نتطرق هنا إلى هذه المحاولات بل نركز على توصيف ومساءلة واستعراض الخطورة).

---

(11) David Wallace Adams, *Education for Extinction: American Indians and the Boarding School Experience, 1875-1928* (Lawrence: University Press of Kansas, 1995).

(12) منير العكش، **أميركا والإبادات الثقافية: لعنة كنعان الإنكليزية** (بيروت: رياض الريس، 2009).

(13) كتاب **تعليم بهدف الإبادة** يتضمن أكثر من مجرد عرض مفصل لطريقة إدارة الحكومة الأمريكية منظومة المدارس الداخلية التي أسست لاستيعاب أطفال السكان الأصليين، ويتضمن أكثر من مجرد تشريح مفصل للبيئة السياسية التي أنتجت وأدارت هذه المنظومة التعليمية. لكن هذا الكتاب اللافت للنظر بعنوانه أكثر من أي شيء آخر، لم يشكل في الحقيقة اختراقاً جديداً، ولم يخبرنا أكثر مما نعرف إلا في كشفه عن آليات التعليم من أجل الإبادة في حالة خاصة ومحددة.

(14) Sari Hanafi and Rigas Arvanitis, *Knowledge Production in the Arab World* (London: Routledge Taylor and Francis Group, 2015).

يقول مدمبي[15] إن الأكاديمية قد أُفرغَت من أي معرفة مضادة. وهو يعلق على نسق التحليل الموجود في الدراسات الأفريقية التمركز (Afro-centric)، حيث إن النسق والنموذج المستخدَمين (ظاهراً أم ضمناً)، بمعرفة أم عن جهل؛ كلُّ هذا يدلل على فئات ونُظُم مفاهيمية اعتمدت على نهج إبستيمولوجي غربي وكأن أنظمة التفكير التقليدية لا يمكن التفكير من خلالها، ويترجَم هذا إلى منهج تعليمي ومعتقدات ذات قيم متجانسة ومعمّمة، ومهيمنة، وبديهية، وحتمية؛ كما يشوّه أيّ فكرة تعترضها. الأهم، أنها تستبعد المنافسة بمنطق منهجي خالص وتحجب الواقع بطرائق مناسبة لها. طبعاً، لا ينفي هذا محاولات الجنوبيين المُستَمرّة في أصلنة العلوم الاجتماعية ولا يقلل من الجهود الدؤوبة، لكننا في صدد استخلاص العبر من المحاولات الممنهجة لتهميش أي بديل للمعرفة الإمبريالية.

1 ـ إسكات «الآخر» حتى في الوقت الذي تدرس به «الآخر»

إذاً، تقمع مركزيةُ المعرفة أيَّ محاولة لوضع نظريات تعبّر عن المجتمعات الأصلية وتجاربها. في دراسات ما بعد الاستعمار، نجد أيضاً أن أدوات التحليل لا تزال متمركزة نحو الغرب؛ فمن الصعب تجنُّب موضوعات تخص السكان الأصليين دون التوصيف الغربي لكل ما هو غير غربي (من خلال توصيف ما هو غربي). فمثلاً، مصطلح «الوكالة» له سردٌ مستتِبّ قائم على فلسفة التفاوت بين الشعوب من حيث العلاقة بينهما، لا يسمح أو يلغي حتى إمكان أن تكون المجتمعات الأصلية بحاجة إلى وكالة. إذاً، أسس التحليل هي أسس ليبرالية ناتجة من فلسفة وتاريخ غربيين خالصين. ليس فقط أن هذا المصطلح مبنيّ على مسار تاريخي غربي، بل إن هذا المسار قد أُنتِج أيضاً بناءً على النظرة الدونية لكل ما هو غير غربي؛ فهو كذلك غير مُعبِّر عن تجربة الشرق أصلاً، وبالتالي كِلاهُما زائف. كذلك، نستنتج أن هدْم أحدهما يهدم الآخر تلقائياً. أبسط التعبيرات عن الحدود الحرجة بين إلغاء أحدهما الآخر، أو التشهير بأحدهما على حساب الآخر، تظهر على المستوى الأنطولوجي وفي إطار مفاهيمي. لو أخذنا مفهوم الاغتراب على سبيل المثال، نجد أن أكثر الكتاب الليبراليين تطرّفاً وأقصى الكتاب الأرثوذكسيين[16] يستخدمون المصطلح بصورة أدواتية أو ليبرالية (طبعاً، هنا تبرز الحاجة لتفكيك مفهوم الليبرالية أيضاً). لتفكيك هذا المفهوم علينا، **أولاً**، أن نجد قرائن في سياق لا غربي؛ **ثانياً**، توثيق خبرات الشعوب الأصلية من دون الالتفات إلى ما سبق إدخاله من نسق فكري أو من دون استخدام للنسبية الثقافية. **ثالثاً**، انحسار القرائن في السياقات التاريخية المناسبة. نُلخص مما سبق، المُعضِلات المتعددة الناتجة؛ فهنالك:

1 ـ مُعضِلة في المعرفة الغربية القائمة على التحام الحداثة بالعقلانية، أو العلم بالتكنولوجيا... إلخ.

2 ـ مُعضِلة التصدير المعرفي والاستنساخ الأعمى بهدف الهيمنة وإسكات الآخر.

---

(15) V. Y. Mudimbe, *The Invention of Africa: Gnosis, Philosophy, and the Order of Knowledge* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1988).

(16) أمثال: Kornhauser, Fromm, Nsisbet, Bendeix, Lipset, Edward Shils, Tumin, Marx and Engels.

3 ـ مُعضِلة الانفصال عن خطاب الحداثة ومنطق الاستعمار كخطوة ضرورية نحو تذرير فلسفة معرفية غير مهمشة.

4 ـ مُعضِلة إبطال شرعنة سياسات البحث الوضعية في منطقها وضرورة توطين الكتابة.

لكن أولاً، ماذا بخصوص مُعضِلة الحفاظ والتنقيب على المعرفة الأصلية وعلى إيجاد قرائن مِنَ الداخل غير مشوَّهة. ففي القسم الثاني من الدراسة نتساءل عن حدود إنتاج المعرفة، وهل التاريخ الشفوي هو إحدى الطرائق لتجميع القرائن؟ هل تسهم في إنقاذها من التشويه؟

2 ـ المعضلات

أ ـ حدود إنتاج المعرفة وكيف تنتج القرائن من الداخل

في كثير من المحفوظات المختلفة، يبدو أن هناك بعض القضايا المعطلة لعملية نقل التجارب الحقيقية للشعوب الأصليّة في السياق الاستعماري، كما في فلسطين، حيث توجد مشكلة أكثر تعقيداً ناتجة من هيمنة «المعرفة الاستعمارية». هذا نموذج من نماذج المعرفة التي أسست لعملية التغلغل الاستعماري والتي جمعت من قبل الدول الاستعمارية[17]. التمحيص في أصول «المعرفة الاستعمارية» لا يقتصر على دراسة السياقات المحلية المحددة التي من خلالها أُنتِجَتْ المعرفة، بل كيف تم تلقي المعرفة ونشرها. من أجل فهم أفضل لدور المعرفة في المجتمعات المُستعمَرة لا بد من معرفة طريقة المُستعمِر في استخدام «الخبراء» الغربيين منهم، وحتى المحليين. وكذلك الطرائق التي استخدمت من جانب هؤلاء الخبراء إما للتأكيد أو الطعن في الافتراضات والبروتوكولات القائمة، وذلك كله لغرض إنتاج المعرفة. ما هي الفرص التي كانت موجودة للمستعمر للتلاعب في نتائج «المعرفة الاستعمارية»[18]؟ مثلاً: كيف كانت المعلومات المتوافرة حول العلاقات القائمة على النوع الاجتماعي مفهومة بلغة المُستعمِر؟ كيف استخدمت لصوغ سياساتهم؟ بغض النظر عمّا إذا كان هذا العلم يقوم على جمع المعلومات الجديدة عمداً (من خلال المسوح الكمية، أو البحث بتكليف خاص) أو محاولة لتفسير البيانات الموجودة، وما هو دور الوسطاء المحليين لجعل نظم المعرفة مقروءة[19]؟

هنالك أيضاً «المعرفة العملية» التي أنتجت من جانب الرَّحالَة الأوروبيين أثناء الاستكشاف الأوروبي والتي تحولت لاحقاً إلى «معرفة استعمارية». تم إنتاج هذه «المعرفة العملية» بهدف

---

(17) Bernard S. Cohn, *Colonialism and its Forms of Knowledge: The British in India* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996); Nicholas Thomas, *Colonialism's Culture: Anthropology, Travel and Government* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1994), and Dmitri van den Bersselaar, «Establishing the Facts: P. A. Talbot and the 1921 Census of Nigeria,» *History in Africa*, vol. 31 (2004), pp. 69-102.

(18) انظر التحليل المتعلق بأفريقيا: Dmitri van den Bersselaar, «Acknowledging Knowledge: Dissemination and Reception or Expertise in Colonial Africa,» *History in Africa*, vol. 33 (2006), pp. 389-393.

(19) James C. Scott, *Seeing Like a State: How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed* (New Haven, CT: Yale University Press, 1998), pp. 23-37.

السفر أكثر فأكثر، لضمان حياة المسافر وللرد على أسئلة مثل كيفية تنظيم رحلة استكشافية، وكيفية توظيف وعلاج الحمّالين، وكيفية الحصول على الغذاء والماء، وليس في الأقل، كيفية التفاوض مع الحمّالين والتجار على طول الطريق. من خلال محاولة للعثور على إجابات لهذه الأسئلة، لم يكن الرحالة الأوروبيون معنيين بإعادة اختراع «فن السفر»، ولكن الاستعمار من خلال هؤلاء الخبراء المحليين. أصبحت «المعرفة العملية» لاحقاً جزءاً من الجهاز الاستعماري وساعدت على إنتاج سياسات استعمارية معينة؟ وما زالت تسيطر على التاريخ وجهة النظر التي تكونت عند إنشاء حكم الاستعمار بهدف التحكم بالمستعمر من جانب الوكالات الاستعمارية الأوروبية[20]. اعتمدت الدولة الاستعمارية في جزء كبير على التعاون مع المترجمين للجنود، أو وسطاء للسلطات، وأمثلة كثيرة نجدها في الحرب على العراق في القرن الحالي وليس فقط قديماً.

حتى يومنا هذا، يعمل أكاديميون من أصول عربية في جامعات غربية ويجرؤون على نعت تعاونهم مع الاستعمار على أنه عبارة عن «نصائح ثقافية» بينما يقبضون في المقابل مبالغ هائلة من المنظمات العسكرية.

أفصح بيسيك بالضبط عن الكيفية التي اعتمد من خلالها التجار أكثر فأكثر على تعاون السكان المحليين ومعرفتهم بالمنطقة، فضلاً عن تأمين إمدادات الغذاء والمياه الصالحة للشرب. كان التجار يستخدمون اللصوص من السكان المحليين لمعرفة مسار القافلات. إن هؤلاء «الخبراء» لا يخدمون التجار فقط، وإنما الرؤساء الأفارقة أيضاً[21]. كانت قدراتهم ومعرفتهم ذات قيمة عالية لهؤلاء الرؤساء. كما أنهم كانوا مترجمين لكلام الحاكم الاستعماري (وبالتالي كانوا يلقنون الكلام). وأكدت الدراسات أن الأفارقة، الذين شاركوا في الحملات الاستعمارية، قاموا أيضاً بوصف الأعراف المحلية التي تخص علاقات التجارة؟ بالتالي، كثيراً ما يصلنا في السرديات عن تبادل الهدايا، والاحتفالات التي نسِّقت للمسافرين والمرافقين من جانب رؤساء حدود المنطقة[22]. ليس في أفريقيا فقط، بل في كل دول الجنوب، المعرفة الخاصة بالمُستعمِر، لا محال، هي اختراع أوروبي (كما يوضح بيلز)[23].

تبنّى موديمبي، موقفاً من المبشّرين وحسبهم جزءاً من المشروع الاستعماري، لأن البعثات ليس هدفها الدعاية الثقافية والمصالح التجارية ولكنها كانت أكثر تعقيداً من تبشير بسيط للإيمان المسيحي. من ناحية أخرى، إن التبشيريين وعلماء الإنسان لديهم الكثير من القواسم المشتركة في الخطابات. وعلى الرغم من أن أحدهم لإنقاذ الأرواح، والآخر للمساهمة في التاريخ؛ فإن الخطابات

(20) Marcia Wright, «Local Roots of Policy in German East Africa,» *Journal of African History*, vol. 10 (1969), pp. 621-630.

(21) Michael Pesek, «Cued Speeches: The Emergence of Shauri as Colonial Praxis in German East Africa, 1850-1903,» *History in Africa*, vol. 33 (2006), p. 401.

(22) المصدر نفسه، ص 405.

(23) Peter Pels, «The Pidginization of Luguru Politics: Administrative Ethnography and the Paradoxes of Indirect Rule,» *American Ethnologist*, vol. 23, no. 4 (November 1996), pp. 1-24.

التبشيرية والأنثروبولوجية تستمد من «نفس التجربة التاريخية الغربية»[24]. لاحظ أيضاً كيف كانت الخطابات التبشيرية قوية التأثير خلال الربع الأول من القرن العشرين، «كنموذج للتحول الثقافي»، بينما المسافر أصبح المُستعمِر والأنثروبولوجي المستشار العلمي له[25]. وبالتالي يقبل موديمبي جزئياً الانتقادات الأنثروبولوجية للإثنوغرافيا التبشيرية، بل يستفيد أيضاً من الخبرة التبشيرية «لِمساءلة ادعاءات علماء الأنثروبولوجيا»[26].

حتى يومنا هذا، يعمل أكاديميون من أصول عربية في جامعات غربية ويجرؤون على نعت تعاونهم مع الاستعمار على أنه عبارة عن «نصائح ثقافية» بينما يقبضون في المقابل مبالغ هائلة من المنظمات العسكرية[27]. المؤكد اليوم أن الحروب التي شُنَّتْ على العراق ثم سورية وليبيا واليمن قائمة على ما يقدمه هؤلاء من «نصائح» هي بالأصل معلومات استخبارية تُساعد الاستعمار على تخريب الآثار ومساندة داعش وجبهة النصرة. هذا إضافة إلى خلق مشكلات اللجوء والإرهاب المُتَعَمَّد.

ب ـ المعرفة المنتجة عن طريق التأريخ الشفوي: مبحث واقع المرأة كمثال

هنالك عدة مستويات للتحليل عندما ندرس السرد المنقول حتى في تقصّي الروايات الشفوية. بينما استخدم علماء الإنسان، ولفترة طويلة، معرفة عن المؤرخين في النصف الأول من القرن العشرين تطعن في شرعية التقاليد الشفوية وشهادة الأدلة لكن كانت النصوص المكتوبة دليلاً أثرياً مميزاً. في عام 1965، دعت فانسينا إلى جعل التقليد الشفوي أساساً لجمع المعرفة فنادت بجعل التقاليد الشفوية كمصدر غني وفريد من المواد التي لا ينبغي تجاهلها من قبل المؤرخين. ولكن في حين تؤيد صحة التقليد الشفوي أعربت عن تحفظات شديدة لموثوقيتها ووضحت حدودها. لذا تبقى النصوص الشفوية مفيدة بشكل مقنع فقط بمجرد أن يتم التحقق من المعلومات من خلال «مصادر خارجية» مستقلة، وإيجاد تقاطع مع الكتابات والآثار والأدلة اللغوية أو حتى الإثنوغرافية... إلخ[28]. بالطبع، إن التقاليد الشفوية ينبغي أن يتم التعامل معها من جانب المؤرخين كفرضية أولية إلى أن تثبت، ولا تقبل حرفياً، دون تمحيص[29]. أما المؤرخون فلا بد أن يبحثوا عن صحة المصادر للمواد الشفهية.

هناك بعض القضايا المعطلة لعملية نقل التجارب الحقيقية للمرأة كقضية الهيمنة الذكورية في التأريخ الاجتماعي للشعوب؛ ولكن، كما ذكرت، القضية أعقد من ذلك. تحدثت أشيبي عن قلقها

---

(24) Mudimbe, *The Invention of Africa: Gnosis, Philosophy, and the Order of Knowledge*, pp. 45-66.

(25) المصدر نفسه، ص 44.

(26) المصدر نفسه، ص 65 ـ 66.

(27) Stephen Gowans, «Once Again Chomsky and Achcar Provide a Service to the US Global Dictatorship,» Gowans Blog, 26 July 2019, <https://bit.ly/2rwIomM>.

(28) Jan Vansina, *Oral Tradition as History* (Wisconsin Board of Regents: James Currey Ltd. Publishers, 1985), p. 160.

(29) المصدر نفسه، ص 196.

لمحاولات التأريخ عن المرأة واقترحت أن في منطقة نسوكافي شمال أجبو لاند في نيجيريا بين عامي 1900 و1960 (ولكن أيضاً خلال فترات أخرى)، تمتعت النساء بقوة وسلطة لا مثيل لهما، وأن النظام الإيبو يجعل المرأة «مكملة» للرجال بدلاً من جعلها أقل شأناً لهم، هو نظام متمثل «بالمرونة والسيولة»[30]. إذاً، لا بد من دراسة السياق ما قبل الاستعماري وما قبل التبشيري الذي سمح بعبور المرأة وجعلها تحتل أدوار الذكور من أجل أن تواجه التحدي للمعتقدات التقليدية التي تميز المرأة الأفريقية اليوم كتابعة؛ وتحديد تلك الظروف الدينية والاقتصادية، والهياكل السياسية التي سمحت للمرأة لتحقيق ذاتها «قبل الاستعمار». «ثم مناقشة تأثير الاستعمار والتعدي التبشيري على هذه الهياكل القديمة وعلى خيارات المرأة»[31]. وجدت أشيبي أن المرأة حققت السلطة في العوالم غير المادية والمادية كونهم العملاء الروحيين، الفاعلين الاقتصاديين، والحكام السياسيين والاجتماعيين.

أحد أهم تمظهرات التصدير للمعرفة الغربية تتمثل بفرضية التشابه بين النساء، وإلى حد ما حتى الاحتفال بأمر كهذا. فمن تمظهرات المركزية الأوروبية كونيةُ المشهد والثنائية الناتجة منها ـ المرأة المتقدمة والمرأة المتخلفة ـ والافتراض بأن المرأة متخلفة[32]. أيضاً من القضايا التي كانت مفصلية لواقع المرأة كممارسة غربية هي الفصل بين القطاع العام والقطاع الخاص (الذكوري والنسوي) كما كشفها المؤرخون الجدد (أمثال كونتس وجيليس)[33]. إن الاهتمام بالكلمات التي تنطقها المرأة كأساس للتحقق من واقع المرأة أثار جدالاً بين الدراسات النسوية في الغرب وليس غريباً أن نجد أدبياتهم، التي أُنتجت بهذا الخصوص كنتاج للممارسات النسوية للتاريخ الشفوي الذي بدأ في عام 1977، خاليةً من أي نقد لهذا الأمر[34]. قد نجد ما هو مفيد في تدقيقهم لأساليب البحث المختلفة من المقابلة، وتحليل الخطاب، والتأريخ الشفوي كتقنيات. نجدهم يتنبهون إلى قضية إهمال المتكلمة (المرأة التي روَت قصتها) ما بعد المقابلة وغيرها من الأمور المتعلقة بأساليب البحث. إن إغفال معظم الباحثات لهذه القضية الجوهرية يؤكد بامتياز أن المركزية الأوروبية قيدت أصول المعرفة في العلوم الاجتماعية كما قيدت الإبستيمولوجيا الإمبريالية الدراسات النسوية الغربية.

بالتالي، إن استخدام التاريخ الشفوي قد يكون محاولة لسماع صوت المنبوذين أو المهمّشين والحضور التاريخي للسرديات الغائبة؛ لكن، هل السردية خالية من أي انتقاد؟ مثلاً يوجه إبراهيم في «ولادة المقابلة: والرقيقة والسمينة منه» اتهامات للمقابلات الإثنوغرافية لكونها «تكنولوجيا

---

(30) Nwando Achebe, *Farmers, Traders, Warriors, and Kings: Female Power and Authority in Northern Igboland, 1900-1960* (Portsmouth NH: Heinemann, 2005), p. 36.

(31) المصدر نفسه، ص 36.

(32) Chandra Talpade Mohanty, *Feminism without Borders: Decolonizing Theory, Practicing Solidarity* (Durham, NC: Duke University Press, 2003).

(33) Stephanie Coontz, *The Way We Never Were: American Families and the Nostalgia Trap* (New York: Basic Books, 1992), and John Jillis, *A World of their own Making: Myth, Ritual, and the Quest for Family Values* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1997).

(34) Shena Berger Gluck and Daphne Patai, *Women's Words: The Feminist Practice of Oral History* (London: Routledge, 1991).

توليد البيانات التي تخلق نظاماً من الحقيقة» وبالتالي تشير إلى أن المقابلة ليست الأداة الأكاديمية الحميدة، ولكن جزءاً من جهاز العقوبات. إن «الإثنوغرافيا، مؤسسة ظهرت عقب الاستعمار، لذلك أن إرادة المعرفة والإرادة اللازمة للمراقبة متشابكة في ولادتها، وتستخدم المقابلة كأسلوب لتنظيم البيانات من أجل تحسين المعرفة وتحكّم المستعمر». ومع ذلك، تقترح أمل إبراهيم أن يكون هنالك «إعادة اختراع المقابلة لتربط بين من يقوم بها ومن يشارك بها» واستبدالها بـ «محادثة ذات مغزى» عندما يتم الاعتراف بالمخبرين/الاستشاريين لخبراتهم الطويلة وإتقانهم للأطر المحلية في التفسير[35]. وبالتالي، تكشف إبراهيم عن الجانب المظلم للممارسات وأغراض إجراء مقابلات التي هي على الأرجح على خلاف مع أهداف المؤلفين المُعلَن. هذه المساءلة مُهمة لأن التأريخ الشفوي يبدأ حيث تركت المقابلة، أو أساليب جمع المعلومات بأساليب أصلانية كما دعت إليه الأصلانية ليندا توهيواي سميث[36] وتبعها عدد من المفكرين من الشعوب الأصلية منذ عقدين. نتفق مع كوبرن[37] بأن الأبحاث الأصلية هي نوع من أنواع المقاومة لأنها مضادة للاستعمار في الوقت الذي تعمل على انبعاث وعودة المعرفة الأصلية.

لأن الإرث المعرفي الناتج من توصيف المرأة الجنوبية يدعو إلى الدفاع عن النفس كانت دعوة سبيفاك لتمثيل النساء في الخطاب مهمة جداً. أتى مفكرو العالمثالثية والأممية السوداء من أخوات الناردال الثلاثة من المارتينيك (جين، بولينا، وأندري) لتسقط أصل فكرة المركزية الأوروبية لتحرر الإنسان غير الأوروبي لأنها ولأول مرّة تتحرر من التوصيف الأوروبي لاختلاف واقع المرأة السوداء كمنهجية تحرريّة. لهذا، وكما ناقشنا سابقاً، عزم المُستعمِر على خلق حقيقة مصطنعة وليس سرد حقيقة، مثل الحقيقة المؤدلجة بالنظرة الرومانسية، لمشاهد مصطنعة عن المرأة الجزائرية «العاهره»، لتثير الشهوات (بلوحات ومسرحيات وروايات استشراقية) فقط للتعرف إلى خصوصيات المنطقة لأهداف عسكرية بحتة. لم تتوقف تمظهرات الاستشراق عند هذا الحدّ، كما كشف لنا إدوارد سعيد[38] إن عملية بناء «البربري» أمام «المتحضر» وما ينتج منه. المطلوب إعادة تخيل الذات من طريق إنتاج معرفة أصلانية جنوبية لا تلجأ إلى التصانيف المعتمدة أو ترفض السرديات الاستعمارية التي صورت المرأة الجنوبية كضحايا التخلف، بل قطع زماني واضح ونقض الخطاب الإقصائي المهيمن.

---

(35) Abdullahi A. Ibrahim, «The Birth of the Interview: The Thin and the Fat of It,» in: Luise White, Stephen F. Miescher, and David William Cohen, eds., *African Words, African Voices: Critical Practices in Oral History*, African Systems of Thought (Bloomington, IN: Indianapolis: Indiana University Press, 2001), p. 104.

(36) Linda T. Smith, *Decolonizing Methodologies: Research and Indigenous Peoples* (London: Zed Books, 1999).

(37) Elaine Coburn, «Indigenous Research as Resistance,» *Socialist Studies/Études Socialistes*, vol. 9, no. 1 (2013), pp. 52-63.

(38) Edward Said, *Orientalism* (New York: Panatheon, 2003), and Gayatri Chakravorty Spivak, «Can the Subaltern Speak?,» in: Cary Nelson and Lawrence Grossberg, eds., *Marxism and the Interpretation of Culture* (London: Macmillan, 1998).

هنالك إشكالية مفكري ما بعد الحداثة الذين يتحاشون الحقيقة من منطلق تعدد الحقائق ووجهات النظر، وبالتالي تأثيرهم في النظرة إلى طبيعة الحقيقة وعلاقتها بوجهات النظر المجازية. وفي الوقت نفسه يؤكد مفكرو ما بعد الحداثة أيضاً فكرة البناء الاجتماعية، ومفهوم أن الكثير من مجالات حياتنا وهوياتنا، وسلوكياتنا، والنصوص هي نتيجة لعمليات البناء الاجتماعي الدائمة. في التسعينيات، بدأ الجدال يدور من جانب علماء الإنسان حول كيف يتم التحدي لها بدلاً من تمثيل القوة في التاريخ الشفوي. بمعنى آخر، الخروج عن الحدود الضيقة للتاريخ الشفوي، أو «أوراتـور»[39]. كل هذا يصب في موضوعة مساءلة صوغ السرديات: ماذا تكشف السرديات عدا عن موضوعها الذي يهدف الباحث إلى دراسته؟ هل نتعرف إلى الطرائق التي يتفاعل بها المجتمع مع بعض أو سبب استخدام بعض الاستعارات وليس غيرها؟ وما أَهمية توافر أمثلة تبين أن الأحداث متأصلة في وضع اجتماعي معين (الذي ينقل معنى)، وبصيرة كافية؟ كيف يتم ربط مفهوم الزمان والمكان؟ هل يمكن استخدام التقليد الشفوي لإعادة بناء الماضي وخصوصاً في المجتمع حيث لا توجد مواد مكتوبة؟

إن وجهة النظر التي طرحها مالينوفسكي للأسطورة تقول إن مفاهيم الماضي هي حقائق الحاضر. يتم تفسير تقاليد الماضي إلى الحاضر المناسب، وتعزيز الوضع الراهن وتأمين قوة الحكام الحاليين. كما كتب ابن خلدون قبل عدة قرون وبكل وضوح أن الحاضر يشبه المستقبل وأن دراسة الحاضر من شأنه أن يلقي الضوء على الماضي لكن لا بد من التحقق من الأحداث والتغيرات المدوّنة ليحكم عليها[40]. ونوّه ابن خلدون إلى عدم قدرة الباحث على دراسة معتقدات الشعوب المغلوبة تجاه موجات السيطرة وما رافقها من تعظيم.

وقفت فانسينا ضد موقف مالينوفسكي (Presentism) بالقول إن الحقيقة التاريخية هي فكرة غير محددة ثقافياً[41]. ويرتبط هذا بمفهوم السببية التاريخية والتغيير المستمر، وهي فكرة معقدة وتنطوي على وجود صلة بين الظواهر وذلك مع مرور الوقت. من المهم أن نلاحظ أن المجتمعات المدروسة لا تشارك بالضرورة هذا الرأي الغربي من التاريخ، إذ يكون لديها فكرة أبسط للسببية التاريخية، بالتالي تنفي التغيير التدريجي، وتنفي نهائياً رؤية الحاضر في مقابل ماضٍ واحد بدلاً من مجموعة متنوعة من الأمور من الماضي. وهناك تصور في الممالك الأفريقية ينظر إلى التاريخ على أنه سلسلة من الدول المستقرة التي أنشأها قادة متعاقبون، وأن كل اختراع جديد مخصص لبطل واحد[42]. تواصل فانسينا القول بأن المفتاح لفهم التقاليد الشفوية كمصادر تاريخية هو في فك شيفرة الرسالة الضمنية المُتَجذرة في التقاليد. بعبارة واضحة، قالت إن

---

(39) Graham Furniss and Liz Gunner, *Power Marginality and African Oral Literature* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1995).

(40) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون: مقدمة كتاب العبر، وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر** (بيروت: المكتبة العصرية، 2003).

(41) Vansina, *Oral Tradition as History,* p. 129.

(42) المصدر نفسه، ص 131 ـ 132.

«الرسائل والمعلومات التي تم تفسيرها في عقل واحد أو أكثر من الأشخاص المعاصرة للأحداث أو حالات يتم السؤال عنها، والتي تفسر مرة أخرى من خلال عقل الشخص الذي يتلقى المعلومات، في التحليل الأخير للمؤرخ الذي يستخدمهم»[43].

يقول درونن من أجل «فكّ» التقاليد الشفوية، يجب أن نكون على بيِّنة من المنطق الثقافي للرسالة التي نتلقاها كباحثين في الميدان. يجب أن نكون على بيّنة من الدور الذي يؤديه التقليد في إعادة بناء الماضي والعمل على إضفاء الشرعية في الهياكل الحالية. «يجب أن نسعى إلى معرفة أكبر قدر ممكن حول الموقف من الراوي، ويجب علينا أن نقارن الرسالة التي تتلقاها مع تقاليد موازية داخل وخارج المجموعة العرقية. من خلال الجمع بين هذه الجهود المنهجية، ربما اتخاذ خطوة واحدة أقرب إلى فهم ما نسمعه»[44]. ماذا يعني جمع وتحليل وتفكيك الروايات الشخصية للمرأة الفلسطينية مثلاً؟ كيف تروي المرأة كراوية وهل تقدم/تمثل/تعكس هذه الروايات صوتهن؟ ما هو دور المقابلات المعمقة في الكشف عن هذه الروايات؟ ماذا تعني هذه الأسئلة في سياق الروايات الشفوية، التي هي الروايات التي تتم وفقاً لطبيعة الذاكرة لدى الراوي؟ ونحن ندرك أن جميع الروايات، سواء كانت شفوية أو مكتوبة، شخصية أو جماعية، مسؤول أو ثانوي، هي «**روايات الهوية**»[45] أكثر فأكثر ـ فهي تمثيل لواقع الرواة ولكن أيضاً كيف يرى الرواة أنفسهم وما رغبة البعض الآخر في أن نراهُم. الروايات تنتج تحالفات للرواة «مع بعض» الأفراد والجماعات والأفكار والرموز. ما هي الذاكرة؟ الرواة لا يختارون في نهاية المطاف إلا ما كانوا يرغبون في إعادة الإفصاح عنه لتكون منسجمة مع الطريقة التي يعتقد أن الروائي يقص ويتذكر.

رغم أن دخول التقليد الشفوي إلى الأكاديميا بدأ بالغرب (كاليفورنيا) وقام بصقله، مرّة أخرى، ورغم أنه كان مرفوضاً في عصر النهضة، إلا أن التراث المادي في الشعر العربي دوّن وحفظ وسجل مآثر وأمثالاً وتفاصيل غنية ومباشرة وممكن وصفها نوعاً من أنواع الأرشفة. اليوم، وعن فلسطين مثلاً، نستطيع أن نقول إن البدء في أرشفة التاريخ الشفوي قد أُسِسَ لها (كأعمال فيحاء عبد الهادي، روزماري صايغ، وصالح عبد الجواد وأرشيف جامعة بيرزيت) بهدف ترسيخ هوية الشعب المستعمَر وتأصيله بالأرض المسلوبة ما بعد النكبة في نهاية الأربعينيات، فهي بدايات بناء قواعد بيانات الذاكرة الحية.

ج ـ التجربة الأصلانية ومقاومة استنساخ التجربة الغربية

لنعُدْ قليلاً إلى فكرة التأمل الحضاري: إن التأمل في كل معلومة من الحضارة الأكثر تقدماً يقدم افتراضاً أكثر خطورة: إنَّ مواجهة أي أزمة أو معضلة تواجه الشعوب الأصلية، مربوطةٌ

(43) المصدر نفسه، ص 194.

(44) Tomas Sundnes Drønen, «Anthropological Historical Research in Africa: How Do We Ask?,» *History in Africa*, vol. 33 (January 2006), p. 148.

(45) Benedict Anderson, *Imagined Communities: reflections on the origin and spread of nationalism*, 2nd ed. (London: Verso, ([1983] 1991).

بالحداثة وكأنها المسار التاريخي الأوحد وأنه غير القابل للتغير. هذه المنظومة الفكرية تبشِّر بأن الأزمات ستستقيم إلى المَسار الواحِد إضافة إلى ضيق الأفق ونفي الآخر. تتعامل المعرفة الغربية مع دول المحيط (الجنوب العالمي) بأكملها كوحدة متجانسة واحدة للتحليل. ابتداءً، ولا بد من التمييز بين مفهومين أساسيين والتفريق بين النزعة الاستعمارية والاستعمار[46].

يتيح لنا مصطلح «الاستعمارية» فهم استمرارية أنماط الهيمنة بعد انتهاء إدارة الاستعمار والتي أنتجتها ثقافة الاستعمار وبنيته الذكورية في النظام العالمي الحديث والرأسمالي. لا تنفصل استعمارية المعرفة عن اللغة على النحو التالي: لا يمكن للعلوم (المعرفة والحكمة) أن تنفصل عن اللغة. فاللغة ليست ظاهرة «ثقافية» فقط يوجِد لها الأشخاص هويةً ما، بل هي أيضاً الموقع حيث تتفشّى فيه المعرفة؛ اللغة ليست شيئاً من البشر بل هي ما يكوِّن البشر[47]. هنالك نقد لفكرة عبد الكبير الخطيبي[48] الذي طالب في الثمانينيات من القرن الماضي بتعريب المواد كلها وذلك لأنها لحظة معرفية. لكن، تلك فكرة تجعلنا سجناء لغة الاستعمار أكثر. وبهذا الصدد، هنالك فرق بين لغة عربية ـ عربية ولغة عربية ـ صهيونية مثلاً.

هنالك فرق بين الحديث عن ما بعد الحداثة أو إلغاء الاستعمار عندما نربط المفهومين بالمعرفة. عندما يتم استعمار المعرفة أو إسكات المعرفة أو حتى قمع المعرفة، فهذا يتطلب إلغاء الاستعمار، وهي مرحلةٌ ما وراء مرحلة ما بعد الاستعمار، لأنه في البلدان التي شهدت مرحلة ما بعد الاستعمار تستنسخ الحداثة دائماً الاستعمار أو يكون الاستعمار الجانب غير المرئي المكوِّن للحداثة. بالتالي، يأتي مفهوم الاستعمارية ليدلل على ضرورة إعادة بناء واستعادة التاريخ الصامت والذات المقموعة والمعرفة المهمَّشة واللغات المخفيَّة تحت اسم الحداثة والعقلانية. هناك تأثير متزايد من مؤسسات التمويل (وأهمها التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرّاً لها) نتيجة الاهتمام المتزايد بالشرق الأوسط وبؤر التوتر أثناء الحرب الباردة، وازدياد هذا الاهتمام أكثر بعد11 أيلول/سبتمبر. انتقل الكثير من المثقفين إلى شمال أفريقيا أو الشرق الأوسط وساهموا في تحويل هذه المجتمعات لخدمة مصالح الدولة المستعمِرة. عملت المؤسسات المموِّلة للأكاديميين على إيجاد التغيرات في المجتمعات الشرقية لخدمة مصلحة المستعمِر. فعقب الحرب العالمية الأولى عمل علماء الأثار، المبشرون، الدبلوماسيون واللغويون، الذين شاركوا في

---

(46) انظر تحليل الفروق بين الاستعمارية والاستعمار عند: Walter D. Mignolo, «Delinking: The Rhetoric of Modernity, the Logic of Coloniality and the Grammar of De-Coloniality,» *Cultural Studies*, vol. 21, nos. 2-3 (March 2007), pp. 449-512.

يدلّ الاستعمار على وجود علاقة سياسية واقتصادية فيها سيادة للأمة أو الشعب ترتكز على قوة دولة أخرى بالأمر الذي يجعل هذه الأمة إمبراطورية.

تشير النزعة أو الروح الاستعمارية إلى أنماطٍ طويلة الأمد من الطاقة التي ظهرت نتيجة الاستعمار في الثقافة، العمل، العلاقات وإنتاج المعرفة إلى ما وراء الحدود الصارمة للإرادة الاستعمارية. بالتالي، تنوجد الروح الاستعمارية في الكتب وفي الأنماط الثقافية والمنطق وصورة الذات لدى الشعوب، وتطلّعاتها. بمعنى آخر: وكأن الشعب يتنفس الروح الاستعمارية طوال الوقت.

(47) What they are not what they have.

(48) Pensee autre/thinking otherwise.

صناعة النفط في الخليج، على إنتاج مجموعة كبيرة من المعرفة عن المنطقة التي كانت لها قيمة كبيرة للسنوات اللاحقة. وبعض هؤلاء العلماء أصبح لهم دور حاسم في مطلع القرن الـ 20 في سياسات الشرق الأوسط ورسم خرائط سياسة وانقسامات في المنطقة مثل لورانس العرب ومارك سايكس. واليوم نضيف إليهم الفرنسي برنارد هنري ليفي الذي مارس دوراً مشابهاً في «الربيع العربي».

2 ـ جامعات مستعمِرة وجامعات كمستَعمَرة

بالتالي، أثناء تجميع المعلومات عن الآخرين تمَّ بناء خطط استعمارية. صرّح عالم الاجتماع الفرنسي إدوارد ميشو ـ بلير (Edouard Michaux Bellaire) أن بعثة فرنسا للشرق كان هدفها بدء دراسات سوسيولوجية وكان من الضروري إجراء جرد عن شعوب وقبائل لإيجاد أصولهم أو تتبع تاريخهم من السلالات المختلفة ودراسة المنطقة. أمثلة أخرى: في منتصف الستينيات ـ مشروع تروي (في الخمسينيات) ومشروع كاملوت (في الستينيات) وهما مشروعان حكوميان آخران تمّ تمويلهما أثناء الحرب الباردة وكلاهما مرتبط مباشرة بمصالح الولايات المتحدة في الخارج. وكان الدافع وراء هذه المشاريع مساعدة المؤسسة العسكرية على إنشاء مراكز بحوث دولية وأبحاث عن المنطقة في الجامعات الأمريكية ومِنح مموّلة من الحكومة بحيث إن العلاقات بينهما واضحة. درس كاسابا[49] كلّاً من مشروع فلبرايت (1948) وروكفيلر وفورد (1950) وبيّن العلاقة بينها وبين المؤسسة الأمريكية.

في مرحلة ما بعد 11 أيلول/سبتمبر وضعت جولة أخرى من المبادرات وتم تحديد هذا الاهتمام الجديد من قبل حكومة الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب. أنشأت وزارة الأمن الداخلي ستة مراكز أمن داخلي متميزة في ست جامعات من خلال منح مجموعها 82 مليون دولار[50]. من طريق إنشاء هذه المراكز، سعت الإدارة إلى الجمع بين أفضل الخبراء في البلاد والتركيز على الباحثين الموهوبين على مجموعة متنوعة من الموضوعات المتعلقة بالأمن التي تشمل الزراعة الكيميائية والبيولوجية والدراسات النووية والإشعاعية والإنترنت، فضلاً عن الجوانب السلوكية للإرهاب. وقد أنشأت جامعة جورج تاون مؤخراً «تحالف الأساتذة الاستخباراتي والأمن الوطني في الممارسة الاستخباراتية»[51]. أضِفْ إلى ذلك، توسُّع المنظمات غير الحكومية التي تؤدي دوراً مهمّاً في تمويل البحوث الاجتماعية في مجال التطبيق. يدّعي البعض أن المنظمات غير الحكومية هي في خدمة النيوليبرالية[52].

---

(49) Reşat Kasaba, «Middle East in Sociology and Sociology in the Middle East,» paper presented at the: Annual Meeting of the Middle East Studies Association, Boston, MA, 2006).

(50) المصدر نفسه.

(51) المصدر نفسه، ص 24.

(52) Sibille Merz, ««Missionaries of the New Era»: Neoliberalism and NGOs in Palestine,» *Race and Class,* vol. 54, no. 1 (June 2012), pp. 50-66.

إن أهمية زراعة جامعات أمريكية في الشرق هي موضوع واسع وتم بحثه من قبل العديدين[53]، ويمكن توصيف نوعين رئيسيين اثنين من الاستعمار: المتروبول والاستيطاني. إن الاستعمار المتروبول هو أفضل نوعاً ما من الاستعمار الاستيطاني، ففي حين تشكل الأولى الأخبار السيئة، يشكل الثاني الأخبار السيئة الحقيقية. مثالٌ على المتروبول الجامعة الأميركية في بيروت. والغرض من زراعة الجامعات الأمريكية في الشرق هو إنشاء وطن قومي لهم، لكنه وطن استيطاني مثل «الجامعة العبرية»، الذين سعوا لاستعمار فلسطين وجعلها تراثهم الوطني، والغرض منها هو تثقيف المجتمع عن المستوطنين في الحاضر والمستقبل، وضمناً لاستبعاد العرب الفلسطينيين الأصليين[54]. الاستعمار المتروبول هو النظرة الدونية للمستعمرة ولكن مع تعليم السكان الأصليين مهما كان. كتب أندرسون[55]، الذي قام بدراسة مستفيضة على الجامعة الأميركية في بيروت، أن محاكاة أهداف المناهج الغربية تترجم إلى نزع الشرعية عن الأشكال القديمة للمعرفة، ومعها عبارات الولاء لأولئك الذين كانوا مروجي الأنماط القديمة من السلطة الفكرية في كل من المدارس الجديدة، وتليها الجهات المانحة الحكومية والخاصة التي تتبع نفس المسار.

يقول خليل[56] إن الجامعات الأمريكية تقع في قلب الوطن العربي مثل جزيرة أمريكية أو مستعمَرة، إذ تواصل العمل على أجندة الخارجية الأمريكية بحيث يعترف الكونغرس بهذا العمل ويعترف بدورها في تلبية مصالحهم، ويسلط الضوء على طبيعة صنع القرار في الجامعة الأميركية في بيروت. كما يقول إنّ ما أزعجه أكثر هو كيف يتم إعداد الطالب على التكيف مع البيئة الغربية البعيدة، وليس مع البيئة التي ينتمي لها، كما دعا إلى تأميم «كلّ الجامعات الأجنبيّة» والجامعات الأمريكية بخاصة.

3 ـ الخيال الجغرافي والمعرفة الجيوسياسية

هنالك تحول مفاهيمي في مجال رسم الخرائط نحو تحليل السياق وممارسة رسم الخرائط وفهم أعمق لممارسة صنع المعرفة حين ترسم الخرائط (ولا بد من الإشارة إلى أن جورج واشنطن اشتغل مسّاحاً). أيضاً، خلال العقود الثلاثة الماضية، بدأ الجدال حول الخيال الجغرافي. إن الخيال الجغرافي للغرب وللشرق الأوسط متجذر في السرد الاستشراقي. تلك التخيلات حرجة بحيث استخدمت في تأليف سردية الانتفاضات العربية في الخطاب الجيوسياسي الغربي. لقد أصبح علم رسم الخرائط (كارتوغرافي) حاسماً لموضوعة قومية الدول حسب ما أنتجته المعرفة الغربية. إنّ

---

(53) انظر بهذا الخصوص: Ussama S. Makdisi, *Artillery of Heaven: American Missionaries and the Failed Conversion of the Middle East* (Ithaca, CA: Cornell University Press, 2008), and Betty S. Anderson, *The American University of Beirut: Arab Nationalism and Liberal Education* (Austin, TX: University of Texas Press, 2011).

(54) Gabriel Piterberg, *The Returns of Zionism: Myths, Politics and Scholarship in Israel* (London: Verso, 2008).

(55) Anderson, Ibid.

(56) أسعد أبو خليل، «الجامعة الأميركية في بيروت: التأميم هو الحل،» **الأخبار**، 30/6/2012.

الخرائط المنتجة للوطن العربي بالتحديد هي مثال ساطع على عملية إنتاج المعرفة الجيوسياسية وهي كذلك مثال على التحول من كيف تسير الأمور، أو الأنطولوجيا، إلى كيف تصبح الأشياء، أو الأونتوجينسيس.

جاءت نظرية الكارتوغرافيا النقدية لتركز على الوقت الحقيقي الذي يتم خلاله تشكُّل المعرفة لكسب نظرة ثاقبة لإنتاج المعرفة، حيث عملت هذه الممارسات على تحديد النظم المؤسساتية. فالأشكال اللفظية والنصية والخطاب، وحتى رسم الخرائط، خدمت الغرب والإمبريالية بامتياز. تُعتبر الكارتوغرافيا النقدية نوعاً من أنواع التفكير الحديث في ما سمي «حرب الخرائط» في ظروف الاحتلال في فلسطين. على سبيل المثال، رسمت خرائط استخدم فيها المحتل خارطة الوطن العربي يتوسّطها الكيان الغاصب كي يكسب تعاطف الغرب لكونه محاطاً بالعدو، وبالتالي هو غير آمن. إنها تلغي وجود المحتل؛ وتشمل الوطن العربي من دون حدود. وهي نفسها الخارطة التي تستخدم في الوطن العربي لتظهر وجود ذلك الكيان غير المنسجم مع باقي المنطقة وتشمل الوطن العربي من دون حدود بينها. لذا، شُكِّلت هذه المعرفة الجغرافية لخدمة مصلحة الغرب وحددت أنواع المعرفة المنتجة والأسئلة والحلول المقترحة. ويكون التساؤل المنطقي: لماذا وجدت الخرائط أصلاً؟ وجدت لوضع حدود وتوسيع غيرها في إدارة الاستعمار ومعرفة تضاريس الأرض والشعوب وخلق وطن وهمي لقوم ما.

بطرائق متعددة، تجسّدُ دراسة موضوع تشكُّل المعرفة روحَ العقلية الاستعمارية من طريق خلق النظرة الدونية والتقليل من قيمة تاريخ الثقافات الغنية واستعمار العقل في وقت واحد. على مستوى الوعي الزماني والمكاني، فإن خرائط العالم الثالث والعربي قد شُكِّلت وغُرِست وتفشّت في الخطاب الغربي. إذاً، تعكس المخيِّلة الجغرافية للخرائط المنهج الإحلالي للذات الإمبريالية في النفوس. إن استخدام منهج القراءة الطباقية (Contra Puntal) يهدف إلى إظهار كيف أن المخيّلة الجغرافية عبارة عن سرد، وعندما يتفاعل السرد الإمبريالي والسرد المقاوم للإمبريالية تتعقد الأمور بينما تظهر عملية الإقصاء المتعمد للشعوب ولقضايا الاحتلال. نجد في المثال السالف عن الخرائط أن القراءة الطباقية قد تصبح هي وسيلة معرفية للحفاظ على تماسك المعرفة الأصلية للشعوب.

منذ أكثر من مئة سنة، أكّد رئيس جمعية الجغرافيا الباريسية أنّ «الأرض.. ستصبح لمن يعرفها أكثر»[57]. في وقت مبكر من عام 1797، اعتمدت شركة الهند الشرقية البريطانية أكثر فأكثر على مستكشف أو مسّاح عام قاد طاقماً ممّن رسموا الخرائط وصاغوها في العالم. وفي عام 1858، واصل مسؤولون بريطانيون صنع الخرائط ووعدوا أن يخلقوا المشهد الهندي بدقة متناهية. في الأساس، الاستشراق هو صورة من صور جنون العظمة الذي يتغذى على الخوف من طريق خلق عالم «نحن» من خلال خلق «الآخر» (سلباً)؛ وهذا، على وجه التحديد، هو خطاب الاستعمار. الاستشراق، في السياق الحالي، استدام وتجدد في الليبرالية الجديدة بحيث

(57) حسب المصدر التالي: Hiba Hussain, «Old Frameworks for New Issues: Postcolonialism and Digital Surveillance,» *Computers, Privacy and the Constitution* (19 March 2012), <http://moglen.law.columbia.edu/twiki/bin/view/CompPrivConst/HibahHussainFirstPaper>

إنها استهدفت نفس المبادئ الخطابية. مثلاً، تدّعي الليبرالية الجديدة العنف كخاصية للشعوب «الأخرى» وتدعو بقوة إلى السلام والديمقراطية. مثلاً، عند دراسة فلسطين يصبح إطار الاستعمار الاستيطاني النقي الإطار المفاهيمي. نتفق مع الحردان[58] أن هنالك تقسيماً استعمارياً للعمل بالأبحاث وما قالته سميث بخصوص مصطلح البحث كأقذر الكلمات للشعوب الأصلية[59]. بالتالي، نرى أهمية أن لا تصبح مناهج البحث الأصلانية تناقش من المركز إلى الهامش كما كانت البحوث التجريبية أو تنطلق من افتراضات وثنائيات هدامة. نجادل بأن تكون البحوث الأصلانية كمقاومة في صوغها للمعرفة وتكون مع وليس عن الشعوب الأصلية، معرفة منتجة من المجتمع المحلي كفاعلين للتاريخ، الفولكلوري المنقول عبر الأجيال بالفم، والمناسب ثقافياً. هي معرفة منتجة في ظل الاستعمار ولا تخضع للإسقاطات النظرية . كما نفعل عند استخدام النظرية المؤسسة أو المجذرة . كي نصل إلى نتائج غير مفترضة.

4 ـ المشهد اليوم كنتاج لتصدير المعرفة الجيوسياسية

«أحد الأحداث اللافتة للنظر في التاريخ الحديث للبشرية هو التوسع الاستعماري في جميع أنحاء العالم من جانب الشعوب الأوروبية الذي جلب القهر واختفاء سيرة أمم بأكملها بوصفها متخلفة عفّا عليها الزمن أو بدائية»[60]. يعيد الاستعمار رسم الهيكلية الأصلية من التجربة الإنسانية وجغرافيتها أيضاً. فلم تبقَ أي خريطة لم تُمَسّ من جانب القوى الإمبريالية بحيث جمعت المعلومات عن الأراضي وشعوبها.

كانت إحدى مراحل إخضاع الخريطة السياسية بعد نهاية الحرب الباردة، واضحة في ما كتبه كيسنجر[61] حيث يؤكد أن أمريكا، من ناحية الجغرافية السياسية، هي عبارة عن جزيرة مقابل الشواطئ الكبيرة اليابسة من أوراسيا التي تفوق الولايات المتحدة بمواردها وشعبها. كما أكد كيسنجر أن السيطرة على أوراسيا من جانب قوة واحدة يمنع أوروبا، أو آسيا، من أن تصبح خطراً استراتيجياً على أمريكا، إذ بإمكانهما أن يتفوّقا على أمريكا اقتصادياً، وعسكرياً في الحصيلة النهائية، وأن هذه الهيمنة ضد أمريكا خطر على الجزيرة ولا بد من تفكيكها. يؤكد كذلك أن واحدةً من أكثر التهديدات الحالية لأمريكا هي الهيمنة العربية، وأنه مع نهوض القومية العربية وانبعاث ثورات إسلامية لا بد من خلق تقنيات جديدة في حراسة العالم؛ والشرق الأوسط يتحدى ذلك منذ التسعينيات من القرن الماضي.

تعالت الأصوات داخل المؤسسة الأمريكية لتجادل بأن على الولايات المتحدة إيجاد وسيلة لتهيمن على أوراسيا. فأقرّت الخارجية على الفور بأن الشرق الأوسط كان، استراتيجياً وسياسياً

---

(58) أناهيد الحردان، «البحوث حول اللاجئين الفلسطينيين: من يحدد الأجندة؟،» الشبكة، 27 نيسان/أبريل 2017، <https://bit.ly/353YCCz>.

(59) Smith, *Decolonizing Methodologies: Research and Indigenous Peoples*.

(60) George Balandier, «The Colonial Situation: A Theoretical Approach [1951],» in: Immanuel M. Wallerstein, ed., *Social Change: The Colonial Situation*, ed. (New York: Wiley, 1996), pp. 44-79.

(61) Henry Kissinger, *Diplomacy* (New York: Simon and Schuster, 1994).

واقتصادياً وفكرياً وجغرافياً، في قلب المعضلة الأوراسية؛ وخاضت حرب الخليج الأولى لتثبت أنه مهما حصل في العلاقات مع باقي العالم لن تتغير هيمنة الولايات المتحدة على الشرق الأوسط. يحدِّدُ بريجنسكي[62] سياسة الولايات المتحدة تجاه الوطن العربي بوضوح، إذ يقول: «الضرورات الكبرى الجيواستراتيجية الإمبريالية الثلاثة» هي:

1 ـ الحفاظ على الأمن بين التابعين.

2 ـ حماية الروافد وتطويع اتصالاتها.

3 ـ الحفاظ على أي فرصة للبرابرة من الالتقاء معاً.

من يهيمن على أوراسيا عالَمان متقدمان ومنتجان اقتصادياً وبمجرد إلقاء النظر على الخريطة تجد أن من يسيطر على أوراسيا يسيطر تلقائياً على أفريقيا. 75 بالمئة من سكان العالم يقطنون أوراسيا؛ ومعظم مصادر الغذاء والمواد الخام هناك؛ 3/4 مصادر الطاقة في العالم تتركز هناك، ومن أجل السيطرة عليها لا بد من:

1 ـ تحديد بقعة استراتيجية لإحداث نقلة مهمة نحو توزيع القوى.

2 ـ وضع سياسات محددة لتعويض الولايات المتحدة.

3 ـ السيطرة على الوطن العربي، وهو في قلب أوراسيا[63].

وبالتالي، لتأمين المصالح الاقتصادية في الوطن العربي، يتم إدخال جسم غريب لمنع «أي فرصة للبرابرة في أن يتجمعوا معاً» وهو ما عرف اليوم بمفهوم «الشرق الأوسط الجديد». لذا، فإن «الربيع العربي»، في 2010، هو آخر حلقة من سلسلة التهديدات التي تصورتها الإمبراطورية الجديدة؛ وبالتالي الثورات المضادة هي أفضل تقزيم لها.

إن رسم الخرائط أساس معرفي استعماري للسلطة وإن استخدام هذه المسوح ورسوم الخرائط هو بمثابة أداة مراقبة. إن خريطة الشرق الأوسط متأصلة وراسخة بعمق في الخطاب الغربي من طريق ترديد الصورة النمطية الاستشراقية القديمة، وبالتالي التشديد على جغرافية الخيال كأداة إمبريالية.

خاتمة: عدم كفاية التشكيك في وجهة نظر الغرب لـ «للآخر»

تمت تهيئة الظروف التي تجعل من المستحيل على الشعب المقاومة الفعّالة[64]، ومن الممكن لهذه الظروف أن تنقلب من خلال التشديد على الثقافة الأصلية وابتكار نموذج فريد وأصلي، أي أن يوضع تعريفٌ جديدٌ للتابع من جانب التابع نفسه ومواجهة هيمنة التفكير والخروج من الدراما

(62) Zbigniew Brzezinski, *The Grand Chessboard: American Primacy and its Geostrategic Imperatives* (New York: Perseus Book Group, 1997).

(63) المصدر نفسه.

(64) Molefi Kete Asante, «Foreword,» in: George J. S. Dei and Arlo Kempf, eds., *Anti-colonialism and education: The Politics of Resistance* (Rotterdam: Sense Publishers, 2006), pp. ix–x.

العبثية؛ التنبُّه للسبل العديدة التي تصدَّر فيها المعرفة بزيّ عقلاني جديد؛ إعادة التفكير في مصطلح الاستعمار للاستعمارية بمعنى أي شيء يفرض هيمنته على تفكيرنا وبالتالي إعادة تمركز الذات ومساءلة المستعمِر.

هنالك مفكرون يؤكدون أن رفض الغرب تماماً غير ممكن، إذ يبدو وكأنه الحرمان من جزء أساسي من الذات[65]. البعضُ طالب بتوحيد اللغة بينما طالبَ آخرون بالارتقاء فوق الدراما المنظّمة[66] أو التمثيل الذاتي[67]، لأن الصراع هو على التمثيل الذي يظهر جلياً في اللغة، والكتابة، وفي أشكال أخرى من الإنتاج الثقافي. هنالك مفكرون دعوا إلى رفض الخطابات المهيمنة بالجملة، وكذلك اللغات والتكنولوجيا، كطريقة لرفض استعمار العقل[68]، وبالتالي نجده يرفض الكتابة باللغة الإنكليزية بل بلغته الأصلية (جيكوكو). وفي هذا الصدد، بعد هزيمة اليابان (1945)، جاء يوشميني (1910 ـ 1977) ليفكر في معنى اليابان ومفهوم الشرق والغرب ليجد أنه بتلك الثنائية تفشى تشكيل الذات. اللافت للانتباه هو الطريقة التي تمّ بها خلق الهوية الذاتية بتأثير مفهوم الحداثة وعن طريق الارتباط المؤسسي بالشرق والغرب لسبب التضاد في المصطلحين ومن خلال الافتراض الذاتي في علاقة سلبية مع الآخر.

إن البحث والتمحيص مكوِّنان رئيسيّان لمناهضة المعرفة الكامنة في لغة القمع والمسلمات التي تسكن اللغة تلك. بالتالي، طُرِحت أسئلةُ المقاومة دائماً من وجهة نظر غربية، فكيف ستكون إذاً هناك مقاومة في نظريات المعرفة الغربية السائدة؟ من أجل أن نناهض اللغة هذه لا بد من أن تكون المساءلة دائمة مستمرة وصائبة. على سبيل المثال، وأكثر من أي وقت مضى، لماذا لا نسعى لأن يصبح حامل المعرفة النقية الكلية عند الشعوب الأصلية؟ وبهذا المنطق يتم تفكيك الأساطير الغربية والتشديد على اللغة الأصلية في السرد، النابعة (اللغة الأصلية) من رغبات وتفكير «التابع» ومكافحة التفكير المهيمن بتفكير أصلي (فضلاً عن بناء المعرفة على افتراضات الرجل الأبيض) والعمل على إحياء ثقافة الأصليين واستعادة المعاني الأصلية لثقافة وتاريخ الشعوب الأصلية وأن تصبح تلك جزءاً من الحياة اليومية؛ وبالتالي، رفض التجنيد الأعمى للحضارة الغربية. بمعنى آخر: الحفاظ على السلامة الداخلية لمعرفة الباحثين الأصليين والتشديد على إعادة اختراع بديل للخيال الجغرافي المهيمن والارتقاء إلى مستوى يرفض التطبيع الثقافي والعمليات الهادفة بصورة نمطية للتصدير المعرفي السابقة.

يقول سيداواي[69] إنه لا يمكن أبداً أن يكون هنالك جغرافيا ما بعد الاستعمار، لأن علوم الجغرافيا هي في ذاتها مسعى استعماري. ونقول لا يمكن أبداً أن تكون هنالك أسطورة كيان

---

(65) Ashis Nandy, *The Intimate Enemy: Loss and Recovery of Self under Colonialism* (Oxford: Oxford University Press, 1983).

(66) Fanon, *Black Skin*, *White Masks*.

(67) B. Ashcroft, *Writing Past Colonialism: On Post-Colonialism* (London: Continuum, 2001).

(68) Ngugi wa Thiong'o, *Decolonising the Mind: The Politics of Language in African Literature* (London: James Currey, 1986).

(69) James D. Sidaway, «Geopolitics, Geography, and «Terrorism» in the Middle East,» *Environment and Planning D: Society and Space*, vol. 12 (1994), pp. 357–372.

صهيوني، لأن الأساطير منذ بدايتها هي مسعى استعماري تسربل بزيٍّ عقلانيّ رشيد وبحقيقة وكأنها موضوعية مطلقة كان هدفها إقصاء معرفة الآخر وإحكام مركزية الغرب والمعرفة الغربية وهيمنته (الغرب) على العالم. وبما أننا قادرون على أن نكشف تلك الأطر التي تحكم بنية تفكيرنا ومعرفتنا بالكشف عن المركزية الأوروبية فنحن لقادرون على إلغائه والسير قدماً باستقلالية تامة.

يذكرنا منير العكش بأننا نحن أيضاً مذنبون مع الغرب[70] «وأن علينا لذلك تحسين صورتنا هناك وكأننا نحن الذين نحتل، ونهيمن، وننهب، ونقتل، ونحاصر، ونقيم في فسطاط الولايات المتحدة وإماراتها ومشيخاتها وعتباتها المقدسة أنظمة عميلة فاسدة مستبدة نحميها بالجيوش والأساطيل والقواعد العسكرية التي ننطلق منها لقصف الأميركيين واحتلال ما عزّ من أراضيهم». يوضح كيف أن هزيمة الأرض تتبعها هزيمة ثقافية حتماً، إذ يقول: «فلأجل أن تكتمل فصول الفاجعة لا بد من تسوية الثقافة بالأرض وإلحاق التاريخ بالجغرافيا، ولأجل «تجفيف الينابيع» لا بد من تفريغ معجم هذه الحضارة المهزومة من معانيه وحقنه بالمعاني التي تمجد الهزيمة وما ترتب عليها من إعادة صوغ لوعينا لأنفسنا والعالم. وإعادة صوغ لهوية الأنا والآخر، وإعادة صوغ لذاكرتنا ومعنى وجودنا، وإعادة صوغ لحريتنا وإرادتنا وتعصُّبنا وتسامحنا وقيمنا، وإعادة صوغ لعلاقتنا بثرواتنا الطبيعية والشكل الاجتماعي والسياسي المناسب للحالة الشاذة من وجودنا...» سَلِمَ قلم منير العكش إذ إنه اختصر، بأسلوب رائع، ما جادلناه وما نود أن يترسخ في ذهن كل مقاومي ومناهضي الاستعمار الفكري وكل من عزفوا عن إعطاء «نصائح ثقافية» وأرهقوا من الاستنساخ الأعمى وأدركوا عمق خراب المسلّمات المدفونة في اللغة، وكذلك لمن يرغب في أن يصبح فعالاً في رسم معالم علم عمران بعيد من النزعات الإقصائية للمعرفة الأصلانية □

(70) منير العكش، «عن حوار الحضارات وحرب استئصال الأصالة،» **مجلة الديبلوماسي** (لندن) (شباط/فبراير 1996).

أزمة السياسة النقدية في لبنان وسبل الخروج منها

فرحات أسعد فرحات(*)

باحث ومستشار اقتصادي ـ لبنان.

مقدمة

السياسة النقدية هي مجموع الأساليب والأدوات التي تعتمدها المصارف المركزية في دول العالم والتي تؤثر تأثيراً مباشراً في حركة وحجم النقد عرضاً ـ وطلباً ـ في تلك الدولة، من خلال أدوات كثيرة أهمها: الفائدة، الاحتياطي الإلزامي للمصارف، السندات الحكومية السيادية، ومعدل الفائدة على الاحتياطي النقدي، من خلال تعاميم وإجراءات يجب أن تتخذ بناء على سياسة اقتصادية واضحة للدولة.

السياسة النقدية التي اعتمدت في لبنان منذ نهاية الحرب الأهلية [...] اعتمدت بصورة رئيسية على جذب الودائع بالعملة الوطنية مقابل إعطائها فوائد مرتفعة كانت الأعلى في المنطقة.

وعادة ما تتسم السياسة النقدية إما بسياسة محافظة لخفض معدلات التضخم المالي في السوق، وامتصاص السيولة النقدية، من خلال جذب الودائع، من طريق رفع أسعار الفائدة، ورفع الاحتياطي الإلزامي للمصارف؛ وإما بسياسة تدعو إلى الاستثمار عن طريق أسعار فائدة منخفضة، وخفض نسب الاحتياطي الإلزامي، بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل للمواطنين في تلك الدولة.

يتم وضع السياسة النقدية للمصرف المركزي بناءً على سياسة اقتصادية واضحة المعالم تضعها الحكومات، وتتغير بتغير الظروف الاقتصادية. ولكن في أشباه الدول حيث لا خبراء في

(*) البريد الإلكتروني: farhat@educity.me

مراكز القرار الحكومي ولا سياسات أو خططاً اقتصادية واضحة، على المصرف المركزي القيام بها بناءً على التقارير الاقتصادية التي تصله عن مستويات التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي للدولة. وقد يتعاون مع وزارة المالية المسؤولة عن السياسة المالية للدولة في رسم أطر مشتركة لسياسة اقتصادية عامة تكون أكثر ملاءمة وإنتاجية.

كان يجب استخدام السياسة النقدية لتحويل النقد المتوافر حينها لتمويل مشاريع القطاع الخاص، وزيادة الاستثمار الإنتاجي في البلد، وهو ما كان يمكن أن يساهم في خفض البطالة وزيادة النمو المضطرد على المدى الطويل بحسب عمر المشاريع المنشأة.

السياسة النقدية التي اعتمدت في لبنان منذ نهاية الحرب الأهلية وترسخت مع قدوم حكومة رفيق الحريري في 31 تشرين الأول/أكتوبر 1992 وحاكم مصرف لبنان (المصرف المركزي) رياض سلامة في آب/أغسطس 1993 اعتمدت بصورة رئيسية على جذب الودائع بالعملة الوطنية مقابل إعطائها فوائد مرتفعة كانت الأعلى في المنطقة، لمدة تجاوزت الأحد عشر عاماً، في ظل حكومات وعهود مختلفة، إلا أنها لم تتغير؛ ما دفع بعض الاقتصاديين إلى رفع الصوت مطالبين بضرورة إلغاء تلك السياسات، إلا أن رضى الساسة، وغياب أي سياسة اقتصادية واضحة للدولة، تنعكس على سياسة نقدية متينة، وتحقيق الجهاز المصرفي عوائد مرتفعة، وثبات سعر الصرف، أدت إلى تجاهل دور السياسة النقدية في انخفاض مستويات الاستثمار الخاص، وفي زيادة معدلات البطالة، وارتفاع العجز في الميزان التجاري.

إلا أن مضاعفات السياسة النقدية غير المشجعة على الاستثمار والإنتاج، والأزمة السورية وتأثيراتها في خفض الصادرات، وتدني مستويات السياحة وإيراداتها نتيجة العقوبات من دول الخليج العربية، كل هذه العوامل وغيرها، أدت إلى زيادة العجز في الميزان التجاري والنمو السلبي للاقتصاد، وإغلاق مؤسسات، وارتفاع معدلات البطالة؛ إضافة إلى التجاذبات السياسية وسياسة المصرف المركزي في التدخل لضمان مستوى مستقر للعملة الوطنية مقابل الدولار أدت إلى إحراق وضياع قسم كبير من احتياطيه النقدي بالعملات الصعبة. هذه العوامل أيضاً ساهمت في ضعف ثقة المودع، وأدّت إلى تحويل معظم الودائع المصرفية إلى الدولار على حساب العملة الوطنية[1]، وهذا انعكس انخفاضاً في قدرة البنك المركزي على المواجهة وعلى التدخل، فأدى إلى وجود سعر غير رسمي للعملة في السوق الموازية، وضعف الاحتياطي من السلع الرئيسية، نتيجة ضعف القدرة على تمويل الاستيراد، فأدى إلى أزمة نقدية واقتصادية في البلاد، انفجرت في إثره ثورة شعبية عارمة في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

(1) «70 بالمئة من الودائع اللبنانية محرّرة بالعملات الأجنبية،» نشرة *ABL* الشهرية الصادرة عن جمعية مصارف لبنان (أيار/مايو 2019)، الافتتاحية؛ وذلك قبل 5 أشهر من الأزمة التي شهدنا خلالها كثيراً من عمليات التحويل النقدي إلى عملات صعبة.

هذه الدراسة تشرح وتوضح أصل السياسة النقدية التي اعتمدت منذ ما بعد الحرب الأهلية اللبنانية وعودة السلم وإعادة الإعمار إلى يومنا هذا، لمحاولة الإجابة عن السؤال التالي: هل كانت السياسة النقدية التي اتُّبعت هي الأنجح، وكيف يمكن الخروج من الأزمة الراهنة بناء على تجارب السنوات السابقة؟

أولاً: تكلفة استقطاب الودائع بالليرة اللبنانية بعد الحرب الأهلية

انتهت الحرب الأهلية اللبنانية في منتصف تشرين الأول/أكتوبر 1990، فتعاقب على السلطة في لبنان أربع حكومات وعهد حاكمين لمصرف لبنان خلال فترة عامين[2]: **أولها** حكومة برئاسة سليم الحص التي استقالت بتاريخ 24 كانون الأول/ديسمبر 1990، وكان سعر الصرف حينها 790.45 ليرة لبنانية لكل دولار أمريكي، و**ثانيها** حكومة برئاسة عمر كرامي مدتها من 24 كانون الأول/ديسمبر 1990 ولغاية 16 أيار/مايو 1992، وقد شهد نصفها الأول تذبذب بحدود 10 إلى 15 بالمئة من السعر الأصلي قبل أن يرتفع سعر الصرف في آذار/مارس 1992 إلى 929.26 ليرة لبنانية للدولار، ويرتفع بعدها ليصل في شهر أيار/مايو 1992 إلى 1621.11 ليرة لبنانية للدولار.

إن سياسة القروض التي اعتمدتها المصارف التجارية كانت سياسة سلبية، حيث لم يكن المصرف المركزي موجهاً لسياسة أصلب في ما خص التوجه نحو تمويل الاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تخلق فرص نمو مستدام.

الحكومة **الثالثة** برئاسة رشيد الصلح من 16 أيار/مايو 1992 ولغاية 31 تشرين الأول/أكتوبر 1992، التي وصل سعر الصرف فيها إلى أعلى مستوياته وذلك في أيلول/سبتمبر 1992 إلى 2527.75 ليرة لبنانية لكل دولار، قبيل الانتخابات النيابية ـ الأولى بعد الحرب الأهلية ـ وصولاً إلى تولي الحكومة **الرابعة** الرئيس رفيق الحريري بتاريخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 1992، التي أعطت ثقة للاقتصاد اللبناني وللمودعين، فأخذ سعر صرف العملة الوطنية في الانخفاض التدريجي.

1 ـ تغيُّر سعر صرف العملة الوطنية في حقبة ما بعد الحرب الأهلية

يظهر الرسم البياني الرقم (1) تغيُّر سعر صرف الليرة اللبنانية في الحقبة الممتدة من انتهاء الحرب الأهلية إلى ما بعد تسلم رفيق الحريري رئاسة الحكومة.

(2) رئاسة مجلس الوزراء، تاريخ المجلس، عهد الرئيس الياس الهراوي.

الرسم البياني الرقم (1)

تغيّر سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار
في حقبة ما بعد انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية

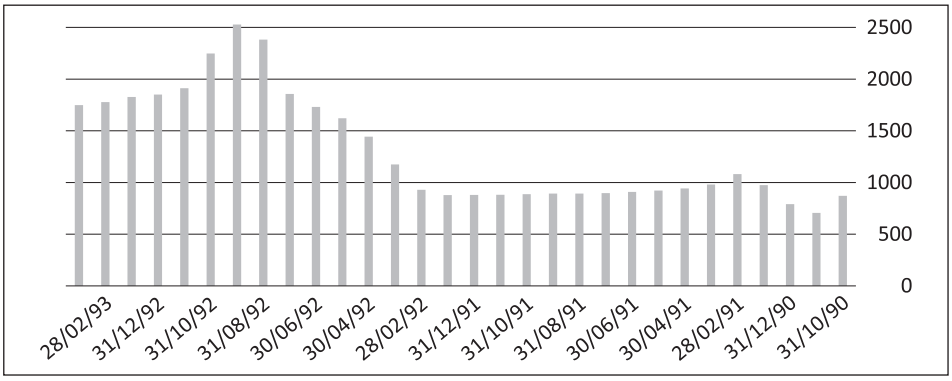

المصدر: مصرف لبنان، مديرية الإحصاءات والدراسات الاقتصادية، أسعار الصرف.

يظهر من الرسم البياني الرقم (1) أن الدولار الأمريكي مع انتهاء الحرب كان يساوي 886.67 ليرة لبنانية، وأكبر انخفاض لقيمة العملة الوطنية كان في أيلول/سبتمبر 1992 في عهد حكومة رشيد الصلح وحاكمية المصرف المركزي بيد ميشال الخوري، حيث هبطت قيمة الليرة إلى 2527.75 مقابل كل دولار. إلا أن سعر صرف الليرة انخفض بعدها إلى 2248.1 ليرة لبنانية خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. لكن الثقة بالليرة أخذت تعود مجدداً مع تولي رفيق الحريري رئاسة الحكومة في 31 تشرين الأول/أكتوبر 1992 بعد عامين من انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية، حيث تواصل انخفاض سعر الصرف إلى 1911.76 ليرة لبنانية لكل دولار في تشرين الثاني/نوفمبر، ثم إلى 1850.62 ليرة لبنانية في كانون الأول/ديسمبر 1992 وصولاً 1748.4 ليرة لبنانية لكل دولار في آذار/مارس 1993؛ وتابع في ذلك المستوى إلى حين تعيين حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في آب/أغسطس 1993 حيث كان حينها عند مستوى 1727.14 ليرة لبنانية لكل دولار أمريكي.

2 ـ أسعار الفائدة التي أعطيت برغم الاستقرار النقدي في الدولة

الحقبة التي تتناولها الدراسة، منذ عام 1992 ولغاية عام 1997، هي الحقبة الرئيسية التي رتبت ديناً عاماً على الدولة اللبنانية، ثم من بعدها أصبح هناك تكلفة الدين العام وهي مجموع الفوائد على القروض التي يتوجب على الدولة دفعها لمقرضيها، وبما أن المصرف المركزي هو مصرف الدولة فقد ساهم في تمويل هذه الدولة من خلال إصدار سندات خزينة يتم جذب أفراد أو مؤسسات للاكتتاب بها وطنياً ودولياً.

وبالنسبة إلى أسعار الفائدة التي تم اعتمادها في هذه الدراسة هي التي ترتب تكلفة على المصرف المركزي، فكما هو معلوم، نسب الفائدة على سندات الخزينة هي فرعان: **الأولى** Discount rate (التي يحصل عليها المستثمر) والثانية هي Yield rate (التي يدفعها المصرف المركزي فعلياً) ويكون الفارق بين السعرين هو سمسرة يجنيها الوسيط الذي قام بجذب المودعين وعادة من يؤدي هذا الدور هو المصارف التجارية، المحلية منها والأجنبية، وأحياناً كثيرة يؤدي المصرف المركزي هذا الدور فيسجل الفارق في باب أرباحه.

يجب على مصرف لبنان القيام بسياسة تشجع المصارف التجارية على ضخ السيولة في السوق، وبخاصة للاستثمار المباشر، إلا أن ما اعتمده كان أكثر إيلاماً للاقتصاد بفعل إعادة استقطاب الرساميل لضخها كودائع في المصارف.

وانطلاقاً من دراستنا للتكلفة التي كابدها مصرف لبنان من أجل جذب الودائع بالعملة الوطنية اللبنانية خلال الحقبة الماضية، فهنا علينا احتساب Yield rate وليس ما جنى المودع.

أ ـ نسبة الفائدة Yield rate التي دفعها المصرف المركزي على سندات الخزينة لمدة ثلاثة أشهر

الرسم البياني الرقم (2)

معدل الفائدة المدفوعة لأجل 3 أشهر على سندات الخزينة بين 1992 و1997

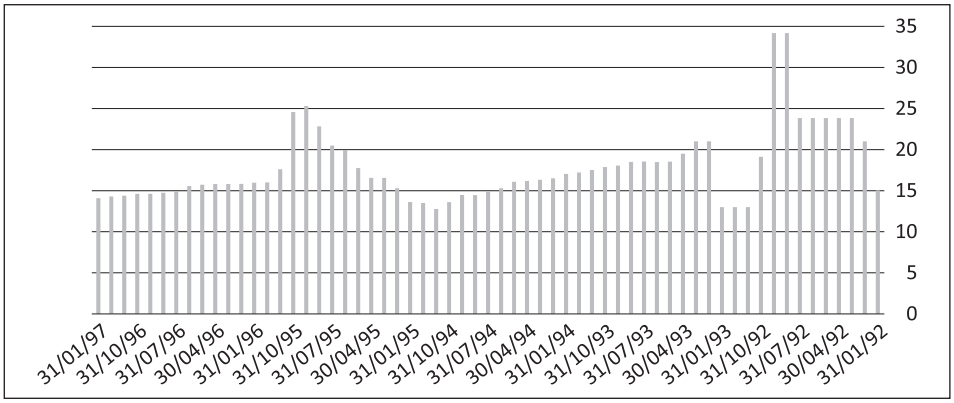

المصدر: مصرف لبنان، مديرية الإحصاءات والدراسات الاقتصادية.

يتبين من الرسم البياني الرقم (2) أن نسب الفائدة على سندات الخزينة التي دفعها المصرف المركزي لمدة ثلاثة أشهر وصلت إلى نسبة 34.2 بالمئة في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 1992 متزامنة مع ارتفاع سعر الصرف إلى حدود 2527.75 ليرة لبنانية، كأداة في لجم التضخم الحاصل

في الدولة؛ لتنخفض إلى 19 بالمئة ثم إلى 13 بالمئة عند نهاية عام 1992 وترتفع مجدداً إلى 21 بالمئة في شهر شباط/فبراير 1993 وتبقى بمستويات مرتفعة حتى أواسط عام 1994 بالرغم من استقرار سعر الصرف، وهو أمر غير مبرر إطلاقاً، وبخاصة أن تلك الحقبة تميزت بأنها حقبة سلم وإعادة الإعمار وضخ الإنفاق الاستثماري في الدولة.

ب ـ معدّل الفائدة التي دفعها المصرف المركزي على سندات الخزينة لمدة ستة أشهر

الرسم البياني الرقم (3)

معدل الفائدة المدفوعة على سندات الخزينة لأجل 6 أشهر خلال 1992 و1997

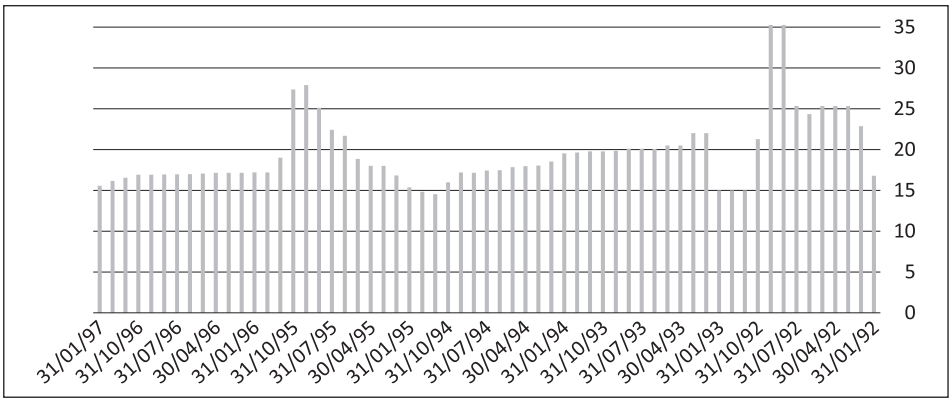

المصدر: مصرف لبنان، مديرية الإحصاءات والدراسات الاقتصادية.

إن سياسة تثبيت سعر الصرف غير محبّذة على الإطلاق [...] وعلى السلطات النقدية، ومن أجل عدم التدخل دائماً في السوق وتآكل الاحتياطي النقدي من العملات الصعبة، فرض هامش لتذبذب سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي.

يتبين من الرسم البياني الرقم (3) أن معدلات الفائدة المدفوعة من جانب المصرف المركزي بلغت خلال شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 1992 مستويات 35.28 بالمئة، ثم انخفضت إلى مستوى 21.3 بالمئة خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، ثم إلى 15 بالمئة لمدة ثلاثة أشهر لترتفع بعدها إلى 22 بالمئة في شباط/فبراير ـ آذار/مارس 1993 عندما كان سعر الصرف 1748.4 ليرة لبنانية في مقابل كل دولار أمريكي، ثم لتنخفض إلى حدود 20 بالمئة حتى أوائل 1994، ثم تهبط في تشرين الثاني/نوفمبر إلى 14.54 بالمئة وترتفع مرة أخرى لتصل إلى أعلى معدل في أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/أكتوبر 1995 بلغ 27.9 بالمئة و27.3 بالمئة بالرغم أن سعر صرف العملة الوطنية كان على عتبة 1612.26 ليرة لبنانية لكل دولار أمريكي.

ج ـ معدلات الفائدة المدفوعة من جانب المصرف المركزي على سندات الخزينة لأجل عام واحد

الرسم البياني الرقم (4)

معدلات الفائدة المدفوعة على سندات الخزينة لأجل عام واحد بين أعوام 1992 و1997

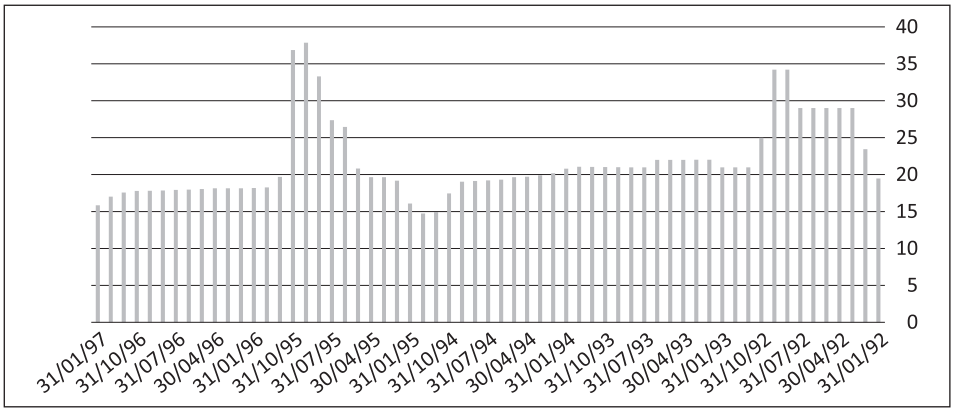

المصدر: مصرف لبنان، مديرية الإحصاءات والدراسات الاقتصادية.

يظهر من الرسم البياني الرقم (4) أن معدلات الفائدة وصلت إلى مراحل قياسية في مرحلتين، الأولى في آب/أغسطس ـ أيلول/سبتمبر 1992 حيث بلغت 34.2 بالمئة وهي مرحلة انهيار سعر صرف العملة الوطنية؛ وفي المرحلة الثانية، أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/أكتوبر 1995، مع أن سعر الصرف كان عند حدود 1612.26 ليرة لبنانية مقابل كل دولار. وعلى الرغم من وجود استقرار سياسي حينها، وتمديد لرئاسة الياس الهراوي في تشرين الأول/أكتوبر ذاك العام، مع معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي يساوي 6.449 بالمئة، فإن الفائدة بلغت 37.85 بالمئة ثم 36.86 بالمئة.

يظهر من الرسوم البيانية الثلاثة السابقة، ولسخرية الأرقام، أن معدلات الفائدة كانت ترتفع لمعدلات قياسية لمدة شهر أو شهرين فقط لتعود إلى مستوياتها السابقة، مع عدم وجود مبرر لذاك الارتفاع، وبخاصة أن الناتج المحلي الإجمالي كان يشهد معدلات نمو مضطردة حينها، بدأت بـ 10.766 بالمئة عام 1993 ثم 8.105 بالمئة عام 1994 ثم 6.449 بالمئة عام 1995 وصولاً إلى 11.286 بالمئة عام 1996.

كان يجب استخدام السياسة النقدية لتحويل النقد المتوافر حينها لتمويل مشاريع القطاع الخاص، وزيادة الاستثمار الإنتاجي في البلد، وهو ما كان يمكن أن يساهم في خفض البطالة وزيادة النمو المضطرد على المدى الطويل بحسب عمر المشاريع المنشأة، الأمر الذي كان يمكن أن يضمن بدوره حركة نمو اقتصادي في القطاعين العام والخاص وليس في قطاع واحد فقط؛ ويضمن أيضاً تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستقر على المدى الطويل ـ على عكس ما حصل بعد ذلك حيث انخفضت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 1 بالمئة عام 1997 ثم إلى

3.666 بالمئة عام 1998، مقابل نمو سلبي بمعدل ـ 0.526 بالمئة عام 1999. إلا أن سياسة الفوائد المرتفعة طوال تلك المدة لم تكن لتساهم بذلك؛ وهو ما يطرح علامات استفهام حول سبب اعتماد تلك السياسات النقدية، وحول مغزى هذا الارتفاع لمدة شهرين فقط بنسب أكبر وأعلى من معدلاتها في الشهور التي تسبق أو التي تلحق، وهل هي لاستقطاب ودائع من أفراد أو مؤسسات معينة؟ وهذا الاستفهام هو في رسم السلطات الرقابية والقضائية، لدراسة هذه الأرقام ورفع السرية المصرفية عن الجهات التي استفادت خلال تلك المراحل وإن كان من بينها رجال نافذون.

ثانياً: إيرادات الأفراد في مقابل إيداعاتهم النقدية في سندات الخزينة

عادة ما يقارن أي مستثمر بين الفائدة المعمول بها في السوق، والعائد الاستثماري الذي قد يحصل عليه نتيجة تحمله مخاطر الاستثمار وانتظاراً لسيرورة المشروع وجنيه للأرباح، إلا أنه وبناء على الجداول السابقة، كان المستثمر يجد نفسه محاطاً بإمكان إيداع أمواله أو جزء منها على هيئة سندات خزينة ولآجال قصيرة فيكون العائد عليها منافساً للعائد الذي قد يجنيه من أي مشروع استثماري مقترح قد يقوم به.

سنعطي مثلاً هنا، انطلاقاً من احتساب معدل الفائدة Discount Rate الذي يجنيه المودع، وسنأخذ مثال الودائع لأجل متوسط هو ستة أشهر.

الرسم البياني الرقم (5)

معدّل الفائدة المقبوضة من قبل المودعين على سندات الخزينة لأجل ستة أشهر خلال أعوام 1992 و1997

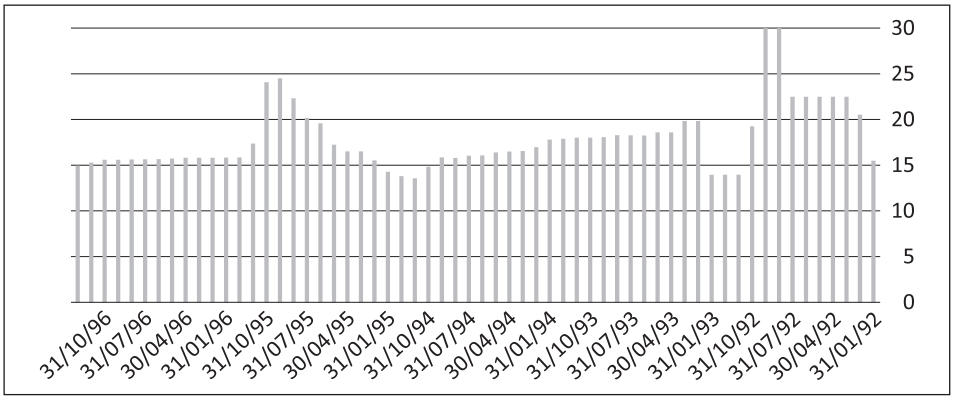

المصدر: مصرف لبنان، مديرية الإحصاءات والدراسات الاقتصادية.

يظهر من الرسم البياني الرقم (5) أن معدل الفائدة التي كان يمكن لأي مستثمر أن يحصل عليها طوال تلك الحقبة منذ بداية عام 1992 ولغاية أواخر عام 1996، مرتفع وينافس أي إرادة

استثمارية، وبخاصة مع وصولها إلى درجة 19.83 بالمئة خلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس 1993 ومن ثم تذبذبها بين 18.6 بالمئة طوال الحقبة من نيسان/أبريل 1993 لغاية كانون الأول/ديسمبر 1993 و17.8 بالمئة في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 1994 لينخفض بعدها إلى ما يقارب 16 بالمئة طوال المدة الممتدة حتى أيلول/سبتمبر 1994؛ ثم ليرتفع من جديد مع بداية عام 1995 وفي ذروة الاستقرار السياسي والإنفاق الحكومي إلى 15.53 بالمئة في شباط/فبراير 1995، ثم إلى 16.52 بالمئة في آذار/مارس 1995 وصولاً إلى 17.25 بالمئة في أيار/مايو 1995 و19.58 بالمئة في حزيران/يونيو 1995 ليصل إلى 24.08 ـ 24.5 بالمئة في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 1995، مع العلم أن كل هذه الحقبة كانت حقبة إعادة الإعمار والبذخ الحكومي على مشاريع البنية التحتية وعودة السياحة الخارجية من مغتربين وعرب إلى لبنان.

ثالثاً: تأثير السياسة النقدية التي اعتُمدت في مشهد الاقتصاد الكلي

اعتمد المصرف المركزي منذ بداية عام 1993 سياسة جذب الإيداعات من الداخل والخارج من أجل تمويل الحكومة ومشاريع الإنفاق على البنية التحتية. في المقابل ساهمت معدلات الفائدة المرتفعة في خفض معدلات التضخم المالي في السوق؛ الناتج من عمليات إعادة الإعمار والإنفاق الحكومي المرتفع حينها من أموال داخلية وقروض خارجية؛ وقد استفادت المصارف أيضاً من تلك السياسة في تعظيم ودائعها وزيادة إيراداتها من مصدر واحد أوحد هو الدولة اللبنانية، إلا أن ارتداداتها كانت سلبية على القطاع الخاص، الذي فقد مصدر تمويل مهماً هو المصارف، حيث عجز قسم مهم منه عن الاقتراض بالفوائد المرتفعة وبضمانات خيالية كان يطلبها الجهاز المصرفي تقرب من ثلاثة أضعاف قيمة القرض، أصبحت المصارف تفضل إقراض الدولة بفوائد سخية، مع ثقتها بالحكومات المتعاقبة.

يمكن المصرف المركزي، كونه مصرف الدولة، إدارة شراء الدولة اللبنانية لعقود تمويلها من سلع رئيسية أهمها النفط والغذاء، ما يساهم في خفض السمسرات والفساد ووجود الكارتيلات.

إن سياسة جذب الإيداعات بالعملة الوطنية ساهمت أساساً في انخفاض سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي وزيادة قيمتها، بفعل تزايد الطلب عليها نتيجة الفوائد المرتفعة، وما حققه ذلك للمصرف المركزي من وفورات وأرباح ناتجة من ثبات سعر الصرف وتدخل المركزي في السوق لتأمين بقاء السعر على ذلك المستوى مما أدى إلى ازدياد حجم الاحتياطي النقدي بالعملات الأجنبية.

إلا أن هذه السياسة كان يجب أن تترافق مع سياسة مرنة لتمويل القطاع الخاص، لا أن تستمر لأكثر من أحد عشر عاماً، بل كان يجدر أن تتغير مع تحقيق سعر صرف مستقر نسبياً بسقف 1777.89 ليرة لبنانية لكل دولار في شباط/فبراير 1993 وحتى 1703.14 ليرة لبنانية في شباط 1994 لكنه استمر في الانخفاض التدريجي شهراً بعد آخر، نتيجة الاستقرار الحكومي،

والدعم العربي ـ والدولي لرئيسها، وبخاصة مع تحقيق معدلات نمو اقتصادي حقيقي ناتج من حجم الإنفاق على مشاريع البنية التحتية وما سمي إعادة الإعمار لمختلف المرافق العامة؛ والذي لم يقابله تشجيع الإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص بفعل سعر فائدة غير مشجِّعة، فلم يُستفد منه في تطوير المنشآت الاقتصادية، ولا في زيادة التوظيف للمواطنين؛ حيث من النتائج المباشرة لسياسة الفوائد السخية هي ضرب المؤسسات التي قد تتمول عن طريق المصارف التجارية، لأن فائدة الإقراض المعمول بها أصبحت من الأعلى وتنافس نسبة الربحية التي قد يحصل عليها المستثمر من أي مشروع قد يقوم به.

1 ـ سياسة القروض المتبعة في المصارف

إن سياسة القروض التي اعتمدتها المصارف التجارية كانت سياسة سلبية، حيث لم يكن المصرف المركزي موجهاً لسياسة أصلب في ما خص التوجه نحو تمويل الاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تخلق فرص نمو مستدام، مع إيجاد فرص عمل حقيقية لتساهم في بناء اقتصاد منتج لأمد طويل، لا يكون عرضة لأي تهديد أمني، وبخاصة عندما تكون في بلد مهدد من عدو على حدودك مباشرة. في حين كان الخيار الذي اتُّبع، للأسف تمويل قروض للمشاريع السياحية، والحركة التجارية بصورة رئيسية مع نسب أقل للقطاعات الإنتاجية، كالصناعة والزراعة، في غياب تام لأي سياسة اقتصادية واضحة المعالم؛ مع سياسة تشجيعية للأفراد لأخذهم قروضاً إنفاقية واستهلاكية، وهو ما شجع المواطنين على الاستهلاك والشراء لمختلف السلع والخدمات، فظهر ذلك في تملك أسر عدة سيارات، وفي نفقات السفر والسياحة الخارجية، وهذا ساهم في عجز الميزان التجاري إلى حدود غير مسبوقة، أدى إلى وقوع البلاد في أزمة عملات صعبة أخيراً في أيلول/سبتمبر 2019.

الرسم البياني الرقم (6)

نسبة زيادة عدد البطاقات المصرفية بيد المقيمين في لبنان

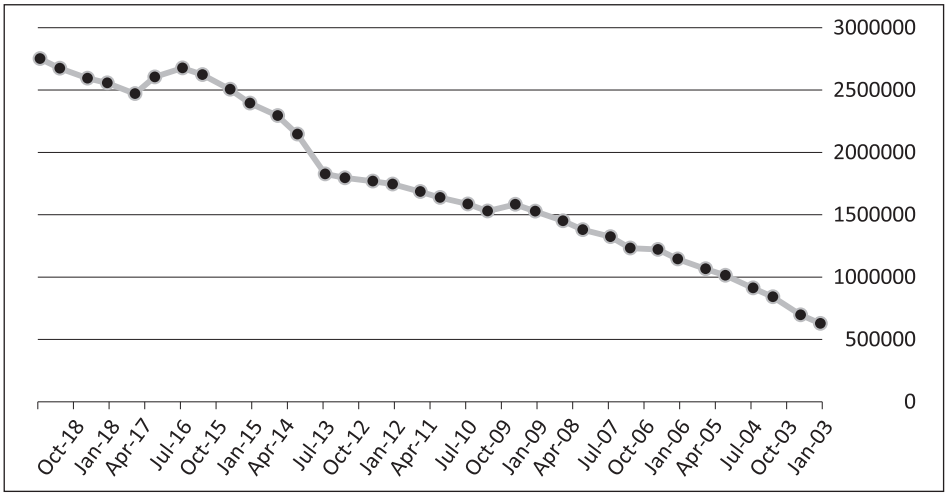

المصدر: مصرف لبنان، مديرية الإحصاءات والدراسات الاقتصادية، البطاقات المصرفية.

يظهر من الرسم البياني الرقم (6) كيف تضاعف عدد حاملي البطاقات المصرفية (الدائنة والمدينة على السواء) خلال مدة 16 سنة، فقفزت من 628,259 بطاقة في كانون الثاني/يناير 2003 إلى 1,745,857 بطاقة في كانون الثاني/يناير 2012 وصولاً إلى 2,674,870 بطاقة في كانون الثاني/يناير 2019، أي تضاعفت بمعدل 4.25 مرة؛ وهذه البطاقات تدفع الأفراد إلى الاستهلاك التلقائي كون أجرهم، أي نتيجة عملهم لشهر كامل، موضوعاً فيها ويمكن لهم استخدامها متى أرادوا ذلك، مع فوائد سخية وإمكان الكشف على الرصيد وبخاصة إذا كان حامل تلك البطاقة موظفاً. بل ساهمت تلك السياسة في أن كل من لديه أجر ثابت شهرياً يمكنه أخذ قرض شخصي بضمانة أجره وحتى لو تجاوزت قيمة القرض الاثني عشر ضعفاً، وأحياناً الخمسة عشر ضعفاً، ومن دون الحاجة إلى أي كفيل أو ضامن، بينما أي صاحب مشروع لا يستطيع أخذ قرض لتمويل شراء مواد أولية أو شراء آلة جديدة إلا بضمان عقاري، أو بكفالة شخصية من موظف له أجر ثابت.

2 ـ نسب الفائدة التي كانت تعطيها المصارف لزبائنها

بعد ارتفاع نسبة الفائدة الذي لاحظناه في الرسوم البيانية ذوات الأرقام (1) و(2) و(3)، ومع ثبات سعر الصرف عند حدود 1507.5 ليرة لبنانية لكل دولار أمريكي منذ كانون الأول/ديسمبر 1997، أصبحت السياسة المعلنة للمصرف المركزي هي الحفاظ على استقرار سعر الصرف عند هذا المستوى، فأصبح المصرف يتدخل في السوق لشراء وبيع العملة الوطنية في مقابل العملات الصعبة للحفاظ على سعر اسمي غير واقعي لليرة اللبنانية يكون المصرف المركزي محركه ولاعباً محورياً في تحديده.

الرسم البياني الرقم (7)

معدل الفائدة على الخصومات والقروض المعطاة من جانب البنوك التجارية

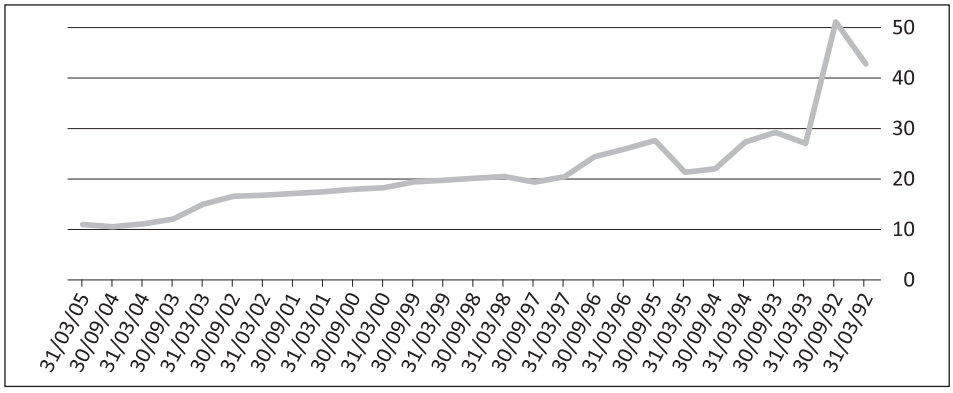

المصدر: مصرف لبنان، مديرية الإحصاءات والدراسات الاقتصادية، أسعار الفائدة ـ البنوك التجارية.

يظهر من الرسم البياني الرقم (7) أن أسعار الفائدة على الخصومات والقروض التي كانت تُعطى من جانب المصارف التجارية وطوال المدة الممتدة من آذار/مارس 1992 ولغاية آذار/

مارس 2005 وصلت في آذار/مارس 1992 إلى نسبة 42.8 بالمئة وأقصاها في أيلول/سبتمبر 1992 إلى نسبة 51.13 بالمئة ثم أخذت تنخفض إلى حدود أدنى، فوصلت في آذار/مارس 2003 إلى 15 بالمئة وهذا يميط اللثام عن أن السياسة النقدية طوال مدة 11 عاماً كانت سياسة طاردة للاستثمارات، وغير مشجعة لها. إذ أن أسعار الفائدة انخفضت إلى ما يقارب 11 بالمئة في آذار/مارس 2005 بعدها وبقيت تتذبذب على مستويات متقاربة من ذلك حتى أيلول/سبتمبر 2009، مع العلم أن تلك المرحلة شهدت ظروفاً سياسية بالغة التعقيد عصفت بلبنان ابتداءً باغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في منتصف شباط/فبراير 2005 وصولاً إلى حرب إسرائيل على لبنان في تموز/يوليو ـ آب/أغسطس 2006 إلى حصول حركة احتجاجات وإضرابات في الشارع في عامي 2007 و2008 وصولاً لاتفاق الدوحة في 21 أيار/مايو 2008 الذي أدى لتشكيل حكومة وحدة وطنية وانتخاب رئيس جديد للبلاد، وبالتالي طوال الفترة الماضية الجو العام لم يكن مشجعاً لأي استثمار يذكر بالرغم من معدلات الفائدة المنخفضة نسبياً عن سابقها والتي كانت تتذبذب بين 9 بالمئة و11 بالمئة، حيث بلغت في آذار/مارس 2006 نسبة 10.18 بالمئة، وفي آذار/مارس 2007 نسبة 10.56 بالمئة وفي آذار/مارس 2008 نسبة 9.92 بالمئة، وبالتالي ما الذي كان عائقاً عن إعطاء أسعار فائدة في هذا المستوى عندما كان ينعم لبنان في أيامه الوردية سابقاً، ما دامت تعطى في وقت الأزمات السياسية.

كيف ندرك أن معدلات الفائدة التي عُمل بها مرتفعة، نقارنها بمعدلات الفوائد في دول مشابهة للبنان، من ناحية عدد سكانها، وموقعها الجغرافي وخانة التصنيف لدى صندوق النقد الدولي في المستوى المعيشي لسكانها، وهل عانت أزمات داخلية، حيث يظهر نتيجة ذلك، وجود دول مشابهة، الأردن، وبلغاريا؛ فنكون أمام الرسم البياني الرقم (8) لأسعار الفائدة التي عُمل بها في تلك الدول مقارنة بلبنان.

الرسم البياني الرقم (8)

سعر فائدة الإقراض التي عُمل بها في دول مشابهة للبنان

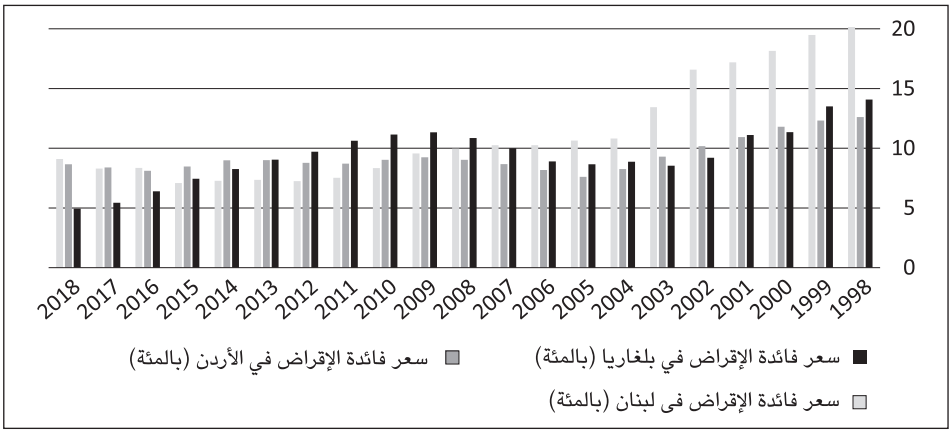

المصدر: صندوق النقد الدولي، الأبحاث، مؤشرات التنمية العالمية.

يتبين من الرسم البياني الرقم (8) أن الدول قد تقع في مخاطر اقتصادية وسياسية إلا أنها تعود لتذبذب سعر فائدة الاستدانة بناء للسياسة النقدية التي ترغب في ترسيخها في تلك الدولة، ففي عام 1998 كان معدل الفائدة في بلغاريا 14 بالمئة، وفي الأردن 12.6 بالمئة بينما كان في لبنان 20.15 بالمئة ـ عام 2002 بلغ معدل فائدة الإقراض 9.2 بالمئة في بلغاريا، و10 بالمئة في الأردن مقابل 16.6 بالمئة في لبنان بالرغم من أن لبنان كان يعيش أيامه الوردية في تلك المرحلة حيث عقدت في بيروت القمة العربية بحضور بارز لمعظم القادة العرب، ثم القمة الفرنكفونية، وبوجود رئيس حكومة كان يعطي ثقة لوضع لبنان الاقتصادي، وفي ظل تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي، ألم يكن من الواجب حينها أن تكون أسعار الفائدة على الاستدانة أقل لتشجيع الاستثمار وإطلاق النمو في المدن والبلدات التي حررت مثلاً، وهو ما كان يمكن أن يدفع إلى خفض مستويات البطالة في تلك المناطق، وتحقيق التنمية اللامركزية، وبخاصة أن لبنان يتميز عن الدولتين المذكورتين بقوة ومتانة قطاعه المصرفي وبحجم ودائع يتجاوز ما يوجد في كلتا الدولتين مجتمعتين.

مع الإشارة إلى وجود قروض مدعومة من المصرف المركزي مباشرة بفوائد للاستدانة أقل كثيراً تصل إلى 1 و2 بالمئة سنوياً؛ إلا أن هذه القروض ـ وقد كنا على دراية وحذرنا منها تكراراً وكما أظهرت التحقيقات القضائية أخيراً ـ كانت تعطى للمحظيين من أهل السياسة والمقربين منهم، وكانت مغلفة بالرغبة في القيام بمشاريع استثمارية إلا أنها تنفق على شراء العقارات أو إيداعات في المصارف وجني الفارق في أسعار الفائدة، وبالتالي لم تساهم نسبة كبيرة منها في تحريك الدورة الاقتصادية وخلق فرص عمل للمواطنين كما يجدر أن تقوم به.

رابعاً: الحرب السورية وتأثيرها في لبنان

انطلاق الحرب في سورية في آب/أغسطس 2011، كان له تأثير أساسي في الاقتصاد اللبناني حيث تحيط سورية بلبنان من الشمال والشرق وتشكل امتداداً له للدخول إلى العمق العربي، فتسهل حركة الترانزيت، وتصدير البضائع الزراعية والصناعية من خلال أراضيها، كما يزور لبنان آلاف السياح الخليجيين، والعراقيين والأردنيين، مروراً بالأراضي السورية؛ فوقعت الكارثة لا على سورية فقط، بل على لبنان أيضاً، كون سورية تمثل رئته العربية؛ زد على ذلك هجرة مئات آلاف السوريين الذين مروا بأوضاع اقتصادية كارثية نتيجة هربهم من منازلهم ومناطقهم إلى مناطق أكثر أمناً في لبنان، وتخبط الساسة فيه، وعدم القيام بأي إجراءات علاجية فورية، فبدأت تبرز الارتدادات على الاقتصاد اللبناني مع بداية عام 2012 في ظل اشتداد الأزمة ودخول العنصر الإرهابي والعسكري على الصراع في سورية.

نسب النمو في لبنان في ظل الأزمة السورية

هناك طريقتان لاحتساب نسبة النمو في أي دولة، الدخل المحلي الإجمالي (GNI)، وإجمالي الناتج المحلي (GDP)، **الأول** يقوم باحتساب دخل المواطنين داخل البلد وخارجه، **والثاني** باحتساب الإنتاج داخل الدولة من مواطنين وأجانب؛ وفي حال لبنان الذي يعيش أكثر من ضعفي

عدد مواطنيه خارج حدود الدولة، من العقلاني والمنطقي والعلمي احتساب النمو الاقتصادي بناء على تغير إجمالي الناتج المحلي من عام إلى آخر.

سيظهر من خلال الجدول الرقم (1) أرقام من البنك الدولي حول حجم الناتج المحلي للفرد (بسعر الدولار المحلي، أي مع احتساب القدرة الشرائية للمواطن في بلده/لبنان)، وبسعر الدولار الدولي (أي احتساب كم من السلع والخدمات يمكن للدولار شراؤه في الولايات المتحدة الأمريكية) وهذا يساعد على احتساب القدرة الشرائية لدخل الفرد مقارنة بدول أخرى، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وحجم الناتج المحلي الإجمالي الكلي.

إن الدولة اللبنانية ليست بحاجة إلى تمويل جديد بقروض جديدة لمشاريع تنوي القيام بها، فالمصرف المركزي ليست مهمته تمويل كل مشاريع الحكومة حتى التي تشوبها شبهات فساد، أو محسوبية، وبخاصة أن الاحتياطي النقدي له وظائف مختلفة.

يظهر من الجدول الرقم (1)، كيف انخفض معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي من 8 بالمئة عام 2010 إلى عتبة 1 بالمئة عام 2011، وصولاً إلى حدود تقارب الصفر في آخر عامين؛ كما أن الناتج المحلي للفرد (بالسعر المحلي للدولار)، لم يتغير كثيراً على مدى 10 أعوام.

وهكذا، إن أي أزمة اقتصادية يكون لها ذيول، وتظهر ملامحها قبل أن تبدأ بسنوات، إلا أن السلطات النقدية قد يُغشى على بصرها فلا ترى ما يتهدد اقتصاد الوطن وأمن مواطنيه، على الرغم من أهمية السياسة النقدية في تقويم الاعوجاج وتصويب الأمور، إلا أنها للأسف كانت غائبة عن النظر والمعالجة، حيث كان يجب على مصرف لبنان القيام بسياسة تشجع المصارف التجارية على ضخ السيولة في السوق، وبخاصة للاستثمار المباشر، إلا أن ما اعتمده كان أكثر إيلاماً للاقتصاد بفعل إعادة استقطاب الرساميل لضخها كودائع في المصارف حيث اشتهرت الدورات الثلاث لهذه السياسة بأنها في كل مرة كان يتم السؤال عن متانة الوضع النقدي اللبناني كان الجواب لدينا: حجم احتياطي بقيمة معينة من العملات الصعبة وبالتالي الوضع النقدي بألف خير؛ وذلك إنما له علاقة مباشرة بالخلفية الوظيفية لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة الذي كان يعمل كوسيط لجذب السيولة والأموال لأحد أكبر بيوت المال في فرنسا، وبالتالي غابت عن سلامة ما هي السياسات التي وجب على أي مصرف مركزي القيام بها وتأثيراتها المباشرة في نسب النمو، وخلق استثمارات في حقول متنوعة وتأثيرها المباشر في خلق فرص عمل للآلاف من المواطنين.

أزيد، إن من موجبات أي سياسة نقدية هي زيادة نسب النمو وخلق فرص عمل، مع الحفاظ على متانة النقد، إلا أن النقد هنا يؤدي دوراً مسانداً للنمو ولا يكون هو الدافع في أي سياسة نقدية؛ لماذا؟ لأن زيادة معدلات النمو الحقيقية الناتجة من الاستثمار المباشر للمؤسسات في القطاعين العام والخاص، لها تأثير في خفض مستويات البطالة وفي توزيع المداخيل على فئات المجتمع كافة وعدم ترسخها في يد أقلية تمتلك أغلب نسب الودائع.

الجدول الرقم (1)

مؤشرات اقتصادية على خلفية الأزمة السورية (بالدولار الأمريكي)

المؤشر	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بحسب سعر الدولار في الولايات المتحدة)	نسبة النمو السنوية للناتج المحلي للفرد (بالمئة)	الناتج المحلي للفرد (بحسب سعر الدولار المحلي)	نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	حجم الناتج المحلي الإجمالي
2009	13,286.6	8.95	7,371.1	10.05	
2010	14,111.2	4.98	7,756.7	8.04	
2011	13,841.5	–3.92	7,703.4	0.92	
2012	13,610.9	–3.52	7,985.9	2.72	
2013	13,309.0	–3.90	7,923.9	2.62	
2014	13,049.0	–3.77	7,712.1	1.88	
2015	12,695.4	–3.74	7,649.8	0.42	
2016	12,693.6	–1.10	7,634.9	1.61	
2017	12,813.9	–0.94	7,838.3	0.55	
2018	13,058.0	–0.34	8,269.8	0.20	

المصدر: البنك الدولي، بنك المعلومات، المؤشرات اللبنانية.

من هنا، وفي ظل أزمة نقدية تعصف بلبنان أخيراً، حيث وصل سعر صرف الليرة مقابل الدولار إلى حدود 1900 ليرة لبنانية في السوق السوداء، ونسبة بطالة بحسب وزارة العمل اللبنانية[3] تتجاوز حدود 25 بالمئة للقوى القادرة على العمل، وتصل إلى حدود 37 بالمئة لمن هم دون الـ25 عاماً وأغلبهم من المتخرجين حديثاً من الجامعات والمعاهد، حيث يتخرج سنوياً بين 30 و35 ألف طالب، بينما السوق الداخلية لا تستوعب أكثر من 5 آلاف وظيفة، وفي انخفاض نسب النمو الاقتصادي إلى الصفر؛ وإفلاس العديد من الشركات، ووجود بطالة مقنعة بصور مختلفة، علينا التفكير ملياً ما السياسات النقدية الواجب على أي مصرف مركزي اعتمادها في ظروف كهذه، وما الحلول التي يمكن للسلطات النقدية تطبيقها سريعاً من أجل الخروج من الأزمة الراهنة، وهدفها زيادة الاستثمار، وخلق فرص عمل جدية للمواطنين، وتنمية المناطق كافة، وتحقيق نمو اقتصادي للوطن.

خامساً: الاستنتاجات والحلول

السياسات النقدية التي يمكن للمصرف المركزي اعتمادها للخروج من الأزمة

1 ـ تشجيع الاستثمار وخلق فرص عمل للمواطنين

أ ـ إعادة توجيه دور المصارف اللبنانية كمساهم في التطوير والريادة الاقتصادية للمؤسسات والشركات اللبنانية، ومفعِّل لحركة الريادة والتصدير.

ب ـ خفض الفائدة للإقراض لرياديي الأعمال والمؤسسات القائمة (عمرها يتجاوز الثلاث سنوات): دفعت نسب البطالة العالية التي عصفت بلبنان خلال السنوات الماضية، آلاف الشباب الكفوئين إلى التوجه نحو خلق مشاريع فردية. من هنا، من واجب السلطات النقدية خفض الفائدة للإقراض بالنسبة إلى قروض الشركات متناهية الصغر إلى الصغيرة والمتوسطة، التي تبلغ بين 5 آلاف دولار و200 ألف دولار بفائدة لا تتجاوز الـ 10 بالمئة على القروض بالعملة الوطنية. مع ضرورة تقديم تلك الشركات أو المؤسسات التي ترغب في التمويل دراسة عن الجدوى الاقتصادية لتلك المشاريع.

ج ـ خفض الفائدة للإقراض بالنسبة إلى رياديي الأعمال والشركات الناشئة (عمرها يقل عن ثلاث سنوات) إلى 12 بالمئة والتي تبلغ قيمة القروض بين 5 آلاف دولار و100 ألف دولار أمريكي، مع ضرورة تقديم الأفراد دراسة جدوى اقتصادية تبين أهمية تلك المشاريع وقدرتها على خلق فرص عمل، للمواطنين اللبنانيين بطريقة مباشرة.

د ـ خفض سعر الفائدة لقروض المشاريع المنوي تنفيذها خارج العاصمة (كمؤسسات ناشئة/ومؤسسات قائمة) إلى 7 بالمئة وتساهم في تنمية المدن الثانوية الرئيسة (طرابلس، صور، صيدا، زحلة وغيرها) بقروض بين 5 آلاف دولار و200 ألف دولار، مع ضرورة تقديم دراسات

(3) المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير عن البطالة في لبنان**، أرقام وزارة العمل (آذار/مارس 2019).

جدوى اقتصادية وإظهار أهميتها في تطوير المرافق الرئيسة (سياحة، صناعة، زراعة، خدمات) في تلك المناطق والمدن.

هـ ـ خفض سعر الفائدة للقروض المنوي تنفيذها في المدن والبلدات خارج المدن الرئيسة إلى 5 بالمئة، على أن يقدم صاحب تلك المشاريع دراسة جدوى وأحقية بتلك القروض لتطوير أو تنفيذ مشاريع حيوية ضرورية ومهمة لتلك المناطق مع دراسة عدد فرص العمل التي تولد هناك.

و ـ بالنسبة إلى القروض التجارية تخضع الأحكام لقوانين المصارف الخاصة، مع ضرورة ألّا يتجاوز سقف القروض الـ 25 بالمئة من القيمة الفعلية لمخزون الشركة الحالي، وضرورة الطلب من أصحابها الذين تتجاوز خبرتهم الـ10 أعوام في حقل تجاري مع إثبات نجاحهم فيه، إمكان تنويع محفظتهم بمشاريع حيوية في قطاعات أخرى أهمها الصناعة بفائدة تفضيلية تصل إلى 7 بالمئة، على ألّا تتجاوز قيمة تلك القروض الـ200 ألف دولار من محفظة المصرف وبمشاركة من أصحاب المشروع بـ 25 بالمئة من رأسمال تلك المشاريع.

إن السياسة النقدية التي اعتمدت طوال الحقبة الماضية حمّلت البلاد تكاليف باهظة من خلال نسب فائدة عالية لحقبة طويلة من الزمن استفادت منها المصارف والمودعون الكبار بصورة رئيسية من خلال إيداعاتهم وشرائهم لسندات الخزينة اللبنانية بفائدة كانت الأعلى.

ز ـ محفظة القروض الاستثمارية: يجب زيادة معدلات القروض الاستثمارية الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ألّا تقل سنوياً عن 15 بالمئة من حجم الودائع داخل المصارف.

ح ـ القروض الاستهلاكية: يرتفع سعر الفائدة لقروض شراء السيارات الحديثة التي يتجاوز سعرها عشرين ألف دولار أمريكي لغاية 13 بالمئة سنوياً للسيارة الأولى، و15 بالمئة للسيارة الثانية، و17 بالمئة للسيارة الثالثة (أسعار الفوائد هي الأقل ولكل مصرف اتباع سعر يتجاوزها أو يساويها).

ط ـ القروض الشخصية: يرتفع سعر الفائدة للقروض الشخصية إلى 15 بالمئة كحد أدنى (للمصرف حرية اتخاذ أسعار فائدة تتجاوزها وبما يتوافق مع مصلحته السوقية).

ك ـ محفظة القروض الاستهلاكية: يجب ألّا تتجاوز محفظة القروض الاستهلاكية والشخصية والبطاقات الائتمانية للمصارف الـ 10 بالمئة من قيمة الودائع التي لديها.

ل ـ الرقابة على القروض كافة: ينفذ مصرف لبنان من خلال دائرة يقترحها هو تلك المهمات، التدقيق في القروض المدعومة أو التي دعمت سابقاً أو حالياً وإن قامت بما تعهدت به، وإن لم يكن ذلك يتم تغريمها ومحاسبتها قانونياً.

م ـ دعم إنشاء مصارف متخصصة: تتبع للقطاع الخاص مدعومة بقروض بفائدة 2 و3 بالمئة وعلى أمد متوسط من 5 لغاية 7 سنوات لتمويل القطاعات التكنولوجية والمعرفية والصناعية والزراعية والحرفيين والمشاريع في الأرياف والقرى والبلدات اللبنانية.

ن ـ الرقابة على القروض: تقوم دائرة الرقابة على المصارف بالرقابة على نسب تلك القروض من المحفظة، وأسعار الفائدة المنفذة، وآجال القروض، وإن كانت تتوافق مع الشروط العامة للمركزي والخاصة للمصرف... إلخ.

س ـ نشر مؤشرات شهرية وفصلية للعموم: على لجنة الإحصاءات والدراسات في مصرف لبنان، اعتماد معيار شهري لقياس نسبة التوظيف في البلد، ونسبة التضخم، ونسبة النمو الاقتصادي، وفروع القروض المنفذة من خلال المصارف التجارية، ما يأتي من باب تعزيز الشفافية النقدية للبلد.

2 ـ سعر صرف العملة الوطنية

أ ـ وجوب فرض هامش لتذبذب سعر صرف العملة الوطنية: إن سياسة تثبيت سعر الصرف غير محبّذة على الإطلاق، وبخاصة في دولة فيها من التجاذبات السياسية الكثير، فكأن تثبيت سعر الصرف يصب في باب طمأنة السياسي وليس المواطن، وعلى السلطات النقدية، ومن أجل عدم التدخل دائماً في السوق وتآكل الاحتياطي النقدي من العملات الصعبة، فرض هامش لتذبذب سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي؛ فحين تزداد الثقة، ترتفع القدرة الشرائية للمواطن بعملة وطنه، وعندما ترتفع التهديدات والمخاطر، أو حين يثير طرف من أطراف السياسة الداخلية مشاكل واضطرابات مع شريكه في الوطن، يرتفع سعر صرف العملة الوطنية وتنخفض قيمتها مقابل الدولار، وهو ما يجعل صاحب الأمر السياسي يتحمل تبعات تصرفاته وتصريحاته، والحَكم هنا يكون المواطن.

كذلك إن سعر الصرف، عندما يكون متحركاً وغير ثابت، يسمح للمصرف المركزي بالتدخل بناء على حركة الميزان التجاري للدولة، فيؤثر خفض سعر الصرف إلى حدود معقولة ـ لا تضرب أصحاب المداخيل المتدنية التي تقبض بالليرة اللبنانية ـ في رغبة الأفراد في شراء سلع وطنية على حساب السلع والمشابهة لها المستوردة من الخارج.

ب ـ سهولة مراكمة النقد الأجنبي: تساهم سياسة خفض تدخل المركزي في السوق، إلى مراكمة المصرف المركزي للعملات الصعبة نتيجة عدم تدخله المستمر واليومي.

ج ـ ضمان سرية تطبيق هذه السياسة لمنع المضاربة وعدم اللجوء إلى سوق موازية: يجب عدم تطبيق هذه السياسة في الأزمات كونها تثير القلق بين المودعين، بل يجري تنفيذها تدريجاً مع ملاءمة الوضع الاقتصادي والاستقرار السياسي في البلاد، حيث يمكن تطبيق هامش 10 بالمئة صعوداً ونزولاً على سعر الصرف، لنصل مع نهاية المدة (عام) إلى سعر صرف ضمن هامش العشرين في المئة صعوداً ونزولاً (سياسة سرية وغير معلنة تعتمد لمنع المضاربة).

3 ـ ضرورة استخدام العملة الوطنية

أ ـ السحوبات النقدية: السحوبات النقدية عبر الصراف الآلي أو المباشرة من المصارف في معظم دول العالم تتم بالعملة المحلية، وهذا ما يجب أن يُتَّبعَ في لبنان مهما كانت عملة الوديعة.

ب ـ يجب أن تكون الفواتير من المؤسسات والشركات كافة العاملة على الأراضي اللبنانية الصادرة في لبنان بالعملة الوطنية، ولا يجوز أبداً أن يتم تسعير أو فوترة السلع أو الخدمات بعملة أخرى.

ج ـ على وزارة الاقتصاد ضمان استخدام العملة الوطنية في كافة المؤسسات العاملة على الأراضي اللبنانية، إذ على المؤسسات كافة تَسَلُّم مقبوضاتها المباشرة وغير المباشرة بالعملة اللبنانية مع مخالفات جدية وموجعة للمخالفين.

د ـ قيام حملة إعلامية لتشجيع المواطنين على استخدام العملة الوطنية في جميع مدفوعاتهم ومشترياتهم.

4 ـ القروض الإسكانية

إن سعر الفائدة المرتفع ساهم في خسارة كثير من أصحاب المشاريع ورياديي الأعمال من قدرتهم على تمويل مشاريعهم وتطويرها، وبالتالي ساهم في تدني نسب التوظيف في البلاد، ورفع معدل البطالة إلى مستويات قياسية، وخفض النمو الاقتصادي مع ظروف معيشية سيئة.

أ ـ إن سياسة إعطاء قروض الإسكان المدعومة لمن يحتاج الوطن إليهم يجب أن تكون لأصحاب المداخيل المتدنية والمتوسطة من أجل تعظيم قدراتهم الشرائية، وتحسين مستواهم المعيشي، وإحساسهم بالأمن الاجتماعي وتثبيتهم في وطنهم، وهي هنا يجب ألّا تكون لمن يرغب في شراء منزل، بل لمن يحتاج الوطن إليه للبقاء في أرضه ومجتمعه وعدم السفر والهجرة إلى الخارج، وبالتالي لأصحاب المهن الحرة (أطباء، محامين، مهندسين، صيادلة... إلخ)، أساتذة ومعلمين، مبادري الأعمال، أصحاب المؤسسات متناهية الصغر، والصغيرة (الذين يخلقون فرص عمل) والحرفيين؛ على ألّا تقل خبرتهم في الحقول كافة التي عملوا بها عن ثلاث سنوات في الوطن بعد التخرج الجامعي أو المهني.

ب ـ بالنسبة إلى موظفي القطاع العام والخاص: يجب أن تكون السياسة الإسكانية وشروط إعطاء القروض ضمن قروض إسكانية للمصارف بناء لسياسة العرض والطلب ضمن هامش أسعار يقارب سعر فائدة القروض الإسكانية المدعومة كونه مشروعاً لأمد طويل يتجاوز العشرة أعوام إلا أن معدل الفائدة لا يساويها.

ج ـ كمية القروض المدعومة وتوزعها: إن القروض المدعومة تقدم من خلال طرفين في لبنان هما: المؤسسة العامة للإسكان وتستهدف أصحاب المداخيل المتدنية والمتوسطة، ومصرف

الإسكان الذي يستهدف أصحاب المداخيل المتوسطة بقيمة تتجاوز المؤسسة العامة للإسكان، إلا أن قيمة القروض أصبحت متشابهة أخيراً من كلا المصدرين، فقد كان وما زال سقفها 270 مليون ليرة للمؤسسة العامة وتم خفض قيمة قرض مصرف الإسكان إلى300 مليون ليرة، ومن كلا المصدرين على صاحب القرض أن يشارك بنسبة من قيمة العقار الذي يرغب في شرائه، وهي تكون نحو 20 بالمئة مع ضمان قدرته على السداد.

وبالتالي إذا ما كان حجم الطلب السنوي بمعدل 5 آلاف شقة والقروض الإسكانية متوقفة منذ بداية عام 2018، نكون أمام حاجة في السوق إلى نحو عشرة آلاف شقة؛ إلا أن الأسعار انخفضت، والعامان كانا كفيلين بخفض الثقة بالشراء والتملك، وبهجرة البعض، وبدفع البعض إلى الإيجار. كما ليست كل القروض ضمن هذا الهامش، فقروض المصارف تؤدي دوراً خاصاً لزبائنها وللمغتربين وهي تتجاوز قيمتها الحجوم المتداولة ضمن المؤسسة ومصرف الإسكان، إلا أن دور الدولة يجب أن يكون من خلال المصرف المركزي في دعم أصحاب القدرات المتدنية وليس أصحاب القدرات المتوسطة العليا الذين يرغبون في شراء منازل فارهة كما حصل سابقاً، وبدعم من يشتري منزلاً لأول مرة، وبالتالي يمكن اعتماد احتياطي بقيمة مليار دولار سنوياً كفيل بحل الأزمة الإسكانية وإشباع الطلب الداخلي.

د ـ ضرورة وأهمية الالتزام التام بشروط الإقراض: يجب فرض رقابة على الجهات المصرفية، ومؤسسات التخمين العقاري والأفراد العاملين في هذا القطاع، لضمان أن الأشخاص المؤهلين والقادرين على السداد هم فقط من يحق لهم الاقتراض، وإلا فالإيجار يبقى عاملاً مسانداً حيث ليس على الجميع واجب شراء العقار إن لم يكن قادراً على السداد وإن لم تكن لديه الرغبة للشراء والتملك.

5 ـ تفعيل عمل البورصة

أ ـ تعزيز الشفافية: إن الشركات المدرجة ضمن البورصات عليها أن تتمتع بشفافية عرض نتائجها المالية الفصلية والسنوية على الجمهور، كما يساهم إدراجها في زيادة قيمتها السوقية، وفي معرفة سعرها السوقي في حال حصول أي عملية بيع أو استحواذ مستقبلاً، كما يكون هناك رقابة من الجمهور على مجلس إدارتها، وبالتالي تطوير عمل بورصة بيروت كفيل بتطوير العمل ضمن شركات القطاع الخاص الكبرى في كل الحقول والمجالات، ومن ضمنها المصارف وشركات التأمين، وذلك لضمان عملها بطرائق محصّنة، وبرقابة على آلياتها، وبابتعاد العائلية من الغوص بها. من هنا أهمية تطوير عمل بورصة بيروت، لضمان استقرار تلك المؤسسات وأهمية تشجيع الشركات الكبرى والمتوسطة على اختلاف فروعها وأنشطتها ـ من خلال ضمانات نقدية أو ضريبية ـ من إدراج نسبة لا تقل عن 20 بالمئة من رأسمالها الفعلي وليس الإسمي من خلال البورصة، كما ضرورة دعم الأفراد على الشراء والاستحواذ والاستثمار في الأسهم والسندات المصدرة. فهل من المنطقي أن يكون عدد الشركات المدرجة في بورصة بيروت اليوم عشر شركات فقط [4]؟

(4) المصدر: بورصة بيروت، الشركات المدرجة.

ب ـ تفعيل التمويل التملكي في الشركات كافة من خلال آليات أسواق المال: على المصرف المركزي ضمان تمويل الشركات المتوسطة والكبرى من خلال أسواق المال والبورصة أحد أركانها الرئيسة، مع ضمان جعل المصارف الخاصة لاعباً في إدارتها لتلك الإصدارات وعمليات التمويل من الجمهور مقابل شراء وتملك جزء من ملكية تلك المؤسسات.

ج ـ تمويل مؤسسات الدولة اللبنانية: يمكن الدولة اللبنانية متى رغبت في الحصول على تمويل، أن تعرض في بورصة بيروت لنسبة من أسهم بعض شركاتها ومؤسساتها، وبالتالي يقوم القطاع الخاص والأفراد بالشراء، وهو ما يعزز نقدية تلك المؤسسات وفي المقابل يضمن ملكيتها من جانب مواطنين ومؤسسات لبنانية وليس خصخصتها بالمجان لمؤسسات أجنبية. وفي المقابل يصبح لها مجلس إدارة يمكن محاسبته على النتائج المالية السنوية، إذا ما اقترنت بشفافية التعيين ووجود مؤسسات تدقيق ورقابة على ميزانياتها.

6 ـ مستوردات الدولة

أ ـ ضمان شراء الدولة لسلع رئيسة من خلال المصرف المركزي: يمكن المصرف المركزي، كونه مصرف الدولة، إدارة شراء الدولة اللبنانية لعقود تمويلها من سلع رئيسية أهمها النفط والغذاء، ما يساهم في خفض السمسرات والفساد ووجود الكارتيلات، حيث لا يمكن لدولة حمايتها وتغذيتها في استيراد سلع رئيسة، ولا يجب للمصرف المركزي أن يمول عبر سندات سيادية أو من خلال احتياطيه لتلك المشتريات، من هنا يمكنه إدارة مناقصات دولية للشراء، وضمان رقابته عليها، كونه السلطة النقدية المولجة الدفع بالعملة الصعبة؛ مع ضمان عدم دعم هذه العمليات بل بيعها بسعر الاستيراد مع إضافة رسوم على العملية للمصرف المركزي لتغطية نفقاته.

ب ـ خفض سيطرة عملة أجنبية واحدة على معظم المستوردات: وذلك يمكن من خلال مشتريات الدولة المباشرة عن طريق المصرف المركزي، القيام بمناقصة دولية مع ضمان مشاركة موردين متعددين من مختلف الدول، ما يخفض الضغط على عملة المطلوبات/الاستيراد للقطاع الخاص التي لا يمكن التحكم فيها وفي مصادرها بنسبة كبيرة وبخاصة في ظل اقتصاد حر.

7 ـ الديون السيادية للدولة

أ ـ **إدارة الديون السيادية:** كما ظهر في الجداول السابقة، إن أسعار الفائدة وعلى مراحل طويلة من الزمن كانت من الأعلى على الإطلاق إذا ما قورنت بدول تتشابه مع لبنان بمستويات الدخل، والتصنيف الائتماني، وحجم السكان، وضعف الموارد الطبيعية، وبالتالي يجب إعادة جدولة الديون انطلاقاً من سعر الفائدة الذي كان مطبقاً في تلك الدول، وذلك يساهم في خفض تكلفة الدين العام اللبناني، وذلك بعد نقاش جدي مع المصارف اللبنانية.

ب ـ تأمين الرقابة الفعلية على مصروفات الدولة: إن الدولة اللبنانية ليست بحاجة إلى تمويل جديد بقروض جديدة لمشاريع تنوي القيام بها، فالمصرف المركزي ليست مهمته تمويل كل مشاريع الحكومة حتى التي تشوبها شبهات فساد، أو محسوبية، وبخاصة أن الاحتياطي النقدي له وظائف مختلفة، أهمها: ضمان استقرار سعر الصرف، وضمان حقوق المودعين،

وسلامة القطاع النقدي والمصرفي، وبالتالي إذا ما صرف هذا الاحتياطي على مشاريع وهمية، أو مشاريع لا فائدة منها، فستضعف قدرة المصرف المركزي على التدخل والقيام بدوره المحوري والمطلوب منه وبخاصة في ظل ظروف استثنائية كالتي يتعرض لها البلد.

ج ـ المحاسبة والرقابة: المصرف المركزي مؤسسة مستقلة عليه واجب الرقابة السابقة واللاحقة على مشاريع الدولة التي يمولها، وبالتالي عليه معرفة أين وكيف صرفت الأموال التي أعطاها للحكومات ومن يتحمل مسؤوليتها، وعليه المطالبة بالمحاسبة عن أمواله واحتياطياته إن كانت قد صرفت بطرائق مشبوهة.

8 ـ تأمين حقوق المودعين

أ ـ ضبط العمل المصرفي الداخلي والخارجي: إن عمل لجنة الرقابة على المصارف لا يقتصر على فروع المصارف التجارية داخل لبنان، بل يتعلق أيضاً بأعمال تلك المصارف في الخارج، والشركات التابعة كافة، حيث عليها واجب مراقبة حركة أصولها، وودائعها، واستثماراتها في الداخل والخارج لضمان أن ملاءتها على درجة عالية من الأمان ما يؤمن ويضمن حقوق المودعين.

ب ـ تقرير مفصل من لجنة الرقابة على المصارف: يتضمن كل الأشخاص النافذين (زعماء، وأفراد حكومات، ورجال أعمال، وأقاربهم وعائلاتهم) استفادوا من قروض ليس لهم حق بها، وضمان إرجاعها للجهات المصرفية التي أخذت منها، وإن تعذر ذلك رفع الاحتياطي النقدي الإلزامي ووضع اليد مؤقتاً على الأموال الخاصة للمصارف من أجل ضمان حقوق المودعين.

خاتمة (خلاصات وتوصيات)

للجواب عن الجزء الأول من الإشكالية التي طرحت: هل كانت السياسة النقدية التي اتبعت هي الأنجح؟

يظهر من خلال الجداول المستقاة من مصرف لبنان، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، التي تم الاعتماد عليها في دراستنا هذه، أن السياسة النقدية التي اعتمدت طوال الحقبة الماضية حمّلت البلاد تكاليف باهظة من خلال نسب فائدة عالية لحقبة طويلة من الزمن استفادت منها المصارف والمودعون الكبار بصورة رئيسية من خلال إيداعاتهم وشرائهم لسندات الخزينة اللبنانية بفائدة كانت الأعلى في سنوات تميزت بأنها سنوات نمو اقتصادي بفعل رضا عربي ودولي عن لبنان، مع وجود شخصية سياسية بدور اقتصادي لها ثقلها كانت لاعباً رئيسياً في السياسة الداخلية، وحجم إنفاق هائل على هيئة قروض في إعادة ترميم ما هدمته الحرب الأهلية وصولاً إلى إعمار وبناء مناطق تهدمت في حروب شتى؛ كذلك إن الارتفاع في سعر الفائدة لشهر أو شهرين ثم عودتها إلى سعرها الطبيعي ما قبل ذلك، يحتاج إلى تدقيق ومحاسبة القضاء إن وجد.

في المقابل إن سعر الفائدة المرتفع ساهم في خسارة كثير من أصحاب المشاريع ورياديي الأعمال من قدرتهم على تمويل مشاريعهم وتطويرها، وبالتالي ساهم في تدني نسب التوظيف

في البلاد، ورفع معدل البطالة إلى مستويات قياسية، وخفض النمو الاقتصادي مع ظروف معيشية سيئة، وزيادة الهجرة لكوادر عليا، إضافة إلى جعل كثير من اللبنانيين يهرعون على أبواب السياسيين للمعالجة الصحية أو لتعليم أبنائهم ما كان سبباً رئيسياً في انفجار 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019.

أما الجواب عن الجزء الثاني من الإشكالية: كيفية الخروج من الأزمة الراهنة بناء على تجارب السنوات السابقة؟ لقد تم هنا اقتراح بعض الحلول من خلال السياسة النقدية من وجهة نظر واحدة للمساهمة في الخروج من الأزمة الراهنة التي تعصف بلبنان ـ وتم اقتراح أسعار فائدة بناء على وضع السوق اليوم، التي يمكن خفضها مستقبلاً. وبالتأكيد هناك الكثير من الأفكار الجدية التي يمكن اعتمادها والأخذ فيها، وعلى يقين أن السياسة النقدية المسؤول عنها المصرف المركزي بتأثيره المباشر في المصارف التجارية التي يضع فيها المقيمون والمغتربون حجم ودائع عالية ومرتفعة تتجاوز 176 مليار دولار (أيار/مايو 2019)[5] أي ثلاثة أضعاف حجم الناتج المحلي الإجمالي للدولة لعام 2018، هي كفيلة بتقويم الاعوجاج الحاصل وبتطوير الاستثمار من خلال استثمار جزء من هذه الودائع، مع تحقيق أرباح وعوائد للمصارف من خلال عمليات التمويل هذه. في المقابل، هي تساهم في تطوير المنشآت الاقتصادية الحالية، وبناء منشآت جديدة، وتوفير فرص عمل للآلاف من المواطنين، واستقطاب قدرات المتخرجين من الجامعات والمعاهد اللبنانية، وتنمية متوازنة للمناطق، وتحقيق التنمية الاجتماعية، وتطوير معدلات النمو الاقتصادي في الدولة □

(5) جريدة النهار اللبنانية، المصدر: رويترز، 23 تموز/يوليو 2019، مقابلة مع رئيس جمعية مصارف لبنان سليم صفير.

الدولة في المغرب ومسار التطور: من الدولة السلطانية إلى الدولة الحديثة

محمد مزيان(*)

أستاذ التعليم العالي مساعد،
كلية الآداب ابن طفيل القنيطرة ـ المغرب.

مقدمة

استقطب موضوع الدولة وأجهزتها وأنماطها وتطوراتها اهتمام الباحثين من تخصصات مختلفة ومتداخلة كعلم السياسة والتاريخ والفلسفة وعلم الاجتماع، بغية استجلاء خصائص الدولة وبناها وكثافتها ودورها السياسي والاجتماعي إلى غير ذلك من القضايا المرتبطة بمفهوم الدولة وتناقضاته. ينطبق هذا الأمر على حالة المغرب، حيث تزايد الاهتمام بهذا الموضوع منذ الاحتكاك بالحداثة ومحاولة إصلاح الأنظمة السياسية العتيقة وفق ما فرضته ظروف التكالب الاستعماري وتطورات القرن التاسع عشر، ليتطور الأمر بعد ذلك خلال القرن العشرين بتوقيع معاهدة الحماية التي عملت على إدخال آليات إدارية وبنى سياسية، وهذا سمح بتداخل مؤسسات عتيقة مع أخرى مستحدثة تنتمي إلى ثقافة سياسية مختلفة؛ الأمر الذي ظل حاضراً حتى بعد الاستقلال وبناء الدولة الوطنية. ومن ثم يبدو أن الاهتمام بالموضوع كان استجابة لتطور الفكر السياسي المغربي وتطلعات النخبة المثقفة وتصوراتها المتشبعة بتيارات مختلفة من جهة، وللتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية.

وعليه تنكبُّ هذه الدراسة على بحث وتحليل تطور الدولة في المغرب واستجلاء خصائصها وبناها، لكن الإشكال الذي يواجه البحث هو كيف نؤرخ للدولة المغربية؟ هل نعتمد على أهم السلالات والأسر التي حكمت المغرب؟ وإذا كان الأمر كذلك أليس هناك إقصاء لكيانات سابقة؟ أم نعتمد على توصيف طبيعة النظام السياسي والمقصود هنا المخزن؟ وما انعكاس حضور التقاليد السلطانية على هيكلة الدولة المعاصرة بالمغرب؟ مردّ هذه التساؤلات هو كون المغرب يقدم مثالاً

(*) البريد الإلكتروني: profmezian@gmail.com.

للاستمرارية التاريخية؛ فالإمارة والبيعة وإمارة المؤمنين والسلطنة والمخزن هي مؤسسات ظهرت في خضم مجتمع البداوة والصحراء[1] وتأثرت بمحيطها الفارسي والبيزنطي ولاحقاً الأندلسي، واستمرت في الحضور بصور مختلفة.

تتطلب الإجابة عن الإشكالات المطروحة أعلاه وضع إطار نظري للمفاهيم المهيكلة علّها تسعفنا في رصد التطور الجينالوجي لمفهوم الدولة وممارساتها بالمغرب ثم رصد آلياتها وأجهزتها والوقوف على مدى التغير الذي لحقها بفعل الاستعمار. كما تفرض طبيعة الموضوع إعمال المنهج التاريخي لرصد هذا المسار الطويل للدولة المغربية.

أولاً: مفهوم الدولة

تجدد اهتمام المثقفين العرب بموضوع الدولة بعد تراجع الاهتمام بها في السنوات الأخيرة من القرن العشرين. ومن الواضح أن مرجع هذا الاهتمام هو التطورات السياسية والاجتماعية التي عرفتها المنطقة العربية منذ اندلاع ثورات الربيع العربي حيث بزغ الاهتمام بمكنون الدولة وتفكيك آلياتها وتحديد وظائفها وإبراز مشروعيتها، فظهر العطش إلى الدولة والريبة منها[2]. لهذا تعددت الأعمال التي تناولت الموضوع بالدراسة والتحليل، وترجع هذه التعددية إلى تنوع زوايا النظر التي تؤطر أصحابها. ويظهر أن الموضوع هو متجدد في الفكر العربي والغربي كذلك، فمنذ العصر الحديث برزت مفاهيم مثل الدولة ـ الأمة فاختلفت المقاربات المؤطرة للمفهوم، إذ تذهب النظريات الكلاسيكية التي احتضنتها كتابات توماس هوبز وجون لوك إلى اعتبار الدولة مؤسسة تهدف إلى خدمة المصلحة العامة المشتركة بينما تهدف الحكومة إلى مصلحة الشعب وخيره. وبهذا تكون الدولة حيزاً محايداً، وذهب جان جاك روسو إلى أن الدولة عملت على تحرير الإنسان من العبودية والخضوع للسيد[3].

في حين رأت الكتابات الماركسية أن الدولة جهاز قسر وإكراه وحفاظ على النظام العام، ولكن لمصلحة المسيطرين، وبذلك اعتمد هذا التيار على تحليل وظيفة الدولة سواء الوظيفة الاقتصادية أو الأيديولوجية. لهذا، وعند الحديث عن الدولة، نستحضر عن قصد أو عن غير قصد ذلك الهيكل القانوني الذي انبثق تدريجاً خلال قرون من الزمن تبعاً لظروف تاريخية وثقافية معينة ثم تطور وفقاً لمنعطفات سياسية وقانونية لها ارتباط بالتجارب البشرية في بحثها عن الارتقاء والانتقال من حالة البدائية إلى حالة المدنية. فالدولة متعددة بتعدد التصورات الثقافية والنظم الفكرية والنظرية التي تمت بلورتها حول نظم الحكم والسلطة. وتواصل الاهتمام بها لدى

---

(1) عبد اللطيف أكنوش، **السلطة والمؤسسات السياسية في مغرب الأمس واليوم** (الدار البيضاء: مؤسسة بنشارة للطباعة والنشر، 1988).

(2) استعرنا هذا المصطلح من الكلمة الافتتاحية التي ألقاها غسان سلامة في المؤتمر الثالث للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية (بيروت 2017).

(3) للمزيد من الإيضاح، انظر: جان جاك روسو، **أصل التفاوت بين الناس** (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة 2013).

فلاسفة ومؤرخي الحقبة المعاصرة كبيير بورديو الذي رأى أن موضوع الدولة عصي على التفكير، لأن تناوله يستدعي تجنب الأفكار الموروثة، فالدولة إذا كان لها وجود فهي مبدأ إنتاج وتمثل مشروع للعالم الاجتماعي، لهذا قدم تعريفه للدولة بنحوٍ متحفظ، واعتبر أن حقل السلطة يحتكر بكيفية مشروعة العنف المادي والرمزي[4]، على مطلق السكان وعلى مجال ترابي محدد بحدود ثابتة ومعترف بها من طرف الدول الأخرى.

للدولة من الناحية العلمية عدة تحديدات قد تختلف باختلاف المناهج والقطاعات لكنها تتفق على أنها كيان اجتماعي يرمي إلى ضبط العلاقات وحماية الأرض وضمان الاستقرار.

وعليه، يحيلنا مفهوم الدولة على المعنى الواسع أي السلطة المركزية، وبالتالي تكون الدولة هي كل جهاز مركزي للسلطة، أو على المعنى الثاني بوصفها ظاهرة حديثة تاريخياً على نوع من تنظيم السلطة الذي ظهر في أوروبا في القرن الخامس عشر، كبديل من تفكك بنى المجتمع الإقطاعي وكجواب عن هيمنة الكنيسة، واستجابة للمتطلبات الاقتصادية الجديدة.

وبتحويل زاوية النظر صوب الفكر العربي فلا يمكن الحديث عن مفهوم الدولة سواء كفكرة أو ككيان مستقل من دون الوقوف على ما خلفه ابن خلدون، حين عدّ الدولة هي الامتداد المكاني والزماني لحكم عصبية ما، ويلاحظ كذلك أن الكتابات العربية استخدمت كلمة الدولة بربطها باسم سلالة أو الأسرة المؤسسة، إذ يقول: «فالمؤرخون القدامى كانوا يضعون تواريخهم لأهل الدولة وأبناؤها متشوقون إلى سِيَر أسلافهم ومعرفة أحوالهم»[5]. كما ربط قوة الدولة وتوسعها بقوة العصبية المؤسسة لها، إذ كلما توسعت العصبية وكثر عددها واكتسحت مجالات جديدة فإنها في نهاية الأمر تجد نفسها عاجزة عن مواصلة الغزو أو حتى الاحتفاظ بالمجالات المفتوحة سابقاً[6]. وهي الحالة الجلية في النموذج المغربي الذي ارتكزت فيه الدولة على القبيلة بقوتها وتحالفاتها وإدارتها، ونفترض أن هذا الإرث استمر كعنصر أساس في قيام الدولة في المغرب خلال العصر الحديث والمعاصر، إذ وظفته الحماية الفرنسية لتحديث بنى الدولة المغربية إبان الاستعمار. وهو ما أعطى للدولة المغربية استمراريتها التاريخية وعدم وقوع قطائع كبرى أثرت في مسارها.

---

(4) بيار بورديو، **عن الدولة: دروس الكوليج دو فرانس (1989 ـ 1992)**، ترجمة نصير مروة (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 22.

(5) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **المقدمة**، تحقيق عبد الله محمد الدرويش (دمشق: دار يعرب للتوزيع، 2004)، ص 119.

(6) محمد عابد الجابري، **فكر ابن خلدون، العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، ط 6 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص 214.

ثانياً: الدولة في الفكر المغربي

لم تجِد النخبة المغربية عن الخوض في النقاش الدائر حول ماهية الدولة وجذورها منذ القرن التاسع عشر[7]، وامتد ذلك إلى مرحلة الاستقلال وما تلاها من أجل إثبات العمق التاريخي للدولة المغربية التي تمتعت بسيادتها وخصوصياتها وسلطاتها على حيز جغرافي عرف نوعاً من التوسع والانكماش تبعاً لمحطات تاريخية مفصلية عاشها المغرب. علاوة على دحض الأطروحة الكولونيالية التي روّجت غياب هذا المفهوم. وتبرز هنا على الخصوص كتابات جرمان عياش[8] وعبد الله العروي[9] ومحمد القبلي[10]. وقد نهلت هذه الكتابات من الإرث السياسي الإسلامي ومسألة الخلافة بوصفها مسألة إرثية وسلالية واستطاع المغاربة الحفاظ على نوع من الاستمرارية في ما يتصل بأشكال الحكم التي مارسوها منذ عصور ما قبل الإسلام والتي لم يعرفوا فيها غير الشكل الملكي والسلالي[11]، لأنها تعبير عن نمط وجود أمة. وانصب النقاش منذ السبعينيات على تحليل وظيفة الدولة ومشروعيتها. لم يقتصر الأمر على المؤرخين بل انخرط في معمعان النقاش فلاسفة وعلماء سياسة وعلماء اجتماع[12]، محللين الدولة ككيان وممارسة له وجود سابق عن المجتمع ويحمل قدراً من العقلانية، وله مكانة مركزية في المشهد السياسي المغربي. بَيد أننا نلاحظ أن الباحث عبد الله العروي يؤكد غياب نظرية حول الدولة العربية بوجه عام؛ فبعد الفتوحات الكبرى ورث العرب أجهزة الدولتين البيزنطية والفارسية، كما ورثوا تلقائياً أجهزة الدولة رغم أنها تعارض أهداف الإسلام والتنظيمات القبلية، وعدّها مبنية على أساس اجتماعي معين

---

(7) ركزت كتابات هذه المرحلة على التأريخ للأسر التي حكمت المغرب، نذكر على سبيل المثال لا الحصر، أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى** (الدار البيضاء: دار الكتاب، 1954)، يقدم الناصري نموذجاً للتأريخ التقليدي والإخباري اعتمد على تصنيف كرونولوجي بسرد المعطيات المتعلقة بالأسر الحاكمة وأخبار سلطانها. وعدّ الدولة هي فترة حكم سلالة معينة كالأدارسة (172هـ/364هـ) والمرابطين (448هـ/541هـ) والموحدين (541هـ/668هـ) والمرينيين (668هـ/869هـ) والوطاسيين (869هـ/956هـ) والسعديين (956هـ/1022هـ) والعلويين (1050هـ/إلى اليوم).

(8) ركزت كتابات جرمان عياش على مواجهة الكتابات الاستعمارية والتشديد على أن المغرب عرف دولة مركزية قوية، كما مارس المخزن سلطانه على المجال المغربي وقام أيضاً بوظيفة التحكيم في القضايا التي كانت تطرأ بين القبائل.

(9) انظر بوجه خاص كتاب: Abdallah Laroui, *Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912)*, 2ème éd. (Casablanca: Centre culturel arabe, 2001).

(10) متعددة هي أعمال المؤرخ محمد القبلي التي ركزت على الدولة والمجال والمجتمع في المغرب الوسيط، وهي الكتابات التي ظهرت في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، نذكر: **مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط** (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1987)، **والدولة والولاية والمجال في المغرب الوسيط: علائق وتفاعل** (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1997).

(11) أكنوش، **السلطة والمؤسسات السياسية في مغرب الأمس واليوم**، ص 33.

(12) مثال ذلك عبد الله حمودي في عمله **الشيخ والمريد** الذي حلل فيه طبيعة النظام السياسي والعلاقات القائمة ضمنه وعلى ما سماه دار المُلك وآليات اشتغالها؛ وكذا عمل رحمة بورقية بكتابه الموسوم **الدولة والسلطة والمجتمع: دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1991).

تهدف بالضرورة إلى المحافظة على توازن القبائل والعشائر والأسر وبالتالي المحافظة على الجنس[13]. ويصفها عبد الله حمودي بأنها لا تقابل مصطلح الكيان السياسي كما يعرِّفه قاموس العلوم السياسية الأوروبية، ولكنها تعني الجماعة ودورها هو الإمساك بشؤون الأمة. ويشكل السلطان والجيش والبيروقراطية مركز دار المُلك[14].

1 ـ تطور الدولة المغربية

في تحليلنا لمسار الدولة في المغرب سنركز على المراحل التاريخية الكبرى وعلى الأنظمة السياسية التي كان لها بُعد مركزي، ليس إقصاءً لتجارب سابقة أو لاحقة، ولكن لأن هذه التجارب لم تتمكن من بلورة مشروع دولة مستقلة. فمن الثابت أن المغرب عرف في المرحلة الوسيطية[15] تحولاً مهماً، إذ انخرط في تيار حضاري له ارتباط بالحضارة الإسلامية، واتسم التناول السائد في أسطوغرافيا[16] هذه المرحلة من تاريخ المغرب بتضخيم بعض التجارب مع تجاهل كيانات معاصرة لها وإضفاء الطابع الدوري التكراري على تجارب الدول المركزية في نوع من الإحالة المبسطة على الأنموذج الخلدوني سابق الذكر[17].

والواقع أنه يمكننا أن نتبيَّن ضمن هذه التجارب بعض السمات التطورية كذلك؛ فالمغرب تميز للمرة الأولى باسم المغرب الأقصى[18]، كما ظهر معجم جديد يتضمن لفظاً خاصاً كلفظ **المخزن**[19] إضافة إلى مؤسسات مستحدثة. ثم هناك اعتناق المذهب المالكي، الذي تم على نحو متقطع زمانياً ومجالياً، كمرجعية فقهية عقدية. ويبدو أن عنصر المجال قد أصبح عنصراً حاسماً من جهته؛ بمعنى أن الحكم قد أمسى مرتبطاً بمراقبة شبكات الطرق التجارية الواصلة بين المغرب والأبيض المتوسط والموانئ المتوسطية وأفريقيا جنوب الصحراء؛ وهكذا فإن الأهمية التي تميزت

---

(13) عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، ط 3 (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1984)، ص 91 ـ 92.

(14) عبد الله حمودي، **الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة**، ترجمة عبد الحميد جحفة (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر 2000)، ص 73 ـ 74.

(15) تبدأ المرحلة الوسيطية من 122هـ الموافق 740 م، وتنتهي عند منتصف القرن التاسع للهجرة الموافق للقرن الخامس عشر.

(16) من بين هذه المصادر نذكر: أحمد بن محمد بن عذاري، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، 4 ج، ط 3 (بيروت: دار الثقافة، 1983)، وعلي الجزنائي، **جني زهرة الآس في بناء مدينة فاس**، تحقيق عبد الوهاب بن منصور (الرباط: المطبعة الملكية، 1967).

(17) محمد القبلي، مشرف، **تاريخ المغرب: تحيين وتركيب** (الرباط: المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، 2011)، ص 143.

(18) يذهب القبلي إلى أن لفظة المغرب الأقصى استعملت أول مرة من قبل الشريف الإدريسي في رحلته المشهورة بنزهة المشتاق في منتصف القرن الثاني عشر للميلاد، لكنه يرجح أن ظهورها ارتبط بزوال الدول اللامركزية وبناء الدولة المرابطية في منتصف القرن الحادي عشر للميلاد، وبالتالي ظهور هوية سياسية مرتبطة بحضور الدولة المركزية الحاكمة. انظر: القبلي، **الدولة والولاية والمجال في المغرب الوسيط: علائق وتفاعل**، ص 74.

(19) حول مفهوم مؤسسة المخزن بالمغرب وتطوراتها الزمنية والوظيفية وآلياتها الرمزية والمادية، انظر: محمد جادور، **مؤسسة المخزن في تاريخ المغرب** (الدار البيضاء: منشورات عكاظ، 2011).

بها تجارة العبور ضمن المسلسل الجاري لتمركز الدولة تكاد تستأثر بكل شيء لتصبح مصدر هشاشة وقوة في الآن نفسه[20]. وغير خفيّ عن البيان أن الحديث عن كل تجربة سياسية عرفها المغرب خلال المرحلة الوسيطية بتفصيل، أمر يحتاج إلى مساحة أكبر، لهذا سأعمل على إبراز الخصائص الكبرى لتجارب الدولة وميكانيزماتها بهدف الوقوف على عناصر الاستمرارية أو القطيعة في الممارسة الدولاتية المغربية.

نعلم أن للدولة من الناحية العلمية عدة تحديدات قد تختلف باختلاف المناهج والقطاعات لكنها تتفق على أنها كيان اجتماعي يرمي إلى ضبط العلاقات وحماية الأرض وضمان الاستقرار. وفق هذا المعطى يقتصر الأمر على الدول المركزية المعروفة التي دأب المؤرخون على سردها، في حين يتم تجاوز الكيانات السياسية التي وسمها القبلي بـ «الكيانات المغلقة» كإمارة سجلماسة وأغمات وبلاد بورغواطة[21]، التي تلتقي رغم اختلافها عند الأخذ في اللامركزية وما يتبعها من تساكن وتعامل وصراع أيضاً. وقد ركزت الكتابات الكلاسيكية المغربية على أن هذه التجارب لا تعدو في النهاية أن تكون مجرد حلقة عادية لها ما يمثلها في التجارب البشرية ابتداء بما عرفه الغرب المسيحي المعاصر من قيام الدولة المركزية على أنقاض دول لامركزية متعددة متساكنة[22]. لهذا تجسدت المحاولات الأولى للانفصال عن الخلافة في المشرق في التجربة البورغواطية والدولة الإدريسية التي يعتبرها البعض أول دولة مركزية بالمغرب الأقصى، فقد كانت دولة[23] في غاية البساطة وتملكت عناصر الدولة ممثلة بجيش مكون من المستجيبين لدعوة إدريس الأول، ومن بيت مال تموله غنائم الحرب وأداءات غير المسلمين من جزية وخراج ومن أرباح ضرب السكة[24]. فالأمر الذي ميَّز الدولة الفتية عن سابقاتها هي الإجراءات التي اتبعتها لإضفاء الشرعية على نفسها عبر إشراك الأمازيغ واقتراح نموذج شامل يعتمد على الإسلام واللغة العربية[25]، وإنْ بشكل

إن عوامل قيام الدولة المرابطية هي نفسها التي ساهمت في تراجعها حين لم تتمكن من إيجاد حل للمشكل العسكري، ولا لمشكل تنظيم الدولة ولا إيجاد أيديولوجيا توحد الناس.

(20) القبلي، مشرف، **تاريخ المغرب: تحيين وتركيب**، ص 163.

(21) تأسست دولة بورغواطة سنة 740م عقب الانتصارات العسكرية التي أحرزها البربر على الجيوش الإسلامية، وبخاصة بعد هزيمتهم في معركة الأشراف نحو سنة 740م. ومعظم البورغواطيين من برابرة مصمودة المستقرين بسهل تامسنا. واستمرت الدولة نحو 4 قرون.

(22) القبلي، **الدولة والولاية والمجال في المغرب الوسيط: علائق وتفاعل**، ص 72.

(23) يسود الاختلاف بين المؤرخين حول التجارب السياسية التي عرفها المغرب فهناك كيانات سياسية ظهرت على الساحة المغربية قبل ظهور الأدارسة مثل إمارة بني صالح في النكور، وإمارة بني مدرار في سجلماسة. فهي عبارة عن كيانات مستقلة.

(24) عبد الله العروي، **مجمل تاريخ المغرب** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2007)، ص 183.

(25) عبد الله بلمليح، **التاريخ السياسي للمغرب إبان الاستعمار: البنيات السياسية**، ترجمة محمد ناجي (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2012)، ص 33 و117.

متدرج. إلا أن الدولة الإدريسية لم تتمكن من احتواء كل العصبيات القبلية[26]. بيد أن الرواية التاريخية ترى أن إدريس الثاني (188هـ/213هـ) هو من أسس دولة منظمة... استوحى نظامها من الأنماط الشرقية[27]. وهو ما دفع المؤرخ الفرنسي هنري طيراس إلى القول إنه بذلك ترك أثراً كبيراً في تاريخ المغرب، وكانت قيمة الأدارسة في المثال الذي ضربوه لمن جاء بعدهم[28].

2 ـ التجارب الدولاتية الوسيطية في المغرب

يقول عبد الله العروي عن التجربة المرابطية إنها من دول المغرب الأولى ذات الأهمية العالمية[29]، ومرد ذلك أنها اعتمدت على قوالب شكلية مكونة من العاهل والحكومة المركزية والإدارة المحلية مكرِّسة صيغ التراتب والغلبة، إذ ارتكز النظام المرابطي على عنصرين اثنين: هما الأوليغارشية القبلية العسكرية والنخبة المكونة من الفقهاء[30]. لم يكن جيش المرابطين قبلياً صرفاً بسبب الدعوة نفسها حين ركزت على توحيد العقيدة التي أصبحت ملزمة للجميع. علاوة على ذلك أنشأ المرابطون هياكل إدارية جديدة لتسيير الدولة كالدواوين، مثل ديوان الغنائم ونفقات الجند والضرائب والجباية. أما السلطة الدينية فإنها كانت بيد الفقهاء المالكيين يتقاضون مرتباً معلوماً ويحضرون مجلس الأمير يستشارون في الملمَّات يرافقون الجيش في غزواته ومن يقطن منهم مصراً يراقب أحكام قضاة السداد (المحليين). كان دور الفقهاء مزدوجاً: سياسياً وقضائياً[31]. وعلى مستوى تنظيم أجهزة الدولة تم توظيف مصطلح «إمارة المسلمين»[32]؛ فقد استمد يوسف بن تاشفين (توفي 1106م/500هـ) سلطته السياسية من الخليفة العباسي من طريق نظرية التفويض التي تتجلى في حقوق الخطبة وحقوق السكة التي يحتفظ بها الخليفة أمير المؤمنين. ففي المغرب المرابطي عموماً كانت الصلاة تقام باسم الخليفة العباسي إلى جانب اسم السلطان المغربي، كما كانت النقود تضرب باسمه إلى جانب السلطان المغربي[33].

وقد تمكن بن تاشفين من تأسيس نظام سياسي من أهم معالمه منصب أمير المسلمين ومن اختصاصاته الإشراف على الجهاد، وتولية العمال على أقاليم الدولة ومراقبة الجهاز الإداري، إلى جانب سلطاته الروحية، ولو أنها ظلت بيد الفقهاء المالكيين الذين كانوا يتقاضون راتباً معلوماً. كما أحاط نفسه بمجموعة من الكتّاب (مستشارين) احتلوا مكانة مرموقة في الدولة. علاوة على

---

(26) أكنوش، **السلطة والمؤسسات السياسية في مغرب الأمس واليوم**، ص 59.

(27) جون برينيون [وآخرون]، **تاريخ المغرب**، تعريب محمد لغرايب، عبد العزيز بل الفايدة ومحمد العرجوني (الرباط: مطابع الرباط نت، 2018)، ص 90.

(28) ورد عند: محمد زنيبر، **المغرب في العصر الوسيط: الدولة المدينة الاقتصاد** (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1999)، ص 18.

(29) العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، ص 270.

(30) القبلي، مشرف، **تاريخ المغرب: تحيين وتركيب**، ص 174.

(31) العروي، المصدر نفسه، ص 279.

(32) انظر: أبو الحسن علي بن عبد الله بن أبي زرع، **روض القرطاس في أخبار ملوك المغرب** (الرباط: دار المنصور، 1972).

(33) أكنوش، **السلطة والمؤسسات السياسية في مغرب الأمس واليوم**، ص 72.

ذلك تم إحداث منصبي ولي العهد ونائب أمير المسلمين ووهبه سلطة مطلقة[34]. برز أيضاً مصطلح الدولة في المراسلات الرسمية التي كانت تحمل خاتم الأمير مرفوقاً بكلمة دولة المرابطين أو دولة الملثمين[35].

وحتى لا نتيه في التفاصيل الكثيرة ونحاول الحفاظ على وحدة هذه الدراسة، نرى أن عوامل قيام الدولة المرابطية هي نفسها التي ساهمت في تراجعها حين لم تتمكن من إيجاد حل للمشكل العسكري، ولا لمشكل تنظيم الدولة ولا إيجاد أيديولوجيا توحد الناس. فقد تمخض عن ضعف الاقتصاد واستمرار الموروث القَبلي داخل أجهزة الحكم احتكار المناصب السياسية من طرف العصبية المؤسسة للدولة. وهو ما انعكس أيضاً على التنظيمات الإدارية التي ظلت تعاني الهشاشة ولم تتمكن من مسايرة الإيقاع السريع الذي تمثله الدولة المرابطية والمجال الإداري المتحضر الذي اقتحمته عندما ضمت الأندلس وبالتالي ظهور تناقض بين العناصر المكونة للمشروع المرابطي[36]. هيّأت هذه العوامل مجتمعة الفرصة لظهور مشروع سياسي جديد عارض الأخلاق والأيديولوجيا المرابطية وأظهر نفسه كالمنقذ والمطهر للمجتمع، والمقصود هو المشروع الموحدي.

تُعد «دولة الموحدين» أول دولة مغربية مستقلة تماماً عن الخلافة السنية المشرقية، إذ سعى الموحدون إلى خلق إطار للتكوين الأيديولوجي، على غرار التجربة المرابطية، يهتم بتلقين مفهوم الأمة لأعضائه وتربيتهم على العيش في مجتمع متجانس عقائدياً ومتماسك سياسياً[37].

تميزت التجربة الموحدية ابتداءً من القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي إلى أواسط القرن السابع الهجري ببلوغ أوج الازدهار، إذ بدت الدولة أكثر تنظيماً في هيكلتها من دولة المرابطين؛ فهي تتضمن مستشاراً أول (وزير)، وحاجباً، وقاضياً ووزير المالية (صاحب الأشغال). وورث الموحدون عن المرابطين أيضاً دواليب وهياكل متطورة اندمجت تدريجاً في التنظيم الذي خلفه المهدي ابن تومرت؛ إذ تكونت الهيئة الحكومية على النطاق المركزي من وزير وهو أول من يستشار في الملمات ويُختار من بين الأشياخ ومن كاتب (أو رئيس كتاب) تمرس على الكتابة الديوانية في الأندلس أو في المغرب على يد أساتذة أندلسيين؛ من الحاجب، وهو أقل نفوذاً من حاجب القيروان أو قرطبة؛ ومن قاضي القضاة الذي يشغل كذلك منصب الخطيب، وأخيراً من صاحب الأشغال المكلف بالشؤون المالية والمقرب من الخليفة، إذ عليه تدور رحى الدولة في أيام الحرب وأيام السلم[38]، وانحصرت مهمته في الإشراف على الدخل والمنصرف، وله

(34) إبراهيم القادري بوتشيش، **الأندلس والمغرب في عصر المرابطين** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1993)، ص 16.

(35) محمد البركة، **الدولة المرابطية** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2008)، ص 9.

(36) بوتشيش، المصدر نفسه، ص 17.

(37) محمد شقير، **تطور الدولة في المغرب: إشكالية التكون والتمركز الهيمنة من القرن الثالث ق. م إلى القرن العشرين** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2002)، ص 184.

(38) العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، ص 320.

حق تتبع العمال ومحاسبتهم والقبض عليهم، وله مساعدون بكل الأقاليم ويسمون المشرفين[39]. ونجد نفس الهيئة مصغرة على رأس كل إقليم حيث تفوض السلطة فيه لنائب يتمتع بما للخليفة من سُلط وفي الآن نفسه يتحمل مسؤولية تامة ومطلقة عما يترتب عن مختلف أعماله[40]. والجديد في هذا التنظيم هو تأسيس هيئات استشارية تعد امتداداً للمجالس التي وضعها ابن تومرت[41]. كما تم تنظيم البريد الذي تعزز بوضع رقّاصين قادرين على طي المسافات الطويلة. وبذلك فاقت الحكومة الموحدية إدارة المرابطين، حيث شغل عدد من الناطقين باللسان الغربي، والواردين من كل أنحاء بلاد المغرب، مناصب عليا كان منهم الوزراء والكتاب والشعراء والأطباء وأصحاب البريد والأشغال، حسب ما ذهب إليه ابن عذاري[42]. والواضح أن الدولة الموحدية تجاوزت إلى حد ما دولة القبيلة والإطار الجغرافي لبلاد المغرب الأقصى وأصبحت دولة الغرب الإسلامي. رسخت الدولة الموحدية كذلك، مسألة ولاية العهد التي استنَّها المرابطون قبلهم واعتبروها نظاماً يدعم استمرارية الدولة. لكن هذا الإجراء واجهته صعوبات في التنفيذ وبخاصة خلال أوقات ضعف الدولة أو تقاعس الأمير عن أداء واجباته فينجم عن ذلك تنافس على العرش، وما يستتبعه ذلك من تناحر وصراعات ودسائس، زيادة على الحروب والثورات الداخلية في المغرب والأندلس. اعتمدت الدولة على موارد متنوعة[43]، وملكت وسائل

تُعد «دولة الموحدين» أول دولة مغربية مستقلة تماماً عن الخلافة السنية المشرقية، إذ سعى الموحدون إلى خلق إطار للتكوين الأيديولوجي، على غرار التجربة المرابطية، يهتم بتلقين مفهوم الأمة لأعضائه وتربيتهم على العيش في مجتمع متجانس عقائدياً ومتماسك سياسياً.

(39) الحسين بولقطيب، «أسس ومكونات الدولة المغربية في العصر الوسيط: الدولة الموحدية نموذجاً،» **أبحاث**، العددان 24 ـ 25 (ربيع 1990)، ص 54.

(40) العروي، المصدر نفسه، ص 320.

(41) يذهب أغلب المؤرخين إلى أن ابن تومرت وضع مجلسين استشاريين بهدف منع أي قبيلة من الانفراد باتخاذ القرارات، وهي مجلس العشرة ومجلس الخمسين، دائرة الأول ضيقة تضم إضافة إلى المؤسس وشركائه في اتخاذ القرارات الكبرى والمهمة التي تهم سياسة الدولة. أما مجلس الخمسين فيضم إضافة إلى العشرة السابقين أربعين من المستشارين يمثلون قبائل الأطلس الكبير، فهو عبارة عن مجلس شيوخ الدولة يستشار في الأمور التي لا تشكل أهمية سياسية بالغة. ثم مؤسسة الطلبة وألحق به «مؤسسة الحُفّاظ» ثم هيئة الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر» ثم عبيد المخزن أي خدم المهدي. انظر: أكنوش، **السلطة والمؤسسات السياسية في مغرب الأمس واليوم**، ص 84.

(42) أحمد بن محمد بن عذاري، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، القسم الموحدي، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني [وآخرون] (بيروت: دار الغرب الاسلامي، 1406هـ/1985م)، ص 37.

(43) إلى جانب موارد التجارة الداخلية ارتفعت الموارد التجارية الخارجية إثر المعاهدات الموقعة مع الدول المتوسطية نموذج المعاهدة الموقعة مع تجار جنوة سنة 582/1153. للمزيد من التفصيل، انظر: القبلي، مشرف، **تاريخ المغرب: تحيين وتركيب**، ص 164 ـ 166.

الاستقرار المادية، لكنها فقدت العدة الفكرية والروحية وهي الأهم[44]. وهذا يدل على وجود شرخ عميق في البنية الموحدية بين التنظيم الحزبي التومرتي، المتشبث بحقه في الاستشارة والمشاركة في تصريف الشؤون العامة، وبين كتّاب الدواوين، حيث استحال الجمع بين منطق الدعوة، الشورى في أساسه، ومنطق الدولة الاستبدادي في عمقه وصلبه[45]. وهو ما عجَّل بانهيار الدولة بعد سلسلة من الانفصالات مثل انفصال الزناتيين بالإمارة العبد الوادية بتلمسان سنة (633هـ/1236م)، كما انفصلت إفريقية عن مراكش سنة (634هـ/1236م) سبقتها نهاية حكم الموحدين بالأندلس سنة (630هـ/1232م) [46].

مع التجربة المرينية دخل تطور الدولة في المغرب مرحلة مختلفة، فالمرينيون ينحدرون من قبائل زناتة البُتر الذين حكموا المغرب فيما قبل عن طريق حكم المغراويين وبني يفرن إبان القرن العاشر وبداية القرن الحادي عشر الميلادي. والجديد في هذه المرحلة هو إلغاء الأيديولوجيا الموحدية، وكذا عدم توافرهم على دعوة دينية/سياسية كالتجارب السابقة، لذلك لجأوا إلى استغلال أيديولوجيات أجنبية عليهم، وشرعيات سياسية خارجة عن نطاق مغرب القرن الثالث عشر[47]، إذ ورث المرينيون واقعاً متشعباً، تجاذب فيه الفقهاء وأشياخ القبائل أطراف السلطة حيناً وتكاملاً حيناً آخر ولم يبدُ الطابع الإصلاحي مع الدولة المرينية واضحاً كما هو الشأن بالنسبة إلى سابقيهم[48]. فالالتحام بين العصبية والعقيدة عنصر غائب في الأصل، ويرجع السبب إلى عدم انتسابهم إلى بيت النبوة إلا أنهم سعوا إلى إرساء أسس شرعيتهم من طريق الإكثار من مراكز تعليم ونشر الفقه الإسلامي من خلال المدارس وإقرار المؤسسات السياسية للمجتمع المغربي، ونتج من هذه السياسة تقوية المذهب المالكي وتعزيز التصوف[49]؛ فأسفر ذلك بدوره عن قيام بنية حكومية استمرت في المغرب إلى حدود القرن العشرين. إذ إن فكرة الدولة بمفهومها العصري بدأت تتضح بالأذهان فتكونت في تلك الحقبة أجهزة ثابتة متماسكة تمثل ما يسمى إلى يومنا هذا المخزن الذي أطلق على هيئة إدارية وتراتبية اجتماعية، وعلى سلوك ومراسيم، فهو مخزن سيف وقلم[50]. ويمكن وصفه مستلهماً من مخزن الحفصيين من الناحية الهندسية إن لم يكن قد أخذ عن الأصل الموحدي بحكم قرب المسافة وكذا عن النموذج الأندلسي المشترك[51].

سار المرينيون على المنوال السابق في تعيين كتّابهم من عناصر غير مغربية وغير منتمية إلى العصبية الحاكمة. ويتجلى ذلك بالخصوص في تعيين ابن خلدون في ديوان الإنشاء والعلامة

---

(44) العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، ص 323.

(45) المصدر نفسه، ص 328.

(46) القبلي، مشرف، المصدر نفسه، ص 181.

(47) أكنوش، **السلطة والمؤسسات السياسية في مغرب الأمس واليوم**، ص 86.

(48) حميد الفاتحي، **الفقهاء في المغرب المريني: محاولة في إعادة تركيب مضامين التراجم** (الدار البيضاء: منشورات الزمن، 2018)، ص 12.

(49) بلمليح، **التاريخ السياسي للمغرب إبان الاستعمار: البنيات السياسية**، ص 43.

(50) العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، ص 368 ـ 369.

(51) القبلي، مشرف، **تاريخ المغرب: تحيين وتركيب**، ص 201.

وتعيين لسان الدين ابن الخطيب في منصب الوزارة[52]. في حقيقة الأمر، لم تتمكن التجربة من التخلص من التقاليد القبلية السابقة على تأسيس الدولة، الأمر الذي جعل التجارب السابقة واللاحقة تتأرجح بين التجاذب والتوتر. فكان المخزن المريني بذلك نظاماً قائماً على التوافق بالدرجة الأولى. والواقع أن الوظائف تمركزت ظاهرياً بين يدي الوزير أو الحاجب السلطاني حسب المراحل. إلا أن هذا التمركز كان بروتوكولياً في أغلب الأحوال، بمعنى أنه لا يفترض أي تنسيق ولا إشراف بالنسبة إلى مجموع الأنشطة، بل تتوزع تدريجاً فتفضي في الغالب إلى انفجار مكشوف للحكم[53]. خلاصة القول، تميزت الدولة خلال هذه المرحلة بهشاشة بنيوية بسبب غياب قاعدة محددة لوراثة الحكم وسياسية ضريبية غير قارّة، إضافة إلى عوامل أخرى. رغم ذلك، أدى التراكم إلى الترسيخ التدريجي لمؤسسات الدولة المركزية وإدخال الأفكار والهياكل السياسية المعززة للوحدة القطرية والجغرافية لما سيصبح عليه المغرب الأقصى في العصر الحديث[54].

3 ـ الدولة المخزنية/السلطانية

ساهم اضمحلال الدولة المرينية في تلاشي دول العصبيات الكبرى التي حكمت المغرب ومهَّدت لبروز دول الشرفاء، فتفكك الدولة المركزية المرينية أنتج تعدد الزعامات المحلية ووقوع عدد من الثغور تحت السيطرة الإيبيرية بداية من احتلال البرتغال لمدينة سبتة سنة 1415.

مثّل صعود السعديين إلى السلطة ظهور نمط آخر من الحكم في المغرب؛ فزيادة على اعتمادهم على النسب الشريف والاعتماد على السلطة الروحية والرمزية والجهاد لاستعادة وحدة البلاد. عمل السعديون على الحفاظ على الموروث المريني المتعلق بالتنظيم الإداري والقضائي والمراسمي. أما المجال العسكري فعرف تغيراً نوعياً بفضل الاعتماد التدريجي على التقاليد العثمانية والأوروبية[55] رغم تعدد دوائر المواجهة الخارجية التي أضحت أكثر قوة وأكثر تعقيداً. ومن أبرز تجلياتها معركة وادي المخازن ضد البرتغال. ونتج من هذه المعركة تربُّع أحمد المنصور عرش السعديين، فعمل على تجسيد أبهة الدولة وهيبتها في شخصه؛ فأقام الديوان على نحو ما شاهده في إسطنبول[56]، كما عمل على تقوية مؤسسة السلطان من طريق تكوين جيش محترف من العلوج والأندلسيين، معزول عن المجتمع ومرتبط بشخص السلطان. وهو ما حتم عليه البحث عن موارد مالية إضافية فأعاد هيكلة السياسة الضريبية ووسع خريطة التحصيل. كما راهن على تطوير التجارة الداخلية عبر تشجيع بناء القناطر والاهتمام بوسائل الري

---

(52) شقير، **تطور الدولة في المغرب: إشكالية التكون والتمركز الهيمنة من القرن الثالث ق. م إلى القرن العشرين**، ص 215.

(53) القبلي، مشرف، المصدر نفسه، ص 201.

(54) محمد نبيل ملين، **السلطان الشريف: الجذور الدينية والسياسية للدولة المخزنية في المغرب**، ترجمة عبد الحق الزموري وعادل بن عبد الله (الرباط: منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، 2013)، ص 12.

(55) المصدر نفسه، ص 41.

(56) لمزيد من التفاصيل، انظر: عبد العزيز الفشتالي، **مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا**، تحقيق عبد الكريم كريم (الرباط وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1972).

ومد القنوات، وكذلك أيضاً التركيز على التبادل التجاري واحتكار الدولة لبعض المواد كالسكر والنحاس وملح البارود[57]. فضلاً عن تكثيف العلاقات التجارية والدبلوماسية مع الخارج[58]. ساهمت هذه التدابير في تكريس الحضور المخزني ببُعديه المادي (العسكري والإداري) والرمزي التي حددها الباحث جادور في الاحتفالات والبروتوكول والمواكب المخزنية والبناء والترميم[59]، لما لهذه الأبعاد الرمزية من أهمية في تعميق الشعور بمكانة المخزن. في حين رأى أحد الباحثين أن مختلف الأجهزة والمرافق السلطانية لم تكن لها أطر قانونية أو عملية تحدد تخصصاتها ومخصصاتها على نحوٍ دقيق كما هي الحال في عدد من الأنظمة الملكية. فكلّ شيء نظرياً على الأقل، يتوقف على الإرادة السلطانية. فتوسيع أو تقليص الاختصاصات وتنوع المهمات يقف على العلاقات الشخصية القائمة على الولاء والنسب ولا سيّما مع السلطان[60].

كانت الهيئات الإدارية والمالية والقضائية والعسكرية على عهد أحمد المنصور تسمى مناصب وخُطَط، وكانت التعيينات والإقالات الموسومة بالتقليدات الشريفة تتمّ بواسطة مرسوم سلطاني يطلق عليه ظهير منذ القرن الثاني عشر. هذا ولم تكن الظهائر تستعمل للتعيين والإقالة فقط بل لتنظيم وتأطير الكثير من الشؤون الإدارية والمالية للسلطنة أيضاً. إضافة إلى السلطان الشريف، الذي يملك نظرياً على الأقل كل السلطات الدنيوية والروحية فإن نواة المخزن تتكون من عدد من القُوّاد والباشوات متعددي الاختصاصات. وما لا شك فيه أن أرفع منصبين على عهد المنصور كانا هما الحاجب وقائد القواد؛ وعُدّا من أقرب مستشاري السلطان ومعاونيه وتمتعا بسلطة واسعة في مختلف المجالات[61]. الجلي في التجربة السعدية هو تطور بنية المخزن ليس على مستوى الهياكل والوظائف ولكن على مستوى الأسس، إذ تم تغيير الأساس القبلي بأطر مخزنية. لكن مشكل هشاشة الدولة ظل قائماً فعلاوة على مشكل المصادر المالية برزت قوى جانبية، كما أن إلغاء الأساس القبلي والاعتماد على النسب الشريف لاكتساب الشرعية سهّل وصول العلويين إلى الحكم منذ القرن السابع عشر الذين دشنوا مرحلة جديدة في تطور الدولة بالمغرب، فاتبع العلويون المعايير السابقة نفسها في ضبط المجال من طريق التحكم في البنية القبلية وتليين شوكتها عبر منحها مجموعة من الامتيازات «لقبائل الكَيش» مثلاً، أو ترحيلها باستمرار عن مجالاتها الأصلية وترسيخ شرعية الحكم. واحتكر السلطان السلطة الدينية وتكوين جيش منظم

مع التجربة المرينية دخل تطور الدولة في المغرب مرحلة مختلفة، والجديد في هذه المرحلة هو إلغاء الأيديولوجيا الموحدية، وكذا عدم توافرهم على دعوة دينية/ سياسية كالتجارب السابقة.

(57) القبلي، مشرف، **تاريخ المغرب: تحيين وتركيب**، ص 387.
(58) جادور، **مؤسسة المخزن في تاريخ المغرب**، ص 394.
(59) المصدر نفسه، ص 167 ـ 214.
(60) ملين، **السلطان الشريف: الجذور الدينية والسياسية للدولة المخزنية في المغرب**، ص 233.
(61) المصدر نفسه، ص 240.

نواته الرئيسية من عبيد البخاري مرتبط بالمولى إسماعيل (1672 ـ 1727م) أكثر من ارتباطه بالمجتمع أو القبيلة، وتركزت وظيفته الأصلية في تهدئة البلاد وحماية الثغور الوطنية[62]، وهذا يدل على ترسيخ استقلالية الدولة عن المجتمع. والغريب أن هذا الجيش كان سبباً في أزمة دامت ثلاثين سنة بعد وفاة مؤسسه المولى إسماعيل، وهو ما يدل على أن سلطة المخزن بوجه عام ارتبطت بالسلطان وبحضوره واستمراريته. لهذا وبهدف ضبط وإدارة البلاد لجأ المخزن إلى ما يسميه الباحث شقير العنف المشروع، ومن أهم عناصره: تكوين جيش منظم، مخزنة القبائل وتجريد القبائل الأخرى من السلاح[63]. غير أن هناك أساليب أخرى ساعدت على استمرار هيبة الدولة كالتحالف مع القوى الدينية (الزوايا) حسب الظروف، والمصاهرة وتقنين ولاية العهد زيادة على الاهتمام بالتجارة الخارجية ونهج دبلوماسية مرنة مع الدول الأوروبية[64]. لذلك نلاحظ تعزيز الهياكل الإدارية للدولة خلال هذه المرحلة، إذ عمد السلطان محمد الثالث (1757 ـ 1790) إلى إعادة تنظيم الجهاز الحكومي، وذلك بإحياء التقاليد المخزنية المرينية مع الحفاظ على بعض التجديدات السعدية. واستمر العمل بهذه الأجهزة إلى غاية توقيع الحماية الفرنسية سنة 1912. وعليه يمكن رصد أهم الوظائف الحكومية في ما اصطُلح عليه بـ «الوزراء» الذين اقتصر عملهم على مساعدة السلطان على تحضير قراراته وتنفيذ أوامره، فكل ما كانوا يقومون به كان يتم باسم السلطان وما من مشروع كانوا يقدمون على فعله إلا واستوجب أخذ رأي السلطان فيه. فهم آلة مخزنية تنفذ الأوامر وبالتالي فهم وزراء تنفيذ، ففي عهد السلطان الحسن الأول (1873 ـ 1894) اقتصر دور الصدر الأعظم على إدارة شؤون القبائل، ولم تكن لوزير الشؤون البَرانية صلاحية اتخاذ أي قرار من دون مراجعة السلطان. وهكذا تكونت إدارة المخزن من الصدر الأعظم (وزير الداخلية) إلى جانب وزراء آخرين ذوي مهمات مختلفة ينفذون الأوامر فقط، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين صنفين من الوزراء:

إن الدولة المخزنية استمرت في الوجود رغم عتاقتها ورغم افتقارها إلى وزارات حقيقية، وبخاصة تلك المكلفة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية ووزارات ذات صبغة تقنية، ووزارات حيوية منغرسة في المجتمع.

ـ وزراء القلم: موزعة على محرر الرسائل السلطانية والوثائق والعهود وكتابة الحسابات من طرف رئيس الضرائب والنفقات والطوارئ.

ـ وزراء السيف: موزعة بين أصحاب الشرطة ورئيس الزحف[65].

(62) شقير، **تطور الدولة في المغرب: إشكالية التكون والتمركز الهيمنة من القرن الثالث ق. م إلى القرن العشرين**، ص 273.

(63) المصدر نفسه، ص 253.

(64) جادور، **مؤسسة المخزن في تاريخ المغرب**، ص 371.

(65) Mohammed Lahbabi, *Le Gouvernement Marocain à l'aube du XX siècle* (Casablanca: Les Editions maghrébines, 1975), p. 133.

والواقع أنه لم يكن هناك وزراء حقيقيون يتمتعون باستقلالية حقيقية، بل كانوا مجرد كتّاب السلطان الذي كان يتخذ كل القرارات بمفرده[66]، إذ ظل الجهاز المخزني تقليدياً جداً في نُظمه الإدارية والعسكرية بحيث لم تكن «البنيقة» التي هي مقر الاجتماعات الوزارية مجهزة تجهيزاً يضمن السير العادي لعمل الحكومة. تجدر الإشارة إلى وجود امتدادات محلية للسلطة المركزية أدّى فيها الوالي والقايد والباشا والمفتي ومؤسسات القبيلة دوراً في تدبير أمور الدولة المخزنية واحترام حرمة السلطان، وترسيخ سلطته، والقيام بوظائفه المتعددة.

تأسيساً على ما سبق يمكن القول إن الدولة المخزنية استمرت في الوجود رغم عتاقتها ورغم افتقارها إلى وزارات حقيقية، وبخاصة تلك المكلفة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية ووزارات ذات صبغة تقنية، ووزارات حيوية منغرسة في المجتمع. كما يكشف عن وجود دولة لها كيانها القانوني والسياسي والاجتماعي وتمتعت سلطاتها المركزية بحيوية واضحة رغم هشاشتها البنيوية التي أوضحنا أسبابها. إجمالاً فقد تعددت التصنيفات التي أعطيت للدولة المخزنية قبل الحماية، إذ أدرجها البعض ضمن **النموذج البتريمونيالي**[67] لاعتبارين اثنين هما:

1 ـ أنها غير منبثقة من النموذج القبلي.

2 ـ اعتمادها على القوة العسكرية لتطوير ذاتها والتحكم في بنى المجتمع.

وأدرجها عبد الله العروي ضمن **دولة السلطنة** حين يقول: «منذ قرون والدولة في البلاد العربية والإسلامية دولة سلطانية، في خدمة السلطان»[68]، أما جاك بيرك فيرى أن الدولة المخزنية عبارة عن سلطة ذات مبدأ مطلق ووسائل محدودة، ودولة عاجزة[69]. كما يورد أن مسار تطور الدولة المغربية يجمع بين عدة نماذج منها:

أ ـ دولة/الزاوية، نموذج الزاوية الدلائية التي يقول عنها إنها تجربة فريدة لأنها أوشكت أن تمد المغرب في القرن السابع عشر بدولة إقليمية نامية ومتمركزة حول حياة رعوية وحربية. إنها النسخة القريبة لمجال نفوذ الخاص الشهير عند الملوك الأوروبيين.

ب ـ دولة الأسرة الحاكمة، مثل النموذج السعدي والعلوي حين اعتمدا على الشرف كإحدى الركائز الأساسية التي قامت بها البيروقراطية الناشئة. كما يعلق أن ما يفتقده المخزن بصورة جوهرية ليس هو القوة ذات الطبيعة القمعية، بل هو القوة في شكلها الاقتصادي[70]. وبذلك يمكن القول باختزال مفهوم الدولة مؤسسياً في عناصر: «المخزن والجيش والضرائب والأيديولوجيا والشرف». كما عبر عن ذلك بلمليح.

---

(66) Laroui, *Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912)*, p. 87.

(67) محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 19.

(68) العروي، **مفهوم الدولة**، ص 129.

(69) بلمليح، **التاريخ السياسي للمغرب إبان الاستعمار: البنيات السياسية**، ص 125.

(70) عادل مساتي، **سوسيولوجيا الدولة المغربية** (الرباط: سلسلة المعرفة السياسية الاجتماعية، 2010)، ص 67.

عملت سلطات الحماية أيضاً على الحفاظ على ثيوقراطية الحكم السلطاني واستثمار هيبته، وإرساء بنية سياسية وتنظيمية مستلهمة من نموذج الدولة الغربي، حين قامت بتحديث بنى الدولة المهترئة، وهو ما أدى إلى بروز عنصر جديد في الحقل السياسي المغربي والمقصود هنا الدولة الاستعمارية، لهذا تم إحداث نظام قائم على الازدواجية في كل شيء تقريباً، فاعتماداً على نظرية التفويض بوصفها وسيلة شرعية وقانونية بامتياز لتقزيم الدولة المغربية وإفراغها من مقوماتها، وجعلها مجرد حكومة شرفية ليس إلا، إذ تم سحب اختصاصات الوزارات المغربية ومنحها للمقيم العام، ولم يستمر إلا الصدر الأعظم الذي لم تتغير مهماته إلا قليلاً، فهو يشرف على الوزراء والباشوات والقواد ويكاتبهم بواسطة إدارة الحماية ومشورتها. وله اتصال بالإدارات التي يشرف عليها مديرون فرنسيون وهم الوزراء الفعليون، ويشتغل تحت إمرة الصدر الأعظم مندوبون يربطون الصلة بالمخزن في إدارة المالية، والفلاحة، والتجارة، والأشغال العمومية، والبريد والتلغراف، والصحة، والشؤون الاجتماعية، زيادة على ذلك فقد أحدثت الحماية ثلاث وزارات جديدة، هي وزارة العدلية مكلفة بالشؤون الشرعية، ووزارة الأحباس، ونيابة التعليم[71]. نجحت دولة الحماية في إرساء قواعدها في قلب المجتمع المغربي معتمدة على عناصر متميزة في الفضاء السياسي والإداري، وتطلبت في ذلك العلوم والقوة الاقتصادية، وهو ما سهل وضع ترسيم جديد للمربع التنظيمي الحاكم في المغرب.

عزز حصول المغرب على استقلاله من سلطات المخزن واسترجع ما فقد من صلاحيات، إذ انطلقت أسس بناء وهيكلة الدولة المغربية الحديثة، بتأسيس أول حكومة مغربية.

ثالثاً: بنية الدولة ما بعد الكولونيالية

مثلت الاستمرارية التاريخية للدولة المغربية أحد أهم الفرضيات التي انطلق منها البحث، ذلك بأن حقبة الحماية لم تلغ الدولة المخزنية، حين عملت سلطات الحماية على الحفاظ على ثيوقراطية الحكم السلطاني واستثمار هيبته، وإرساء بنية سياسية وتنظيمية مستلهمة من نموذج الدولة الغربي، إذ قامت بتحديث بنى الدولة المهترئة، وهو ما أدى إلى بروز عنصر جديد في الحقل السياسي المغربي أي الدولة المستوردة، لهذا تم إحداث نظام قائم على الازدواجية في كل شيء تقريباً، اعتماداً على نظرية التفويض بوصفها وسيلة شرعية وقانونية بامتياز لتقزيم الدولة المغربية وإفراغها من مقوماتها، وجعلها مجرد حكومة شرفية ليس إلا[72]. فنتج منها بروز مفاهيم جديدة في المشهد السياسي المغربي ذات طابع دولي، تتعارض مع خصوصية البنية العميقة للمغرب، وتسير نحو فرض تفوق السلطة الكولونيالية التي ركزت على إدخال مجموعة من

(71) محمد عابد الجابري، **مواقف: إضاءات وشهادات**، العدد 3 (أيار/مايو 2002)، ص 17.

(72) المصدر نفسه.

الإصلاحات الإدارية ونقل مركز القرار من القصر إلى الإقامة العامة بهدف إظهار مكامن ضعف الإدارة المغربية وهشاشة الهرم السلطاني، وهو ما مهد لميلاد الدولة «التراسبية».

تنتقل السيادة، في إطار النظام التراسبي، من قطب إلى قطب معتمدة على المؤسسات والفاعلين الموضوعاتيين (القوانين التنظيمية للإدارة الفرنسية). وتتجسد العلاقة بين الطرفين في عنصرين:

الأول: يتمثل بتعاون النظام المخزني مع الإقامة العامة.

الثاني: محاولة المخزن ترسيخ مكانته في الوظيفة التشريعية، على الرغم من محاولات الإقصاء الذي كانت تحاول الإدارة الفرنسية ممارستها.

يظهر دور السياسة الكولونيالية في تغيير معالم الأجهزة الإدارية المخزنية نظراً إلى الهشاشة المؤسسية والإدارية التي ميزتها. كما تم المساس بوظيفة السلطان التي حوصرت وقُزمت؛ فمن جهة تخول له النصوص سلطة شبه مطلقة في الميدان التشريعي، ومن جهة ثانية تأتي الإجراءات المتعلقة بالمبادرة التشريعية وإصدار النصوص لتجرده من السلطة الحقيقية. كما سُحبت السلطة الخارجية والدبلوماسية من دائرة اختصاصات السلطان[73]، إلا أنه احتفظ بسلطة دينية كاملة، وبجزء من سلطته التنفيذية والقضائية التي يتقاسمها مع الدولة الحامية وتحت مراقبتها[74]. عزز حصول المغرب على استقلاله من سلطات المخزن واسترجع ما فقد من صلاحيات، إذ انطلقت أسس بناء وهيكلة الدولة المغربية الحديثة، بتأسيس أول حكومة مغربية، وعلى الرغم من صعوبة الوضع المتمثل بقلة الأطر المتخصصة وقلة الإمكانيات بعد توقف الاستثمارات الفرنسية، وعلى الرغم أيضاً من ضخامة مسؤولية تسيير البلاد في مرحلة انتقالية حرجة، إلا أن حماسة النخبة الوطنية وإيمانها بتحدي الصعاب جعلها تتغلب على جملة من المعيقات. وهكذا عمل الملك على استرجاع السلطات التي كان يمارسها المقيم العام من سلطة تنفيذية وتشريعية وتمثيلية، حيث نص العهد الملكي لسنة 1958 على أن سيادة البلاد تتجسد في الملك الذي هو الأمين والمحافظ عليها، بيده السلطة المطلقة والحكم النافذ ورثهما عن أسلافه حتى يضع المجلس التشريعي دستوراً للشعب. الملك السلطة التشريعية الممثلة في الظهائر... وكذا في أقواله وأعماله وخطبه الرسمية... ويفوض الملك السلطة التنفيذية للحكومة[75].

لهذا واجهت الدولة المغربية مشاكل متعددة بعد الاستقلال، منها إشكالية مغربة الأطر الإدارية والعسكرية، ومن ثم أنشئت وزارة الخارجية في نيسان/أبريل 1956 وأسس الجيش الملكي والأمن الوطني في أيار/مايو 1956، ولم يكن تأسيساً مكتملاً بقدر ما كان انتقالاً للسلطة ليد المغاربة وإعادة هيكلة الجهازين، ثم انضم المغرب إلى هيئة الأمم المتحدة في 12 تشرين الثاني/نوفمبر من السنة نفسها. كما أُنشئت مجموعة من المعاهد العليا لتكوين الأطر

(73) بلمليح، **التاريخ السياسي للمغرب إبان الاستعمار: البنيات السياسية**، ص 179.

(74) المصدر نفسه، ص 184.

(75) شقير، **تطور الدولة في المغرب: إشكالية التكون والتمركز الهيمنة من القرن الثالث ق. م إلى القرن العشرين**، ص 293.

المغربية التي كانت الإدارة المركزية بحاجة إليها. وكانت المناصب العليا تسند إلى أبناء الفئات الأرستقراطية والعائلات المخزنية. أما على الصعيد المحلي، فقد اعتمد المخزن على شبكة النخب القروية والأعيان من شيوخ ومقدمين كانوا يشتغلون في دواليب الإدارة المحلية الاستعمارية. كما تم التحكم في المجال القروي، لأنه مفتاح التحكم في النظام السياسي بأكمله.

على المستوى السياسي، استطاعت الدولة الحديثة الاشتغال وفق دينامية متسارعة ومزدوجة في الآن ذاته، حين تمكنت من إعادة نظام النخب المحلية واختيار نظام الاقتراع الفردي والتقسيم الإقليمي[76] وهو ما فتح المجال لانتخاب طبقة من النواب القرويين التي بقيت محافظة على روابطها السالفة[77]. فمن شأن الاقتراع العام أن يحدث على أرض الواقع شرعية جديدة يمكن أن تكون لها قيمتها التنافسية بقوة الأشياء. وهو ما يؤكده الباحث الفرنسي ريمي لوفو في كتابه **الفلاح المغربي مدافع عن العرش** أن الملكية كانت واعية كل الوعي أن من يملك البادية والجبال البربرية يستطيع أن يملك المغرب كله. وبناء عليه تغاضى السلطان عن تفويض السلطة السياسية للأعيان، إلا أنه كبح كل ما من شأنه أن ينال من وضعهم الاقتصادي، وكذا كل ما يمكن أن يبدو كأنه أمر يعبر عن بدايات طلائعية لبعض الإصلاحات الأوسع في البنى الهيكلية[78].

بعد عودته من المنفى وضع الملك محمد الخامس الخطوط الأساسية للنظام السياسي المغربي المعتمد على الملكية الدستورية ومن أسس هذا النظام:

ـ التعددية الحزبية: سواء الأحزاب التي تأسست في مرحلة الحماية أو الأحزاب التي تأسست فيما بعد وتنوعت أيديولوجيتها وبرامج عملها.

ـ الاحتفاظ بسلطة القرار.

ـ المساواة بين المواطنين.

ـ البعد الأفريقي والإسلامي[79].

رغم التجديدات التي عرفتها الدولة المغربية الحديثة إلا أنها عملت على تكريس الازدواجية الموروثة عن الاستعمار في إطار ما يمكن تسميته الجمع بين الأصالة والمعاصرة تبرز الأولى من خلال الإمامة، والإمارة في قيادة الجيش والشرطة ومصالح الاستخبارات. وتتجلى المعاصرة في البرلمان الذي يراقب عمل الحكومة، ثم الانتخابات والدستور...[80].

---

(76) ريمي لوفي، **الفلاح المغربي: مدافع عن العرش**، ترجمة محمد الشيخ (الدار البيضاء: منشورات الزمن، 2011)، ص 7.

(77) شقير، المصدر نفسه، ص 296.

(78) لوفي، المصدر نفسه، ص 7.

(79) حفيظة بلمقدم، «بناء أسس الدولة المغربية الحديثة (1956 ـ 1962)،» ورقة قدمت إلى: **المغرب والزمن الراهن: معطيات ومقاربات: أعمال اللقاء المنعقد بالمعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب بتاريخ 14 يوليوز 2007**، تقديم محمد القبلي؛ تنسيق عبد الرحمن المودن (الرباط: منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، 2013)، ص 90.

(80) عبد الله العروي، **من ديوان السياسة** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2009)، ص 114.

وعليه، فالدولة المغربية اليوم هي نتاج تاريخي تركيبي للمراحل السياسية التي مر بها البلد، إذ عملت اليوم على تكريس وإعادة إنتاج المراسيم المخزنية كالإبقاء على الحاجب الملكي والمحافظة على المظاهر البروتوكولية المختلفة كالمظلة وحفل الولاء... وبالتالي العمل على إعادة إنتاج الثقافة المخزنية[81].

وفي إطار التفاعل مع أحداث الربيع العربي عملت الدولة المغربية على وضع دستور جديد عام 2011 وفق هندسة تروم التغيير ضمن الاستمرارية[82]، ووسيلة لتجديد الشرعية والمشروعية تمارس بموجبه المؤسسة الملكية صلاحياتها الدستورية بناء على صفتين هما: إمارة المؤمنين أو رئاسة الدولة، فالصفة الأولى تضفي على المؤسسة الملكية «رمزية دينية» تخوله الإشراف على الحقل الديني عبر «حماية حمى الملة والدين، وضمان حرية ممارسة الشؤون الدينية»، من خلال «الظهائر» (الفصل 41)، في حين أن صفته كرئيس للدولة، فتخول له ممارسة وظائف حديثة، فالملك هو «رئيس الدولة، وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها» (الفصل 42).

على سبيل الختم

تأسيساً على ما سبق، يمكن تسجيل الاستنتاجات التالية:

ـ أن الواقع القبلي كان له دور في استمرارية حكم الأسر بالمغرب.

ـ أن مسار الدولة في المغرب، هو من الأمور التي يصعب الإمساك بعناصرها مباشرة، لأن ظهور الدولة المركزية يجب ألّا ينسينا كيانات سياسية وإن اختلفت قوتها وتأثيرها، كما لا يمكن تجاوز دورها وقيمتها.

ـ أن الدولة بالمغرب ارتبطت بالسلالة الحاكمة أكثر من طبيعة النظام السياسي وبناه ومكوناته ورموزه وتمثلاته، فظهر مصطلح المخزن كجهاز مستمر في الزمن. ومرتبط في التمثل الجمعي بكونه مرادفاً للدولة.

ـ أن الدولة الحديثة بالمغرب تكونت عبر مسار تاريخي طويل أو ما يسمى الكثافة التاريخية، واستمدت شرعيتها من خلال ممارسات وطقوس جمعت بين الديني والدنيوي، بعضها مستمر إلى اليوم وهو ما يضفي عليها طابع التمركز داخل المجتمع المغربي ويسمح لها بهيكلته ومراقبته وخلق مؤسسات دستورية وآليات قانونية، كما أن دستور 2011 الذي جاء بعد حراك شعبي أدى فيه المجتمع دوراً مهماً وعبّر عن تطلعاته وآماله في إقرار دولة الحق والمؤسسات □

---

(81) شقير، **تطور الدولة في المغرب: إشكالية التكون والتمركز الهيمنة من القرن الثالث ق. م إلى القرن العشرين**، ص 304.

(82) امحمد مالكي، «قراءة في الهندسة العامة للدستور المغربي الجديد 2011،» **تبين**، العدد 4 (ربيع 2013)، ص 91.

مقاربة الدولة في الوطن العربي وإشكالية المنهج: الحالة الموريتانية نموذجاً

أحمد محمد الأمين أنداري(*)

أستاذ جامعي وباحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة نواكشوط العصرية ـ موريتانيا.

مقدمة

تتناول هذه الدراسة موضوع مقاربة مفهوم الدولة في الوطن العربي في علاقته بإشكالية المنهج، وهي تنطلق من فرضية رئيسية مفادها أن مناهج العلوم السياسية، على الرغم من التطور الكبير الذي حققته في الغرب، لا تزال قاصرة عن مقاربة الدولة في العالم الثالث عموماً والدولة في الوطن العربي بوجه خاص.

ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب، أهمها أن هذه المناهج بمختلف أبعادها القديمة والحديثة هي في الغالب مناهج غربية، ولدت من رحم التجربة الغربية وتطورت في الغرب، ثم تم نقلها لاحقاً إلى العالم الثالث، ومن ضمنه الوطن العربي، وأريد لها أن تطبق فيه كمسلّمات جاهزة، وأن تجيب عن أسئلة تتعلق بدولة مختلفة عن الدولة في الغرب من حيث الجوهر، وإن تشابهت معها من حيث الهيكل والشكل.

وبالتالي فإنه بقدر ما تحقق تلك المناهج نجاحاً كبيراً وتظهر قدرة جيدة على مقاربة الدولة في الغرب، وفهم كنهها وكنه مؤسساتها المختلفة، تعاني ارتباكاً كبيراً، وتعاني أوجه قصور عديدة عند محاولة تطبيقها على الدولة في الوطن العربي، أو عند استخدامها في محاولة فهم جوهر تلك الأخيرة.

ومرد ذلك إلى أن الدولة في الوطن العربي لم تنشأ ولم تتطور في سياق طبيعي، كما أنها لم تولد في سياق اجتماعي ـ اقتصادي وسياسي عادي، خاص بمجتمعاتها، وإنما هي عبارة عن بنى خارجية تم استيرادها من الغرب، وزرعها في بيئة غريبة عنها، ومختلفة بشكل كامل عن البيئة

(*) البريد الإلكتروني: ahmedndari2017@gmail.com.

التي أنتجتها[1]، وذلك على خلاف نظيرتها في الغرب، التي نشأت وتطورت تطوراً عادياً، وجاءت كإفراز طبيعي لسيرورة تلك المجتمعات.

إن الدولة في الوطن العربي لم تنشأ ولم تتطور في سياق طبيعي، كما أنها لم تولد في سياق اجتماعي ـ اقتصادي وسياسي عادي، خاص بمجتمعاتها، وإنما هي عبارة عن بنى خارجية تم استيرادها من الغرب.

ويستتبع ذلك بالضرورة القول إن مناهج العلوم السياسية في صيغتها الحالية عندما ولدت كان الهدف منها أن تساعد على دراسة وفهم الدولة وما يرتبط بها في أوروبا وأمريكا، وهذا ما تبدو صالحة له وقادرة عليه، لكن عندما يتم نقلها من هناك وتوظيفها في محاولة فهم الدولة والظواهر المرتبطة بها في الوطن العربي فإنها تتعطل، وتعجز عن أداء ذلك الدور، وحتى لو سلمنا جدلاً بإمكان تطبيقها فإنها على أحسن الأحوال لن توصلنا إلى أكثر من الخروج ببعض الخلاصات الغامضة، والمجتزأة، أو إلى إسقاط وضع الدولة في الغرب على حالة الدولة في الوطن العربي، مع القفز على الفروق الكبيرة القائمة بين الحالتين.

وإذا كان يمكن من حيث المبدأ تعميم الحكم السابق عند مقاربة الدولة في الوطن العربي بوجه عام فإن اختيار نموذج بعينه لا يخلو من أهمية، لأن اختيار مثل ذلك النموذج من شأنه أن ينقلنا من الطور النظري العام إلى الطور الواقعي الخاص، وأن يمثل جسراً يربط بين النظرية والتطبيق، كما أن من شأنه أن يمثل حقلاً تجريبياً لاختبار الافتراضات السابقة، الأمر الذي من شأنه إما أن يدحضها وإما أن يؤكدها، وهو أمر لا يطمح أي بحث يسعى إلى أن يوسم بالعلمية إلى أكثر منه.

وعلى الرغم من أنه كان من الممكن أن يعتمد هذا البحث أي دولة من دول الوطن العربي كنموذج له، فإن اختيار الحالة الموريتانية هو أمر لا يخلو من دلالة خاصة، وذلك انطلاقاً من معطيين اثنين: **الأول** هو أن الدولة في موريتانيا مثلها مثل الدولة في باقي البلدان العربية لم تكن نابعةً من داخل المجتمع كما هي الحالُ مع الدولة في السياق الغربي، وإنما كانت آليةً غريبةً عنه وبنيةً مُستورَدَةً من خارجه، فرضها عليه الاستعمار، لكن ما يميز موريتانيا عن الكثير من الحالات العربية الأخرى هو أن الدولة ومؤسساتها فيها هي موروثة بالكامل عن الاستعمار، وهي بذلك تختلف اختلافاً كلياً عن بعض الدول الأخرى مثل المغرب وسلطنة عمان على سبيل المثال وهي دول احتفظ المستعمر فيها بأشكال الحكم السابقة عليه (النظام الملكي في المغرب والنظام السلطاني في عمان)، وإن سعى إلى أن يقوم بإعادة صوغها وتحديثها وفقاً لأجندته الخاصة.

(1) يعرف برتران بادي عملية الاستيراد تلك بأنها عبارة عن «نقل نموذج سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي إلى داخل مجتمع معين، في حين أن هذا النموذج ينتمي إلى نظام اجتماعي آخر مختلف جذرياً، وتم صنعه وابتكاره في سياق تاريخ آخر غريب عن هذا المجتمع المستورد». انظر: برتران بادي، **الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي**، نقله إلى العربية لطيف فرج (القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2017)، ص 180.

أما المعطى **الثاني** فهو أن إشكالية غربة الدولة عن المجتمع في موريتانيا قد ساهم في تعميقها عامل آخر لا يقل أهمية، وهو غياب أي ميراث للدولة المركزية في موريتانيا، بحيث يتم الاعتماد على ذلك الميراث، والسير على هديه في تبيئة بنى الدولة المستوردة عن الغرب، وجعلها تتمشّى مع الحقائق الخاصة بالمجتمع، ذلك أن التاريخ يشهد بغيابٍ شِبْهِ تامٍ لأي دولةٍ مركزيَّةٍ في موريتانيا قبل عام 1960 الذي استقلت فيه هذه الأخيرة.

ما تقدم يعني أن محاولة مقاربة الدولة في موريتانيا انطلاقاً من مناهج العلوم السياسية الغربية من شأنها أن تبين بوضوح ما إذا كانت تلك المناهج هي مناهج كونية صالحة للتطبيق في كل مكان وزمان، أم أنها مجرد نماذج ذات خصوصية غربية تم تعميمها على باقي دول العالم، في حين أن صلاحية تطبيقها الحقيقية لا تتجاوز حدود العالم الغربي الذي أنتجها.

من هنا فإن هذا البحث يسعى في إطاره العامّ إلى النّفاذ إلى عمق أزمة مناهج العلوم السياسية في الوطن العربي من خلال واحد من أهم تجلياتها، وهو: عجز تلك المناهج عن فهم أو إدراك كنه وجوهر الدولة في الوطن العربي؛ وبخاصة في البلدان التي لا تتمتع بتجربة سابقة مع الدولة المركزية مثل موريتانيا.

تركز الدراسة على قضية رئيسية هي قضية عجز المناهج الغربية عن مقاربة وفهم الدولة في الوطن العربي بوجه عام، وفي موريتانيا بوجه خاص، وهي في تناولها لتلك القضية تعرّج على تناول بعض القضايا الفرعية؛ مثل علاقة عجز تلك المناهج عن مقاربة الدولة في الوطن العربي بغياب مفهوم محدد وواضح للدولة في الوطن العربي، بحيث إن الباحث يواجه عند دراسته لتلك الدولة بأنه لا يتعامل مع مفهوم واحد للدولة، واضح الدلالة كما هو الحال في الغرب، وإنما يتعامل مع مجموعة كبيرة من المفاهيم الغامضة والملتبسة والمتداخلة.

وهي تهتم أيضاً بقضية أخرى، وهي مدى إمكان الاستفادة من تلك المناهج الغربية في مقاربة الدولة في موريتانيا عبر تبيئة تلك المناهج، وإعادة توطينها وفقاً للسياق الاجتماعي ـ السياسي والاقتصادي الخاص بالمجتمع الموريتاني، أم أن ذلك لن يعدو أن يكون نوعاً من التلفيق الذي لن يجدي نفعاً. وأخيراً لماذا لم يتم تطوير بديل منهجي خاص يصلح لمقاربة الدولة في الوطن العربي، وما هي أهم معالم الطريق نحو ذلك مثل ذلك البديل إن وجد.

وتتطرق الدراسة إلى إشكاليات عديدة تعنى بمقاربة الدولة في الوطن العربي من خلال نموذج محدد هو النموذج الموريتاني، من خلال رؤية كلية تحاول التعرف إلى أوجه القصور المختلفة التي تعانيها مناهج العلوم السياسية الغربية في سعيها لمقاربة الدولة في الوطن العربي، وتستهدف التعرف إلى المحاذير المختلفة التي تطرح على الباحث لدى التعامل مع تلك المناهج، ومن هذه الإشكاليات:

1 ـ ما العوامل التي تمثل عائقاً أمام مقاربة الدولة في موريتانيا انطلاقاً من مناهج العلوم السياسية في الغرب؟ وما أهم أوجه قصور تلك المناهج في التعاطي مع تلك الدولة.

2 ـ هل هنالك تناغم بين المفاهيم التي طورتها تلك المناهج في التعاطي مع الدولة وبين المفهوم الواقعي لتلك الأخيرة في موريتانيا؟ وإلى أي حد تعد إشكالية المفهوم تلك جزءاً من إشكالية المناهج بوجه عام؟ أم أنه لا علاقة بين الإشكاليتين؟

3 ـ ما المشكل الأساس الذي يحول دون الاستفادة من تلك المناهج الغربية في مقاربة الدولة في موريتانيا؟ وما أهم الصعوبات التي تثار عند تطبيقها على الدولة في موريتانيا؟ وإلى أي مدى يمكن اللجوء إلى مناهج بديلة في التعاطي مع تلك الدولة؟

وهل من سبيل لتنقية تلك المناهج من شوائبها عبر إخضاعها للمراجعة والفحص والتمحيص؟ وهل الإشكال هو في تلك المناهج في حد ذاتها؟ أم أنه في تعاطي الباحثين معها على أنها مسلّمات جاهزة، وتطبيقهم لها بتساهل وتبسيط مخلّين، وعدم قدرتهم على التعامل معها بالصرامة اللازمة؟

ستعتمد الدراسة على المنهج المقارن كمنهج أساس من خلال محاولة وضع تصور حول الدولة في موريتانيا مع مقارنته بتصور المناهج الغربية للدولة بغية معرفة أوجه التماثل والاختلاف بين التصورين، كما أنها ستنفتح على مناهج أخرى كلما كان ذلك ضرورياً وبخاصة المنهجان الاستقرائي والواقعي.

وسيتم تناول موضوعها في ثلاثة محاور، يخصص **الأول** منها للتعريف بالمفاهيم المركزية للدراسة، بينما يخصص الثاني للمقارنة بين مفهوم الدولة في التجربتين الغربية والعربية، وسنحاول خلاله أن نعرج على مدلول الدولة في التجربة الموريتانية، وأن نعطي فكرة أو تصوراً عنه، في حين سيخصص المحور **الثالث** للتعرض لمظاهر وأسباب عجز مناهج العلوم السياسية في صيغتها الحالية ذات الأصول الغربية عن فهم الدولة في الوطن العربي عموماً وفي موريتانيا بوجه خاص.

أولاً: مفاهيم الدراسة

يرى سعد الدين ابراهيم أن كل كاتب أو باحث هو ملزم بأن يقدم تعريفه الخاص للمفاهيم والمضامين التي يستخدمها، على اعتبار أن ذلك من شأنه أن يعين القارئ على فهم أفكار ذلك الباحث أو الكاتب في سياقها الدقيق الذي يقصده به هذا الأخير. ذلك أن تلك التعريفات التي يقدمها الكاتب للمفاهيم والمضامين التي يستخدمها تعد تعاقداً قاموسياً بينه وبين القارئ، على أنه في كل مرة يستخدم فيها المصطلح أو التعريف فإنه إنما يقصد به شيئاً محدداً[2]، وبالتالي، اتساقاً مع الطرح السابق، فإننا سنحاول في عجالة أن نحدد المفاهيم المركزية لهذه الدراسة، وذلك على الشكل التالي:

ـ **الدولة:** ونقصد بهذا المفهوم في هذه الدراسة دولة ما بعد الاستعمار التي نشأت في الوطن العربي، والتي تسمى في المشرق العربي الدولة القطرية، وتسمى في المغرب العربي بالدولة الوطنية، وهي عبارة عن كيان مكون من شعب وسلطة وإقليم محدد، له حدوده السيادية الخاصة، وشخصيته القانونية الاعتبارية، ومؤسساته السيادية، وشرعيته الإقليمية والدولية، التي هي في الأصل عبارة عن: «نظام سياسي ابتكرته أوروبا الغربية، ومر بمراحل وتحولات كثيرة

(2) سعد الدين إبراهيم [وآخرون]، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)، ص 26.

قبل أن يفرض نفسه بين القرنين الثالث عشر والتاسع عشر الميلاديين على مستوى أوروبا كلها ليمتد لاحقاً إلى الأمريكيتين فالدول الأفريقية والآسيوية التي استنسخت بدورها ذلك النموذج السياسي الغربي للدولة»[3]، وهي على الرغم من أنها جميعاً قامت في مجتمع عربي ـ إسلامي يعود بجذوره إلى ما يزيد على أربعة عشر قرناً من الزمان، وأن بعضها كانت له إرهاصات سابقة، أو كانت أقطاره موقعاً لدول سابقة في التاريخين القديم أو الوسيط، فإنها في مجملها كدول قطرية هي عبارة عن ظواهر حديثة أو مستحدثة، نشأت في بعض الأقطار العربية في حقبة ما بين الحربين، ونشأت في أقطار عربية أخرى خلال حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية[4].

ولا عبرة هنا باعتراض بعض الباحثين حول أقدمية نشأة الدولة في بعض الأقطار العربية، وكون الدولة في تلك الأقطار هي ظاهرة قديمة جداً، وتعود إلى مئات أو آلاف السنين مثل مصر على سبيل المثال، وهو الاعتراض الذي يبنونه على أنه لو ربطنا تعريفنا للدولة بسيطرة سلطة مركزية على إقليم ما وتسيير جانب كبير من شؤونه لأمكننا الحديث عن دولة مصرية يعود تاريخها إلى ستة آلاف سنة، ولو اعتبرنا أن المعيار هو تمتع الكيان بالسيادة، وتحطيمه أو إخضاعه للمنظمات الوسيطة، واعتماد مبدأ المواطنة بدلاً من الهوية العرقية أو الدينية لأمكن إرجاع تاريخ الدولة في مصر إلى عهد محمد علي في بدايات القرن التاسع عشر[5].

ذلك أن شروط هذا الاعتراض علاوة عن كونها لا تنطبق إلا على قطر واحد وهو مصر، أو وربما إلى حد ما المغرب، أي قطرين، من مجموع الدول العربية البالغة اثنتين وعشرين دولة. وهذا يعني أنه في أحسن الأحوال يتعلق باستثناء، والاستثناء يؤكد القاعدة ولا ينفيها كما هو معلوم، كما أنه من الصعب أن نعتبر أن الدولة التي نشأت في مصر في أي من التاريخين هي دولة قطرية بالمفهوم المعاصر للدولة القطرية، وبالتالي فإننا نعتبر أن الدولة القطرية بمفهومها المعاصر لم يكن لها وجود في الوطن العربي قبل المرحلة التي تلت نهاية الحرب العالمية الأولى.

ـ **الوطن العربي:** ويقصد به في هذه الدراسة الدول العربية المعاصرة، أي «مجموعة البلدان الإثنتين والعشرين الناطقة باللغة العربية والأعضاء في جامعة الدول العربية، وهي دول تتميز بتجانسها الثقافي، وتشغل موقعاً استراتيجياً من العالم، وتمتد أراضيها من المحيط الأطلنطي في الغرب إلى المحيط الهندي في الشرق، ومن القرن الأفريقي في الجنوب إلى جبال طوروس في الشمال»[6].

---

(3) سعيد الصديقي، **الدولة في عالم متغير: الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص 2.

(4) إبراهيم [وآخرون]، المصدر نفسه، ص 24.

(5) انظر جانباً من هذا النقاش حول أقدمية الدولة في مصر في: نزيه نصيف الأيوبي، **الدولة المركزية في مصر**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1989)، ص 12.

(6) علي الدين هلال وبهجت قرني، محرران، **السياسات الخارجية للدول العربية**، ترجمة جابر سعيد عوض، ط 2 (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002)، ص 6.

ـ **موريتانيا:** وهي دولة عربية أفريقية تقع في أقصى غرب الوطن العربي، وفي النصف الشمالي الغربي من القارة الأفريقية، وهي تشغل اثني عشر خطاً من خطوط الطول (من 5 ـ 17 غرباً)، كما تشغل اثني عشر خطاً من خطوط العرض (من 15 ـ 27 شرقاً) وبهذا تبدو على شكل مربع مكسور الضلع[7]. تبلغ مساحتها 1.030.700 كم^2، وتتمتع بموقع بالغ الأهمية، إذ تمثل حلقة اتصال بين شمال وجنوب الصحراء وتطل على المحيط الأطلسي، إذ يحدها هذا الأخير من الغرب بساحل يبلغ طوله 740 كم، يمتد من انواذيبو إلى سان لويس، وتحدّها من الشمال الغربي الصحراء الغربية المتنازع في شأنها والواقعة في أغلبها في الوقت الحالي تحت السيادة المغربية، ومن الشمال الشرقي جمهورية الجزائر، ومن الشرق والجنوب الشرقي جمهورية مالي، ومن الجنوب الغربي نهر السنغال[8].

إن النخبة الحاكمة في موريتانيا فيما عدا استثناءات قليلة درجت على اعتبار نفسها هي الدولة، كما أن قطاعات واسعة من المجتمع الموريتاني ما زالت لا تستطيع النظر إلى الدولة بمعزل عن الأشخاص الحاكمين لها.

وهذا ما يجعل من موريتانيا من ناحية نقطة الالتقاء بين العرب والأفارقة ومن ناحية أخرى بين شمال القارة الأفريقية وجنوبها، يضاف إلى ذلك وجودها في شرق المحيط الأطلسي وهذا يعطيها أهمية خاصة من الناحيتين الجيوستراتيجية والاقتصادية.

ثم إن لموريتانيا بعداً صحراوياً مهماً حيث تمتد هذه الصحاري على امتداد التراب الموريتاني، إذ يعدّ هذا الأخير بلداً صحراوياً، له إطلالة مهمة على مجابات الصحراء الكبرى الممتدة حتى النيجر.

ـ **إشكالية المنهج:** وهذا الأخير أي المنهج يقصد به كمفهوم عام: «طريقة تصرفٍ ما فكراً أو فعلاً»[9]، أما بمفهومه الاصطلاحي فقد قدمت له تعريفات عديدة من ضمنها أنه: «الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد له عملياته حتى يصل إلى تحقيق نتيجة معلومة»[10]، كما يعرف المنهج بأنه عبارة عن: «طريق للاقتراب من الظاهرة وهو المسلك الذي نتبعه للوصول إلى ذلك الهدف الذي حددناه مسبقاً»[11]، أما هذه الدراسة فستعتمد تعريفاً ديكارتياً للمنهج يقوم على اعتبار

---

(7) محمد المختار ولد سيدي محمد، **الرحيل إلى الدولة: المجتمع والدولة في موريتانيا من 1961 ـ 1978** (نواكشوط: المكتبة الوطنية، 2012)، ص 14.

(8) المصدر نفسه، ص 14.

(9) رشدي فكار، **لمحات عن منهجية الحوار والتحدي الإعجازي للإسلام في هذا العصر** (القاهرة: مكتبة وهبة، 1982)، ص 7.

(10) عبد الرحمن بدوي، **مناهج البحث العلمي**، ط 3 (الكويت: وكالة المطبوعات، 1977)، ص 5.

(11) هذا التعريف هو لحامد ربيع في كتابه **نظرية التحليل السياسي**، نقلاً عن: محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات** (الجزائر: [د. ن.]، 1997)، ص 12.

أنه هو مسيرة عقلانية بغية الوصول إلى الحقيقة أو المعرفة أو البرهنة على الحقيقة[12]، وهي مسيرة هادفة تعقلية، تتسم بتسلسلها المنطقي، وبأنها تنطلق في طرحها للمسائل أو القضايا أو المشكلات المعمقة أو الإشكاليات أو الظواهر المدروسة من الأعم إلى الأخص ومن الأبسط إلى الأعقد[13].

هذا في ما يتعلق بالمنهج؛ أما في ما يتعلق بإشكالية المنهج فنقصد بها في هذه الدراسة أن مناهج مقاربة الدولة أي مناهج العلوم السياسية هي في مجملها مناهج غربية ولدت وتطورت في الغرب، ومن ثم تم استيرادها في البلدان العربية، وبالتالي فإن تطبيقها على الدولة في الوطن العربي يثير أسئلة عديدة حول مدى قدرتها على الإجابة عن مختلف الأسئلة التي تثيرها هذه الأخيرة، وعن ما إذا كانت تلك المناهج هي الأصلح لمقاربة دولة ما بعد الاستعمار في الوطن العربي التي تختلف جذرياً عن الدولة في الغرب لاختلاف السياق الاجتماعي ـ السياسي لكل من الدولتين، وظروف نشأتهما. وبخاصة أن المنهج هو في النهاية يظل ابن بيئته ويصعب فصله عنها، وهو يتأثر بقيم أصحابه وبيئاتهم الثقافية والاجتماعية والسياسية، والسياقات التاريخية التي ولد فيها، وبالتالي فإنه بقدر ما قد تظهر تلك المناهج قدرة كبيرة على استيعاب وفهم وتفسير ظواهر معيَّنة في بلدان معيَّنة، قد تفشل وتعجز عن فهم نفس تلك الظواهر في بلدان آخرى[14].

ثانياً: الغرب والوطن العربي: مفهومان مختلفان للدولة

إن نموذج الدولة الأمة أو القطرية أو القومية أو الوطنية على خلاف في التسميات هو مفهوم نشأ في الغرب بداية، ومن ثم تم استنساخه لاحقاً من جانب عموم دول العالم الثالث، ومن ضمنها الدول العربية والإسلامية، وبالتالي فهو يختلف عن مفهوم الأمة الدولة الذي عرفته المجتمعات العربية والإسلامية على مدى قرون طويلة من تاريخها، الأمر الذي يعني أنه ليست له أي جذور لا في التاريخ العربي ـ الإسلامي ولا في المدركات الجماعية للأمة العربية.

وقد كانت لذلك المعطى تداعيات على أكثر من مستوى، من ضمنها أن التعريفات التي قدمت للدولة في أغلبها الأعم تصدق أكثر فأكثر على الدولة في الغرب، لكنها لا تفي بصورة كاملة بتعريف الدولة كما هي في الوطن العربي.

ولإثبات صدق هذه الفرضية ستحاول هذه الدراسة استعراض جملة من التعريفات التي قدمت للدولة من قبل باحثين غربيين وعرب، من أجل معرفة إلى أي حد تنطبق تلك التعريفات على الدولة في الوطن العربي، وسيكون ذلك على النحو التالي:

---

(12) فكار، **لمحات عن منهجية الحوار والتحدي الإعجازي للإسلام في هذا العصر**، ص 8.

(13) المصدر نفسه، ص 9.

(14) شلبي، المصدر نفسه، ص 8.

ـ هارولد لاساكي يعرف الدولة بأنها «سبيل من سبل تنظيم الحياة الجماعية في مجتمع معيّن، والمظهر التي تجتمع فيه حياة المجتمع بأسره، وصاحبة السلطة العليا فيه، والهيئة التي يحق لها تقييد مختلف أوجه النشاط الإنساني، وتخضعه لتشريعها الداخلي»[15].

ـ جاك دوه نيدييه دي فابر يعرفها بأنها «شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي تكفل الأمن لنفسها والرعاية لبنيها ضد الأخطار الخارجية والداخلية، وتحقيقاً لهذا الغرض فإنها تحتكر لنفسها حق امتلاك القوة المسلحة واستخدام وسائل الإكراه والقمع داخل المجتمع، وهي لا تقومُ بدون تماسك اجتماعيٍ على درجة عاليةٍ من الدقة وتنظيم متدرج يسمح لها ببسط سلطانها وتنفيذ قراراتها»[16].

ـ ميلود عامر الحاج يرى أن الدولة هي عبارة عن «صيرورة تاريخية وحركة سيسيولوجية تصنعهما المجتمعات من أجل ضمان وجودها وتفوقها بين الكيانات النظيرة لها»[17].

ـ عبد الوهاب الكيالي يعرف الدولة بأنها «الكيان السياسي والإطار التنظيمي الواسع لوحدة المجتمع والناظم لحياته الجماعية وموضع السيادة فيه، بحيث تعلو إرادة الدولة شرعاً فوق إرادة الأفراد والجماعات الأخرى في المجتمع، وذلك من خلال سلطة إصدار القوانين واحتكار حيازة وسائل الإكراه وحق استخدامها، في سبيل تطبيق القوانين بهدف ضبط حركة المجتمع وتأمين السلم والنظام وتحقيق التقدم في الداخل والأمن من العدوان الخارجي»[18].

ـ سعد الدين ابراهيم يرى أن الدولة هي «كيان سياسي ـ قانوني ذو سلطة سيادية معترف بها في رقعة جغرافية محددة، على مجموعة بشرية معينة»[19].

ـ غسان سلامة يعرف الدول بأنها: «تلك الكيانات السياسية المنظمة، التي لها أرض محددة قدر الإمكان، وشعب مميز قدر الإمكان، وحكومة منظمة إلى حد ما، ووجود معترف به دولياً من خلال منظمة الأمم المتحدة مثلاً»[20]. كما أنه يعرف الدولة في سياق آخر بأنها عبارة عن ذلك «الهيكل القانوني الذي انبثق تدريجياً خلال قرون من الزمن انطلاقاً من التجربة التاريخية

---

(15) انظر: هارولد لاسكي، **الدولة: نظرياً وعملياً**، ترجمة سعيد شحاتة، ط 2 (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2012)، ص 19.

(16) جاك دوه نيدييه دي فابر، **الدولة**، ترجمة أحمد حسيب عباس؛ مراجعة ضياء الدين صالح (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، [د. ت.])، ص 2 ـ 3.

(17) انظر: ميلود عامر حاج، **بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية**، سلسلة دراسات استراتيجية؛ 195 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص 13.

(18) عبد الوهاب الكيالي [وآخرون]، **موسوعة السياسة**، 7 ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979)، ج 2، ص 702.

(19) إبراهيم [وآخرون]، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، ص 41.

(20) غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة»، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 11.

الغربية»[21]، أو هي «فكرة نشأت في بدايات الألفية الثانية الأوروبية، وتبلورت تدريجياً عبر مراحل من التقدم والتعثر إلى أن استقرت على ما هي عليه في القرن السادس عشر، فهي كيان خراج من المخيال الإنساني قائم بذاته، يدير علاقات أعضاء الجماعة فيما بينهم، ويقيهم من رعب حالة الكل ضد الكل»[22].

ـ سعيد الصديقي يعرفها بأنها «نظام سياسي ابتكرته أوروبا الغربية، ومر بمراحل وتحولات كثيرة قبل أن يفرض نفسه بين القرنين الثالث عشر والتاسع عشر الميلادي على مستوى أوروبا كلها ليمتد لاحقاً إلى الأمريكيتين فالدول الأفريقية والآسيوية التي استنسخت بدورها ذلك النموذج السياسي الغربي للدولة»[23].

وبالرجوع إلى هذه التعريفات السابقة فسنجد أنها في أغلبها لا تعبِّر عن حقيقة الدولة بالنحو الذي هي عليه في الوطن العربي، إذ إن هذه الأخيرة لم يعرف عنها كبير اهتمام بموضوعات من قبيل تحقيق الأمن لنفسها والرعاية لبنيها ضد الأخطار الداخلية والخارجية، كما أن كون الدولة في الوطن العربي على درجة كبيرة من التماسك الاجتماعي هو قول لا يخلو من مبالغة، إضافة إلى أن إرادة هذه الأخيرة لا تعلو دوماً فوق إرادة الأفراد، بل إنه في ظل وجود نوع من الدولة الأبوية في الوطن العربي بمميزاتها وخصائصها المعروفة، من شخصانية الحكم في الدولة، وغياب أي نوع من الفصل بين الحياة العامة والحياة الخاصة لمسيريها، وطغيان النظرة القاضية باعتبار الوظائف العامة وسيلة للثراء المادي، وكون النظام السياسي يعمل تبعاً لشبكة القائد والأتباع، واستخدام السلطة وتوظيفها في خدمة المسؤولين[24]، فإن إرادة الأفراد، وبخاصة من الحكام وحاشيتهم، هي من تعلو غالباً فوق إرادة الدولة وفوق القوانين بمختلف درجاتها في البلدان العربية، كما أن هذه الدولة ليست من صنع المجتمعات العربية وإنما هي دولة مستوردة من الخارج وتحديداً من الغرب.

ويبدو التعريفان الأخيران من بين هذه التعريفات، وهما يرى أصحابهما أن الدولة هي عبارة عن نظام سياسي نشأ في أوروبا قبل أن تستورده باقي بلدان العالم، وهذا التعريف هو الأكثر تعبيراً عن حقيقة الدولة في الوطن العربي من بين التعريفات السابقة، والأكثر انسجاماً مع مدلولات هذه الدراسة وتمشياً مع مقاصدها.

بيد أنه تجدر الإشارة أيضاً إلى أنه إلى جانب الاستخدام العام لمفهوم الدولة، الذي عادة ما يقصد به الجسم السياسي للمجتمع، هناك مصطلح أكثر تحديداً يقتصر فيه المعنى على مؤسسات

---

(21) غسان سلامة، **العطش للدولة والريبة منها** (بيروت: المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، 2019)، ص 5.

(22) المصدر نفسه، ص 5.

(23) انظر سعيد الصديقي، **الدولة في عالم متغير: الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص 2.

(24) حمدي عبد الرحمن [وآخرون]، التحول الديمقراطي والجيوش في إفريقيا: معوقات التحول الديمقراطي، (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015)، ص 7.

الحكم أو السلطة الحاكمة في الدولة[25]، أو يقصد به مجرد جهاز في أيدي النخب الحاكمة وهي نخب لا تتمتع بشرعية راسخة وبالتالي تحاول تعويض ذلك النقص في الشرعية من طريق استخدام ذلك الجهاز استخداماً تعسفياً استبدادياً تسلطياً[26]، وهذان المفهومان للدولة ينطبقان كثيراً على مفهوم هذه الأخيرة في التجربة العربية المعاصرة بوجه عام والحالة الموريتانية بوجه خاص.

ففي ما يتعلق بمفهوم الدولة في التجربة العربية فإنه لم يتضمن أي حديث عنها بوصفها الكيان السياسي العام الذي يشمل الأرض والسكان والسلطة السياسية جميعاً، وهو المفهوم التاريخي للدولة كما تجسدت عند أمم أخرى، مثل الصينيين والفرس والرومان، وإنما ظل استخدام مفهوم الدولة في الخبرة التاريخية العربية مرتبطاً بالإشارة إما إلى السلطة السياسية ذاتها وإما إلى عملية تداولها[27].

وفي هذا السياق لاحظ سعد الدين إبراهيم أن الفكر العربي الإسلامي قد اهتم أساساً بقضايا من قبيل «السلطة» و«السلطان» و«الحكم» و«الحكومة»، وليس بالدولة كمفهوم وكيان أكبر يحتوي على هذه كلها ولكنه لا يقتصر عليها[28].

وبالرجوع إلى الحالة الموريتانية سنجد أن مفهوم الدولة ظل أقرب إلى المدلول العربي الإسلامي لهذا المصطلح منه إلى المفهوم الغربي، وهو الأمر الذي لا يعدم أن يجد له عدداً من المبررات، من بينها أنه في ظل وجود نوع من الدولة الأبوية في موريتانيا على غرار باقي دول العالم الثالث فإن الفروق تكاد أن تنعدم بين الدولة والسلطة الحاكمة، ولا سيما أن المعطى السالف الذكر وهو معطى واقعي يعززه معطى آخر لا يقل واقعية وهو أن النخبة الحاكمة في موريتانيا فيما عدا استثناءات قليلة درجت على اعتبار نفسها هي الدولة، كما أن قطاعات واسعة من المجتمع الموريتاني ما زالت لا تستطيع النظر إلى الدولة بمعزل عن الأشخاص الحاكمين لها.

وربما يعود السبب في ذلك إلى كون دخول الاستعمار الفرنسي قد حال بين المجتمع الموريتاني وبين أن يطور مؤسساته السياسية الخاصة به، وحال كذلك دون أن تكون الدولة نابعة من إرثه التاريخي وتطوره الاجتماعي[29]، وبالتالي فقد أدى ذلك إلى إحداث قطيعة نسبية بين الدولة في الممارسة السياسية الموريتانية المعاصرة بمؤسساتها السياسية الموروثة في عمومها عن الاستعمار من جهة، وبين المجتمع الذي رأت فئات معتبرة منه أن تلك الدولة لا تعكس تاريخ

---

(25) الكيالي [وآخرون]، **موسوعة السياسة**، ج 2، ص 702.

(26) إبراهيم [وآخرون]، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، ص 30.

(27) انظر: فخر الدين ميهوبي، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار** (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014)، ص 25 ـ 26.

(28) إبراهيم [وآخرون]، المصدر نفسه، ص 24.

(29) في هذا السياق لاحظ برتران بادي أن عملية تصفية الاستعمار التي كان من المفترض أن تمنح مجتمعات العالم الثالث وسيلة للعثور على تنظيم يتطابق مع تقاليدها، لم تمنح لتلك المجتمعات مثل هذه الإمكانية بل إنه على العكس من ذلك فإن تلك العملية قد أذكت وعززت وزادت من حدة الهيمنة السياسية والثقافية للغرب على تلك المجتمعات. انظر: بادي، **الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي**، ص 113.

البلد السياسي وتقاليده الاجتماعية[30]، وقد أدى ذلك إلى أن أصبحت قطاعات واسعة من المجتمع تطغى عليها نظرة خاصة إلى الدولة، تقضي بوصفها مجرد أداة بيد الاستعمار في مرحلة أولى والحكام في مرحلة ثانية وأن المجتمع غير معني بها أصلاً.

نظراً إلى هيمنة المناهج الغربية واستفرادها بمقاربة الظواهر السياسية العربية وفي مقدمها الدولة، فقد أصبحت المقاربات التي تقدم إلى هذه الأخيرة تغلب عليها الإسقاطات والتعميمات الخاطئة.

ولم تنجح السلطة الحاكمة آنذاك في موريتانيا، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها واستهدفت «أسطرة» تاريخ لهذه الدولة «الجديدة» في وضع حد لتلك القطيعة القائمة بين المجتمع والدولة[31]، أو في إحداث أي تغيير يذكر في رؤية عموم الموريتانيين إلى تلك الدولة، وهي الرؤية التي ظلت تقوم على اعتبار أن هذه الأخيرة مجرد نموذج استعماري مدان بوضوح.

وما أعطى لهذه الرؤية الكثير من المصداقية هو أن الدولة في موريتانيا تختلف عن نظيراتها في بلدان أخرى عالم ثالثية وعربية في كونها موروثة بالكامل عن الاستعمار، فهذا الأخير هو الذي وضع أسس وهياكل تلك الدولة وأنشأها من العدم، وهي بذلك تختلف عن بلدان أخرى استندت الدولة فيها إلى ميراث تاريخي للدولة المركزية وحاولت أن توائمه مع النموذج الغربي للدولة مثل المغرب على سبيل المثال، الذي قامت الدولة القطرية فيه على أساس محاولة التوفيق بين ضرورة الاستجابة لأحكام وضوابط النموذج الاستعماري المفروض من الخارج والتعاطي معها وبين النزوع إلى المحافظة على الإرث التقليدي المحدد وفقاً للضوابط الحضارية بما فيها الهوية العربية الإسلامية، مع محاولة مراعاة خصوصية الدولة المغربية التي تتميز بكثافة تاريخية وطبيعة نظام حكمها المرتبط بمفهوم الدولة المخزنية ذات الطابع التقليدي[32].

كما أن الاستعمار في موريتانيا هو من قام باستيراد الدولة القطرية إليها، وبالتالي فإن التجربة الموريتانية تختلف عن العديد من بلدان العالم الثالث الأخرى التي كانت النخب التي حكمت فيها في مرحلة ما بعد الاستعمار هي من استوردت تلك الدولة إليها، وذلك في محاولة

(30) يشير غسان سلامة إلى مسألة في غاية الأهمية بهذا الخصوص، وهي أن هناك علاقة طردية بين مدى ولاء مجتمع ما لكيانه السياسي الجديد وبين مدى تطابق ذلك الكيان مع تطلعات ذلك المجتمع، أو على الأقل مع تطلعات الفئات المؤثرة في ذلك المجتمع سياسياً لشكل وحدود ذلك الكيان المقترح. انظر: سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، ص 27.

(31) يرى وجيه كوثراني أن نشوء الدولة القطرية «في العالم العربي» وتشكلها كوجهة أيديولوجية وبنية مؤسسية قد ترافق معه جهد في الكتابة التاريخية، يستهدف كتابة تاريخ افتراضي يدعم الظاهرة الجديدة، «الدولة الحديثة» بأيديولوجيا تاريخية للكيان القومي تنتقى من مرحلة تاريخية ملائمة لطبيعة الدولة، ودورها ولمصالح القوى الاجتماعية الغالبة فيها. انظر: وجيه كوثراني، **إشكالية الدولة والطائفة والمنهج في كتابات تاريخية لبنانية: من لبنان الملجأ إلى «بيوت العناكب»** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 13.

(32) ميهوبي، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار**، ص 14.

منها لاستدعاء النموذج التحديثي الغربي من خلالها، وهو النموذج الذي حقق قدراً من النجاعة في الغرب، الأمر الذي شكل عاملاً مساعداً في تبنيه من قبل أغلب بلدان العالم [33].

وقد كانت للطبيعة المستوردة للدولة في الوطن العربي عموماً وفي موريتانيا بوجه خاص واختلاف مفهومها عن مفهوم الدولة في التراث الغربي تداعيات على عدة مستويات، من بينها المستوى المتعلق بأساليب وآليات مقاربة هذه الأخيرة.

ثالثاً: مقاربة الدولة في موريتانيا وإشكالية عجز المناهج: قراءة في الأسباب والمظاهر

على الرغم من مرور ما يربو على قرن من الزمن على تبلور العلوم السياسية كعلم مستقل في الغرب، ومرور ما يناهز السبعين عاماً على بداية الاهتمام بتلك العلوم في الوطن العربي، فإن حالة هذه الأخيرة في البلدان العربية لا تزال بعيدة من المستوى المأمول، فمن حيث الشكل فإن عدد الباحثين المشتغلين بالعلوم السياسية[34]، وعدد المؤسسات المتخصصة فيها من جامعات ومراكز بحث لا يزال قليلاً مقارنة بباقي مناطق العالم، ومن حيث المضمون فإن اهتمامات تلك العلوم لا تزال تابعة على نحو كبير لاهتمامات نظيرتها في الغرب.

ويظهر ذلك المعطى بوضوح انطلاقاً من تتبع اهتمامات تلك العلوم ومضامينها عربياً، إذ إن البلدان المغاربية لا تزال اهتمامات العلوم السياسية فيها تنحصر في الاهتمامات الكلاسيكية للعلوم السياسية في فرنسا، المتمثلة أساساً بالقانون الدولي والقانون الدستوري والقانون الإداري والتنظيم الدولي والمنظمات الدولية. أما العلوم السياسية في بلدان المشرق العربي فهي بدورها تعيش تبعية للعلوم السياسية في البلدان الأنغلوسكسونية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن اهتمامها هي الأخرى محصور في موضوعات العلوم السياسية الكلاسيكية في الولايات المتحدة والمتركزة حول بعدين أساسيين، هما البعد الاجتماعي لعلم السياسية والمتمثل بعلم الاجتماع السياسي وعلم النفس السياسي والأنثروبولوجيا السياسية، وبعد آخر يتعلق بالعلاقات الدولية ويتركز حول جوانبها التنظيرية وبناء مناهجها التحليلية[35].

غير أنه على الرغم من الضعف الكبير الذي تعانيه تلك العلوم على مستوى المضمون والذي يبدو واضحاً من افتقار تلك العلوم في الوطن العربي إلى توجه خاص بها، وكونها ما زالت تابعة لمراكزها الأصلية في الغرب، على الرغم من ذلك، فإن الضعف والخلل الأكبر في تلك العلوم يظهر على مستوى المنهج، فموضوعات العلوم السياسية في الوطن العربي لا تزال تتم مقاربتها بصورة

---

(33) المصدر نفسه، ص 15.

(34) على سبيل المثال، وبحسب بعض الإحصاءات، فإن عدد العاملين في ميدان تدريس العلوم السياسية في الجامعات العربية يبلغ حالياً نحو 700 عضو تدريس. انظر: وليد عبد الحي، «العلوم السياسية في الجامعات العربية: «اقتراح نموذج»،» **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 2 (خريف 2012)، ص 154.

(35) المصدر نفسه، ص 158.

حصرية انطلاقاً من مناهج غربية، وهو الأمر الذي يبدو أنه سيستمر لسنوات مقبلة على أقل تقدير.

ونظراً إلى هيمنة المناهج الغربية واستفرادها بمقاربة الظواهر السياسية العربية وفي مقدمها الدولة، فقد أصبحت المقاربات التي تقدم إلى هذه الأخيرة تغلب عليها الإسقاطات والتعميمات الخاطئة. فالباحثون الذين تعاملوا مع تلك الظواهر بمختلف صنوفهم من غربيين وعرب أصبحوا يخرجون بخلاصات واستنتاجات متشابهة، وهي خلاصات في أغلبها متكررة ومجتزأة، ويعود السبب في ذلك إلى أنهم ظلوا يطلون على تلك الظواهر من شرفة مناهج العلوم السياسية الغربية.

وتعد ظاهرة الدولة في موريتانيا نموذجاً دالاً في هذا الإطار على عجز تلك المناهج، وهو العجز الذي يمكن أن نرصد مظاهره وأسبابه على عدة مستويات وذلك على النحو التالي:

1 ـ بنية الدولة

تبدو بنية الدولة في موريتانيا غير قابلة للفهم انطلاقاً من مناهج العلوم السياسية الغربية. فإذا أخذنا على سبيل المثال المقترب المؤسسي وهو المقترب الذي أظهر درجة عالية من الكفاءة عند دراسته للدولة في الغرب وحاولنا من خلاله أن نقارب الدولة في موريتانيا، فسنجد أن هذا المقترب يركز في دراسته للدولة على ما يعتبره حقائقها السياسية، وهي الحقائق التي تتمثل بحسب أنصار هذا المقترب بالمؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وينصب تركيز هذا المقترب إلى جانب ذلك على القوى والإدارة والوظائف الخاصة بالرئيس ونظم الانتخابات والأحزاب السياسية والبيروقراطيات[36].

ويعنى هذا المقترب بدراسة كل ما يخص تلك المؤسسات، سواء في ما يتعلق بكيفية تكوينها، والهدف من وجودها، ومراحل تطورها، والوسائل التي من خلالها تستطيع الحفاظ على بقائها، والطريقة التي بها يتم تعيين أو اختيار أفرادها، وبنائها الداخلي وهيكلها الخارجي، وعلاقتها بالمؤسسات الأخرى وبالمجتمع ككل، والمدى الزمني الذي تستطيع فيه أن تمارس عملها، واختصاصاتها الوظيفية وأهميتها[37].

غير أن دراسة تلك المؤسسات بالنحو الوافي الذي يقترحه رواد المقترب المؤسسي في موريتانيا ربما لا توصل الباحث إلى أي شيء ذي بال في ما يتعلق بالدولة في موريتانيا لا من حيث بنيتها ولا من حيث جوهرها ومراكز القوى فيها، وطبيعة نظامها السياسي، فموريتانيا دولة غير مكتملة النمو، كما أن بناءها المؤسسي غير مكتمل بعد، وحتى المؤسسات الموجودة فإنها لا تعدو أن تكون مؤسسات شكلية وبالتالي فإن تأثيرها يظل محدوداً جداً مقارنة بمراكز القوى الحقيقية.

---

(36) نصر محمد عارف، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي ـ النظرية ـ المنهج** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002)، ص 205.

(37) المصدر نفسه، ص 205.

وبهذا الخصوص فإن الخبرة التاريخية حول موريتانيا تفيد أن هذه الأخيرة قد عرفت بعد استقلالها قيام حكم مدني قوامه نظام سلطوي ممركز في إطار أحادية حزبية وسلطة رئاسية مشخصنة[38]، وقد خرجت موريتانيا من هذا النظام بعد ثماني عشرة سنة، ليقوم على أنقاضه نظام عسكري أحادي، استمر يمارس الحكم بصورة مباشرة في غياب كامل لأي نوع من المؤسسات حتى عام 1991، لينخرط بعد ذلك في ديمقراطية شكلية، حكم من خلالها منذ عام 1992 ولا يزال يحكم حتى الآن.

وبالتالي، وبسبب الطبيعة الشخصانية للنظام الحاكم في موريتانيا، التي تجعل من شخص واحد أو مجموعة أشخاص محتكرين للسلطة ويتحكمون في مقاليد الأمور على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، فإن المقترب المؤسسي مثله لا يبدو قادراً على فهم الدولة في موريتانيا ولا مقاربتها مقاربة سليمة.

2 ـ الظاهرة الحزبية

إن الباحث الغربي المسلح بأرقى ما توصلت إليه مناهج العلوم السياسية في الغرب كثيراً ما يبدو غير قادر على فهم الممارسة الانتخابية في موريتانيا ولا قادر على التعاطي معها.

في ما يتعلق بالظاهرة الحزبية، يلاحظ أن مناهج العلوم السياسية الغربية ظلت على مدى سنوات طويلة تختزل واقع التعدد والتنوع الذي ميز الممارسة السياسية في البلدان الأفريقية، ومن ضمنها موريتانيا التي عرفت خمسة عشر عاماً من التعددية الحزبية، أربعة عشر عاماً منها قبل استقلالها وعام بعد الاستقلال، وفقاً لقوالب جاهزة وأنماط عامة محددة من قبيل النظم التسلطية والنظم الأبوية ونظام الحكم الشخصي، ويلاحظ أن مختلف الدراسات التي تعرضت للظاهرة الغربية قد انطلقت في أغلبيتها الساحقة من رؤية فكرية تمتح من مرجعية واحدة وهي الديمقراطية بمفهومها الليبيرالي الغربي، ومن ثم فإنها خرجت بخلاصات جاهزة سلفاً مفادها أن نظم الحزب الواحد والأوليغارشيات العسكرية هي نظم تسلطية غير ديمقراطية[39].

لكن مقاربة تلك الممارسة السياسية يجب ألّا تفصل عن الظروف التي تمت فيها، فتبني نظام الحكم المدني في موريتانيا للأحادية الحزبية والنظام الرئاسي يجب ألا يُقرأ بمعزل عن الظرفية السياسية والتاريخية التي تم فيها اتخاذ تلك القرارات، وهي ظرفية لا يمكن الجزم تماماً بأنها كانت مؤاتية لممارسة التعددية الحزبية.

---

(38) سيد إبراهيم ولد محمد أحمد، «الحزب الواحد وتطور الحياة السياسية في موريتانيا،» (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 1989 ـ 1990)، ص 24.

(39) حمدي عبد الرحمن حسن، **الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية: النظم الأفريقية نموذجاً** (عمّان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2008)، ص 9.

فموريتانيا التي كانت قد نالت استقلالها للتوّ كانت آنذاك محلاً لمطالبة ترابية من المغرب وضغوط قسرية من فرنسا تستهدف إدماجها ضمن منظمة الدول الصحراوية، علاوة على كونها كانت عرضة لضغوط مستمرة من فدرالية مالي للانضمام إليها وهي الفدرالية التي كانت تضم آنذاك كلاً من جارتيها مالي والسنغال، كما أن الأحزاب التي كانت قائمة آنذاك كانت ولاءاتها موزعة بين تلك الأطراف الخارجية[40].

3 ـ السياسة الخارجية

تبدو السياسة الخارجية مجالاً آخر لاختبار قدرة مناهج العلوم السياسية على مقاربة الدولة في موريتانيا، وإذا أخذنا على سبيل المثال منهج الواقعية الهجومية كأحد المقتربات التي حظيت بقدر كبير من النجاح في تفسير العلاقات الدولية بصورة عامة والسياسات الخارجية للدول الغربية بخاصة، سنجد أن هذا المنهج يقوم على مجموعة من الفرضيات التي يعدّها بمثابة حقائق ثابتة في الساحة السياسية الدولية.

وهذه الفرضيات هي:

أ ـ أن النظام الدولي هو نظام فوضوي بسبب عدم وجود سلطة مركزية أعلى من الدول تجبرها على احترام القانون الدولي وتسهر على حماية الدول كبيرها وصغيرها.

ب ـ أن كل دولة من الدول تمتلك بطبيعة الحال قدراً من القوة العسكرية الهجومية تمكّنها من إلحاق الأذى وحتى الدمار بعضها ببعض.

ج ـ أن كل دولة من الدول لا يمكنها أن تتيقن من نيات الدول الأخرى أو أن تتأكد من أنها لن تستخدم قوتها العسكرية في مهاجمتها.

د ـ أن البقاء هو الهدف النهائي للدولة وأن مختلف الدول تسعى للحفاظ على سلامة أراضيها واستقلال نظامها السياسي الداخلي.

هـ ـ أن الدولة هي فاعل عقلاني يدرك بيئته الخارجية ويخطط استراتيجياً للبقاء فيها[41].

غير أنه على الرغم من وجاهة الحجج التي يسوقها ذلك المنهج، وكونه يعد في الوقت الحاضر واحداً من أنجح المقتربات في العلاقات الدولية وأكثرها قدرة على التنبؤ بسلوكيات السياسات الخارجية للدول الكبرى بعامة والغربية منها بخاصة، فإنه لا يمكن الجزم بأنه قادر على تحقيق النجاح نفسه عند مقاربته للسياسة الخارجية لدول العالم الثالث بوجه عام والبلدان العربية منها بوجه خاص وموريتانيا منها بصورة أكثر خصوصية، ويعود السبب في ذلك إلى كون بعض الفرضيات التي بني عليها هذا المقترب، على الرغم من أنها ترقى إلى درجة المسلمة لا يشوبها أي شك عند تطبيقها على الدول الغربية، فهي عندما يتعلق الأمر بالبلدان العربية تكون محل نظر.

---

(40) ولد محمد أحمد، المصدر نفسه، ص 66 ـ 90.

(41) جون ميرشايمر، **مأسسة سياسة القوى العظمى**، ترجمة مصطفى محمود قاسم (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 2012)، ص 4.

ومن بين تلك الفرضيات التي تقضي بأن كل دولة من الدول إنما تهدف إلى البقاء، فهذه الفرضية تصدق أكثر على الدول الغربية حيث الديمقراطية وحكم المؤسسات، أما في الدول العربية حيث الأنظمة الشخصانية فإن هذا الهدف كثيراً ما يتم تحويره ليحل محله هدف آخر يشكل أولوية الأولويات وهو بقاء النظام، ولعل تجربة الثورات العربية هي حالة دالة في هذا المجال حيث تعرضت بلدان عربية لأخطار محدقة من قبيل التقسيم والحرب الأهلية بسبب عناد أنظمتها الحاكمة وإصرارها على البقاء في الحكم مهما كلف الأمر، وهذا المعطى يصدق بالدرجة نفسها على مختلف الدول العربية بما فيها موريتانيا.

4 ـ الممارسة الانتخابية

تظهر الممارسة الانتخابية في الوطن العربي عموماً، وفي موريتانيا خصوصاً، مظهراً آخر من مظاهر عجز مناهج العلوم السياسية عن مقاربة الدولة في الوطن العربي بعامة وفي موريتانيا بخاصة. ذلك أنه على الرغم من أن الانتخابات التي تجرى في موريتانيا أو في بلدان عربية أخرى، لا تختلف كثيراً من الناحية الشكلية عن تلك التي تجرى في فرنسا أو في بلدان أوروبية أخرى، فإنها من الناحية الواقعية تعطي نتائج مختلفة، وحتى لو أخضعناها للشروط والمعايير نفسها التي تخضع لها هذه الأخيرة. لذلك فإن المناهج التي تبدو قادرة على تحليل ظاهرة الانتخابات في الغرب تبدو قاصرة عن مقاربة وفهم الظاهرة الانتخابية في موريتانيا. لذلك فإن الباحث الغربي المسلح بأرقى ما توصلت إليه مناهج العلوم السياسية في الغرب كثيراً ما يبدو غير قادر على فهم الممارسة الانتخابية في موريتانيا ولا قادر على التعاطي معها.

خاتمة

خلاصة القول هي أن مناهج مقاربة الدولة بأبعادها المختلفة، سواء أتعلق الأمر بالمناهج السائدة حالياً في العلوم السياسية أو في علم الاجتماع السياسي، أو حتى في علم الاجتماع بصورة عامة، هي مناهج غربية ولدت في الغرب وتم إسقاطها على نموذج الدولة الكولونيالية في الجنوب، في أفريقيا والبلدان العربية وغيرها من بلدان العالم الثالث.

وعلى الرغم من أن هناك وفرة كبيرة في المناهج التي تحاول مقاربة الدولة، وأن هذه المناهج هي متنوعة إلى حد كبير، وأنها اشتغلت على الدولة من مختلف زواياها، ما بين مناهج تركز على النسق والنظام وأخرى تعنى بوظيفة الدولة وبنيتها، بينما سعت مناهج أخرى إلى مقاربة الدولة من خلال زاوية صانع القرار أو من خلال زاوية السلوك أو المؤسسات إلى غيرها من زوايا، وأنها حققت قدراً لا بأس به من النجاح في مقاربة الدولة في الغرب، فإن تلك المناهج لم تحقق أي نجاح يذكر في مقاربة الدولة في الوطن العربي.

وقد حاولت هذه الدراسة أن تبين كيف أن هذه المناهج على الرغم من وفرتها وتنوعها بقيت عاجزة عن مقاربة الدولة في العالم الثالث هشة مثل موريتانيا، وهو عجز عائد فيما نرى إلى جملة من الاعتبارات من أهمها:

ـ أن هذه المناهج عندما ولدت كان الهدف منها مقاربة الدولة في الغرب وبالتالي فقد صيغت وأُعدت على نحو كامل من أجل هذه المهمة، غير أن استخدامها في مقاربة الدولة في الوطن العربي علاوة عن كونه يتجاوز طاقتها وإمكانياتها فإنه خارج عن صلاحياتها ووظيفتها الأصلية.

ـ عندما نشأت أغلب تلك المناهج فإن الدول التي كانت موجودة في ذلك الوقت كانت بلداناً محدودة في أوروبا وأمريكا ولم تكن فكرة الدولة القطرية قد بلغت مداها النهائي واكتسحت قارات العالم من أقصاه إلى أقصاه. وبالتالي فإنه كان يفترض أن يترافق نشوء ذلك العدد الكبير من الدول مع جهد يبذله العلماء والأكاديميون المختصون من أجل تطوير المناهج القديمة بحيث تكون قادرة على فهم خصوصية الدول الجديدة.

ـ أن مناهج تحليل الدولة وعمل الدولة ليس من الناحية المؤسسية وإنما من ناحية السياسة ذاتها، غير قادرة على تفسير الظواهر السياسية في الوطن العربي، سواء كانت تلك الظواهر عامة وشاملة ومركزية مثل الدولة والنظام السياسي أو كانت ظواهر فرعية مثل الانتخابات أو الأحزاب أو البرلمان، وبالتالي توجد حاجة ماسة إلى استنبات وخلق مناهج جديدة تكون أكثر قدرة على مقاربة الدولة في الوطن العربي بظواهرها السياسية المختلفة.

ـ أن تلك المناهج البديلة من أجل أن تكون أقدر على التعامل مع الدولة في الوطن العربي والنفاذ إلى جوهرها، عليها أن تأخذ في الحسبان الخصوصية الحضارية والثقافية لمجتمعاتنا العربية، وتأتي كنتاج لسياقاتها الاقتصادية السياسية والاجتماعية، بمعنى أنها يجب أن تنبع من الداخل لا أن تستورد من الخارج.

ـ أن استنبات أو خلق مناهج جديدة لن يتأتى ما لم تتضافر جهود كل المعنيين من أساتذة علوم سياسية في الجامعات العربية، وباحثين عرب من مختلف التخصصات الاجتماعية، ومسؤولين وصانعي قرار، إذ لا معنى لوضع مناهج للعلوم السياسية بمعزل عن ما عرفته تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية من تطورات في الأعوام الأخيرة، على أن تأسيس مناهج جديدة للعلوم السياسية يُفترض أن يكون في مستوى التحديات التي تشهدها العلوم السياسية على المستوى العالمي هو مشروع طموح يحتاج إلى اتحاد جهود كل النخب الأكاديمية العربية.

ـ أن واحداً من أهم العوامل التي جعلت مناهج العلوم السياسية غير قادرة على مقاربة الدولة في موريتانيا هو أن هذه الأخيرة يغلب عليها الطابع الشخصاني وتفتقد المؤسسية، وبالتالي فإنها تختلف عن الدولة في الغرب، التي يغلب عليها الطابع المؤسسي والنظامي.

ـ إن مفهوم الدولة الأمة بمدلوله المعاصر هو مفهوم نشأ في الغرب بداية، ومن ثم تم استنساخه لاحقاً من جانب عموم دول العالم الثالث، ومن ضمنها الدول العربية والإسلامية، وبالتالي فهو يختلف عن مفهوم الأمة الدولة الذي عرفته المجتمعات العربية والإسلامية على مدى قرون طويلة من تاريخها، الأمر الذي يعني أنه ليست له أي جذور في التاريخ العربي الإسلامي ولا في المدركات الجماعية للأمة العربية.

ـ أن مناهج العلوم السياسية الغربية السائدة حالياً قد انطلقت في معظمها من النموذج المعرفي الغربي الذي سيطر على العلوم السياسية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ هيمن منظور التنمية والتحديث على دراسة المناطق غير الغربية من خلال الترويج لمفهوم

النظرية الكبرى والقول بإمكان تحليل كل الأقاليم والمناطق من خلال استخدام منظور عام ومقارن[42].

ـ أن هناك وعياً لدى علماء السياسة العرب بعجز المناهج السائدة حالياً في العلوم السياسية، التي هي في عمومها مناهج غربية، عن مقاربة الدولة في الوطن العربي، لكن ذلك الوعي لم يصاحبه عمل مستمر ومنظم من أجل تطوير مناهج بديلة، وفيما عدا جهود فردية معزولة يقوم بها علماء هنا وهناك فلا يمكن القول إن هناك أي خطوات جدية قد قطعت في اتجاه تطوير تلك المناهج البديلة التي أصبحت هناك حاجة ماسة إليها أكثر من أي وقت مضى، بسبب ما عرفته المنطقة العربية من حراك في السنوات الأخيرة، وهو حراك يحتاج تأطيره علمياً واستخلاص الدروس والعبر منه إلى مناهج بديلة تكون أصيلة ونابعة من داخل المجتمعات العربية وليست مستوردة من مجتمعات أخرى □

صدر حديثاً

دراسات في تاريخ ليبيا المعاصر

أحمد صدقي الدجاني

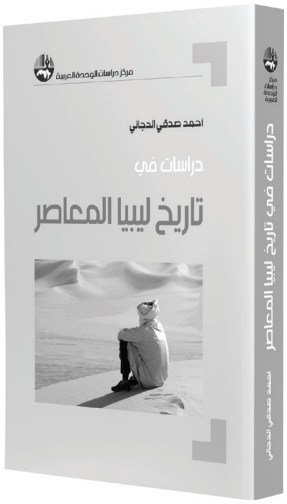

يسر مركز دراسات الوحدة العربية أن يضع بين يدي القراء العرب عموماً، والليبيين خصوصاً، هذا الكتاب الذي يجمع بين دفتيه فصولاً مختارة من كتب أحمد صدقي الدجاني التي خصصها لليبيا وتاريخها، وهي الحركة السنوسية.. نشأتها ونموها في القرن التاسع عشر؛ وبدايات اليقظة العربية والنضال الشعبي في ليبيا 1882ـ1911؛ وأحاديث عن تاريخ ليبيا في القرن الثامن عشر والتاسع عشر؛ وليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي.. أو طرابلس الغرب في آخر العهد العثماني الثاني 1882ـ1911م، التي صدرت بين عامي 1967 و1977.

ونظراً إلى نفاد هذه الكتب وعدم وجود طبعات حديثة لها، فقد ارتأى مركز دراسات الوحدة العربية أن يجمع أقساماً منها لتقدم معاً تاريخاً لليبيا التي تعاني المكتبة العربية شحاً شديداً عنها، وهي أيضاً اليوم بحاجة إلى التذكير بها وبتاريخها ونضال أبنائها الذين يواجهون تحدي المحافظة على كيان بلادهم وتماسكها وهم أحوج ما يكونون اليوم إلى استذكار دروس وعبر تاريخها.

256 صفحة

الثمن: 14 دولاراً

(42) حسن، **الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية: النظم الأفريقية نموذجاً**، ص 8.

الدولة الوطنية في الصومال: التحديات التاريخية ومساعي التعافي

محمد عبد الكريم أحمد(*)

معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أسوان.

مقدمة

خرجت الدولة الوطنية «الحديثة» في أفريقيا من رحم الاستعمار الأوروبي الذي بدأ منذ نهاية القرن التاسع عشر بالتكالب «المؤسسي» على القارة الأفريقية عقب مؤتمر برلين (1884 ـ 1885) وما ترتب عليه من تكوين دول وطنية كبيرة متعددة الإثنيات. وكانت نتائج هذا التحرك الاندماجي على شعوب القارة شديدة الوطأة حيث عانت مجموعات، أو ما اصطلح عليه أحياناً بجنسيات إثنية، مواجهة عمليات الدمج مع غيرها في هوية سياسية موحدة، وهي «الدولة الوطنية»، إضافة إلى حالات تفرق الإثنيات المتجانسة على عدة دول كما كانت حال الشعب الصومالي. ولم تحظ هذه العملية المعقدة بالتقدير الكافي، وبخاصة من جهة أثرها في الحقائق الاجتماعية المعقدة على الأرض وكذا في العلاقات الاجتماعية ـ السياسية والاقتصادية القائمة وبين المجموعات الإثنية المختلفة[1]، وإشكاليات المخرج النهائي لها في شكل الدولة الوطنية.

كان الصومال النموذج الأكثر إثارة لمشكلات الإثنيات العابرة للحدود الاستعمارية، ومأزق بناء الدولة الوطنية، والتدخلات الإقليمية والدولية التي لم تتوقف منذ استقلاله في عام 1960.

(*) البريد الإلكتروني: afroportal@gmail.com.

(1) Isiaka Alani Badmus, «What Went Wrong with Africa?: On the Etiology of Sustaining Disarticulation of the African Nation-States,» *Verfassung und Recht in Übersee/Law and Politics in Africa, Asia and Latin America*, vol. 39, no. 3 (3rd Quartal 2006), p. 272.

وهكذا فقد خلف الواقع الاستعماري وراءه رقعاً متداخلة «إثنياً» من الدول التي تعاهدت لاحقاً على المحافظة على حدودها، وقد مثلت مشكلة الصراع في القرن الأفريقي بوجه خاص ومستدام تحدياً تاريخياً لهذه الحلول المفروضة استعمارياً، وفي قلبها فكرة أن الاستقرار هو المبدأ الأساسي للنظام ما بعد الاستعماري وقوامه «ما من بقايا حق في تقرير المصير تبقى عند أية فئة وجدت داخل الدول بعد مرحلة الاستعمار أو قطعتها حدود هذه الدولة»؛ وأن عملية تقرير المصير ـ حسب المنظّر البارز حينذاك روبرت إيمرسون ـ لم تكن «عملية مستمرة بل كانت له وظيفة فحسب: منح الاستقلال لمن هم تحت حكم الاستعمار»[2].

وكان الصومال النموذج الأكثر إثارة لمشكلات الإثنيات العابرة للحدود الاستعمارية، ومأزق بناء الدولة الوطنية، والتدخلات الإقليمية والدولية التي لم تتوقف منذ استقلاله في عام 1960 وقادت إلى مرور الدولة بمراحل الفشل والسقوط والحرب الأهلية وفشل مساعي إعادة البناء واستمرار التهميش الإقليمي والدولي؛ وصولاً إلى مرحلة الرئيس الحالي محمد عبد الله محمد فرماجو التي تشهد جهوداً حقيقية لتعزيز الدولة الوطنية في الصومال ومواصلة المضيّ قدماً في هذا المسار بالرغم من استمرار تحديات كبيرة أمام هذه العملية.

أولاً: بناء الدولة الوطنية الصومالية: صيرورة كولونيالية؟

قادت مرحلة الاستعمار إلى تكوين المستعمرات في أفريقيا عندما كانت القوى الأوروبية تستولي على الأراضي الأفريقية وتحطم السيادة الوطنية عليها. ويمكن القول إن مؤتمر برلين كان نقطة البدء المؤثرة في هذا السياق وبدء ما عرف بالتكالب الأوروبي على أفريقيا، ووضع خرائط الدول الوطنية فيها، بعد أن كانت الهيمنة الأوروبية توصف بـ«نطاقات النفوذ» (Spheres of Influence) مثل المستوطنات البريطانية في ساحل الذهب (1850) ولاغوس (1861) التي لم تأخذ شكلها النهائي كدول مستعمرة إلا بعد بدء عام 1885[3].

وبدأت هذه التحركات الاستعمارية في الصومال بصورة محددة في آب/أغسطس 1892 عندما استأجر الإيطاليون في المنطقة من سلطان زنجبار موانئ بنادر على الساحل الصومالي الجنوبي لمدة خمسين عاماً قامت على إدارتها شركتا فينسنزو فيلوناردي (Vincenzo Filonardi) (أول إداري إيطالي في البنادر). كان أول بند أصدره الإيطاليون في الصومال بخصوص الهيمنة على أراضي الصومال كأراضٍ عامة مملوكة للدولة المادة الأولى من التنظيمات المؤقتة (Provisional Regulations) التي أصدرها فيلوناردي في عام 1895 والتي تنص على أن «جميع الأراضي غير المأهولة التي لا تخص أي مالك بصورة قانونية تخص الحكومة الإيطالية الملكية».

---

(2) بيركيت هابتي سيلاس، **الصراع في القرن الأفريقي**، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980)، ص 15.

(3) Nii Lante Wallace-Bruce, «Africa and International Law - The Emergence to Statehood,» *The Journal of Modern African Studies*, vol. 23, no. 4 (December 1985), pp. 583-584.

وهي المادة التي نسيت، أو على الأقل تم تجاهلها، من جانب المسؤولين الإيطاليين المعنيين بملكية الأراضي في الصومال خلال توسعاتهم. وأعيد إصدار هذه المادة بتعديل طفيف في عام 1911 من خلال مرسوم ملكي إيطالي[4].

أصبح الصراع في القرن الأفريقي واقعاً في شرك تعقيدات سياسة الحرب الباردة، وهو ما أوقع مسألة الدولة الوطنية الصومالية في فخ استمرار الأسر في واقع الدولة الكولونيالية من جهة الارتباط بالأدوار الإقليمية والدولية.

وفي كانون الثاني/يناير 1905 تنازلت سلطنة زنجبار عن سيادتها على موانئ بنادر لإيطاليا مقابل مبلغ 133 ألف جنيه استرليني، وفي عام 1907 قام الإمبراطور منليك ملك الحبشة بمنح إيطاليا الأراضي الداخلية في منطقة بنادر بموجب اتفاق صيغ لاحقاً في 16 كانون الثاني/يناير 1908، ثم تنازلت إنكلترا لإيطاليا في عام 1924 عن منطقة الجوبا بما فيها قسمايو (وكانت جزءاً من كينيا الحالية)؛ وبذلك تم لإيطاليا الاستيلاء على إقليم الصومال فيما عدا منطقة الأوغادين التي استولت عليها عقب نجاح هجومها على الحبشة بقيادة الجنرال جرازياني في عام 1935، وخلال الحرب العالمية الثانية قامت القوات البريطانية في كانون الثاني/يناير 1941 بدخول «الصومال الإيطالي» من طريق قسمايو وتم خلال تلك السنة احتلال الإقليم كله. وقامت بريطانيا بعقد اتفاقية مع إثيوبيا في 31 كانون الثاني/يناير 1942 وضعت بمقتضاها منطقة الأوغادين تحت الإدارة العسكرية البريطانية التي سلمتها فيما بعد إلى الحكومة الإثيوبية بموجب اتفاق صدِّق عليه في 19 كانون الأول/ديسمبر 1944. وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 1949 قراراً أوصت فيه بوضع «إقليم الصومال» تحت الإدارة الإيطالية لمدة عشرة أعوام تبدأ من تاريخ إقرار الجمعية لاتفاقية الوصاية في 2 كانون الأول/ديسمبر 1950 يستكمل في نهايتها سيادته واستقلاله[5].

سعت بريطانيا ـ مما جسد تضارب المصالح الاستعمارية وأثرها في تكوين الدولة الوطنية الصومالية ـ لإدخال الصومال بعد استقلاله في رابطة الكومنولث البريطانية، ولم تمانع في منح الاستقلال لإقليم هرجيسا الخاضع لها (الصومال الإنكليزي)، على أن يتحد إقليما الصومال في دولة مستقلة واحدة مع بقاء نفوذها ـ بطبيعة الحال ـ في الدولة الجديدة، ووجدت الفكرة تأييداً شعبيّاً ساحقاً في الإقليمين[6]، وكان الجهد الوطني الصومالي قبيل خروج المستعمر متحمساً نحو إنجاز الاستقلال السياسي، وقيام «الدولة الوطنية» الصومالية، وكان القادة الصوماليون يرون أن الاستعمار مفروض في المقام الأول للافتئات على الحياة الاجتماعية والاقتصادية لأمتهم المستقلة؛ وأن تقدمهم في هذه المجالات يعتمد على تحررهم السياسي ومأسسة دولة وطنية

(4) Marco M. G. Guadagni, «Colonial Origins of the Public Domain in Southern Somalia (1892-1912),» *Journal of African Law*, vol. 22, no. 1 (Spring 1978), pp. 3-4.

(5) أحمد صوار، **الصومال الكبير** (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1959)، ص 27 ـ 28.

(6) محمد فايق، **عبد الناصر والثورة الأفريقية** (بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، 1984)، ص 35.

تعمل كقاطرة لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي. وعبَّر عن تلك النقطة بوضوح عبد الله عيسى رئيس رابطة الشباب الصومالي (التي أسست في عام 1943 كنادٍ للشباب) في عام 1954: «لقد أظهرت التجربة الحديثة أن الدول المستقلة سياسيّاً قادرة على مراعاة ظروف شعوبها في المقام الأول، وعلى نحو متسارع أكثر من الدول الخاضعة للإدارة الاستعمارية التي تجري الأمور فيها ببطء شديد جداً. وقد حققت دول عديدة كانت قد نالت استقلالها مؤخراً تقدماً أكبر كثيراً ـ بعد سنوات قليلة من الاستقلال ـ من الدول التي لا تزال خاضعة لهيمنة واستعمار أجنبيين. وتبدو الإدارة الاستعمارية العاملة في هذه القارة تواجه مشكلات عند العمل على تحسن ظروف السكان المحليين الذين يقيمون بها»[7].

لا يزال الصومال يواجه أزمة احتمالات تفككه، إذ تتفكك الدول في أحيان كثيرة بسبب حرب داخلية، وقد يحدث ذلك بسبب مطلب جماعات إثنية معينة داخل الدول متعددة الإثنيات والمكونة سياسياً بصورة مصطنعة بحقها في تقرير مصيرها.

وفي 29 شباط/فبراير 1956 أجريت الانتخابات التشريعية في الصومال الإيطالي وانفرد حزب وحدة الشباب الصومالي (المنبثق من رابطة الشباب) بنشر برنامجه الانتخابي الذي تضمن: تحرير جميع الصوماليين في الوطن الصومالي الكبير (بما في ذلك إقليم الصومال الكيني، وأوغادين بإثيوبيا)، وأن الإسلام هو دين الدولة الرسمي، واللغة العربية اللغة الرسمية للدولة، تأييد قيام جبهة وطنية مع سائر الأحزاب، وأن الصومال جزء من العالم العربي والإسلامي؛ فيما عد تجسيداً واضحاً لطبيعة الدولة الصومالية المرتقبة عند الاستقلال. وبالفعل فاز الحزب بثلاثة وأربعين مقعداً من المقاعد الستين التي تنافست عليها الأحزاب، تلاه حزب ديجل ومريفله، الذي مثل القبيلة التي كانت تحتل منطقة جوبا العليا وبعض بلاد منطقة البنادر، 13 مقعداً، والحزب الديمقراطي (الذي كانت ترعاه الإدارة الإيطالية) بثلاثة مقاعد وحيدة وحزب أخير بمقعد واحد[8]. وظل «الشباب الصومالي» الحزب الرئيس في الصومال الإيطالي وبقية أنحاء الصومال لاحقاً. وارتبطت قياداته بشيوخ الطريقة القادرية في مقديشو، وهو ما أكسبه قاعدة شعبية واسعة. وكانت النخبة الموجودة في مقديشو هي عماد الكيان المؤسسي للحزب الذي توسع وأنشأ مدارس وجمعيات نشرت التعليم والثقافة وسط الصوماليين خارج العاصمة، ورسخت لديهم فكرة العمل الحزبي والارتباط السياسي بجمعيات وأندية وطنية[9].

(7) Hassan Omar Mahadallah, «The Origins and Essence of Somali Nationalism,» (A Dissertation submitted on the 16th of May, 1997 to the Department of Political Science of the Graduate School of Tulane University in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy, Tulane, 1998), p. 111.

(8) محمد عبد المنعم يونس، **الصومال وطناً ... وشعباً** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1962)، ص 182.

(9) Antonio M. Morone, «L'Egitto di Nasser e la formazione dello stato somalo: Influenze politiche, interazioniculturali e identità nazionale,» *Contemporanea*, vol. 13, no. 4 (ottobre 2010), pp. 652-653.

ورأى البعض أن الدولة السياسية التي تكونت في الصومال بالاستقلال في عام 1960 لم تشمل وجود نظام أهلي أو تعزز الشعور بالدولة الوطنية، وأنه كانت حالة شاذة حتى بالمقاييس الأفريقية. فمن جهة كان الصومال من الدول القليلة في أفريقيا التي يشترك شعبها في مجموعة من الجذور الثقافية المشتركة الكثيرة (نفس اللغة والإسلام السني، بل وأغلبية على المذهب الشافعي تحديداً)، ومن جهة أخرى كانت هناك اختلافات كبيرة جداً بين العشائر الصومالية والعشائر الفرعية التي تشكل التعريف الأولي للهوية[10]، ورغم الإقرار بالسمات المشتركة بين الصوماليين والعلاقات المتبادلة بينهم فإن قطاعات فكرية لافتة في الغرب رأت أن الصومال ـ بصورة كبيرة ـ لا يجسد أمة يمكن أن تتطور بمسار معيّن إلى دولة وطنية متماسكة[11].

وعزز هذه التصورات رد فعل قطاعات البدو داخل المجتمع الصومالي إزاء نشأة الدولة الصومالية الحديثة؛ فقد حدث صدام للثقافات داخل الصومال نتيجة لاختلاف مفاهيم القانون وعلاقته بالفرد عن «المفهوم الأوروبي» الذي يرى الدولة مسؤولة عن حريات الأفراد؛ وهكذا فإنها لم تقرَّ بالنظام البدوي في العدالة القائم على المسؤولية الجماعية؛ مخالفة لما جرت عليه الأمور على مر القرون في المنطقة الساحلية الصومالية التي شهدت العديد من الحكام الوافدين من خارج المنطقة بمن فيهم العمانيون والزنجباريون وأشراف مُخا (باليمن)، والأتراك العثمانيون. وكان هناك رابط واحد يجمع هؤلاء الحكام، وهو عدم العمل على تفكيك أسلوب الحياة البدوي أو التدخل في السياسة العشائرية ـ الأُسرية؛ لمعرفتهم بطبيعة المجتمع الصومالي[12]. ولم يخفف من هذه النزعة العشائرية بصورة لافتة إلا الانتخابات البرلمانية في عام 1969 حيث خاض نحو 70 حزباً سياسياً الانتخابات بأكثر من ألف مرشح (على أسس عشائرية) للفوز في البرلمان المكون من 123 مقعداً، لكن التجربة لم تكتمل بعد أن اغتيل الرئيس عبد الرشيد شارماركي في خضم عنف عشائري اندلع بين الدارود مريحان والهاوية، وكان تدخل الجيش بعدها مباشرة راجعاً إلى ثلاثة دوافع: **أولها** القلق من خفض الحكومة المتكرر في الإنفاق العسكري، ونشر الجنود لأغراض سياسية محلية (غير وطنية)، وإقالة كبار ضباط الجيش. و**ثانيها** معارضة الجيش لسياسة القيادة المدنية المسالمة تجاه إثيوبيا وكينيا لاحتواء هاتين الدولتين لشتات الدارود. **ثالثها** أن مهندس الانقلاب، سياد بري، أراد تأمين هيمنة عشيرته الفرعية الدارود ميرحان في الجيش[13].

ولم تستطع جمهورية الصومال عقب قيامها أن تغفل مسألة الصوماليين في الدولتين الجارتين، الذين اقترب عددهم من عدد سكان الجمهورية نفسها، وكانت قضية سياسية في المقام

---

(10) Richard H. Shultz, Jr. «State Disintegration and Ethnic Conflict: A Framework for Analysis,» *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, vol. 541, Small Wars (September 1995), p. 83.

(11) Martin Doornbos, «Somalia: Alternative Scenarios for Political Reconstruction,» *African Affairs*, vol. 101, no. 402 (January 2002), p. 99.

(12) Mohamed A. Mohamed, «U.S. Strategic Interest in Somalia: From Cold War Era to War on Terror,» (A Thesis submitted to the Faculty of the Graduate School of the State University at Buffalo in partial fulfillment of the requirements for the degree Master of Arts, Department of American Studies, 2009), p. 4.

(13) Shultz, Jr. «State Disintegration and Ethnic Conflict: A Framework for Analysis,» p. 84.

الأول لدى الدولة حديثة الاستقلال. وفي المقابل فإن إثيوبيا وكينيا لم يكن باستطاعتهما الموافقة على المطالب الصومالية في إقليم أوجادين وإقليم الحدود الشمالية لاعتبارات السيادة الوطنية لكل منهما. وسببت هذه الاختلافات العميقة قيام الدول الثلاث بتجربة الحلول العسكرية. وبما أن أيّاً منها لم تكن دولة قوية بما يكفي للحسم العسكري، فإنها كانت مضطرة إلى السعي للحصول على تحالف سياسي مع إحدى القوى العظمى. وبهذه الطريقة أصبح الصراع في القرن الأفريقي واقعاً في شرك تعقيدات سياسة الحرب الباردة[14]، وهو ما أوقع مسألة الدولة الوطنية الصومالية في فخ استمرار الأسر في واقع الدولة الكولونيالية من جهة الارتباط بالأدوار الإقليمية والدولية في المقام الأول.

ثانياً: الصومال بين فشل الدولة وسقوطها

أدّت الحركة الوطنية الأفريقية وحق تقرير المصير كما تم إعلانه على المستوى الدولي دوراً حاسماً في حصول الدول الأفريقية على استقلالها. ولم يرد تعريف محدد لكلمة «دولة» في ميثاق الأمم المتحدة رغم استخدامه نحو 34 مرة. أما الصيغة الكلاسيكية لمعايير الدولة (Statehood) فقد أوضحته اتفاقية مونتفيديو (Montevideo Convention): المادة 1 ـ يجب أن تملك الدولة كشخصية بالقانون الدولي السمات التالية: (أ) سكان مقيمون؛ (ب) إقليم محدد؛ (ج) حكومة؛ (د) قدرة على الدخول في علاقات مع الدول الأخرى[15].

وقد عرف المفكر النيجيري البارز كلود آكي (Claude Ake) الدولة ـ في سياق نقده للتجربة الأفريقية ـ على أنها مجموعة من التفاعلات والعلاقات بين الطبقات والمجموعات الاجتماعية التي تنظمها السلطة السياسية وتبقيها قائمة. ويعتبرها أداة أساسية للسلطة السياسية في مجتمع طبقي. وبالرغم من أنه يقر بهيمنة أخرى خارج «رأسمالية الدولة» فإنه يصور الدولة ـ في تماهٍ تام مع التفسير الماركسي الذي يرى أن الدولة تقوم على استحواذ طبقة ما على سائر الطبقات ـ على أنها في حد ذاتها ظاهرة رأسمالية؛ ويضع خصوصيات نمط الإنتاج الرأسمالي كوضع مثالي تماماً لتطور هيمنة الدولة. وأن عملية تعميم الإنتاج السلعي وعلاقات التبادل التي تسم هذا النمط الإنتاجي تسمح بدرجة مرتفعة من الاستقلال الذاتي (Autonomization) للطبقة المهيمنة. ويظهر ذلك بتجسيد العلاقة بين الاستقلال الذاتي المتعارف عليه للتبادل السلعي (الذي يعزز الدولة الوطنية عبر تفاعل مكونات المجتمع) والاستقلال الذاتي للطبقة المهيمنة[16]. واصطلحت تعريفات بالأكاديميا التقليدية على أن الدولة بمنزلة صيرورة تاريخية وحركة سوسيولوجية، تصنعهما المجتمعات من أجل ضمان وجودها وتفوقها بين الكيانات النظيرة لها؛ فالدولة ذات

(14) Mahadallah, «The Origins and Essence of Somali Nationalism,» pp. 146-147.

(15) Wallace-Bruce, «Africa and International Law - The Emergence to Statehood,» pp. 587 and 589.

(16) Jeremiah O. Arowosegbe, «State Reconstruction in Africa: The Relevance of Claude Ake's Political Thought,» *International Affairs* (Royal Institute of International Affairs 1944-), vol. 87, no. 3 (May 2011), p. 655.

طبيعة بيروقراطية على رأي هيغل. ويرى البعض أنه لا يمكن أن تكون هناك دولة بكل المقاييس القانونية والسياسية والثقافية والتاريخية، إلا إذا شارك «الجميع» في بنائها من دون إقصاء أو تهميش؛ بمعنى أن يكون للدولة كيان معتبر في الوعي السياسي، ولا يرى فيها سلطة يسعى إلى الاستحواذ عليها بوصفها هدفاً في حد ذاته؛ بل بوصفها وسيلة من أجل خدمة المجتمع نفسه[17].

استفادت القوى الأوروبية من الاختلافات العشائرية داخل الصومال، وطبقت مبدأ فرِّق تسد بسهولة كبيرة مع وجود الهاوية في إقليم مقديشو والإسحاق في هرجيسا، واختيار جماعات من البدو غير المستقرين للتجنيد في الجهاز العسكري والأمني في ظل الحكم الاستعماري.

وفي ما يخص الدولة الصومالية، فإن المتخصص البارز في الشأن الصومالي إيوان ميردين لويس (I. M. Lewis) رأى ـ في تعميم لا يخلو من تشوهات منهجية ومقصد تنميط فكرة فشل بناء الدولة الوطنية في الصومال لأسباب داخلية بحتة ـ أن الحركة تتم من الأمة إلى الدولة، وليس كأغلب أجزاء أفريقيا من الدولة إلى الأمة. ونتيجة لذلك فإن الحالة الصومالية ليست حالة أن الأمة هي المصطنعة، ولكن الدولة[18]. وكانت النزعة الوطنية في الصومال ـ منذ فرض الوصاية على أقاليمه ـ تتخذ شكلاً ظل قائماً في الدولة الجديدة بعد الاستقلال: مطالبة بصومال كبير موحد من خمسة مناطق تحت حكومة واحدة، وهو المطلب الذي شجعه البريطانيون في مرحلة سابقة، وتحديداً في عام 1946 عندما سعت بريطانيا لفرض الوصاية على الإقليم الصومالي، وتأكيد وزير الخارجية البريطاني حينذاك إرنست بيفين (E. Bevin) أن «توحيد هذه المناطق سيحسن من فرص تمتع البدو بحياة اقتصادية جيدة»[19]، وقاد في النهاية إلى استمرار الخلل في بنية الدولة الوطنية الصومالية بوصفها كياناً ولد ناقصاً أو مبتور الأطراف.

ويشير مفهوم «فشل الدولة» (State Failure)، الرائج أفريقياً، إلى تآكل قدرة الدولة على تلبية التوقعات المنوطة بها بخصوص مهماتها الجوهرية؛ بمعنى أن فشل الدولة يعني تفكك سلطة الدولة، وكذلك التفكك الكلي للسلطة العامة وخوض كل مكونات المجتمع صراعاً ضد بعضها بعضاً. وقد أدرج الصومال مراراً (بين العديد من الدول الأفريقية) ضمن الدول الفاشلة[20]. ويشبه مفهوم فشل الدولة مفهوماً آخر وهو سقوط الدولة من حيث الخلاف حول مضمونه.

---

(17) ميلود عامر حاج، **بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية**، دراسات استراتيجية، العدد 195 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص 12 ـ 13.

(18) I. M. Lewis, «Visible and Invisible Differences: The Somali Paradox,» *Africa: Journal of the International African Institute*, vol. 74, no. 4 (2004), p. 493.

(19) Gilbert Ware, «Somalia: From Trust Territory to Nation, 1950-1960,» *Phylon (1960-)*, vol. 26, no. 2 (2nd Qtr., 1965), p. 182.

(20) Arowosegbe, «State Reconstruction in Africa: The Relevance of Claude Ake's Political Thought,» p. 658.

فالأول، وفق ج. ك. كيه (G. K. Kieh) في دراسته عن «فشل الدولة، سقوط الدولة، وإعادة بناء الدولة: قضايا مفهومية ونظرية»، مفهوم مرتبط بالأداء ويشير إلى «عدم قدرة دولة والقائمين عليها بتلبية الحاجات الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية لمواطنيها على نحو كاف. بينما يشير مفهوم سقوط الدولة إلى عجزها عن إعادة إنتاج نفسها، ويحدث ذلك عند تداعي النظام السياسي برمته داخل الدولة بما في ذلك أبنية الدولة وسلطتها[21].

إلى جانب فشل الدولة، لا يزال الصومال يواجه أزمة احتمالات تفككه، إذ تتفكك الدول في أحيان كثيرة بسبب حرب داخلية، وقد يحدث ذلك بسبب مطلب جماعات إثنية معينة داخل الدول متعددة الإثنيات والمكونة سياسياً بصورة مصطنعة بحقها في تقرير مصيرها. ومع انهيار الدولة يتحول الأفراد بشكل متزايد إلى جماعات قائمة على الصلات الإثنية أو الدينية أو القرابية. وعد الصومال نموذجاً فريداً لتفكك الدولة من جراء عدم القدرة على حكمها، وذلك لأسباب تمتد تاريخياً لهذا الصراع «الإثني». كما استفادت القوى الأوروبية من الاختلافات العشائرية داخل الصومال، وطبقت مبدأ فرِّق تسد بسهولة كبيرة مع وجود الهاوية في إقليم مقديشو والإسحاق في هرجيسا، واختيار جماعات من البدو غير المستقرين للتجنيد في الجهاز العسكري والأمني في ظل الحكم الاستعماري (وبخاصة من الدارود).

كان لسياسات التحرير الاقتصادي التي سعى الصومال لتطبيقها في أواخر ثمانينيات القرن الماضي نتائجه الوخيمة على اقتصاد الدولة وحياة الصوماليين. فقد عمق المشروع من تآكل شرعية نظام الحكم ودفع الاقتصاد الرسمي إلى التراجع.

وعززت هذه العملية الاختلافات العشائرية وسمحت للقوى الاستعمارية بمواصلة السيطرة على الصومال[22]، وبخاصة أن المجتمع الصومالي التقليدي كان أكبر اتساعاً من دولة الصومال التي كانت مستعمرة سابقاً، حيث توجد أعداد كبيرة من الصوماليين في إثيوبيا وكينيا وجيبوتي، وهو ما أدى إلى نشوء حركة انفصالية ضاغطة في المنطقة[23]، إضافة إلى مساعي الانفصال في إقليم «جمهورية أرض الصومال» داخل دولة الصومال الفدرالية.

وبينما أكد عدد كبير من المتخصصين في الشأن الصومالي مركزية علاقات القرابة والقبلية في فهم السياسة الصومالية المعاصرة وجنوحها نحو التفتت والفوضى، رأى آخرون، بعد الإقرار بأهمية الثقافة في تقييم التطورات في السياسة الصومالية بعد سياد بري، أن أهمية العلاقات

(21) Mojeed Adekunle Animashaun, «State Failure, Crisis of Governance and Disengagement from the State in Africa,» *Africa Development/Afrique et Développement*, vol. 34, nos. 3-4 (2009), p. 52.

(22) Shultz, Jr. «State Disintegration and Ethnic Conflict: A Framework for Analysis,» pp. 82-83.

(23) Robert H. Jackson and Carl G. Rosberg, «Sovereignty and Underdevelopment: Juridical Statehood in the African Crisis,» *The Journal of Modern African Studies*, vol. 24, no. 1 (March 1986), p. 17.

التقليدية قد تغيرت أكثر فأكثر بفضل تطور التفاعلات بين البشر[24]؛ كما رأى غيرهم، بدقة كبيرة في واقع الأمر، أن إحدى نقاط ضعف المقاربة «التقليدية» الافتقار إلى خصوصية تاريخية في استخدام مفاهيمها الرئيسة، ولا سيّما النزعة الرعوية (Pastoralism) والثقافة. علاوة على ذلك، فإن مصطلحين مثل العشائرية والقبلية محددان بصورة فضفاضة، ويستخدمان أحياناً بترادف من دون إمعان نظر في معناهما ومحتواهما الاجتماعي[25]؛ وهو ما يقود إلى الالتباس في تفسير الحالة الصومالية وتجاوز التأثيرات الخارجية التي تعد عاملاً يوازن، إن لم يثقل، التأثيرات الداخلية في استمرار أزمة الدولة الوطنية في الصومال.

على سبيل المثال بحلول نهاية ثمانينيات القرن العشرين غذت سياسات سياد بري في الشمال، كتعويض عن خسارته المواجهة مع إثيوبيا بهزيمة مذلة مرة أخرى، حالة التمرد ضده خاصة بين «الاسحاق» كبرى عشائر الشمال الذين شعروا باستبعادهم من السياسة وموارد الدولة. وعلى وجه التحديد كانت سياسات سياد لبسط سيطرته على صادرات الماشية، بالتنسيق مع الدول المستوردة، ومبيعات القات بدلاً من تجار الاسحاق وإعادة توطينه للاجئين الأوغادينيين في المناطق التي يهيمن عليها الاسحاق قد اعتبرت تهديداً من قبل حكومة الجنوب لمصالح الشمال، ومحاولة لتحجيم قوة الاسحاق الاقتصادية والسياسية، وهو ما عززه بري بتوجيه أوامر بقصف مدن وقرى شمالية في عام 1988[26].

كما كان لسياسات التحرير الاقتصادي التي سعى الصومال لتطبيقها في أواخر ثمانينيات القرن الماضي نتائجه الوخيمة على اقتصاد الدولة وحياة الصوماليين. فقد عمق المشروع من تآكل شرعية نظام الحكم ودفع الاقتصاد الرسمي إلى التراجع. علاوة على ذلك فإن العائدات من الصادرات كانت مربحة لأغلبية محددة من المستثمرين الأجانب، وهو ما حرم الصومال الأموال الضرورية لتمكنه من إعادة الاستثمار. ورغم أن السياسات الليبرالية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لم تكن الأسباب الوحيدة لسقوط الدولة الصومالية واقتصادها الرسمي، فإنه لا يمكن إنكار أن المنظمتين الدوليتين أدّتا دوراً رئيساً في تدمير إمكانات الاستقرار الاقتصادي في الصومال، وتزايد اغتراب السكان عن حكومتهم[27].

وقد تناول كثير من الباحثين الصومال في سياق عرض نماذج للدول الفاشلة التي تتضمن داخلياً العديد من الخصائص، مثل غياب الحكومة فعلياً وهو ما يتمثل بعجز الدولة الفاشلة عن الحفاظ على القانون والنظام والقيام بالوظائف التشريعية والإدارية؛ وفقدان الدولة احتكارها التام للاستخدام المشروع للقوة، واستغلال القطاع الخاص لغياب حكومة في الدولة الفاشلة

(24) Abdi Ismail Samatar, «Destruction of State and Society in Somalia: Beyond the Tribal Convention,» *The Journal of Modern African Studies*, vol. 30, no. 4 (December 1992), p. 626.

(25) Ibid, pp. 679-680.

(26) Catherine Besteman, «Violent Politics and the Politics of Violence: The Dissolution of the Somali Nation-State,» *American Ethnologist*, vol. 23, no. 3 (August 1996), p. 581.

(27) Barbara Maingon, «The Role of External Factors in the Somali Civil War,» (A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the degree of Master of Science in International Relations in the Graduate School of Troy University, Alabama, 2012), p. 55.

والقيام ببعض مهمات الحكومة مثل السيطرة على الموارد الطبيعية والعائدات. إضافة إلى عوامل أخرى ضمن التأثير الخارجي، من بينها خروج أعداد كبيرة من اللاجئين لدول جوار الدولة الفاشلة؛ وتراجع قدرة الدولة الفاشلة على دعم العلاقات الدولية مع الدول الأخرى؛ والتراجع الحاد في قدرة الدولة الفاشلة على احترام التزاماتها الدولية، ويقود هذا الأثر السلبي في المسؤولية الدولية للدولة الفاشلة إلى فرض تهديد على كفاءة القانون الدولي[28].

ثالثاً: مساعي إعادة بناء الدولة الوطنية

كانت تجربة الصومال من أهم التجارب المؤثرة في تشكيل مواقف العلماء وصناع القرار نحو «بناء الدولة»، وكان يشار إلى الصومال منذ فشل «عملية الأمم المتحدة» (1993) دائماً بوصفه أحد أبرز النماذج التي لا يمكن للدول الأجنبية أن تفرض عليها السلام والديمقراطية[29]. كما كان من قبيل التناقض اللافت ظهور الصومال عند نهاية الحكم الاستعماري كإحدى أكثر الدول الأفريقية تناغماً من النواحي الإثنية والثقافية والدينية واللغوية، لكن بعد سقوط الدولة الصومالية في عام 1991 تدافعت العشائر والعشائر الفرعية لتولي مهمات التنظيمات السياسية الإقليمية. ووسط حالة التفكك هذه بدأ نموذج انفصالي «للدولة الوطنية» يظهر في «جمهورية أرض الصومال» (المستعمرة البريطانية السابقة)[30].

وقد انخرطت الحكومة الفدرالية الانتقالية وداعموها الغربيون منذ قيامها في عام 2012 في بناء الدولة في الصومال عبر محاولة إرساء المؤسسات الضرورية لقيام حكومة وطنية. وتميزت هذه العملية برمتها عن بناء الأمة (Nation-building) التي تتعلق بتكوين هوية وطنية وربما تشمل وضع لغة وطنية أو عادات وطنية. وكان الهدف تحويل «الدولة الفاشلة» إلى دولة ديمقراطية. لكن ظلت هناك مشكلتان رئيسيتان بخصوص هذه الفكرة، **أولاهما** أن مفهوم الدولة الفاشلة نفسه به قصور موروث؛ و**ثانيتهما** أن الديمقراطية لن تكون فعالة في الصومال من دون إحداث تغييرات ملموسة في البنية التحتية والثقافة الصومالية معاً. ومن ثم رأى البعض ضرورة تطوير مفهوم غير تقليدي عن الدولة (الصومالية) أولاً؛ ثم العمل داخل حدود المجتمع الصومالي لتقوية البلاد، وهو ما يمثل وضع العمل الأساسي لدولة ديمقراطية[31].

وبينما عُدّ تجسيداً لعرقلة مساعي إعادة بناء الدولة الوطنية في الصومال، عجز نظام الرئيس السابق حسن شيخ محمود عن تنظيم انتخابات شعبية مباشرة في الصومال، كما نص الدستور

---

(28) G. M. Ferreira, «Good Governance and the Failed State,» *The Comparative and International Law Journal of Southern Africa*, vol. 41, no. 3 (November 2008), pp. 434-435.

(29) Paul D. Miller, «The Case for Nation-building: Why and How to Fix Failed States,» *PRISM*, vol. 3, no. 1 (December 2011), pp. 68-69.

(30) Richard Joseph, «Nation-State Trajectories in Africa,» *Georgetown Journal of International Affairs*, vol. 4, no. 1 (Winter-Spring 2003), p. 14.

(31) Richard Bennett Furlow, «The Specter of Colony: Colonialism, Islamism, and State in Somalia,» (Dissertation Presented in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree Doctor of Philosophy, Arizona State University, Arizona, 2013), p. 96.

الصومالي المؤقت، وتقرر وقتها إجراء الانتخابات البرلمانية لعام 2016 بطريقة غير مباشرة وفق نظام 4.5، أي أربع قبائل كبيرة ونصف قبيلة (التي تمثل القبائل الصغيرة). وتقرر بمقتضى هذا النظام انتخاب 14025 مندوباً (يتم اختيارهم من مختلف شرائح المجتمع الصومالي وعلى أساس قبلي) ممثلي القبائل في غرفتَي البرلمان: مجلس الشيوخ (54) عضواً، ومجلس النواب (275) عضواً. وكما نص النموذج الانتخابي الذي اتفق عليه «المنتدى الاستشاري الوطني» تحتم انتخاب المرشح الواحد لمجلس النواب 51 شخصاً من مندوبي العشائر، وذلك في عملية معقدة أتاحت للمال السياسي (أحياناً من حكومات دول أجنبية) أداء دور بارز في تحديد الأشخاص الذين ينتخبون لغرفتي البرلمان[32]. وكان من ضمن مخرجات الاتفاق ـ الذي توصلت إليه الأطراف الصومالية برعاية دولية بحضور الحكومة الصومالية والبرلمان وقادة الأقاليم والمناطق المختلفة ـ أن ينتخب المجلسان رئيس البلاد الذي يعين بدوره رئيس الوزراء[33].

يُعد دعم التعافي الاقتصادي للصومال أولوية مشتركة، وهي تحقيق اقتصاد قوي يوفر للصوماليين سبل العيش، والوظائف، ويحقق عائدات محلية سوف تكون أساسية للتنمية المستدامة والاستقرار في البلاد.

كما تواجه مساعي تقوية «الدولة الوطنية» مشكلة خطيرة جداً ولها تشابكاتها الإقليمية المعقدة وتتمثل بالمساعي الانفصالية (بخاصة الدعم الإثيوبي والخليجي)؛ إذ يتمتع إقليم «جمهورية أرض الصومال» بملامح دولة مستقلة نوعاً ما، فهناك جوازات سفر خاصة به، وأحياناً تكون ذات مقبولية أكبر من جوازات سفر الحكومة الفدرالية نفسها. كما توجد قوة شرطة تقوم بأغلب المهمات المتوقعة من جهاز شرطة وطني وإن كان بطريقة أكثر بدائية. ويحافظ «الجيش» على الأمن ويبسط سيطرته على أغلب أراضي «أرض الصومال»، ويدحض جهاز الاستخبارات بانتظام محاولات إرهابية مختلفة، كما يدير قسم الجمارك بوزارة المالية موانئ أرض الصومال. ولأرض الصومال عملته الخاصة «شلن أرض الصومال»، ولديها شركات اتصالات خاصة «تيليصوم» (Telesom) وتقدم خدمات البنوك المركزية والتجارية عبر البنك المركزي لأرض الصومال، ويعتمد اقتصاد «الجمهورية» على العائدات من الشركات الكبرى. وتشترك ولاية «بونتلاند» مع الكثير من خصائص أرض الصومال؛ إذ تعقد انتخابات متعددة حزبياً، ولها دستورها، وقوات الأمن والشرطة الخاصة بها. والفارق بينهما أن بونتلاند لا تسعى للاستقلال مثل «أرض الصومال»، لكنها تتطلع لدور أكبر في صومال فدرالي[34].

---

(32) عبد الناصر محمد معلم ومحمد سعيد مري، **تنبؤات حول الانتخابات الرئاسية القادمة في الصومال 2016** (مقديشو: مركز مقديشو للبحوث والدراسات، 2016)، ص 6.

(33) قاسم أحمد سهل، «توافق صومالي على آلية اختيار السلطات السياسية،» الجزيرة نت، 28 كانون الثاني/يناير 2016 <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2016/1/28>.

(34) Nicole Stremlau, «Governance without Government in the Somali Territories,» *Journal of International Affairs*, vol. 71, no. 2, Ungoverned Spaces (Spring-Summer 2018), p. 79.

وفي ظل مواجهة الحكومة الصومالية عقبات لا يستهان بها، بادرت المملكة المتحدة إلى عقد قمم دولية ودورية حول الصومال في شباط/فبراير 2012 وأيار/مايو 2013، وأيار/مايو 2017 كانت أهم مخرجاتهم تعزيز خطط الحكومة الصومالية لتكوين الأمن الوطني وتطوير القوات المسلحة، وتأكيد التزام الشركاء الدوليين بالعمل مع الحكومة الصومالية على مكافحة القرصنة وتعزيز خطة الحكومة الفدرالية «استراتيجية الموارد والأمن البحريين» (Maritime Resource and Security Strategy) التي وضعت بالتنسيق مع أرض الصومال والحكومات المحلية الأخرى. وتطوير القضاء الصومالي والعمل على مكافحة إرهاب الشباب[35]. وقد ركز مؤتمر لندن على عدة قضايا مثلت مواجهتها والتغلب عليها خريطة طريق نحو مستقبل أفضل للصومال وصولاً إلى التمكن من إجراء انتخابات مباشرة في عام 2020. وكان المضمون الرئيس لمؤتمر لندن هو التوصل لاتفاق شراكة جديدة بين الشركاء الدوليين وممثلي الحكومة الفدرالية والولايات الصومالية. كما تقرر أن يحكم منتدى الشراكة رفيع المستوى (High Level Partnership Forum) اتفاق الشراكة الذي ركز على ثلاثة موضوعات وهي تحسين الأمن، والإصلاح السياسي والحوكمة (وجوهره عقد انتخابات مباشرة في عام 2020، وما تتضمنه هذه الخطوة من اشتراطات مسبقة أهمها إقامة نظام قضائي ذي صدقية وآلية تنفيذ قوية، وهو ما يبدو أمراً بعيد المنال حالياً في رأي عدد كبير من المتابعين)، والتنمية الاقتصادية (وتركز على العمل المشترك بين الحكومة الفدرالية والولايات الإقليمية والقطاع الخاص والمانحين الدوليين لبدء مرحلة جديدة في الاقتصاد الوطني)[36]. ووفقاً للوثائق الرسمية للمؤتمر[37] فإنه وضع خريطة طريق لتعافي الدولة الوطنية الصومالية على عدة صعد أهمها:

إن التدخلات الإقليمية والدولية تؤدي دوراً بارزاً، وربما الأقوى، في استمرار أزمة الدولة الوطنية الصومالية حيث تتمتع هذه التدخلات بمشروطيات سياسية مرتفعة، وتصل أحياناً إلى دعم المطالب الانفصالية لجمهورية أرض الصومال.

أ ـ تحسن الوضع الأمني

أكد المؤتمر أن تحسن الوضع الأمني أمر حيوي لمنع عودة الصراع المفتوح في الصومال، ولتمكين تحقق تطور الوضع السياسي والاقتصادي الأوسع نطاقاً. وركز المؤتمر على بنية الأمن

(35) Foreign and Commonwealth Office, Somalia Conference 7 May 2013, Key Outcomes, 13 May 2013, <https://www.gov.uk/government/news/somalia-conference-7-may-2013-key-outcomes>.

(36) Mahmoud M. Uluso, «2017 London Conference on Somalia: Context and Scope,» 2 May 2017, <https://www.hiiraan.com/op4/2017/may/141936/2017_london_conference_on_somalia_context_and_scope.aspx>.

(37) «About the London Somalia Conference 2017,» <https://www.gov.uk/government/topical-events/london-somalia-conference-2017/about>.

الصومالي التي يجب أن تتفق عليها الحكومة الفدرالية مع الولايات المشاركة في الاتحاد بما في ذلك النموذج المنتظر للجيش الوطني الصومالي، وكيفية مواجهة الإرهاب مع حماية حقوق الإنسان في الوقت نفسه.

ب ـ الإصلاح السياسي والحوكمة

هدف المؤتمر إلى تزايد التزام المجتمع الدولي بالإصلاح السياسي والحوكمة في الصومال والمساعدة على بناء دولة فدرالية وديمقراطية أكثر شمولاً ـ ووضع طريق واضح نحو انتخابات ديمقراطية مباشرة (شخص واحد، صوت واحد) في عام 2020. ويستدعي ذلك جمع القادة الفدراليين والإقليميين معاً للاتفاق على الإصلاحات الدستورية الضرورية والعمل معاً على نحوٍ أكثر فعالية وتناول مسألة توفير العائدات وتوزيع الموارد وتكوين البيئة السليمة للنمو.

ج ـ التنمية الاقتصادية

يُعد دعم التعافي الاقتصادي للصومال أولوية مشتركة، وهي تحقيق اقتصاد قوي يوفر للصوماليين سبل العيش، والوظائف، ويحقق عائدات محلية سوف تكون أساسية للتنمية المستدامة والاستقرار في البلاد. وعمل المؤتمر على تأمين التزامات من الحكومة والقطاع الخاص الصومالي والمانحين الدوليين للعمل معاً لتحقيق مجموعة مكثفة من أولويات التعافي الاقتصادي في السنوات التالية.

د ـ الاستجابة الإنسانية

عقد مؤتمر لندن في وقت قدر فيه أن نصف سكان الصومال لا يتحصلون على مصدر معتبر للطعام، وعمل المؤتمر على إثارة الاستجابة الدولية إزاء أزمة الجفاف الواقعة والحاجات الإنسانية الملحّة. وهناك حاجة ملحة إلى استمرار الدعم الدولي لمنع تفشي المجاعة، ومن دون هذا الدعم فإنه يمكن وقوع تراجع في التقدم السياسي والأمني الذي حققته الصومال منذ عام 2012.

هـ ـ شراكة جديدة من أجل الصومال

عمل المؤتمر على الاتفاق على شراكة جديدة من أجل الصومال بين المجتمع الدولي والصومال تتضمن شروط التأييد الدولي لانتقال الصومال إلى أن يكون بلداً أكثر سلاماً وازدهاراً بحلول عام 2020 بما في ذلك قضايا مثل الانتخابات والترتيبات الدستورية والتنمية الاقتصادية والتزامات مواجهة الإرهاب. وأن تقوم هذه الشراكة على مبدأ المحاسبية المتبادلة (Mutual Accountability).

غير أن هذه المساعي ظلت تواجه عدة تحديات أهمها:

(1) معضلة استعادة الأمن ومواجهة الإرهاب: مثلت استعادة الأمن ومواجهة الإرهاب في الصومال بنداً دائماً على أجندة العلاقات الثنائية للصومال وكذلك في المحافل الدولية المعنية بحل الأزمة الصومالية، سواء من جانب الاتحاد الأفريقي أو من جانب الاتحاد الأوروبي. وعقب تولي

الرئيس محمد فرماجو وقع قادة الصومال في 18 نيسان/أبريل 2017 «الاتفاق الأمني» الذي وأسفر عن تأسيس جهاز الأمن الوطني والتزموا خلاله بالمبادرة إلى توفير الأمن في البلاد بما في ذلك تأمين المناطق المستردة، غير أنه لوحظ أن العلاقة بين اتفاق الشراكة الذي دشنه مؤتمر لندن وهذا الاتفاق الأمني توازي النظام الدستوري الصومالي في الدستور المؤقت لجمهورية الصومال الفدرالية، وتتسلق على وظائف الحكومة الفدرالية والولايات الإقليمية. كما أنها تتداخل مع استجابة ومحاسبية مؤسسات الدولة الصومالية. وتقلل كفاءة حكم القانون وتعيق العلاقة بين الدولة الصومالية ومواطنيها[38]. كما تعارض عقد منتدى الزعامة الوطنية (National Leadership Forum) اجتماعاً برئاسة الرئيس فرماجو مع المبدأ الأساسي في المادة 3 (4) من الدستور المؤقت التي تطالب بالفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في الحكومة الفدرالية لتمكين المحاسبة والكفاءة والاستجابة لمصالح الشعب. كما أسس المنتدى ـ في ممارسة منه للسلطتين التنفيذية والتشريعية ـ مجلس الأمن الوطني (National Security Council) المكون من أعضاء المنتدى وستة وزراء فدراليين وحاكم إقليم بنادر. كما أسس بدوره جهاز الأمن الوطني الصومالي ((Somali National Security Architecture (NSA) كحجر أساس لفدرلة الأمن من دون إطار تنظيمي واضح. ورخص جهاز الأمن الوطني الصومالي بعمل قوة قوامها 18 ألف جندي، وقوة شرطة قوامها 38 ألف شرطي وبناء للقيادة والسيطرة. وأمر بنزع سلاح أية قوى أمنية ليست جزءاً من السلطات المرخص لها. وهو ما يعتبره البعض تجاوزاً للدستور المؤقت الذي ينظم عمل قوات الأمن ومهماتها. فالمادة 54 تخصص جميع السلطات المتعلقة بالدفاع الوطني للحكومة الفدرالية، وتقول المادة 90 (ب) إن الرئيس يكون قائد أركان القوات المسلحة[39]. ورغم هذه الاعتراضات «القانونية» فإن السلطة التنفيذية تعمل على الإسراع بإنجاز تقدم على الصعيد الأمني والعسكري للاستفادة من مكتسباتها على الأرض في مواجهة تنظيم الشباب وحالة التآزر القبلي التي تعززها المشاركة في منتدى الزعامة الوطنية.

وفي تطور لافت أيضاً في مسار تحسن الوضع الأمني والعسكري سعت الحكومة الفدرالية والاتحاد الأفريقي منذ نهاية تموز/يوليو 2017 لمناقشة سبل نقل مهمات أمن الصومال من البعثة الأفريقية (أميصوم) إلى قوات الأمن الصومالية، وركز الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي في الصومال فرنسيسكو ماديرا (Francisco C. Madeira) على أهمية تجهيز وتيسير عمل قوات الأمن الوطنية الصومالية ((Somali National Security Forces (SNSF) لتقويتها فعلياً ولضمان انتقال سلس، وذلك من خلال تشجيعها على المشاركة في جميع المجالات[40]، حيث تدخل الحكومة الصومالية في سباق مع الزمن للاستعداد لسحب الاتحاد الأفريقي قواته من الصومال لأسباب سياسية ولوجستية في أسرع وقت ممكن حتى لا تتمكن حركة الشباب من إعادة

(38) Uluso, «2017 London Conference on Somalia: Context and Scope».

(39) Ibid.

(40) Abdi, «AU Mulls Transitioning Security to Somali Security Forces,» Xinhua, 25 July 2017 <http://news.xinhuanet.com/english/2017-07/25/c_136469377.htm>.

تموضعها في المناطق التي سيطرت عليها أميصوم، وفي ظل تخوفات من نمو نفوذ داعش في الصومال[41].

(2) تحقيق التوافق الوطني والاستقرار السياسي: أكدت وثيقة الشراكة الجديدة من أجل الصومال أن الانقسام في الاختصاصات والسلطات بين الحكومة الفدرالية والولايات المكونة للاتحاد والاتفاقات المشتركة حول الفدرالية المالية، ومسؤوليات تحقيق الدخل، والإدارة العامة، وتقديم الخدمات العامة بما فيها الأمن وإدارة الموارد الوطنية لصالح جميع الصوماليين هي الجوانب المعيقة الأبرز أمام بناء مؤسسات فاعلة للدولة[42]. ويشير كثير من المحللين إلى أن العامل الأول في التغلب على تحديات إعادة بناء الدولة يتمثل بالعامل الداخلي وترتيب البيت الصومالي، بما يمكن الدولة من الاستجابة للمشروطيات الدولية والقيام بواجباتها نحو استعادة الأمن والاستقرار، ومواجهة ناجعة للإرهاب، وترتيب عملية سياسية مباشرة في عام 2020، وتحقيق تعافٍ اقتصادي، واستعادة وضع الصومال الدولة إقليمياً ودولياً.

(3) التعافي الاقتصادي: سبق أن طالب تقرير للبنك الدولي حول الصومال (تشرين الأول/أكتوبر 2015) بالتشديد على الحاجة إلى إعادة وضع الإطار السياسي والدستوري للصومال من أجل تكوين حكومة فدرالية متكاملة تسيطر على الأراضي الصومالية كأساس للتماسك الاقتصادي والتنمية والإدارة. ويستدعي ذلك إتمام الدستور الانتقالي لمعالجة مشكلات الفدرالية العشائرية (Clan Federalization)[43]. ورغم الانتقادات التي توجه لحكومة حسن علي خيري وما يطلقه عليها الأهالي من أنها حكومة الشركة (نسبة إلى شركة صوما أويل آند غاز التي يردد الصوماليون أنها منحت خيري نسبة 1 بالمئة من أسهمها مقابل تيسير عملها في البلاد، وأن تعيينه جاء بدفع من الشركة، التي تؤكد على موقعها الرسمي أنه لا يوجد في قائمة المساهمين بها أي صوماليين مستفيدين من الشركة أو الشركات المساهمة فيها وأهمها شركة وينتر سكاي للاستثمارات المحدودة، بنسبة 51.1 بالمئة، وصوما أويل آند غاز ليميتد، بنسبة 36.6 بالمئة، وآيدن هارتلي بنسبة 5.5 بالمئة)[44] فإنها تمكنت من عقد اتفاقات اقتصادية كبيرة وبارزة أهمها ما توصلت إليه مع السعودية باستيراد الأخيرة لمليون رأس من الماشية من الصومال سنوياً بعد فترة طويلة من تذبذب استيراد السعودية للماشية الصومالية واستخدامها كعقاب سياسي أحياناً.

---

(41) John Vandiver, «In Somalia it's a Race against time for AFRICOM-Backed Troops,» *Stars and Stripes* (20 April 2017), <https://www.stripes.com/news/in-somalia-it-s-a-race-against-time-for-africom-backed-troops-1.464501#.WXhk6bbiLcc>.

(42) London Conference on Somalia (May 2017), A New Partnership for Somalia for Peace, Stability and Prosperity: A Framework for Mutual Accountability and Accelerated Progress (Document), p. 4.

(43) Uluso, «2017 London Conference on Somalia: Context and Scope».

(44) <http://www.somaoilandgas.com/shareholders/>.

رابعاً: مستقبل «الدولة الوطنية» في الصومال: التشابكات الدولية والإقليمية

هناك صورة قاتمة إلى حد ما للمواقف الإقليمية والدولية إزاء تحديات إعادة بناء الدولة الوطنية في الصومال:

1 ـ فإثيوبيا ـ التهديد الأكبر تاريخياً أمام الدولة الصومالية ـ تخترق الصومال عسكرياً من خلال وجود «غير رسمي» لقواتها في الصومال إضافة إلى قيادتها لقوات الاتحاد الأفريقي «أميصوم» في المخالفة لقواعد الاتحاد الأفريقي نفسه التي اشترطت عدم مشاركة قوات من دول الجوار في «أميصوم». ويرى صوماليون أن الوجود الكبير والملحوظ على الأرض للقوات الإثيوبية يعوق فعلياً جهود الحكومة في بسط سيطرتها على الأراضي الإقليمية ويمكن لسياسات التدخل الإثيوبي المستمر في الشأن الصومالي ويقلل من فرص رسوخ صورة الحكومة المركزية كفاعل قوي على الأرض. ويجمل البعض دور إثيوبيا في الصومال في عبارة واحدة مانعة «أنها تعمل دائماً ضد استقرار الصومال». وتتصور إثيوبيا مستقبل الصومال كدولة هشة مخترقة من جهة «أرض الصومال» (التي تتمتع بعلاقات ودية واستراتيجية مع إثيوبيا وتخترقها القوات العسكرية الإثيوبية بالتوافق مع حكومة الولاية)، وبحاجة مستمرة إلى وصاية إثيوبية لتقويم الأوضاع بها، ويدعم هذا التصور الإثيوبي ما تحققه إثيوبيا من سيطرة على التنظيم الإقليمي الأبرز في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا وهو «إيجاد» ونجاح أديس أبابا في الانفراد بتوجيه سياساته تجاه قضايا عديدة مثل جنوب السودان وأزمة الصومال والسودان مؤخراً.

2 ـ أما كينيا فعلى الرغم من جنوح قيادتها الحالية إلى التركيز على قضايا التنمية في كينيا وجذب الاستثمارات الأجنبية وغض الطرف نسبياً عن التدخل المباشر في الشأن الصومالي (بعد غزو كينيا لجنوب الصومال في عام 2012) فإن هناك أطماعاً كينية مستمرة في موارد الصومال خاصة البترولية وبدفع من شركات البترول الدولية (من بينها شركة توتال الفرنسية) أو وكلاءها في الخليج العربي.

3 ـ وفي ما يتعلق بمصر فإنها في موقف لا تحسد عليه، ويرى الصوماليون أن ثمة تقصيراً مصرياً واضحاً وأن مصر الكبيرة يجب ألّا تكتفي بتنسيق دورها وفق السياسات السعودية والإماراتية في الصومال. وبطبيعة الحال فإن مصر، التي تتحسس كثيراً من دور إثيوبيا في القرن الأفريقي برمّته، تتحرك وفق معطيات محدودة وتلجأ إلى العمل غير المباشر من خلال شركائها الخليجيون ومقايضة دورها في دعم المواقف السعودية والإماراتية ضد إيران وتدخّلها في اليمن بالسماح لمصر بتنفيذ أجندتها في الصومال التي تربطها بمصر صلات تاريخية واستراتيجية حيوية جداً. وفي رأي البعض فإن تصور مصر لمسألة إعادة بناء الدولة في الصومال تقوم على تفهم الأمر الواقع وتفتت أبنية الدولة الصومالية والتعويل على استكمال الخطوات «البطيئة» التي تقوم بها مؤسسات الدولة في الصومال، والتركيز على إعادة بناء البنية الأساسية وتقديم مصر الخبرات والمساعدات الفنية للصومال بدعم خليجي (مرهون بطبيعة الحال بمشروطيات جديدة لم تألفها مصر وتدفعها إلى التشديد مراراً على موقفها الذي كان مفروغاً منه بالوقوف في صف صومالي موحد).

4 ـ وقد عدت السعودية والإمـارات حياد الرئيس الصومالي محمد عبد الله فرماجو في أزمتهما مع قطر خروجاً صومالياً عن «المحور السني»، وتراجعاً عن الموقف «المتقدم» الذي أخذته مقديشو سابقاً بقطع علاقاتها مع طهران على خلفية الخلافات بين الأخيرة والرياض. وتطور الإمـارات علاقات مع «أرض بونت» بمنأى عن الحكومة المركزية في مقديشو، وهو ما أثار حفيظة الأخيرة وسعت لتسوية الأزمة مع الإمارات حفاظاً على المصالح الاقتصادية للصومال من علاقاته مع الإمارات. ولم تؤكد التصريحات الرسمية مناقشة الوجود العسكري الإماراتي في إقليم أرض الصومال الذي تم قبل سنوات بتنسيق إماراتي ـ إثيوبي وتجاهل واضح لمقديشو. أما السعودية فإنها تواصل مشاركتها الضعيفة في دعم الصومال اقتصادياً مقارنة ببقية شركاء الصومال، ولا سيما الأوروبيين. وتعمد السعودية في تصورها إلى استغلال الحاجة الاقتصادية للصومال بصورة دائمة في كسب مواقفها السياسية أو الحصول على تنازلات من مقديشو. يتضح ذلك عند ملاحظة أن الاستثمارات السعودية في دول جوار الصومال (وبخاصة إثيوبيا وكينيا) تنبئ بعلاقات وثيقة واتساق في المواقف السعودية ـ الإقليمية في القرن الأفريقي تجاه الصومال، كما يعزز ذلك ما تتسم به السياسة السعودية والإماراتية في الصومال من تنحية أي بعد قومي عربي والاتساق أكثر مع سياسات كينيا وإثيوبيا.

5 ـ يؤدي الاتحاد الأوروبي الدور الأبرز، بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، في دعم دولة الصومال في عدة ملفات أهمها محاربة الإرهاب وتأمين طرق الملاحة المارة قبالة سواحل الصومال وجهود إعادة بناء الدولة. وتقوم سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الصومال على «مقاربة شاملة» تربط بين القضايا الأمنية والتنموية، وتركز على التواصل مع الحكومة الفدرالية المركزية، وتعزيز فكرة وحدة الدولة الصومالية. يملك الاتحـاد الأوروبـي عدة أدوات مؤسسية في سبيل تنفيذ هذه المقاربة الشاملة، أهمها البرنامج التأشيري الوطني للصومال (National Indicative Programme for Somalia الذي يغطي الحقبة 2014 ـ 2020)، ويفصل أوجه إنفاق المساعدات والدعم الأوروبي للصومال المقدم من صندوق التنمية الأوروبي. وتمثل مساهمة الاتحاد الأوروبي في دعم قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (أميصوم) من خلال تمويل رواتب الجنود المشاركين في القوة (22 ألف جندي من خمس دول أفريقية) العمود الفقري لجهود المجتمع الدولي لمحاربة الإرهاب والتطرف في الصومال، ومساعدته على بناء قواته المسلحة الموحدة.

لكن تظل علاقة الاتحاد الأوروبـي بالصومال محكومة بالشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأفريـقـي الـذي يـتراجـع دوره فـي الـشـأن الـصـومـالـي بـوضـوح، ويـقـتـصر أحـيـانـاً عـلـى تمرير المخصصات للجنود الأفارقة (وهو ما ظهر في أزمة تأخر مستحقات هؤلاء الجنود لمدة ستة أشهر في منتصف عام 2016 بسبب مشاكل فنية)، كما أن هذه الشراكة سببت ـ على غير المفترض ـ نوعاً من عدم فاعلية جهود الاتحاد الأوروبي في القطاع الأمني بسبب هيمنة توجهات دول مثل إثيوبيا على سياسات الاتحاد الأفريقي في الصومال (وهو ما اتضح في تضمين الجنود الإثيوبيين الموجودين في الأراضـي الصومالية منذ الاحتلال الإثيوبي لمقديشو ضمن أميصوم ومنحهم رواتب من مخصصات الاتحاد الأوروبي من دون التقيد بالمهمات المفترض في أميصوم القيام بها وتلقي الأوامر مباشرة من أديس أبابا). كما يظل العجز المؤسسي في الصومال من معوقات جهود الاتحاد الأوروبي ودافعاً له لسحب بعض مشروعاته من الصومال أو وقفها بسبب شبهات

فساد تطال القائمين على هذه المشروعات من الطرف الصومالي (سواء على مستوى الأقاليم أم على مستوى الحكومة الفدرالية).

ورغم تعدد الفاعلين الدوليين في الشأن الصومالي، ضمن الاهتمام الدولي المتزايد بمنطقة القرن الأفريقي، فإن دور الاتحاد الأوروبي يظل هو الأبرز من ناحية الإمكانات الفعلية أو المحتملة على المديين المتوسط والبعيد، ويظل الزخم الأكبر في تفاعل الفاعلين الدوليين في الشأن الصومالي، وبخاصة من قبل الصين والهند وتركيا إضافة إلى الحليف الاستراتيجي في المنطقة: الولايات المتحدة الأمريكية. ومع تراكم الكثير من المعوقات مثل اقتراب النهاية المتوقعة للبرنامج التأشيري الوطني للصومال في عام 2020، وهو العام نفسه المحدد لسحب قوات أميصوم من الصومال، وسحب بعض الدول (مثل ألمانيا في شباط/فبراير 2018) جنودها من بعثة التدريب العسكري الأوروبية، والمشكلات المتعلقة برواتب جنود أميصوم (التي وصلت إلى درجة سعي الاتحاد الأوروبي لتقديم هذه الرواتب مباشرة للجنود من دون التنسيق مع الاتحاد الأفريقي أو حكومات الدول الخمس التي تسهم بالقوات)، يظل لدور الاتحاد الأوروبي في الصومال أهميته الفائقة لحكومة مقديشو ولتنسيق الأدوار الدولية في الصومال إن جاز التعبير، ومساعي المجتمع الدولي لمساعدة الصومال ومحاربة الإرهاب في منطقة القرن الأفريقي ككل.

6 ـ تقود بريطانيا ـ التي تَعُد نفسها الوصي على الصومال في مجلس الأمن بالأمم المتحدة ـ جهداً ملحوظاً لترسيم خريطة طريق صومالية نحو عام 2020. ويرجع الاهتمام الكبير لبريطانيا بالصومال إلى ممارسة لندن دوراً كبيراً في الحرب ضد الشباب وسعيها لحشد تعبئة ودعم أكبر من الدول الإقليمية المساهمة بقوات في «أميصوم» وبناء قدرات قوات الأمن الصومالية. وكان هناك تغيران رئيسيان أثّرا في سياسة بريطانيا في الصومال (وانتهاجها نهجاً أكثر استقلالية عن بقية دول الاتحاد الأوروبي) ووقعا في عام 2016 وهما انتخاب دونالد ترامب وقرار الشعب البريطاني الخروج من الاتحاد الأوروبي، وهو ما قاد بطبيعة الحال إلى تراجعات كبيرة في التعاون بين الصومال ودول الاتحاد الأوروبي وبخاصة بعد تقارب بريطانيا مع الولايات المتحدة والنرويج في مواجهة دول أخرى بالاتحاد مثل ألمانيا وإيطاليا فرنسا والسويد (المانح الأول للصومال)[45]. ويرى صوماليون أن بريطانيا تهدف إلى «تبريد» مسيرة إعادة بناء الدولة في الصومال ريثما تتمكن من إعادة تموضعها داخل البلاد، والعمل في سياق سياسة بريطانية في القرن الأفريقي (فيه عدة دول كانت مستعمرات بريطانية سابقة ولا تزال تحتفظ فيها بنفوذ كبير أهمها كينيا) تمكن الاستثمارات البريطانية (ولا سيما في مجال قطاع البترول والغاز) من الحفاظ على حصصها في السوق ومضاعفتها ومنافسة شركات الطاقة الفرنسية (توتال) والإيطالية (إيني). في المقابل لمحت مصادر في دول شرق أفريقية إلى أن بريطانيا «تقوم بمناورات جديدة للاضطلاع بدور جديد في الصومال وليبيا، بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي، تسعى (من خلاله) لتهميش دور الاتحاد الأوروبي في المنطقة»، وهو ما تجسد في حزيران/يونيو 2019 بإقدام بريطانيا على تقديم برامج تدريب عسكري للصومال بصورة منفصلة عن مظلة الاتحاد الأوروبي.

(45) Uluso, «2017 London Conference on Somalia: Context and Scope».

خاتمة

مر الصومال بتحديات تاريخية في مراحل تكوينه كدولة وطنية استمر تأثيرها في دولة ما بعد الاستعمار، كما واجه أزمات فشل الدولة وسقوطها ومخاطر تفككها طول العقود السبعة التي تلت استقلاله بصورة لافتة للنظر كثيراً، ويمكن التوصل إلى ما يلي في ضوء هذه التجربة الاستثنائية:

ـ أن بنية الدولة الوطنية الصومالية تعاني بالأساس خللاً كبيراً نتيجة وجود أجزاء «صومالية» (إثنياً وثقافياً واجتماعياً) في دول الجوار (منها أوغادين الذي يحتل ثلث مساحة دولة كبيرة وهي إثيوبيا).

ـ أن السياسات العشائرية الطابع في الصومال تتراجع إلى حد ما في انتظار خطوات ملموسة على صعيد الإصلاح السياسي وإجراء الانتخابات المقبلة 2020 بمنأى عن صيغة 4.5 العشائرية، وهذا سيدفع إلى تعزيز بنية الدولة الوطنية.

ـ أن التدخلات الإقليمية والدولية تؤدي دوراً بارزاً، وربما الأقوى، في استمرار أزمة الدولة الوطنية الصومالية حيث تتمتع هذه التدخلات بمشروطيات سياسية مرتفعة، وتصل أحياناً إلى دعم المطالب الانفصالية لجمهورية أرض الصومال، وهو ما قاد جامعة الدول العربية إلى إدانة التدخل الإماراتي ـ مثلاً ـ في الصومال بصورة صريحة وغير معتادة في واقع الأمر، وبناء على شكوى صومالية رسمية (في آذار/مارس 2018) على خلفية عقد سعي أبو ظبي لإدارة ميناء بربرة وإقامة قاعدة عسكرية في أرض الصومال بالتنسيق مع إثيوبيا ومنح الأخيرة ممراً آمناً داخل الأراضي الصومالية بمقتضى اتفاق ميناء بربرة بقيمة 442 مليون دولار □

نحو سياسات مالية بديلة لإنقاذ مصر

عبد الخالق فاروق(*)

خبير في الشؤون الاقتصادية والاستراتيجية ـ مصر.

تمثل السياسة المالية للدولة أحد أركان أضلاع ثلاثة يضمها ويشملها اقتصاد الدول الحديثة، تتساند معاً وتتفاعل بحيث تتكامل في نتائجها سلباً أو إيجاباً، ألا وهي:

ـ **السياسات الاقتصادية الكلية** (Macro)، وتشمل سياسات الإنتاج والتوزيع والاستثمار والادخار، والتصنيع، والسياسات الزراعية والتجارة الداخلية وغيرها من المجالات.

ـ **السياسات المالية**، وما يشملها عادة من سياسات الإنفاق الحكومي وأولوياته، والسياسات الإيرادية وخصوصاً الضريبية والجمركية وغيرها، مثل سياسات الدعم، وشبكات الأمان الاجتماعي، وفيها كذلك سياسات التجنيب المالي (مثل حالة الصناديق والحسابات الخاصة).

ـ **السياسات النقدية والمصرفية**، بما تشمله عادة من أهداف كالحفاظ على الاستقرار النقدي، ومعدلات للتضخم لا تؤدي إلى تأثيرات ضارة، وإدارة سياسات سعر الصرف بين العملة المحلية والعملات الأجنبية الرئيسية في العالم، وإدارة الإحتياطي النقدي المتاح بالبنك المركزي، وإدارة السيولة المحلية.

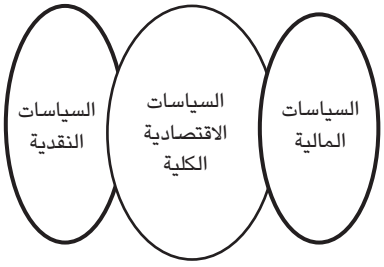

(*) البريد الإلكتروني: f.abdelkhalek@yahoo.com

تعاني السياسة المالية الحكومية في مصر مشكلات عميقة وتخبطات متعددة، طوال الأعوام الأربعين الماضية، وخصوصاً بعد انتهاج الدولة سياسة الانفتاح الاقتصادي، وانتهاج نموذج مشوه لاقتصاد السوق، وآليات العرض والطلب غير المنضبط، أو ما أطلق عليه بعض الكتاب والمفكرين المصريين «الانفتاح سداح مداح».

أولاً: في تشخيص طبيعة المشكلة

أسفرت السياسات المالية المتبعة طوال العقود الأربعة الماضية في مصر عن النتائج التالية:

1 ـ استمرار العجز في الموازنة العامة للدولة عاماً بعد آخر حتى تجاوز عام 2015 ـ 2016 نحو 250 مليار جنيه، بما يمثل أكثر من 12 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي (اتفاقية ماستريخت للاتحاد الأوروبي حددتها بما لا يتجاوز 3 بالمئة من الناتج المحلي للدولة)، واستمرت حتى بلغ العجز المقدر في موازنة عام 2017 ـ 2018 نحو 380 مليار جنيه.

2 ـ برغم هذا العجز الكبير، فإن النفقات العامة، سواء النفقات الجارية (الأجور والمرتبات ـ نفقات تشغيل الجهاز الحكومي، نفقات الصيانة وغيرها)، أو النفقات الاستثمارية المدرجة في الموازنة لم تعد قادرة على تلبية طموحات المواطنين المشروعة من ناحية (انهيار منظومة التعليم الحكومي، وانهيار منظومة الصحة وغيرهما)، ولا هي قادرة على توسيع القدرة الإنتاجية وأصول الإنتاج من ناحية أخرى، سواء بسبب تركيز الإنفاق الاستثماري الحكومي على مشروعات البنية التحتية لتهيئة البيئة للمستثمرين، أو في السنوات القليلة الماضية بالانشغال بما يسمى المشروعات القومية الكبرى (مثل تفريعة قناة السويس الجديدة، أو العاصمة الإدارية الجديدة)، وهو ما عمّق من حالة الاختلال في التوازن الاقتصادي العام، وخصوصاً في تآكل وضعف قطاعات الإنتاج السلعي (الزراعة، الصناعة، الكهرباء والطاقة) التي تمثل العمود الفقري لأي اقتصاد حديث.

3 ـ في المقابل فإن الإيرادات العامة والسيادية (كالضرائب والجمارك) تتزايد بنسب متواضعة، ويغلب عليها الضرائب، التي تشكل في المتوسط 70 بالمئة إلى 75 بالمئة من مصادر الدخل للموازنة العامة للدولة، ويبقى للمنح والإيرادات الأخرى (ومعظمها ذات طبيعة ضريبية أيضاً) النسبة الباقية، وخصوصاً بعد أن جرى تدمير وخصخصة الشركات العامة وأصولها الإنتاجية طوال العقود الثلاثة الماضية.

4 ـ كما أن عملية تسرب مقصودة ومتعمدة لجانب كبير من الإيرادات العامة، يتخذ مساراً جانبياً حارماً الخزانة العامة هذه الموارد المالية، مثل الصناديق والحسابات الخاصة، التي مثلت حالة شاذة في النظام المالي المصري، وبنت ركيزة من ركائز دولة الفساد في مصر طوال العقود الأربعة الماضية.

5 ـ وقد أدى العجز المتفاقم في الموازنة العامة للدولة، وغياب سياسات تنمية حقيقية، إلى استسهال الحكومات المتعاقبة للاقتراض من الداخل (عبر التمويل بالعجز أو طرح أذون خزانة وسندات دين)، أو من الخارج، حتى إن الدين المحلي زاد على 15 مليار جنيه عام 1982

إلى أن تجاوز 888 مليار جنيه في نهاية عام 2010، ثم قفز في السنوات الخمس التي أعقبت ثورة الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير عام 2011 إلى أن بلغ في كانون الأول/ديسمبر عام 2015 نحو 2.3 ترليون جنيه ثم إلى 3.5 تريليون جنيه في حزيران/يونيو 2017، والدين الخارجي أكثر من 79.0 مليار دولار في أيلول/سبتمبر 2017، بما أصبح يمثل أكثر من 120 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

6 ـ تؤدي هذه السياسة القصيرة النظر إلى زيادة المخصصات السنوية لخدمة هذا الدين العام، سواء في صورة فوائد أو أقساط، وهو ما يستهلك أكثر من ثلث استخدامات الموازنة العامة سنوياً، فيحرم القطاعات الأخرى متطلباتها المالية.

7 ـ أما ما يسمى مخصصات الدعم، التي تزايدت عاماً بعد آخر فأصبحت تبتلع أكثر من ربع استخدامات الموازنة العامة سنوياً، فإن الحقيقة أنها إضافة إلى كونها مجرد انعكاس لحالة التآكل المتزايد في قدراتنا الإنتاجية (تدني مستوى الاكتفاء الذاتي من أهم المحاصيل الغذائية)، وتغير نمط التصنيع المحلي بحيث أصبح 65 بالمئة من مستلزمات التشغيل الصناعي تأتي من الخارج، فإنه على الجانب الآخر، تم تغيير في الأسس المحاسبية المعمول بها في عام 2005 ـ 2006، بحيث بدأ أحتساب منتجات البترول والطاقة بالأسعار العالمية، واعتبار الفارق بين سعر بيعها في السوق المحلية وسعر بيع نظيرتها في السوق العالمية دعماً. وهذان، المخاتلة والتلاعب المحاسبي، كانت لهما تأثيرات سلبية فادحة في هياكل إنتاج بعض القطاعات الأخرى وخصوصاً قطاع الكهرباء والطاقة.

أما دعم السلع التموينية ورغيف الخبز، فإن سوء إدارة هذه المنظومة وتربح بعض التجار وأصحاب المخابز، قد أدّيا إلى تفاقم الخسائر الناتجة من غياب الاستراتيجية البديلة.

8 ـ أما مخصصات الأجور والمرتبات التي زادت بصورة ملحوظة بعد ثورة الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير 2011، بحيث أصبحت تستحوذ على نحو ربع استخدامات الموازنة العامة للدولة سنوياً، فإن التشوه الهيكلي في هذا الباب، وعدم العدالة في توزيعه تجعل من الصعب القول بأن هذه الزيادة الكمية التي حدثت في هذا الباب، قد أدت إلى تحسن مستوى معيشة الجزء الأكبر من العاملين في أجهزة الدولة ومصالحها المختلفة.

9 ـ وبرغم ضخامة الموارد المالية والاقتصادية التي دخلت الاقتصاد المصري طوال الفترة الممتدة من عام 1974 حتى عشية خلع الرئيس حسني مبارك من سدة الحكم في شباط/فبراير عام 2011، والتي قدرناها بنحو 850 مليار دولار على الأقل من مصادرها المختلفة (مثل تحويلات العاملين المصريين بالخارج، دخل قناة السويس، دخل البترول، السياحة، القروض والمعونات العربية، القروض والمعونات الأمريكية، القروض والمساعدات الأوروبية، قروض ومساعدات مؤسسات التمويل الدولية واليابان)، فقد ظل الاقتصاد المصري كسيحاً، وغير قادر على الانطلاق، سواء بسبب سوء الإدارة الاقتصادية، أو بسبب الفساد وجماعات المصالح، الذين استنزفوا جزءاً كبيراً من الثروة الوطنية لمصلحة حفنة محدودة من الأشخاص.

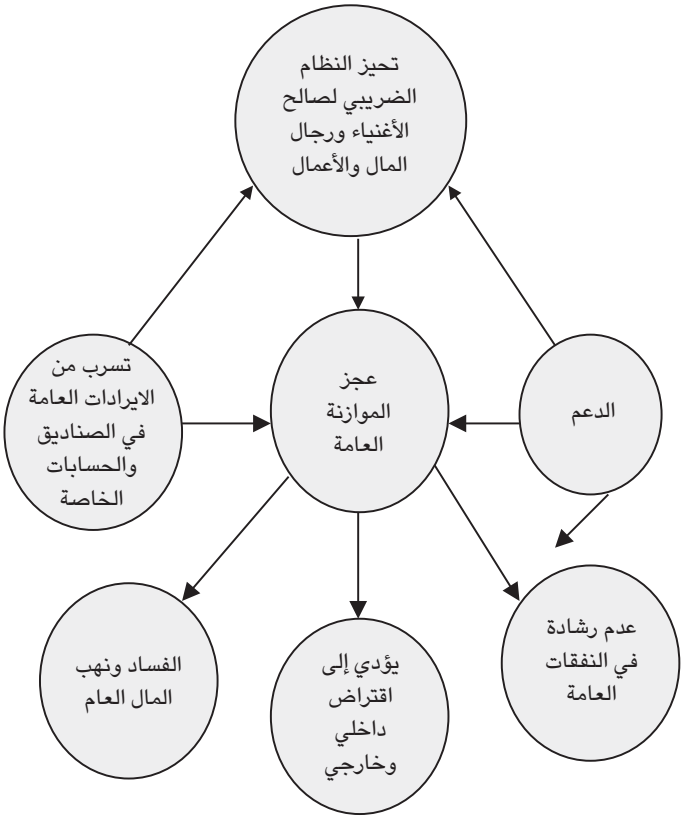

ثانياً: دور السياسات العامة الراهنة في تعقيد المشكلة

إذا كان هذا هو الوضع العام للعجز في الموازنة العامة للدولة، الذي يتزايد عاماً بعد آخر، فلماذا لا تنجح الحكومات منذ عام 1974 حتى اليوم في حلها وإنهائها؟ وهل الأزمة هي قلة الموارد أم هي سوء إدارة لهذه الموارد؟ وهل هناك جهود جادة بذلت لتعظيم وزيادة الموارد العامة، أم أن هناك قيوداً غير مرئية، وضغوطاً على الحكومات والمسؤولين فيها تحول دون تعظيم هذه الموارد المالية؟

الحقيقة أن السياسات المالية ـ وغير المالية ـ في مصر طوال هذه الحقبة الطويلة كانت محكومة بأربعة عوامل رئيسية أدت إلى تفاقم هذه المشكلة، هي:

ـ **الأول**: سوء الإدارة الاقتصادية عموماً والمالية خصوصاً، وعدم الكفاءة في إدارة هذه الموارد المالية وغير المالية، والإهدار والتسيب في الإنفاق الحكومي (منشآت ومبانى حكومية، سيارات حكومية وغيرها).

ـ **الثاني**: ضغوط جماعات المصالح الجدد، أو ما يطلق عليه في الأدبيات والخطاب الرسمي والإعلامي المصري طوال هذه الفترة «المستثمرين»، وطبقة رجال المال والأعمال الجدد، الذين

لم يتأخروا في الضغط المستمر على النظام والحكم في عهود السادات ومبارك والسيسي، من أجل تغيير البنية التشريعية الضريبية والجمركية والاستيرادية والنقد الأجنبي والائتمان المصرفي وغيرها، من أجل تعظيم مكاسبهم.

ـ **الثالث**: انتشار الفساد والمحسوبية والمجاملة على حساب المال العام والمصلحة العامة، بدءاً من السياسيين ورجال البرلمان والتشريع، ورجال العمل التنفيذي بالمحليات والمحافظات وغيرهم، مروراً بالموظفين المسؤولين عن التحصيل الضريبي والربط الجمركي، والتفتيش على تأمينات العاملين في المنشآت الخاصة، انتهاءً بصغار الموظفين في الإدارات المختلفة.

ـ **الرابع**: ضغوط المؤسسات التمويلية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية)، والولايات المتحدة والدول الغربية عموماً، والخليجية وخصوصاً من أجل تسهيل أعمال القطاع الخاص ورجال المال والأعمال والمستثمرين الجدد.

كل هذه العوامل أدت دوراً كبيراً في عدم اتخاذ القرارات الصحيحة والملائمة لتصحيح هذه السياسات المالية.

تتمثل أخطاء السياسات المالية الراهنة بالآتي:

1 ـ مع اعتماد الدولة لفلسفة السوق الحرة والانفتاح الاقتصادي منذ عام 1974، وتشجيع رجال المال والأعمال و«المستثمرين» من الداخل والخارج، اضطرت إلى إجراء تغييرات تشريعية ولائحية واسعة النطاق، تسهيلاً وجذباً لهم، ومع استمرار الضغوط من المؤسسات الدولية والدول الغربية ومن رجال المال والأعمال و«المستثمرين» أنفسهم، لم تتمكن الدولة والقائمين عليها من الحفاظ على نقطة التوازن المعقولة بين المصلحة العامة المتمثلة بحقوق الخزانة العامة في صورها المختلفة (ضرائب، جمارك، رسوم وأتاوات وغيرها) من ناحية، ومصالح رجال المال والأعمال و«المستثمرين» من ناحية أخرى، فمنحت المزايا والإعفاءات بصورة مبالغ فيها، بحيث تجاوزت هذه الإعفاءات الضريبية والجمركية نحو 650 إلى 750 مليار جنيه منذ عام 1974 حتى عام 2011، حرمت منها ـ أو من نصفها على الأقل ـ الخزانة العامة، فتقلصت الإيرادات العامة، مقابل استمرار تزايد النفقات العامة، التي لم تعد كافية لتلبية متطلبات الحد الأدنى من الخدمات الأساسية والحيوية للمواطنين مثل التعليم والصحة والسكن والمياه النقية والصرف الصحي والبيئة... إلخ.

2 ـ وتحت هذا الشعار «جذب الاستثمار والمستثمرين» تم التنازل عن حقوق أساسية للدولة في قطاعات حيوية مثل قطاع البترول والغاز الطبيعي، الذي خفضت فيه نسبة «الإتاوة» لمصلحة الدولة من 15 بالمئة إلى 10 بالمئة، كما منح الشركاء الأجانب مزايا إضافية في بنود أخرى (مثل بند استرداد التكاليف، الخفض الضريبي، الحصة من الإنتاج)، بحيث أصبح نصيب الشريك الأجنبي من إنتاج الآبار تراوح بين 60 بالمئة إلى 65 بالمئة في المتوسط، بينما المتوسط السائد في الدول المنتجة الأخرى يتراوح بين 35 بالمئة إلى 45 بالمئة فقط من إنتاج الآبار، وهكذا حرمنا الخزانة العامة فرص تعظيم الفائض المحقق في قطاع البترول الذي يؤول إلى الخزانة العامة للدولة.

3 ـ ومع السماح للقطاع الخاص بالدخول والمشاركة وشراء آبار للبترول، وفي مجالات الإنتاج والتكرير، زادت الضغوط على متخذ القرار وصانع السياسة الاقتصادية، من أجل زيادة أسعار المنتجات البترولية في السوق المحلية لتماثل نظيرتها في السوق العالمية، وذلك بهدف تعظيم أرباح هؤلاء المستثمرين، على حساب المستهلكين المصريين، وقطاعات الإنتاج الأخرى وخصوصاً قطاع الكهرباء، فظهر لأول مرة في تاريخ الموازنة العامة المصرية عام 2005 ـ 2006 ما يسمى «دعم المشتقات البترولية»، في عملية تلاعب محاسبي، وتضليل للرأي العام لم يسبق لها مثيل.

4 ـ زاد الأمر سوءاً حينما تراجع النمط الاستثماري لأموال هيئة البترول وشركات البترول العامة المملوكة للدولة، حيث تدنى العائد على هذه الاستثمارات من ناحية، والتوظيف الاستثماري للمحافظ المالية للهيئة والشركات من ناحية أخرى، بغرض خدمة أغراض ومصالح خاصة ببعض قيادات قطاع البترول، وأحياناً كثيرة لأغراض عائلية وانتخابية. وهذا ما أدى إلى فقدان جزء كبير من الأموال والفوائض كان من الممكن أن تضيف للخزانة العامة والموازنة العامة للدولة طوال الأعوام العشرين الأخيرة.

5 ـ في التطبيق على قطاع الغاز الطبيعي، الذي أدير بمنطق أقرب إلى إدارة العزب والإقطاعيات، سواء من خلال التعاقد مع شركة خاصة (شرق المتوسط) لتسويق الغاز المصري إلى إسرائيل، أو في تدني الأسعار مع الأردن وشركات مثل «غاز دي فرانس» و«يونيون فينوسيا» و«بريتش غاز» أو «بوابة القابضة الكويتية»، وهو ما أدى إلى خسارة مصر ما لا يقل عن 50 مليار دولار خلال الفترة التي بدأ بها التصدير لهؤلاء منذ عام 2002 حتى عام 2012.

6 ـ ينطبق الأمر ذاته على قطاع الثروة المعدنية، الذي تُرك نهباً لجماعات مصالح من المقاولين بالتواطؤ مع القيادات بالمحليات والمحافظين في كثير من المحافظات، وهذا أضاع على الدولة المصرية إيرادات هائلة ربما تتجاوز 25 مليار دولار منذ عام 1980 حتى يومنا هذا، على الأقل.

7 ـ كما تنامت ظاهرة مالية غير مسبوقة في تاريخ العمل المالي في الدول الحديثة، ألا وهي «الصناديق والحسابات الخاصة» التي بدأت بخجل بعد نكسة حزيران/يونيو عام 1967، ثم أخذت في الاتساع بصورة سرطانية بعد عام 1979، بحيث زادت حالياً على ثمانية آلاف حساب وصندوق خاص، وقد يصل إلى عشرة آلاف حساب وصندوق خاص، تضم عشرات المليارات من الجنيهات ومن العملات الأجنبية الأخرى، من دون أن يدري عنها صانع السياسة الاقتصادية شيئاً، وبدلاً من مكافحة الدولة لهذه الظاهرة الشاذة، تعززت يوماً بعد يوم، وصدرت التشريعات التي تتضمن إنشاء صناديق وحسابات خاصة في جل الأجهزة والمصالح الحكومية. وتشير الدراسات الجادة إلى أن الفائض المتاح من هذه الصناديق والحسابات لا يقل عن 100 مليار جنيه، كما أن الحركة المالية لها «مصاريف وإيرادات» قد تقارب 300 مليار جنيه سنوياً.

8 ـ كما كان لصمت الحكومة والنظام والحكم عن ظاهرة التهرب الضريبي المتفشية في قطاعات الممولين كافة ـ عدا الموظفين والشركات والهيئات الحكومية ـ ثم تعايشها مع هذه الظاهرة الشاذة، واللجوء كل فترة زمنية إلى التصالح وسياسة «عفا الله عن ما سلف»، وتكرارها

أكثر من مرة طوال الأعوام الأربعين الماضية، وإسقاط القضايا ضد الممولين المتهربين، والتصالح تحت نفس الشعار الضار «تشجيع الاستثمار والمستثمرين»، وتقديم التنازلات الضريبية وخفض الوقع الضريبي، أن أصبح التهرب عادة، تمارسه المشروعات الخاصة، وتغطيها كثير من مكاتب المحاسبين القانونيين الكبار والصغار.

ثالثاً: السياسات المالية البديلة (الموازنة العامة)

نقدم رؤيتنا للسياسات البديلة الكفيلة بإخراجنا من هذا المأزق شريطة أن تتكامل هذه الإجراءات والسياسات معاً من دون إبطاء أو تأخير، وتعتمد هذه السياسات على مفهوم «الاعتماد على مواردنا الذاتية» وتعبئة تنموية لهذه الموارد، وهي ترتكز على محوريين أساسيين هما:

المحور **الأول**: تعبئة الموارد وزيادتها.

المحور **الثاني**: ضبط النفقات وترشيدها.

1 ـ تعبئة الموارد وزيادتها

تشمل تعبئة الموارد وزيادتها الإجراءات التالية:

أ ـ إعادة النظر فوراً في النظام الضريبي الراهن

يتم ذلك سواء على مستوى الشرائح والوقع الضريبي، أو على مستوى المنظومة التحصيلية الراهنة ووسائل مكافحة التهرب الضريبي، وتشمل تعديل قانون الضرائب على الدخل الراهن رقم (91) لسنة 2005 وتعديلاته اللاحقة، وتغيير الشرائح الضريبية واتخاذ الأجراءات التالية:

(1) إعفاء ضريبي للفئات ذات الدخل المساوي للحد الأدنى للأجر (بواقع 1200 جنيه شهرياً أي 14400 جنيه سنوياً)، وهذا من شأنه رفع مستوى معيشة هذه الفئات الاجتماعية من ناحية، ولكنه في المقابل سيؤدي إلى خفض الحصيلة الضريبية من بند الأجور والمرتبات بنحو من 8 إلى 10 مليار جنيه سنوياً.

(2) في المقابل يوجد أصحاب **المهن غير التجارية** (الأطباء، المهندسون، المعلمون، مكاتب المحامين، الاستشاريون الهندسيون وغيرهم)، الذين يحققون دخولاً سنوية تزيد على 100 مليار جنيه على الأقل، ولا يدفعون ضريبياً سوى أقل من 500 مليون جنيه سنوياً، وهي نسبة متدنية جداً، ولا تعبر على الإطلاق عن حقيقة هذا النشاط. من هنا ضرورة تشديد العقوبات الجنائية والمعنوية على التهرب الضريبي بين هذه الفئات، وحرمانها من شغل الوظائف وتقلد المناصب، أو الترشح أو المشاركة في الانتخابات العامة، ورفع كفاءة جهاز التحصيل، حتى لو استدعى الأمر إجراء تغييرات جوهرية في المجموعات الوظيفية القائمة بالعمل، وتغيير أساليب العمل، ومن شأن هذا زيادة الحصيلة الضريبية من هذه الفئة بأكثر من 10 مليارات جنيه (بافتراض واقع ضريبي حده الأقصى 20 بالمئة).

(3) تطبيق صارم لقانون الضريبة العقارية، وخصوصاً على المنتجعات السكنية الفاخرة (Compounds) والمنتجعات السياحية والشاليهات والفيلات والقصور (يزيد عددها على 300 ألف قصر وفيلا وشاليه سياحي)، وتخصيص جهد الدولة ومصلحة الضرائب، مع تنظيم حملات إعلامية وإعلانية مكثفة في السنوات الخمس الأولى من التطبيق الصارم لهذه السياسة الضريبية، وخصوصاً أن حصيلة هذه الضريبة طوال السنوات السبع الماضية لم تزيد على 368 مليون جنيه، ومن شأن هذا التطبيق توفير ما يراوح بين 5 مليارات إلى 10 مليارات جنيه حصيلة إضافية.

(4) تعديل سعر الضريبة على أرباح الشركات إلى 35 بالمئة على الأقل، وعلى دخول الأفراد الذين يزيد دخلهم السنوي على 2.0 مليون جنيه إلى 35 بالمئة، مع تدرج في شرائح الضرائب، وهذا من شأنه أن يزيد الحصيلة بأكثر من 60 مليار جنيه إلى 150 مليار جنيه، ولا بد أن يكون ذلك مصحوباً بما أشرنا إليه من حملة إعلامية وإعلانية مكثفة، وعقوبات صارمة تصل إلى حد الاغتيال المعنوي للمتهربين من أداء الواجب الضريبي، وتطوير جهاز التحصيل الضريبي بصورة جذرية.

(5) مراجعة السياسات الجمركية والرسوم ومنافذ تهريب السلع عبر المنافذ القانونية وغير القانونية، في ضوء قراءة صحيحة من عدد من خبراء التنمية ومعهد التخطيط القومي، لاتفاقية الغات ومقتضياتها من ناحية، والمصلحة الوطنية وحقوق الخزانة العامة المصرية من ناحية أخرى، والمؤكد أن الفوضى السائدة الآن، وعمليات التهريب الواسعة النطاق للسلع تحت عناوين شتى (ومنها المناطق الحرة الخاصة)، كل ذلك من شأنه تعظيم الحصيلة الجمركية بمقدار يراوح بين 5 إلى 10 مليارات جنيه إضافية.

(6) تسهيل إجراءات الشهر العقاري وتوثيق الملكية، ووضع نسب ورسوم مناسبة لعمليات تسجيل ونقل الملكية العقارية، التي من شأنها زيادة إقبال الملّاك وأصحاب التصرفات العقارية على تسجيل ممتلكاتهم وبالتالي زيادة الحصيلة بأكثر من 10 مليارات جنيه على الأقل وفقاً لتقديرات الخبراء والمتخصصين في هذا المجال.

ب ـ مراجعة وإعادة هيكلة قطاع البترول

ـ مراجعة المحفظة الاستثمارية والمالية لهيئة البترول وشركات البترول العامة والمشتركة، ومدى سلامتها الاقتصادية وتحقيقها للمصالح الوطنية بعيداً من المصالح الخاصة ببعض قيادات هذا القطاع الذي غلب عليه الطابع الإقطاعي ومفهوم العزبة الخاصة.

ـ مراجعة نظم التعاقد مع الشركاء الأجانب التي أوصلت الوضع إلى حد حصول الشريك الأجنبي على 60 بالمئة إلى 65 بالمئة من إنتاج الآبار في صورة «استرداد التكاليف + حصة الشريك من الإنتاج + التهاون في استرداد الأصول».

ـ مراجعة التوسع الإداري وإنشاء الشركات غير المبرر وهيكلة القطاع مالياً ووظيفياً وإدارياً ومالياً.

ـ مراجعة الخفض الذي تم في نسب الأتاوات (من 15 بالمئة إلى 10 بالمئة)، التي تمثل حقوقاً أساسية للدولة والحكومة المصرية خلال الأعوام العشرين الماضية، وأدت إلى التضحية بحقوق الخزانة العامة المصرية لمصلحة الشركاء الأجانب.

ـ التوقف عن عمليات خصخصة الحقول والآبار، وبيع الآبار لمستثمرين مصريين وعرب وأجانب، تلك السياسة التخريبية والضارة بالمصالح الوطنية المصرية.

من شأن هذه الإجراءات جميعها، التي قد تستغرق ما بين 12 شهراً إلى 24 شهراً، زيادة الحصيلة من هذا القطاع بنحو 15 إلى 20 مليار جنيه مصري.

ج ـ إعادة هيكلة قطاع الثروة المعدنية وفصله عن قطاع البترول

تكون عمليات الهيكلة كالتالي:

ـ إنشاء وزارة مستقلة بالثروة المعدنية.

ـ عودة هيئة المساحة الجيولوجية بدورها واختصاصاتها السابقة والواضحة.

ـ إعداد خطة متكاملة لقطاع الثروة المعدنية لتصنيع المنتجات الخام، وحظر تصدير منتجات المناجم والمحاجر كمادة خام.

ـ وضع نظام للتعاقد مع المستثمرين المصريين والعرب والأجانب تكون قائمة على نظام للشراكة بين الحكومة وشركاتها العامة والشركاء من القطاع الخاص، بحيث لا تقل نسب المشاركة العامة والحكومية عن 50 بالمئة، لضمان توجيه سياسات الاستثمار بما يلبي المصالح الوطنية المصرية، ويفيد الطرفين.

ـ إصدار قانون جديد للثروة المعدنية يعزز هذا التوجه، ولا ينتصر فقط ـ كما في حالة القانون الجديد رقم (198) لسنة 2014 ـ للجباية والأتاوات وزيادة الرسوم، بل يؤكد فكرة التصنيع المشترك.

ـ ضبط العلاقة بين عمل هذه الوزارة والمحليات، إنهاءً لظواهر الفساد الهائلة التي كانت قائمة بين مقاولي المناجم والمحاجر والمحافظات عبر الصناديق والحسابات الخاصة.

ـ توسيع إطار خطة العمل لهذه الوزارة لتشمل كل الجغرافيا المصرية، وليس المثلث الذهبي بالبحر الأحمر والصحراء الشرقية الجنوبية فقط، بل تمتد إلى سيناء والصحراء الغربية.

ـ ربط الخطة الخمسية لهذا القطاع بحاجات قطاع الصناعة وبالتنسيق الكامل بينهما.

من شأن هذه السياسة والإجراءات التي سوف تستغرق من 24 شهراً إلى 36 شهراً، أن تؤدي إلى توفير ما لا يقل عن 250 ألف فرصة عمل، من ناحية، وتحقيق فائض أعمال لمصلحة الخزانة العامة للدولة في صور مختلفة (أتاوات، رسوم تراخيص، تصنيع، وتصدير) إلى نحو 15 مليار جنيه في السنة الأولى تزيد إلى 20 مليار جنيه لمصلحة الخزانة العامة للدولة.

د ـ الصناديق والحسابات الخاصة

تمثل هذه الظاهرة الشاذة في النظام المالي المصري، مشكلة على أكثر من مستوى، وقد تعرضنا لذلك في أكثر من مكان، وأكثر من موضع، من هنا فإن هناك ضرورات مالية واقتصادية لإنهائها، من خلال الإجراءات التالية:

ـ تؤلف لجنة عليا بقرار جمهوري لمراجعة وفحص وحصر هذه الصناديق والحسابات الخاصة مكونة من:

ـ رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات أو من يفوضه.

ـ محافظ البنك المركزي أو من يفوضه.

ـ وزير المالية أو من يفوضه.

ـ رئيس هيئة الأمن القومي أو من يفوضه.

ـ رئيس هيئة الرقابة الإدارية أو من يفوضه.

ـ مدير مباحث الأموال العامة.

تكون مهمة هذه اللجنة العليا والأطقم والإدارات المعاونة لها، حصر وفحص كل الصناديق والحسابات الخاصة وبيان موجوداتها المالية، والأسس القانونية لإنشائها، على أن تنتهي من أعمالها خلال سنة مالية واحدة.

هذه الإجراءات جميعها ـ متكاملة ومتوازية ـ من شأنها تعظيم الحصيلة لمصلحة الخزانة العامة بأكثر من 100 مليار جنيه سنوياً، قابلة للزيادة إذا ما أحسنّا إدارة هذا التغيير، كما أنها ستخفض العجز في الموازنة العامة للدولة بأكثر من الثلثين تقريباً، وبخاصة إذا استبعدنا التلاعب الحسابي في حساب ما يسمى دعم المشتقات البترولية.

2 ـ ضبط النفقات وترشيدها

وهذا يشمل الإجراءات التالية:

1 ـ مراجعة نفقات الباب الثاني (شراء السلع والخدمات) التي تمثل ما نسبته 11 بالمئة إلى 12 بالمئة من إجمالي مصروفات الموازنة العامة سنوياً، حيث تشمل طيفاً واسعاً من النفقات (صيانة، قطع غيار، وقود، إنارة ومياه، نفقات دعاية وإعلانات واستقبالات ونفقات أجور ومكافآت المستشارين من خارج الهيئة الوظيفية)، ويمكن خفض هذا الباب بنحو 7 بالمئة إلى 10 بالمئة سنوياً ولمدة خمس سنوات قادمة، من دون تأثير في فاعلية عمل الجهاز الإدارى للدولة، بدلاً من الزيادة السنوية المعتادة فيه، وهذا من شأنه توفير نحو 2.5 مليار إلى 3 مليارات جنيه.

2 ـ بالنسبة إلى الباب الثالث (الفوائد المحلية والأجنبية)، مع مراجعة سياسات تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة، التي أشرنا إليها من خلال نظام ضريبي عادل، وإعادة هيكلة بعض القطاعات الاقتصادية، لن تلجأ الحكومة إلى طرح أذون خزانة ولا سندات دين جديدة، وبالتالي سوف ينخفض المخصص المالي لتسديد فوائد الدين المحلي وكذلك تكاليف خدمة الدين عموماً، ومن ثم من المقدر أن ينخفض تكاليف هذا الباب سنوياً، وخلال ثلاث سنوات من لحظة تطبيق

سياساتنا البديلة بنحو 50.0 مليار جنيه سنوياً، بمجموع 150 مليار جنيه خلال السنوات الثلاث القادمة.

3 ـ أما الباب الرابع (الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية)، ونظراً إلى التلاعب المحاسبي الذي تم في ما يسمى دعم المشتقات البترولية منذ العام المالي 2005 ـ 2006، بحيث أصبح هذا الدعم لا يعبر عن حقيقة الدعم، فإن مراجعة هذه السياسة، والدعم الافتراضي للمشتقات البترولية والطاقة، من شأنهما خفض هذا الرقم لنحو النصف تقريباً (50 بالمئة)، مع ما يصاحبه ذلك من التخلص من التشوه الناتج في قطاع الكهرباء، بسبب هذه السياسة الضارة، وبالتبعية يتم خفض رقم العجز في الموازنة العامة للدولة بنفس القيمة، أي بما يقارب 50 مليار جنيه على الأقل.

4 ـ وبالنسبة إلى الباب الخامس (المصروفات الأخرى)، التي تزيد في المتوسط على 10 بالمئة من مصروفات الموازنة العامة للدولة سنوياً (أي أكثر من 30 مليار جنيه)، فبمراجعة تفاصيل بنوده يمكن توفير ما لا يقل عن 2 مليار جنيه من هذا الباب سنوياً.

5 ـ أما الباب السادس (الاستثمارات أو ما أصبح يسمى في التبويب الجديد للموازنة شراء الأصول غير المالية)، فيمكن خفض بعض بنوده، منها على سبيل المثال وليس الحصر بند «أبحاث ودراسات للمشروعات الاستثمارية» الذي كان يستفيد منه بعض المكاتب الاستشارية المملوكة لبعض الوزراء وأقربائهم، وكذلك بند «وسائل الانتقال» وبند «مباني وإنشاءات»، كل هذه البنود يمكن توفير وخفض بعضها من دون أن يؤثر ذلك سلباً في عمل الجهاز الحكومي ومشروعاته، ويقدر هذا الخفض بنحو 3 مليارات جنيه على الأقل.

6 ـ أما الباب الأول (الأجور وتعويضات العاملين)، الذي بلغ في مشروع موازنة عام 2016 ـ 2017 نحو 228 مليار جنيه، ويمثل وحده نحو 19 بالمئة من إجمالي استخدامات الموازنة العامة للدولة لذلك العام، فإن هناك خللاً هيكلياً في نمط إدارة هذا الباب، سواء قبل صدور قانون الخدمة المدنية أو بعده، حيث تستحوذ جهات وقطاعات ووزارات معينة على الحصة الكبرى منها، وهو ما يحتاج إلى إعادة توزيع مزاياه بصورة تحفظ الحقوق المتساوية لأصحاب المراكز القانونية والوظيفية المتكافئة، من دون أن تمس المصالح المكتسبة للعاملين في الدولة، وبالتالي ليس من المتصور خفض هذا الباب بأي صورة من الصور.

وهكذا فإن سياسة مالية رشيدة في مجال النفقات العامة يمكن أن تخفض هذه التكاليف بنحو 108 مليارات جنيه سنوياً، هذا بخلاف الإضافات التي سترد إلى الموازنة العامة من خلال تصحيح السياسة الإيرادية عموماً، والضريبية خصوصاً.

رابعاً: سياسات إدارة الدين العام البديلة

لا يمكن بناء سياسة فعّالة ومنتجة لإدارة الدين العام للدولة، الخارجي منها أو الداخلي، إلا إذا توافرت ثلاثة عناصر أساسية لا غنى عنها، هي:

الأول: توفير مصادر مالية لسد الفجوة التمويلية ـ وخصوصاً العجز في الموازنة العامة للدولة ـ من مصادر حقيقية، غير تضخمية ومن دون استدانة جديدة.

الثاني: إعادة النظر في هياكل الإنتاج المحلية، وخصوصاً قطاعات الإنتاج السلعي مثل الزراعة والصناعة والكهرباء والطاقة والبترول والغاز، بحيث تساهم في تخفيف حدة العجز في الميزان التجاري عبر زيادة الصادرات وخفض وترشيد الواردات، الأمر الذي يؤدي غالباً إلى تفاقم واتساع الفجوة التمويلية في ميزان المدفوعات، وهو ما يضطر الحكومات إلى اللجوء إلى الحلول السهلة على المدى القصير، والعسيرة على المدى الطويل والمتوسط، ألا وهي الاستدانة من الداخل ومن الخارج.

الثالث: تعظيم الادخار المحلي وتنويع مصادره، وخصوصاً إذا توافرت مصادر هائلة للفوائض المالية والمدخرات المتاحة للمصريين، ويجري تبديدها واستنزافها في مجالات استهلاكية وبذخية (مثل شراء القصور والفيلات والشاليهات السياحية والسكنية الفاخرة، التي تجاوزت أكثر من 415 مليار جنيه منذ عام 1980 حتى عام 2010)، وذلك تحت ضغط الحملات الإعلانية والإعلامية المكثفة والضخمة لثلاثة عقود ماضية، مع غياب كامل للدولة وسياساتها التنموية لإغراء الناس وأصحاب الفوائض على توظيف جزء من هذه الفوائض في شراء أسهم وسندات في مشروعات وشركات صناعية وزراعية وغيرها.

من دون هذه العوامل الثلاثة، لا يمكن رسم سياسة جادة لإدارة الدين العام، والتخلص من عبئه الضخم مالياً وسياسياً.

وفي ضوء ما طرحنا من سياسات مالية على صعيد الموازنة العامة من ناحية، وما سنطرحه في شأن سياسات استعادة التوازن في الاقتصاد الكلي (Macro Economics)، وإعادة هيكلة قطاعات الإنتاج الحيوية، وتبني الدولة لسياسات تخطيط لإنقاذ الوضع الاقتصادي والسياسي في البلاد من ناحية أخرى، فإننا نستطيع أن نحدد ملامح السياسة المطلوبة لإدارة الدين العام على النحو التالي:

1 ـ التوقف عن الاقتراض من الخارج ومن الداخل، أو خفض نسب هذه القروض وفقاً لخطة معلنة على أسواق المال والرأي العام من شأنه إعطاء مؤشرات للسوق الدولية والمحلية بمتانة الموقف الاقتصادي في ظل التغيرات الجديدة التي أشرنا إليها من قبل.

2 ـ إدارة النقد الأجنبي في البنوك المحلية المصرية، والبنك المركزي.

3 ـ الدخول في عملية تفاوضية مع الدائنين، وخصوصاً لتلك الديون التي شابها الفساد من أجل إلغاء بعض هذه الديون، أو تحويلها إلى تمويل مشروعات في الاقتصاد المصري، أسوة بما حصل في تجارب سابقة.

4 ـ استبدال الدين الأجنبي لبعض الدول الأوروبية بمشروعات داخل مصر، بهدف تقليص الضغط على الاحتياطي النقدي المصري من ناحية، وزيادة فرص التشغيل من ناحية أخرى.

5 ـ إدارة جادة لمعركة استرداد الأموال المنهوبة والمهربة من مصر، وخصوصاً تلك التي استولى عليها الرئيس المخلوع حسني مبارك وأسرته، والمودعة في بنوك أجنبية (وخصوصاً في سويسرا وألمانيا وفرنسا)، أو في مشروعات مشتركة مع أطراف في الخليج العربي □

وثيقة «الأخوّة الإنسانية» وتناهي «صراع الحضارات»!

الأب بشارة إيليّا(*)

باحث في الفلسفة ـ لبنان.

إن توقيع الوثيقة الإنسانية بين البابا فرنسيس والشيخ أحمد الطيب بما تحمل من دلالات دينية حضارية، إلا أنها تبقى الوثيقة الإنسانية الأولى في التاريخ بين أعلى سلطة كنسية كاثوليكية وأعلى مركز إسلامي سنّي، تطرح علينا كمّاً من تساؤلات عن مدى دلالاتها ومفاعيلها في سياقات عالم اليوم، وما هي التحديات الكبرى للديانات في زمننا الراهن وما دورها؟ فهل لها من صدى في الإطار السياسي العالمي، وما منفعتها في إبراز تقارب الحضارتين الأكثر تشعباً في العالم المسيحيّ والإسلاميّ؟ وهل هي بداية نهاية التصارع على التبشير وجذب الإنسان للعقائد الميتافيزيقيّة، كما هل إنها إعلان صريح لبداية حقبة تصالح الحضارات، أو بدء لقبول الحوار على المستوى الاجتماعي والسياسي لما يعود لخير الإنسانية وبعيد من الحوار العقائدي الذي لم ولن يتوصل إلى أي تلاقٍ؟

أمّا أن هذه الوثيقة أتت في سياق رد مباشر وغير مباشر على ما يعرف به «صراع الحضارات» بطرح صموئيل هنتنغتون أو إعادة اعتبار لشرعة حقوق الإنسان التي أنهت عامها الخمسين (1948)، وذلك ليبقى السؤال المطروح هل يتبنّى العالم بحضارتيه المسيحية والإسلامية هذه الوثيقة لتصبح مشروعاً عالمياً شاملاً لما فيها خير الإنسان إن كان مؤمناً أم لا؟

أولاً: الأفق التاريخي للوثيقة بما فيها أطروحة هنتنغتون

لطالما انتظر العالم بداية القرن الحادي والعشرين لكي يكون حالة مفصلية لبداية الألفية الثالث. إلا أن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 أصبحت هي التاريخ المفصلي، فإن

(*) البريد الإلكتروني: becharaelia@hotmail.com.

هذا العمل الإرهابي لم يهز الولايات المتحدة الأمريكية وحسب، بل أصاب العالم بأسره، منقسماً بين تيارين أساسين متضادين: **الأول** يدعو إلى الحاجة الملحّة إلى الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان، كمَخرج من الإرهاب ومفاعيله بأبعاده وتفاصيله وأسبابه ومسبباته. في المقابل ظهر تيار **ثانٍ** رافض لأي حوار تحت غطاء فكري أيديولوجي يتجه نحو صدام الحضارات. هذان التياران نجد لهما مؤيدين في الغرب كما في الشرق، ولم تعد الحرب الباردة من تهدّد العالم ولا القنابل الذرية، بل كل فكر أيديولوجي بما يحمل من أفكار أصولية تكفيرية تهدّد أمن العالم بأسره، بتجنيد أفراد لاستخدامهم في الأعمال الإرهابية.

لقد شمل هذا الانقسام العقيديّ والأيديولوجي المحرّك الأوّل والمنظّرين له من رجال السياسة ورجال الفكر، الذين انقسموا بين مؤّيد للحوار على أنه السبيل الوحيد للسلام، وبين الرافضين له في المطلق، إذ لا يجدون منه نفعاً. لذا، تظهر لنا من خلال مقاربة ما عاشه العالم إبان القرن الماضي من تحوّلات تاريخية وأفق الزمن الراهن.

لقد برزت في المجال العربي الإسلامي في الزمن المعاصر، التيارات التي قبلت الحداثة وذهبت تتفاعل مع أفكارها ومفاهيمها أمثال محمد عبده الذي حاول أن يدخل هذه المفاهيم الجديدة ويؤوّل النّص الديني وما يتوافق وخلفيته الفكرية وأفق عصره الذي انطبع بأفكار حملها معه الاستعمار، وفي المقابل ظهرت تيارات اخرى رافضة للاستعمار وأفكاره وكل ما ينتجه. فظهر الإخوان المسلمون وغيرهم من الأحزاب الأيديولوجية التي ذهبت بأفكارها السلفية والإحيائية والأصولية. بيد أن التيار الليبرالي لم يظهر جلياً إلا من خلال بعض الأفكار والكتب التي كان من المفترض أن يكون حالة تصاعدية للمشروع الإصلاحي الذي كان بدأه الأفغاني وطوّره محمد عبده، أمثال علي عبد الرازق وقاسم أمين وغيرهم...

أما اليوم ومع بداية القرن الحادي والعشرين فقد عادت لتظهر التيارات الأصولية في الساحة العربية على أنها الممثل الأول للإسلام الصحيح والمروّجة نفسها أنها الفرقة الناجية والحاميّة للإرث الإسلامي الصحيح، على الأقل بما تروّج نفسها لها على الشاشات الرقمية وما تبث من أفكار تكفيّرية على الشبكة العنكبوتية ووسائل التواصل الاجتماعي التي أدّت دوراً أساساً في تحريك ما يعرف بالربيع العربي.

أما في الغرب فقد عادت الإضاءة على أطروحة صموئيل فيليبس هنتنغتون[1]، وتفعيلها مجدداً وهي التي كانت قد ظهرت 1993 بعنوان **صدام الحضارات**، للتأمل في الصراعات ما بعد الحرب الباردة، معتبرة إياها بأنها ستتمحور حول الاختلاف الثقافي والديني بين الحضارات الكبرى في العالم، حيث طُرح سؤال مركزي: ما أصل العلاقة بين الحضارات: الحوار أم الصراع؟ وهل يجب التساؤل متى يكون الحوار؟ ومتى يكون الصراع؟ على اعتبار أن الاختلاف بين الحضارات في حد ذاته ليس هو السبب في الصراع، وحيث إن السياقات الدولية أو سياسات الخارجية للدول الكبرى هي التي تؤثر في بروز إحدى الحالتين على الأخرى صراع/حوار وفقاً لطبيعة المرحلة التاريخية

(1) صموئيل هنتنغتون، **صراع الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**، نقله إلى العربية مالك عبيد أبو شهيوة ومحمد محمد خلف (طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1999).

والمنفعة الاقتصادية لهذه الدول، ومن ثَمَّ هل يمكن أن تنتج حالة الفوضى العالمية الجديدة أو الفوضى المنظمة وضعاً مغايراً للمجتمع الشرق أوسطي عموماً والإسلاميّ خصوصاً[2]؟

وهنا لا حاجة لتحليل الظواهر العدائية بين العالم المسيحي والإسلامي التي عرفت في القرون الوسطى بالحروب الصليبية وإحصاءات أوردها هنتنغتون في كتابه وتحويل الصراع بين العالم المسيحي والعالم الإسلامي إلى صراع العالم الغربي مع الحضارة الإسلامية على وجه التحديد. بل السؤال الذي يطرح نفسه وتبقى الإجابة عنه في ملفات أجهزة الأمن العالمية، حول المستفيد من إعادة إحيائه وتفعيله ودعمه في الحركات الإسلاميّة الأصوليّة والسلفية المتطرفة هو الأكثر جاذبية عند الشعوب ببديهات بدأ يسوّق لها الغرب على أنّ الحضارة الإسلامية هي امتداد للحضارة الجاهلية ولم تأتِ بجديد إلا العنف. كل هذه الأفكار كانت لنقد الإسلام المعتدل والإصلاحي ونسف كلّ حضور للإسلام الليبرالي.

إنّ عودة الحلم بالخلافة الإسلاميّة الذي انتهى إبان الحرب العالمية الأولى سنة 1924، وإيقاظ الشعور بأن الهوية الإسلاميّة مهددة وليست سوى وليدة تيارات سلفية وأصوليّة أيديولوجيّة، اعتبرت نفسها أنها تستطيع استرجاع الهوية الإسلاميّة والمحافظة عليها من خلال إعادة بناء الدولة الإسلاميّة، وقد استثمرت هذه التيارات والتنظيمات ما يعرف بالربيع العربي وحوّلت مسارها الفكري في الكثير من الدول، وما زال المجتمع العربي وقادته على وجه الخصوص يدفع ضرائب أمن هذه التيارات واستقرارها من الداخل والخارج معاً.

بالعودة إلى طرح هنتنغتون حول صراع الحضارات، فإنّه يرفض إمكان الحوار انطلاقاً من حقائق اختلال توازنات القوى الدولية، وسياسات القوى الغربية تجاه العالم الإسلامي، أو باعتبار أن أساس هذه السياسات هو الأبعاد الثقافية الحضارية. أي الصراع الحضاري من جانب الغرب تجاه عالم الإسلام والمسلمين خصوصاً. ويصف هنتنغتون المسلمين بأنهم عنيفون بالفطرة، ملاحظاً أنه حيثما نظر الواحد على امتداد حدود الإسلام يجد أن المسلمين لديهم مشكلات في العيش بسلام مع جيرانهم[3]، وتالياً، لن يكون الحوار سوى وسيلة لفرض الهيمنة الحضارية والثقافية. بهذا الطرح يكون هنتنغتون قد ضرب بعرض الحائط وكل من تبنى أطروحته، تنص المادة الثانية من شرعة حقوق الإنسان على ما يلي: «لكلِّ إنسان حقُّ التمتُّع بجميع الحقوق والحرِّيات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أيِّ نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدِّين، أو الرأي سياسياً وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أيِّ وضع آخر. وفضلاً عن ذلك لا يجوز التمييزُ على أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص، سواء أكان مستقلّاً أم موضوعاً تحت الوصاية أم غير متمتِّع بالحكم الذاتي أم خاضعاً لأيِّ قيد آخر على سيادته»[4].

---

(2) انظر: المصدر نفسه، ص 30 ـ 45.

(3) المصدر نفسه، ص 416.

(4) شرعة حقوق الإنسان، المادة 2.

كما أنّ من رفض أن تكون العلاقة بين الحضارات متوازية وليس من خلال توازن القوى والمصالح، هي المفسر الأساس للعلاقات الدولية، انطلاقاً من هذه الرؤية للعلاقات الدولية، رفض تسييس الحضارات، كما رفض إلصاق التهمة بالإسلام والحضارة الإسلامية بوصفها مصادر للصراع والتصادم، وتالياً دفاعاً عن الإسلام والمسلمين الذين يقبلون الآخر ولا يرفضونه، بل يتعاونون ومستعدون للحوار معه، كما واجب الحفاظ على التعددية الثقافية والحوار بين الثقافات والحضارات لكونه الأساس في العلاقات الدولية انطلاقاً من رؤية إنسانية عالمية، وهذا ما نصه شرعة حقوق الإنسان بأنّ «لكلّ شخص حقٌّ في حرِّية الفكر والوجدان والدِّين، ويشمل هذا الحقُّ حرِّيته في تغيير دينه أو معتقده، وحرِّيته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبُّد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة»[5] أو انطلاقاً من رؤية إسلامية تعترف بأهمية الحوار، والتعارف الحضاري بين الأمم والشعوب، وكأساس من أسس الرسالة العالمية للإسلام، ﴿**ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ**﴾[6]، وهذه دعوة واضحة من النص القرآني للحوار وترك الباب متعلقاً بالله الذي يعلم ما لا تعلمون.

نجد بين سطور أطروحة هنتنغتون ومن خلال إعلانه لنهاية الحرب الباردة وتغيير محاور الدول الكبرى، إعلاناً صريحاً لانتهاك ونهاية مفاعيل شرعة حقوق الإنسان.

في هذا الأفق بين من يدعو لحوار الحضارات ومن يرفضه في المطلق، ظهرت صورة معبّرة لقداسة البابا فرنسيس وشيخ الأزهر الشريف أحمد الطيّب، يداً بيد تمثل لقاء هاتين الحضارتين، الإسلامية والمسيحية. لربما كان العالم ينتظر من القطبين الإسلامي السّنّي، والمسيحيّ الكاثوليكيّ، وثيقة هدفها الحوار ما بين الأديان، في ما يخص الهدف الأعلى من الإيمان بالله وبالعقائد الإيمانية من قبل الطرفين. أو بمعنى آخر تحديد بوصلة نحو الدين في عالمنا الراهن، والتحديات التي تضرب العقائد المنزلة على الإنسان والإنسانيّة، فإن عالمنا في مواجهة شرسة ما بين حرية المعتقد والمعتقد الحرّ، إلا أنها كانت لتجيب عن رفض مبدأ طرحه هنتنغتون وتبنّاه العالم وواجهه بوثيقة الأخوّة الإنسانية وإعادة الاعتبار إلى شرعة حقوق الإنسان التي تخطى عمرها الخمسين سنة.

فقد لبّى البابا فرنسيس الدعوة الرسميّة التي وجهها إليه الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربيّة المتّحدة، فزار البابا دولة الإمارات، ولقي استقبالاً حكوميّاً وشعبياً حافلين.

واعتبرت الزيارة حدثاً تاريخيّاً إنسانيّاً حضاريّاً مسيحيّاً إسلاميّاً، معبّراً عن الروح الإنسانيّة العالية، والأخلاق الرفيعة، والوسطيّة، والنيات الحسنة، والإرادة الصادقة، والمنفتحة على آفاق مستقبل العلاقات المسيحيّة الإسلاميّة، والجهاد في سبيل تعزيزها وتقدّمها وترسيخها، ونجاحُ

(5) شرعة حقوق الإنسان المادة 18.

(6) **القرآن الكريم**، «سورة النحل،» الآية 125.

مشروع حوار الحضارات والثقافات والأديان الذي هو رجاء عالم اليوم. وفي الوقت نفسه رفض أطروحة صاموئيل هنتنغتون المعروفة بصراع الحضارات.

في الرّابع من شباط/فبراير 2019، تمّ التوقيع في أبوظبي عاصمة دولة الإمارات على «وثيقة الأخوّة الإنسانيّة والعيش المشترك»، بين البابا فرنسيس وشيخ الأزهر الشريف أحمد الطيّب. وهي أوّل وثيقة مشتركة تصدر عن أكبر مرجعين مسيحيّ وإسلاميّ.

بدايةً تطرح الإشكالية نفسها من حيث المبدأ، بالسؤال التالي، هل يوقع الإسلام عموماً والإسلاميون خصوصاً، على ما جاء في وثيقة «الأخوّة الإنسانيّة» بما تحمل من قيم السلام فتخدم فكرة العيش المشترك والإنسان؟ وما هي الطروح الجديدة التي تحملها وهي الأولى من نوعها في التاريخ؟ وهل هذه الوثيقة هي أساس متين لبناء قاعدة حوار الحضارات في عالمنا المتخبط بالمصالح الاقتصادية السياسية التي تبني ثروتها على الصراعات القائمة والمفتعلة في العالم؟

ثانياً: وثيقة الأخوّة الإنسانيّة من أجل السلام العالمي والعيش المشترك

إلا أن هذه الوثيقة قد بنيت في مقدمتها على ما تختزن الديانتان المسيحية والإسلامية، من إيمان وإجلال ومحبة وعبادة لله، وتفعيلها ومشاركتها مع الآخر، من مبدأ أن الله قد خلق الناس أجمعين، مع احترام وتقدير الحرية الدينية بمعنى شركة في المحبة ووحدة في التنوع الإنساني. انطلاقاً من هنا، لقد اتفقا على تحديد الوجع الإنساني في عالم اليوم، وهو «سواءٌ على مُستَوى التقدُّم العِلميِّ والتقنيِّ، والإنجازاتِ العلاجيَّة، والعصرِ الرَّقميِّ، ووسائلِ الإعلام الحديثةِ، أو على مستوى الفقرِ والحُروبِ، والآلامِ التي يُعاني منها العديدُ من إخوتِنا وأَخَواتِنا في مَناطقَ مُختلِفةٍ من العالمِ، نتيجةَ سِباقِ التَّسلُّحِ، والظُّلمِ الاجتماعيِّ، والفسادِ، وعدَمِ المُساواةِ، والتدهورِ الأخلاقيِّ، والإرهابِ، والعُنصُريَّةِ والتَّطرُّفِ، وغيرِها من الأسبابِ الأُخرى»[7].

إذاً، لقد وُضعت هذه الوثيقة من حيث المبدأ لتجمع الإنسانية بأكملها، من يؤمن بالله الخالق ومن لا يؤمن «لتكونَ إعلاناً مُشتَركاً عن نَوايا صالحةٍ وصادقةٍ من أجلِ دعوةِ كُلِّ مَن يَحمِلُونَ في قُلوبِهم إيماناً باللهِ وإيماناً بالأُخُوَّةِ الإنسانيَّةِ أن يَتَوحَّدُوا ويَعمَلُوا معاً»[8].

تبدأ هذه الوثيقة «باسم الله»، «باسم النفس البشرية الطاهرة»، «باسم الفقراء والبائسين والمحرومين والمهمشين»، «باسم الأيتام والأرامل والمهجرين والنازحين»، «باسم الشعوب التي فقدت الأمن والسلام والتعايش»، وأيضاً «باسم الأخوّة الإنسانية» و«باسم الحرية»[9].

وُلدت هذه الوثيقة بالمسؤولية الموكلة إلى الطرفين الدينية والأدبية، ووُجّهت إلى العالم بأسره، بداية إلى قادة العالم وصنّاع السياسات الدوليّة والاقتصادية العالميّة، من أجل نشر

(7) مقدمة وثيقة الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك.

(8) المصدر نفسه.

(9) المصدر نفسه.

ثقافة التسامح والتعايش والسلام، وبوقف الحروب وسيل الدماء، كما بما يخص التراجع المناخي والانحدار الثقافي والأخلاقيّ. وأيضاً إلى المفكرين والفلاسفة ورجال الدين والفنانين والاعلاميّين والمبدعين لنشر قيم السلام والعدل والخير والجمال. وبعد الإقرار وتقدير نجاحات منتجات الحضارة المعاصرة، إلا أن تغييب الضمير الإنساني وإقصاء الأخلاق الدينية، أدى إلى قلب المقاييس من خلال «وضع القيم المادية الدنيوية موضع المبادئ العليا المتسامية»[10].

فلا عجب إلى هنا من توقيع هذه الوثيقة من جانب هذين الطرفين، إلا من أن يحصل البابا على توقيع الشيخ الأزهر في ما يخص القسم الثاني من هذه الوثيقة التي تتطرق إلى التّطرف الديني والتشدّد الأعمى، إنما لأمر مهم ويستدعي الدهشة، وهذا ما اتفق الطرفان على تسميته «حرب عالميّة ثالثة على أجزاء» والتي خلفت عدداً لا يحصى من الضحايا. ونبهت هذه الوثيقة أيضاً إلى أن ما زال يوجد أماكن يجري إعدادها لمزيد من الانفجار... فهل يستطيع الطرفان الالتزام بتوقيف التطرف الديني الحاصل ويقولان: «إنَّنا نُؤكِّدُ أيضاً أهميَّةِ إيقاظِ الحِسِّ الدِّينيِّ والحاجةِ لبَعْثِه مُجدَّداً في نُفُوسِ الأجيالِ الجديدةِ عن طريقِ التَّربيةِ الصَّحِيحةِ والتنشئةِ السَّليمةِ والتحلِّي بالأخلاقِ والتَّمسُّكِ بالتعاليمِ الدِّينيَّةِ القَويمةِ لمُواجَهةِ النَّزعاتِ الفرديَّةِ والأنانيَّةِ والصِّداميَّةِ، والتَّطرُّفِ والتعصُّبِ الأعمى بكُلِّ أشكالِه وصُوَرِه[11]».

وأكدت الوثيقة أن هدف الاديان المشترك هو الإيمان بالله وعبادته، كما حثّت جميع البشر على عبادته، إلا أن هبة الحياة التي هي منه، لا يحق لأي كان أن ينتزعها منذ البداية حتى الرمق الأخير. فتدين الوثيقة كل الممارسات «التي تهدد الإنسان، كالإبادةِ الجماعيَّةِ، والعَمَليَّاتِ الإرهابيَّة، والتهجيرِ القَسْرِيِّ، والمُتاجَرةِ بالأعضاءِ البشَرِيَّةِ، والإجهاضِ، وما يُطلَقُ عليه الموت [اللا] رَحِيم، والسياساتِ التي تُشجِّعُها». يبقى السؤال، هل يستطيع شيخ الأزهر العمل من أجل توقيف العمليّات الإرهابيّة التي تقوم بها الجماعات الإسلامية المتطرفة، كما هل يستطيع البابا إيقاف عمليات الإجهاض والموت الرحيم التي تتكاثر يوماً بعد يوماً في المجتمعات الغربية؟

إلا أنهما يقرّان بأنّ ما حصل ويحصل باسم الدين من حروب وبث مشاعر كراهية وعداء وتعصب وتشجيع للعنف وإراقة الدماء، إنما هو حصيلة الانحراف عن التعاليم الدينيّة، كما هو نتيجة استغلال الأديان في السياسة، وبصورة مباشرة من طائفة من رجال الدين. فهل يستطيع شيخ الأزهر تكفير رجال الدين على الأقل الذين يؤوّلون الدين الإسلامي بطريقة خاطئة ويحمّلون الإسلام أوزار النصّ الديني وأيديولوجياتهم ومفاهيمهم العقيمة؛ كما يفعل الفاتيكان بمراقبة تعاليم الإكليريكيات والأساتذة والكتب من خلال مجمع العقيدة والإيمان من أجل الحد من كل انحراف عقيديّ. وهل ستوقف هذه الوثيقة التاريخية زج اسم الله في الحروب، و«أعمالِ القتلِ والتشريدِ والإرهابِ والبَطْشِ؛ لإيماننا المُشتَرَكِ بأنَّ الله لم يَخْلُقِ الناسَ ليُقَتَّلوا أو ليَتَقاتَلُوا أو يُعذَّبُوا أو يُضيَّقَ عليهم في حَياتِهم ومَعاشِهم، وأنَّه ـ عَزَّ وجَلَّ ـ في غِنًى عمَّن يُدَافِعُ عنه أو يُرْهِبُ الآخَرِين باسمِه»[12]؟

(10) المصدر نفسه.

(11) المصدر نفسه.

(12) المصدر نفسه.

فإذا توصلت هذه الوثيقة التي وقعها قداسة الحبر الأعظم والشيخ الأزهر إلى بث القناعات الراسخة في الضمير الإنسانيّ حول التعليم الصحيح للأديان التي «تَدعُو إلى التمسُّك بقِيَم السلام وإعلاءِ قِيَم التعارُفِ المُتبادَلِ والأُخُـوَّةِ الإنسانيَّةِ والعَيْشِ المشترَكِ، وتكريس الحِكْمَةِ والعَدْلِ والإحسان»[13]، فإنه ينقل صراع الحضارات الذي طرحه هنتنغتون إلى لقاء وحوار حضاري، من خلال احترام مبدأ الحرية اعتقاداً وفكراً وتعبيراً وممارسة، مع التشديد على العدل القائم على الرحمة. وتفعيل دور الحوار والتلاقي بين الناس من خلال تجنب الجدل العقيم، الذي لم يتطرق له هذان الرجلان، بل نشر التسامح وقبول الآخر والتعايش، التي عبّرا عنها من خلال حماية دور العبادة، من استهدافها بالاعتداء والتفجير والتهديم، باعتبار أن هذه الأعمال هي خروج صريح عن تعاليم الأديان، وعلى أن الإرهاب ليس نتاجاً للدين، حتى ولو رفع الإرهابيون الشعائر الدينية، فهي نتيجة تراكمات تلقّن النصّ الديني بطريقة خاطئة.

وتدعو وثيقة «الأخوة الإنسانية» أيضاً إلى مفهوم المواطنة الكاملة والتخلي عن المفهوم الإقصائي. وتشدد على دور المرأة وحقها في التعليم والعمل وممارسة حقوقها السياسية كما توجب تحريرها من الضغوط التاريخية والاجتماعية المنافية لثوابت عقيدتها وكرامتها، فهل هذا ممكن تحقيقه في المجتمعات الإسلامية؟ أضف إلى ذلك حقوق المسنين والأطفال وذوي الحاجات الخاصة كما المستضعفين.

نعم، إن هذه الوثيقة هي برنامج عمل ومشروع ودعوة إلى التصالح، ليس فقط بين المسيحية والإسلام، بل بالأساس هي ورقة عمل يحملها البابا فرنسيس إلى المجتمع الإسلامي للعمل على تطبيقها من خلال مواجهة الماضي وأخطائه والتصالح معه من أجل حاضر أفضل، ومستقبل يليق بالإنسانية، وشجاعة الاعتذار عن الأخطاء التي ارتكبت وما زالت ترتكب باسم الدين، كما هي دعوة ضمنية إلى قراءة النصوص الدينية بتأويلات الحاضر الجديد.

ثالثاً: الوثيقة وإعلان أفق جديد

لقد اصطدم الإسلام المعاصر مع الحداثة ومفاهيمها التي كانت تحمل أطاريح جديدة وغريبة عن العالم الإسلامي، إلا أن الإسلام أنجب الكثير ممّن تبنوا أفكار الحداثة وعمل على إصلاح المؤسسة الإسلامية، أمثال الشيخ محمد عبده شيخ الأزهر الذي نظر إلى الإسلام المبدأ الصّالح للتغيير، والرقابة السّليمة على تطبيق المفاهيم الجديدة التي يطرحها ويعالجها، العقل البشريّ. وعلى الدّين أن يماشي إشكاليّات العقل البشري ومراقبته في مسيرته، من دون التعرّض للقيم الأخلاقية الموروثة، على الرغم من التّحدي والمحاذير التي قد تترتّب على انجرار العقلانيين إلى تهميش دور الدّين في حياة المجتمع[14].

فهل الوثيقة الإنسانية قد حملت في طياتها أفكار الزمن الراهن إلى العالم الإسلامي؟ وهل يعترف شيخ الأزهر أحمد الطيب ما اعترف به محمّد عبده بأن خللاً ما جرى في عقيدة الإسلام،

---

(13) المصدر نفسه.

(14) انظر: محمد عبده، **الأعمال الكاملة**، مج 3، ص 382 ـ 383، وأيضاً ص 320.

وهذا الخلل لا يمتّ بصلة إلى جوهر عقيدة الإسلام؟ هذا الخلل أدّى، بطبيعة الحال إلى انحطاط شمل حياة المسلمين منذ قرون، فظهرت دعوة محمّد عبده الإصلاحيّة جلية بأن لا يمكن للعقيدة الإسلاميّة إلّا أن تكون حافزاً على التّقدم والتّمدّن، واكتساب العلوم المفيدة، كما كانت الحال في بدايات الدّعوة الإسلاميّة، عندما كانت المعتقدات سليمة من أي زيف أو بدع.

ويضيف محمّد عبده أن الطابع العقلاني للإيمان، كان واضحاً في زمن النّبيّ، كما تقديم العقل على ظاهرة الشرع عند التعارض، والاعتبار بالوقائع التّاريخية والطبيعية الوضعية لاستنباط سنن الكون وقوانينه، والإفادة منها في حياة المؤمنين الدنيوية، وقلب السلطة الدّينيّة من أسسها لمحو آثار كل عبودية لغير الله، ومودة الإسلام لمخالفي عقائده، والجمع بين مصالح الدّين والآخرة، بل وتغليب مصلحة الحياة على مصلحة الدّين. كل هذه المفاهيم التي يضيء عليها عبده، يعتبرها حافزاً أساساً إلى رقيّ الإسلام والخروج من انحطاطه العرضيّ، ويشهد على كلامه النّصّ الدّينيّ، كما الأفق التّاريخي لانطلاق الدّعوة الإسلاميّة في عصورها الأولى. ويذهب أبعد من ذلك ليقول إن ما توصلت إليه أوروبا، هو من خلال ما نقل إليها العرب من ثمار معارف اليونان وعلومهم، وهذه المعارف هي التي أنتجت الحضارة الحديثة[15].

فهل الغرب من خلال البابا فرنسيس يعيد ما أخذه الغرب إلى الشرق بنقل المفاهيم الجديدة من دون مصلحة إلا خدمة الإنسان. وهل يقبل أحمد الطيب شيخ الأزهر بث هذه الروح في الديانة الإسلامية؟ فيكون قد وصل البابا فرنسيس إذاً إلى إبداع سياقات جديدة لقراءة النصّ الديني المسيحي، إذ أعطى آفاقاً جديدة وأجوبة جديدة ومختلفة، لتجاوب ولتشفي عطش الإنسانية إلى الله من خلال المؤسسة الدينية المسيحية، وها هو الآن في هذه الوثيقة يوصل هذه الروح إلى العالم الإسلامي، فهل ينجح؟

رابعاً: إشكاليات التيارات الإسلامية التي بُنيت على النص الديني

ما زالت أزمة الهويّة التي تعرّض لها المجال العربيّ الإسلاميّ المعاصر تأثيراتها في الوجدان الإسلاميّ الراهن، فوجد فيها الخطاب «الإسلامويّ» أرضاً خصبة لخطابه السّياسيّ، ولكنه في الوقت نفسه، مرّ بمرحلة من المراحل، بتأزّمات، نتيجة انسداد الواقع نفسه، كما رفض الكيانات السّياسيّة التي فرضتها التحولات السياسية الديكتاتورية، من خلال مظاهر السّلوك، وطرح نموذجاً على أساس أنّه ضرورة لا بدّ من أنّ يحتاج إليه المسلمون في الزّمن المعاصر، فكان الخطاب الإسلاميّ الرّافض لكلّ ما أنجبته الحداثة، من دون تمييز، على أنّه أفكار استعماريّة تهدف إلى تهديم التّراث الإسلاميّ وهويته، عاد تفعيل هذا الجو مع إعلان الأرض قرية واحدة صغيرة مع ما يعرف بالثورة المعلوماتية؛ وهكذا أصبحت المعلومة متاحة للجميع، كما إعادة نشر كل فكر يضرب العقائد الدينية. لقد حاولت الكنيسة مواجهتها وهذا ما نراه في خطاب البابا فرنسيس على وجه الخصوص بكسر السياقات من أجل إنجاب أفكار تتلاءم والزمن الراهن من دون مسّ الإيمان الصافي في جوهر المسيحية إنما بدلالات جديدة وأفكار جديدة. بيد أن الإسلام وجد في الخطاب

(15) انظر: المصدر نفسه، ص 329 ـ 336.

الرافض الطريق الاسرع على الرغم من أن بعضاً منه حاول أن ينتج خطاباً يوافق العصر من خلال استعمال الآليات والطرائق العلمية الحديثة في فهم الإيمان، أمّا بعضهم الآخر فقد كفّر كلّ من يقبل الحداثة وأفكارها في المطلق، لأنه ليس من الإسلام في شيء، بل هو في جاهليّة، ولا بدّ من عودة الحاكميّة لإصلاح الدّعوة التي أتى بها الله، من خلال رسوله محمّد. وهكذا عادت هذه الأفكار إلى الحضور والتفعيل.

أخذ هذا المنحى من التّفكير يرفض الواقع، بغية تدميره وبناء واقع آخر يقوم على السّلب المطلق، وعلى الرّفض المطلق، وعلى النّفي المطلق ما عمدت إليه هذه المجتمعات من بثّه في البلدان العربيّة. هذا العقل الإسلاميّ الأصولي المتطرف، استعاد فتاوى ابن تيمية، إضافة إلى غيره من الأصوليين من فكر متطرف أعطى دفعاً جديداً ليصبح عقلاً إطلاقياً. وكلّ ذلك مبني على النص الديني، ما يعني أنّه يأخذ الآية إلى أبعد ممّا تحتمله، وهذا يعني ان من لم يحكم بما أنزل الله، وكان يراد بكلمة «حكم» إطلاق كلّ ما يمسّ تنظيمات الحياة العامة التي يجب تنظيمها وفق مراد الله، وأمر الله، بمعنى الحكم لله، في كل أمور الحياة، وفق الأفق الذي أنزل به النّصّ القرآنيّ مع تغييب الأفق الرّاهن للمتلقّي.

يعود الفكر المتطرف إلى ما قبل الحداثة، وما قبل عصر التنوير، حتى إلى ما قبل القرون الوسطى، حيث كانت محوريّة الحياة ومركزيتها لله وحده. لقد اعتبر سيّد قطب أنّ الجاهليّة هي من نصّبت الإنسان في محور الوجود، وأعطته المركزيّة، كالعلمانيّة، والديمقراطيّة، والتشريعات الحديثة.

عمد الخطاب الدّينيّ الأصولي، لا بل الخطاب الإسلاميّ الأيديولوجيّ، إلى تأسيس الواقع على مركزيّة الله من خلال تنصيب النّصّ الدّينيّ المرجع المعرفيّ الحصريّ، ورفض كلّ أنواع العلوم الحديثة. وقد تبنّى هذا الخطاب منهجية سيّد قطب على أنّ الإسلام يملك الحقائق المطلقة والأولية التي تنكشف منها كل حقائق الثنويّة، مؤكّداً «أن الإسلام تصوّر مستقلّ للوجود والحياة، وتصوّر كاملّ ذو خصائص متميّزة. ومن ثمّ ينبثق منه منهج ذاتيّ مستقلّ للحياة كلّها بكلّ مقوّماتها وارتباطاتها»[16].

هذا من دون غوص في فكر ابن تيمية الذي حاول أن يعطل العقل الإسلامي على الاطلاق، ولا فكر محمد بن عبد الوهاب مؤسس الحركة الوهابية... إن فكرة السلف الصالح لطالما جذبت إليها شخصيات فكرية على سبيل المثال لا الحصر انحراف محمد رشيد رضا الذي كان تلميذاً لمحمد عبده ويعمل في مشروعه الإصلاحي ليصبح منظّراً في التطرف والإرهاب، ما يتبين لنا أن الحركات الأصولية والسلفية أكثر جاذبية للشعوب العربية من حركات الإصلاح والتحرر لما تغذي نفسها من النص الديني من دون الحاجة إلى العلوم والمعاصرة وتطور الشعوب.

إن كل التيارات التي أنتجها الإسلام من إصلاحية أو ليبرالية أو حتى السلفية الأصولية مبنيّة على النص القرآني، وهنا تبرز قوة النّصّ الدّينيّ الإسلامي من إبداع فهم جديد ومختلف أو حتى متعارض وفق خلفية كل متلقٍّ، كما وفق تغيّر الأفق والسّياق الذي يُقرأ فيه. فالمؤوّل الذي يتناول

(16) سيّد قطب، **معالم في الطريق**، ص 199.

نصاً ويحاول أن يطبّقه على نفسه، غير أنّ هذا لا يعني أن النّصّ يُعطى كشيء كلّيّ، فيفهمه بحدّ ذاته أولاً، وبعد ذلك يستخدمه في تطبيقات جزئيّة. إنّما المؤوّل بالأحرى، لا يسعى إلى أكثر من فهم هذا الكلّيّ. بمعنى أنّه يفهم ما يقوله النّصّ، وما يكوّن معناه ودلالته. وكيما يفهمه، يتعيّن عليه ألّا يحاول تجاهل نفسه، وحالته التّأويليّة الجزئيّة. فيجب عليه وصل النّصّ بهذه الحالة، إن أراد أن يفهم فعلاً[17].

كثرت، في الآونة الأخيرة، في ضوء ما يعرف «الثورات العربية» دعوات جدية وجديدة لإعادة قراءة النّصّ الدّيني الإسلاميّ، أو بالمعنى التأويلي تلقّي النصّ وفق الأفق الرّاهن وتحدياته العلميّة والثقافيّة الانفتاحية. لكن يبقى السّؤال المفتوح كيف يقرأ الإسلام نفسه وذاته وكيانه في النّصّ الدّينيّ؟ إنها معضلة بل دعوة إلى قراءة توافق دلالات عصرنا، في ضوء ما توصلت إليه العلوم الإنسانيّة من تقدّم وازدهار.

خامساً: سبل تحقيق الوثيقة في فهم صحيح للنص الديني

لقد أدّت حركة الإصلاح الديني في الكنيسة أي الطائفة البروتستانتية دوراً مهماً في فهم الكتاب المقدس وتأويله عند المسيحين عموماً، من خلال نشر الكتاب المقدس ونشر تفاسيره الجديدة ليتوافق مع عملية الفهم، وما توصّلت إليه العلوم الإنسانية، على وجه الخصوص الهرمينوطيقا الحديثة من تحليل في علم الفهم. كما أدّت المطابع الحديثة في انطلاقها في القرن السابع عشر دوراً جوهرياً في هذا النشر. لقد وجدت الكنيسة الكاثوليكية نفسها متخلفة عما وصل إليه العلم فما كان من مثقفيها إلا حثّ البابا يوحنا الثالث والعشرين على عقد مجمع عام عرف بالمجمع الفاتيكاني الثاني الذي عقد على مدى عامي 1962 ـ 1965، وفي أول اجتماعاته أعلن فيه اختتام المجمع الفاتيكاني الأول 1869 ـ 1870 كما خطابه الذي ينتمي بالفكر إلى العصور الوسطى. إن دور الكنيسة الكاثوليكية وانخراطها في عالم اليوم، يعود إلى العمل لتحقيق مقررات هذا المجمع ومحاولة دائمة لفهم النص الديني والإيمان الكاثوليكي على ما تتوصل إليه العلوم الحديثة، ودخلت علوم إيكزاجيز (Exégèse) أي علم تفسير أو تأويل وفهم الكتاب المقدس، لكي تبقى الكنيسة مرافقة الإنسان والإنسانية في التحديات وفي مسيرته الأخلاقية التي يفرضها عليه عصره، من خلال تلقّي النص الديني.

أما من ناحية الدين الإسلامي، فإن الإشكالية الأساس والأخطر هي بكيفية تلقي النص الديني، وهي أخطر بمعنى أن يسوع المسيح لم يدخل ولم يدخل أتباعه في منهج سياسي وتنظيري، وهو من قال «اعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله»[18]. وقد حافظ أتباعه في تنظير الأمور في

(17) هانز جورج غادامير، **الحقيقة والمنهج: الخطوط الأساسيّة لتأويلية فلسفية**، ترجمة حسن ناظم وعلي حاكم صالح؛ راجعه عن الألمانية جورج كتوره (طرابلس ـ ليبيا: دار أوريا، 2007)، ص 438.

(18) **الكتاب المقدس**، «الأنجيل مرقس،» الأصحاح 12، الآية 17.

ما يخص اللاهوت ولم يدخلوا النص الديني المسيحي في الصراع السياسي وإن وجد. بيد أن الرسول محمد أدخل الدعوة الإسلامية كما النصّ الديني في تفاصيل الأمور الحياتية ﴿**إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس**﴾[19].

يشير الفيلسوف الالماني جورج هانس غادامير، إلى أنّ التلقّي ليس فعلاً آنياً، كما أنّ المعنى لا يتكرر في كلّ الأزمنة، إنّما يحصل في كلّ مرحلة ابتكار جديد أو خلق جديد، بحكم أنّ الحدث التّأويليّ ليس حدثاً سلبياً، بل هو حدث إيجابي. وهذه الفكرة أكّدها بقوله: «إنّ تأويل الكلمة هو كلمة المؤوّل؛ وهو ليس اللغة ومعجم النّصّ المؤوّل. وهذا يعني أنّ التمثّل ليس مجرّد إعادة إنتاج، أو تكراراً للنصّ التّراثي؛ إنّما هو إبداع جديد للفهم»[20]. فالنّصّ الدّينيّ يضع القارئ ضمن منهجيّته من خلال مراقبته، كما يفرض عليه أحكامه. في المقابل، يلقي القارئ على النّصّ همومه، وشجون وجوده، وتحدّياته في الوجود، ويريد أن يُجيبه النّصّ، فينتج من هذا تجاذب وتضارب بين الأفقين، إذ يحاول كلّ أفق أن يجذب الآخر إليه، لكي يعلن انتصاره عليه. وهذا ما يعرف عند غادامير بعمليّة الفهم. تحدث هذه العمليّة في القراءة التي تحصل فيها عمليّة الفهم، من خلال إملاءات وممانعات متبادلة بين القارئ والمقروء. فالنّصّ يملي سياقاته ومؤثّراته ومرجعيّاته الدّينيّة على القارئ، محاولاً تقبّله، من دون أيّ اعتراض، كما يعلن النّصّ انفتاحه على أيّ قارئ، بينما يحاول القارئ البحث في النّصّ عمّا يرضي موقفه ويجيب عن أسئلته، ما يؤدّي إلى إنتاج معنى غير ذلك المعطى في النّصّ، من خلال بناء دلاليّ يبّينه بنفسه، في ضوء تجربته الخاصّة.

إن الوثيقة قد حددت نقطة مهمة بأن الإرهاب «هو نتيجةٌ لتَراكُمات الفُهُوم الخاطئةِ لنُصُوصِ الأديـانِ»[21]. لتفتح أبعاداً جديدة لقراءة جديدة لربما متحررة من هذه التراكمات التي حكمت النص بآفاق غابرة يحكمها سياقات مختلفة عن واقع الزمن الراهن، لكي تجيب عن التّغيرات المستجدّة. إذاً لا بدّ من سؤال جديد يطرح على النص، ولا بدّ أيضاً من جواب جديد تحدّده التجربة التّأويليّة التي تساعد النص في هذا المضمار. يقول غادامير، يتيح لنا الآن أن نعيّن بدقّة ماهيّة الوعي المتأثّر تاريخياً، كما أنّ جدال السّؤال والجواب يُظهران الفهم على أنّه عمليّة علاقة تبادلية من نوع المحادثة. بيد أنّ النّصّ لا يتكلم إلينا بالطريقة نفسها التي يتكلم إلينا بها شخص آخر. وهذا ما دفع غادامير هذا النوع من الفهم إلى تسميته «حمل النّصّ على التكلّم»[22]. من خلال الإجابة عن أسئلتنا التي نوجّهها إليه، الذي هو مرتبط بدوره بالجواب المتوقع في النّصّ، ويشرح أنّ الجواب المتوقع هو أيضاً مرتبط بالتّراث؛ وهذا الوعي المجرّب تاريخياً يكون وعياً مفتوحاً على التجربة التّاريخيّة. وهذا ما يصف تحققه غادامير بانصهار آفاق الفهم، وهو ما يتوسط بين

(19) **القرآن الكريم**، «سورة النساء،» الآية 105.

(20) غادامير، المصدر نفسه، ص 611.

(21) وثيقة الأخوة الإنسانية.

(22) غادامير، المصدر نفسه، ص 501.

النّصّ والمؤوّل. إذ يعتبر أن انصهار الأفق الذي يحدث في الفهم هو الإنجاز الفعليّ للّغة[23]. لذا، سننتقل إلى التعمّق في كيفيّة اصطناع المفاهيم، متأثرة بالأفق التاريخيّ العربيّ في عمليّة التأويليّة، وذلك من أجل ترسيخ العلاقة بين الشرق والغرب كضرورة قصوى لحوار الثقافات كما تنص عليه الوثيقة.

سادساً: تأويلات الإسلام واصطناع مفاهيم حديثة

فما كان من التيّارات الإسلاميّة التي بدأت تتوضّح معالمها من الإكباب على تأويل القرآن وبما يتوافق مع آرائها وتوجّهاتها السّياسيّة، وعلى هذا الأساس، أقامت هذه الحركات الإصلاحيّة والأصوليّة واللّيبراليّة أطاريحها، وتأويلاتها بوصف الإسلام اعتقاداً ونظاماً اجتماعياً يقتضي تصحيح المسار التّاريخيّ استعادته في الزّمن الرّاهن وتفعليه في الحياة اليوميّة. وهذا ما عمدت إليه الحركات الإسلاميّة، من خلال استعادة سيادة الإسلام في النّظام الاجتماعيّ والسّياسيّ، ما جعل الخطابات تأخذ بتنوّعها تصطنع مفاهيم جديدة مبنيّة على تأويلات خصوصّية تستدعي الدّين بنصوصه وقراءاته الأرثوذوكسيّة، ونماذجه، وسردياتّه، وقراءته بمنهج هرمينوطيقيّ يتوافق مع تطلعاتهم، وخلفيّتهم. وهذا ما يطلق عليه غادامير منظومة التقاء الأفقين. لذا، كانت التّأويلات موجّهة، تصطنع متخيّلاً سياسياً يعيد اختراع مفاهيم جديدة، أو إحياء العصر الذهبيّ، والتعلّق بمفهوم الأمّة الجامعة، ودولة الرّشد والعدل، وإعطائها أبعاداً جديدة، هذا ما ساعد الإسلام السّياسيّ على تحويل الخطاب الدّينيّ إلى مجال للتّأويلات السّياسيّة، في سياق مواجهة الاستعمار، أو معارضة الأنظمة الوطنيّة ذات التوجّهات العلمانيّة، أو مقارعة القوى العالميّة التي تناصب الإسلام عداءً مستحكماً، أو التّبشير بدولة الإيمان التي تستعيد مفهوم الخلافة الرّاشدة.

إن فهم النّصّ ليس مجرد بحث لغويّ في فهم المفردات، كما أنّه ليس مجرّد فهم القول، بل هو فعل التقاء الأفقين في التعبير الغادامير، فيتجدّد مع كلّ قراءة جديدة. والتّفسير الممدوح ليس الذي يغلّب جزءاً على آخر، بحسب توجّهاته الأيديولوجية، بل يستحضر كامل عناصر القراءة. فلا يعمد إلى تضخيم بعضها وتعطيل بعضها الآخر، بينما عمد التّفسير المعاصر في الإسلام يستنفر قواه لتثبّت معنى ما وصل إليه المفسرون السابقون وتربّى عليه ما كانت هذه التّأويلات إلا للإجابة عن أسئلة الراهن أو للتماشي معها أورفضها رفضاً كلياً. فما كان من المؤوّلين إلّا اصطناع مفاهيم جديدة تبدو ظاهرياً مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقرآن، ولكنها، في المضمون، تخدم توجّهات سياسيّة تناسب صاحبها. لذا، نجد متغيّرات في الخطاب الدّينيّ بين تيّار وآخر، تبعاً لتغيّر المتلقّي وعرضه وهدفه. فهل يبنّى هذه الوثيقة وجوب تحرير النص من الضغوطات التاريخيّة والاجتماعيّة المنافية لثوابت العقيدة[24].

(23) انظر: المصدر نفسه، ص 491 ـ 502.

(24) وثيقة الأخوة الإنسانية.

سابعاً: الخطاب الدّينيّ ومتغيّراته في عمليّة التواصل في الزّمن

إنّ النّصّ الدّينيّ، بوصفه أقوالاً ورسائل صدرت في الزّمن التأسيسيّ الأوّل، هو عمليّة ملقٍّ ومتلقٍّ. وهذه العمليّة متفاعلة بين المتكلّم والمخاطب، وهذا التّواصل يستدعي وجود خطاب خاصّ يمثل نقطة الاتّصال بين المخاطِب والمخاطَب. والتّأويل هذا بمعنى الاتّصال لا يستدعي كامل الدّلالات والسّياق للفظ النّصّ وتكوينه الأدبي وحسب، بل بمجمل العناصر الدّاخليّة والخارجية على تكوّن النّصّ التي هي حاضرة في عمليّة الاتّصال والتّواصل بين المخاطِب والمخاطَب، بحيث إنّ أيّ نقص في مكوّنات النّصّ تؤدّي إلى تغير فعليّ في الخطاب نفسه، كما في تحولات في مشخصّات وحقيقة معناه. «لا يتفرّد لفظ النّصّ وحده بتقرير طبيعة الخطاب المقول وهويته، بل تحدّده عمليّة الاتّصال الحاصلة بين صاحب الكلام ومتلقّي هذا الكلام، شفاهة كان أم مدوّناً، ويفهم المتلقّي، من خلالها، ما هو معنّي به، أو موجّه إليه، ومخاطب به، وما يلامس وجوده وواقعه»[25].

يتبين لنا، أنّ التّفسير غالباً ما يساعد على بناء خطابات جديدة إلى ما لا نهاية. ومهمة هذه الخطابات هي أن تقول ما كان قد قيل بصوت خفيّ في النّصّ، ويجاوب عن أسئلة المتلقّي بلغة عصره، فيكون الخطاب بذلك نوعاً من أنواع إنتاج النّصّ، وإعادة دمجه، ضمن منظومة سيميائيّة جديدة، وبنية دلاليّة مغايرة للنّصّ الأوّل.

إنّ قواعد التّفسير تختلف من عصر إلى آخر، لأنّها نتاج تاريخيّ، سياسيّ، ثقافيّ، اجتماعيّ، لتصبح قراءة النّصّ الدّينيّ بمراقبة الأفقين، الأفق **الأوّل** الموروث عن الماضي، والأفق **الثّاني** المعاصر وقواعده التّفسيريّة. وعند لقاء هذين الأفقين تتمّ عمليّة الفهم. وعلى الرّغم من كون الأفق الأوّل ثابتاً، إلّا أنّ الأفق الثّاني متحرك، وهذا ما يفرض على الخطاب الدّينيّ من متغيّرات تختلف بحسب عصر المتلقّي.

يقول غولمو: «يوجد تاريخ مؤسّس لم نشهده بالتّأكيد ولم نعاصره، ولكن لا بدّ من بنائه والبحث عنه، في مختلف لحظات التّاريخ الثقافي والإسلاميّ، للتّعرّف إلى العوامل التي تتحكّم في قراءتنا النّصّ»[26].

إنّ كلّ قراءة معاصرة للنّصّ تؤثّر فيها قراءات سابقة لها، لا تقتصر على مجرّد مجموعة من التّفاسير والتّأويل، بل هي أيضاً نظام كامل من طرائق الفهم والتّقويم، تغذّي القارئ المعاصر وتوجّه فهمه للنّصّ بحدّ ذاته. فلا وجود لأيّ قراءة معزولة. «فكلّ قراءة هي قراءة مقارنة، هي

---

(25) وجيه قانصو، **النص الديني في الإسلام من التفسير إلى التلقي** (بيروت: دار الفارابي، 2011)، ص 567.

(26) Jean-Marie Goulemot, «De la lecture comme production de sens,» *Pratique de lecture*, no. 2 (1986), p. 95.

وضع الفهم في علاقة مع فهم وتفسير آخرين، كما يوجد تحاور وتناصّ بين النصّوص، يوجد أيضاً تحاور وتناص في ممارسة القراءة نفسها»[27]. يتبيّن لنا أنّنا لا نستطيع أن نقرأ النّصّ الدّينيّ، مستقلاً عن التّفاسير والشّروحات وعن تعليقات الآخرين الذين نصّبوا أنفسهم مرشدين للوصول إلى عمليّة الفهم والتّفسير، من خلال التّأويلات التي وصلت إليها، إلّا أنّ هذه المقولات الخاصّة تفرض نفسها، وتحجب النّصّ الدّينيّ داخل تلقّيها إياه ومن خلفيّتها السّياسيّة والاجتماعيّة، وتعكسه من خلال مسبّقاتها وتحكّماتها الاستدلاليّة. هذا الأمر يعيق عمليّة التلقّي المباشر بين القارئ والنّصّ، ويحجب التّفاعل المباشر والإيحاء الخالص الذي يتدفّق من النّصّ في اتجاه القارئ، ويعطّل قدرته على ترك النّصّ، بأن يكشف عن ذاته، ويتكلّم إلى القارئ ويخاطبه، ويخاطب أفقه. وهذا ما يجعل النّصّ الدّينيّ مفتوحاً على عوالم جديدة، وأفق جديد من خلال أفق المتلقّي.

إنّ التّراث التّفسيريّ الذي بدأ بمجرّد مقترحات علميّة في فهم النّصّ وتفسيره، تحوّل إلى أرثوذكسيّات ومنظومات رسميّة، فرضت حقائق، وصلت إليها، وتعالت بها على أيّ قارئ في أيّ زمان ومكان، فباتت هي الأقرب إلى زمن النّبيّ. كلّ هذه العوامل فرضت نفسها على القارئ المعاصر وضغطت عليه للالتزام بمباحاتها ومحظوراتها المعرفيّة، مستعينة بجهاز رقابة متغلغل داخل المكوّن الثقافيّ للمجتمع. كلّ هذا جعل التّفاسير المتشكّلة الأساس والرّافعة لكلّ تأويل جديد بوصفها صارم إيقاع التّفسير، ولها يحق التمييز بين الممدوح منه والمذموم[28].

يؤكّد محمّد أركون أنّ التّراث التّفسيريّ الذي وصل إلينا، هو عبارة عن خلق جماعيّ شارك في صنعه كلّ أولئك الذين يستمدّون منه هويّتهم، ويسهمون في إنتاجه، وإعادة إنتاجه باستمرار[29]. أي أنّ التّراث الدّينيّ ليس فقط ما جاء به النّبيّ، ودوّن في النّصّوص التّأسيسيّة الأولى، بل أيضاً النّصوص الثّانويّة التي دوّنت، وما زالت تدوّن، أمام أيّ تحدٍّ جديد. وهذا ما حصل للإسلاميّ المعاصر، أمام التّحديّات الجديدة الطّارئة على المجتمع العربيّ المعاصر، والتي طرحتها الحداثة بموضوعاتها المتشعّبة والعلميّة، فما كان من التيّارات الفكريّة المعاصرة سوى إنتاج تأويلات جديدة ضمن سياق خلفيّتها السّياسيّة والفكريّة العقيديّة، وذلك للإجابة كما الحالة السّياسيّة التي فرضت على المجتمع الإسلاميّ، بعد سقوط الخلافة. كلّ هذه التّحدّيات فرضت على الخطاب الدّينيّ متغيّرات وفق الخلفيّات. لتصبح هذه الوثيقة خلفية فكريّة، عندئذٍ ستكون تأثيراتها في متلقّي النص الديني الإسلامي في الغرب، كما في قارئ النص في الشرق، فعّالة وإلا سيبقى الغرب والشرق معاً يقرآن الإسلام من خلفية طرح هنتنغتون.

---

(27) مانفريد نارمن، «المؤلف والمرسل إليه والقارئ،» **مجلة اللغة والأدب**، العدد 2 (1993)، ص 165.

(28) قانصو، **النص الديني في الإسلام من التفسير إلى التلقي**، ص 553.

(29) محمد أركون، **الفكر الإسلامي: تاريخ الفكر العربي الإسلامي** (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1998)، ص 81 ـ 85.

خاتمة

منّا من يقرأ مؤوّلاً مفسراً، فيجتهد ويبتكر، أو يخلق ويخرق، من أجل تغيير وتجديد، في واقع لا نستطيع الإحاطة به، لعلنا نخلق وقائع حولنا تتماهى معها التركيبة الوجودية، وذلك بتفاعل علاقتنا مع الأفكار والذات الفاعلة والنّصوص الدينيّة، في علاقة تأويليّة متجدّدة، في عصر التحوّلات الكبرى والتحديات المتحركة والمستجدة والكثيرة والتي يفعّلها عالم التواصل الافتراضي ويتفاعل معها ويحد وجهة القراءة نفسها. عسى أن تصل مفاعيل هذه الوثيقة إلى كل من يؤكد مفهوم صراع الحضارات لنبني معا نحن ابناء هاتين الحضارتين أقله نحن الذين نعيش في هذا الشرق على ما نصته هذه الوثيقة كأساس في التعاطي والحوار، ونعلن من الأرض التي فيها ولد وأنزل فيها النص الديني، أرضاً منفتحة لإعلان تصالح وتعايش الحضارات.

ليبقَ النّصّ الدّينيّ في المطلق كما وصفه عليّ بن أبي طالب «هذا القرآن إنما هو خط مسطور بين دفتين لا ينطق إنّما يتكلم به الرجال»[30]. أو عندما سئل ابن رشد عن إذا عرضت عليه قضية يحكم بالنص أو بالعقل، فقد أجاب إن النص هو من نور الله كما العقل هو نور من الله فلا يطفىء النور النور.

فهل أتت الساعة من خلال هذه الوثيقة التاريخية لتعيش الأديان بسلام، لا بل بين المؤمنين وغير المؤمنين دعوة لقبول الأخ أخاه مع احترام ميزة الاختلاف والتمايز في مفهوم الأخوة الإنسانية الشاملة؟ □

(30) **موسوعة الفرق**، الباب السابع، الفصل 11، محاورات علي بن أبي طالب للخوارج.

يوسف الشويري

علم التاريخ العربي الحديث: الخطاب التاريخي والدولة الأمة

ترجمة فكتور سحّاب

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019). 271 ص.

محمود حداد(*)

أستاذ التاريخ في جامعة البلمند ـ لبنان.

هذا كتاب مثير للاهتمام كتبه مؤرخ عربي عن المؤرخين العرب الذين يكتبون عن الدولة القومية، أو بالأحرى الوطنية. يبدأ يوسف الشويري كتابه بالقول: «إن الفكر العربي الحديث لم يعثر بعد على مؤرخه» (ص 23) ثم يتابع ليظهر من زاويته الخاصة كيف أنَّ «المفكرين العرب في العموم منشغلون بتاريخهم الوطني» (ص 26)؛ أي يركزون بحوثهم ودراساتهم على ماضي دولهم الوطنية ويزودوننا بتلخيص لتطور الدراسات المتعلقة بالمنطقة وبالإسلام خلال نصف القرن الماضي. كان هذا الكتاب قد نُشر أولاً بالإنكليزية[1] في 1989، ثم أعيد نشره في طبعة مزيدة ومنقحة في 2003، وتأتي الآن ترجمته الممتازة بقلم فكتور سحاب إلى العربية والمرحب بها والتي تأخرت ـ برأينا ـ أكثر مما يجب، وبخاصة أن التطورات التي يمر بها المشرق العربي منذ عشر سنوات تعطينا فكرة عن هشاشة حدود الدول القائمة وصحة مقولة المؤلف الرئيسية كما سنرى.

يحدد المؤلف مرحلتين في تطور التأريخ العربي الحديث: مرحلة أولى من 1820 إلى 1920 ومرحلة ثانية من 1920 إلى 1980. كانت المرحلة **الأولى** مرحلة الرواد والهواة الذين كانوا يكتبون تحت تأثير الأفكار العربية التقليدية والأوروبية على السواء. لهذا فلقد استقوا الأطر النظرية من المفكرين الأوروبيين مثل لوك وفولتير ومونتيسكيو إلى جانب نظرية ابن خلدون الشهيرة. ما ميز هذه المرحلة والتاريخ الذي كتبه روادها مثل رفاعة

(*) البريد الإلكتروني: mahmoud.haddad@balamand.edu.lb

(1) Youssef Choueiri, *Arab History and the Nation-State: A Study in Modern Arab Historiography 1820-1980* (London: Routledge, 1989), 2003.

الطهطاوي وسليم البستاني والياس مطر وجرجي يني وخير الدين التونسي هو بداية الوعي بوجود كيان جغرافي محدد تحكمه دولة شبه غربية. كان هذا نهجاً مختلفاً عن نهج المؤرخين المسلمين في القرون الوسطى الذين اعتمدوا على تسجيل الأحداث زمنياً من الطبري إلى المقريزي، والذين كانوا مهتمين عادة بالتاريخ الإسلامي بغض النظر عن الحدود الجغرافية. ما هو مثير في هذا القسم من الكتاب هو الأساليب المختلفة التي اتبعها المؤرخون المنتمون إلى تقاليد مختلفة لتأريخ التغييرات التي حصلت. فبينما اعتبر المؤرخ المصري الجبرتي (1753 ـ 1825) الذي كان عالماً أزهرياً منتمياً إلى المدرسة القديمة، محمد علي باشا، مؤسس الدولة المصرية الحديثة، قليل الإيمان بسبب تخليه عن أحكام الشريعة، فإن الطهطاوي (1801 ـ 1873) الذي كان أيضاً عالماً أزهرياً وإنما زائراً لأوروبا التي وقع تحت تأثيرها، اعتبر محمد علي حاكماً مثالياً وأصبح الناطق الأيديولوجي باسم نظامه.

إذا انتقلنا إلى حركة التأريخ في سورية الجغرافية خلال الفترة نفسها، فإن يوسف الشويري ينظر إلى فترة الحكم المصري لها في ثلاثينيات القرن التاسع عشر على أنها الفترة التي وحّدت هذه المنطقة سياسياً واقتصادياً؛ إنما تحت النفوذ الغربي. أما الخطوات التحديثية العثمانية اللاحقة التي تعرف بـ «التنظيمات» والتي أدخلت قوانين علمانية نسبياً، فإنها سمحت بكتابة التاريخ بصورة متوافقة مع الوطنية السورية. بيد أنَّ تطور الوعي المحلي/الجغرافي في هذه المرحلة لم يؤدِّ إلى التخلص من الإطار القومي الأكبر للهوية السياسية العثمانية. لهذا فإنَّ الوطنية المحلية لم تحاول أن تفصل نفسها عن الدولة العثمانية، بل جددت الالتصاق بها. ولكي يعطي دليلاً على النتيجة هذه التي توصل إليها، يناقش المؤلف التاريخ الذي كتبه الياس مطر (1857 ـ 1910) وجرجي يني (1856 ـ 1941). وقد ركز هذان المؤرخان على الوعي الوطني السوري والتزما بالهوية العثمانية في نفس الوقت. إلا أنَّ الأول كان مهتماً أيضاً برواية الماضي العربي من زاوية علمانية وتخفيف التركيز على الهوية الإسلامية، أما الأخير فكان أكثر تعاطفاً مع الإسلام على الرغم من تفضيله النظر إلى سورية باعتبارها، ضمنياً، ملجأً للمسيحيين في الشرق العربي. ولربما كان جرجي يني، في تصوره هذا، يتبع النموذج الذي وضعه المؤرخ الفرنسي جول دافيد (Jules David) في وصفه للموارنة في جبل لبنان، إلا أنَّ يني وسّع هذا النموذج لتطبيقه على كل السوريين العرب وعلى سورية الجغرافية ككل. (وبرأي هذا القارئ، فإن بطرس البستاني، كمثقف لا كمؤرخ اتبّع ـ كما يقدم الياس شويري من معلومات عنه ـ خط جرجي يني شبه العلماني في نظرته إلى تاريخ سورية الإسلامي، وقد يكون هذا ما جعل المصلح الإسلامي الدمشقي المشهور الشيخ طاهر الجزائري يهاجمه موارية في أكثر من مناسبة. إلا أن هذا بحاجة إلى دراسة خاصة. لكن من الضروري الإشارة إلى أن البستاني كان شديد التركيز على «الوطن السوري» وشديد الفخر باللغة العربية وآدابها كما ظهر في محاضرة له بعنوان: «خطبة في آداب العرب» في 1859).

ومـع أنَّ شـويـري لا يـنـاقـش أعمـال المؤرخين السوريين المسلمين فإنه من غير المحتمل أن يكونوا قد نظروا إلى سورية بنفس الطريقة التي نظر بها إليها مطر ويني. غير أنه من الممكن أن يكونوا قد طوّروا وعياً وطنياً محلياً شدد على الهوية العثمانية بنفس الشدة التي شددوا فيها على الهويتين العربية والإسلامية كما كان الأمر مع الشيخ طاهر الجزائري. وقد حصل هنا مثل هذا النوع من التطور في شمال أفريقيا وبخاصة في تونس في كتابات الوزير المتأورب ونصف العلماني خير الدين التونسي (1823 ـ 1889) وغيره؛ فقد كان الهجوم الفرنسي على الثقافة والمجتمع العربيين في المغرب قد أنتج ردة فعل مغايرة من النخبة الدينية، ولا سيَّما في أمكنة مثل الجزائر والمغرب حيث كان الهجوم الفرنسي على أشدِّه. ولربما كان التعبير الأكمل والأفضل عن ذلك قد جاء فيما بعد في الثلاثينيات من خلال الشعار التالي الذي أطلقته رابطة العلماء الجزائريين: «الإسلام ديني، العربية لغتي، الجزائر وطني».

تمثلت المرحلة **الثانية** من تطور التأريخ العربي الحديث بالمؤرخين المحترفين. وعلى الرغم من أنهم تدربوا على التقنيات الحديثة لكتابة التاريخ، فإن مؤرخي مرحلة 1920 ـ 1980 وظفوا أنفسهم كمديري إضفاء الشرعية على الدول ـ الأمة العربية التي ولدت بعد نهاية الدولة العثمانية وموت مفهوم «العثمانية» في نهاية الحرب العالمية الأولى. وكانت الدولة ـ الأمة الجديدة قد اقتُطعت إما بواسطة قوة غربية أو ولدت تحت نظرها وسطوتها.

يتابع شويري أن هذا النوع من المؤرخين جعل هدفه البعيد الدفاع عن السيادة الترابية للكيان السياسي الجديد وزعم امتلاكه للأجوبة والحلول لتخلف مجتمعه. ومن المثير للاهتمام أن المؤلف يشير إلى أن الضابط العسكري والمثقف في الوطن العربي يشتركان في عدد من الصفات أهمها الأخذ ببعض الأفكار الغربية والتوق الشديد لإصلاح المجتمع والتنظيم والابتعاد عن مجتمعاتهم التقليدية. (ويتساءل المرء عما إذا كانت العلاقة التي يصفها المؤلف بين المثقف العربي الحديث والسلطة مختلفة عن العلاقة بين المثقف الغربي والسلطة في بلاده؛ أو على وجه أدق إذا لم يكن هناك مجموعة تحابي السلطة ومجموعة تعادي السلطة وتنتقدها في الحالتين). ويدرس المؤلف ثلاث حالات تسمح له بالوصول إلى استنتاجاته: المؤرخ المصري شفيق غربال، والمؤرخ اللبناني كمال الصليبي، والمؤرخ المغربي عبد الله العروي.

أما غربال فهو متهم ليس فقط بإضفاء الشرعية على الدولة ـ الأمة المصرية، ولكن أيضاً على حكم محمد علي باشا وسلالته إلى حد إخفاء الأدلة التي لا تظهر منافسي الباشا بأسوأ صورة. وبالنسبة إلى المؤلف، فإن كمال الصليبي وعبد الله العروي يذهبان في طريقين مختلفين ليقدما نفسيهما كمؤدلجي السلطات الحاكمة في بلديهما. وهو ينتقد كمال الصليبي لكتابة التاريخ كسياسة وعبد الله العروي لكتابة التاريخ كثقافة.

لا شك في أن نقطة القوة عند المؤلف أنه يرفض أن يقبل حكمة المؤرخين العرب الذين يستخدمون إطار الدولة ـ الأمة. فهو

يحاكم الحكام بشجاعة ويتساءل عن دوافعهم والنتائج التي توصلوا إليها. إلا أنَّ حججه يمكن أن تكون صحيحة إلى الحد الذي تسمح به إثباتاته. فدراسته عن ثلاث حالات، على الرغم من أهميتها، لا تسمح له بالتعميم بأن «المفكرين العرب في العموم منشغلون بتاريخهم الوطني» (ص 23) وحول المناطق العربية التي لم يشملها بدراسته. والواقع أننا لا نجد في ما يتعلق بسورية الجغرافية، باستثناء الحالة اللبنانية، مؤرخاً سورياً حديثاً يلتزم بفكره الدولة ـ الأمة السورية ضمن حدودها الحالية المعترف بها دولياً. وهناك عدد من المؤرخين البارزين مثل عبد الكريم رافق وعبد اللطيف طيباوي، وكذلك المؤرخ اللبناني وجيه كوثراني، الذين لا تتوافق كتاباتهم مع الإطار الذي استخدمه شويري. ولم يتم تقديم أي مؤرخ سوري جدّي، مثلاً، كناطق أيديولوجي باسم الدولة ـ الأمة السورية بنفس الطريقة التي كان فيها شفيق غربال ناطقاً أيديولوجياً باسم الدولة المصرية. إلا أنه من الممكن القول، على مستوى أعلى، إن غياب أي مفكر للدولة ـ الأمة السورية لا يعارض نظرية المؤلف. وهذا عائد إلى أن الدولة السورية المعاصرة ذاتها لم تدفع إلى الأمام صراحة بأيديولوجيا الدولة ـ الأمة السورية، بل بأيديولوجيا القومية العربية. ومن المهم الإشارة إلى أنه على الرغم من أن المؤلف يذكر بصورة عابرة فشل أيديولوجيا سورية الجغرافية التي أطلقها أنطوان سعادة، مؤسس الحزب السوري القومي في 1932، إلا أنه لا يتوسع في ذكر أسباب ومعاني هذا الفشل. ولعله كان من المفيد أن يتوقف قليلاً عند ما كتبه لبيب زويا يمق حول الأيديولوجيا المضمرة لهذا الحزب في كتاب صدر أولاً بالإنكليزية في 1966 وقد ترجمه شويري بنفسه إلى العربية[2]. ثم إن المؤلف لا يقترح على المؤرخين العرب منهجاً معيناً بديلاً للمنهج الذي ينتقده. فهل هو يفضل تاريخ المدن أو تاريخ المناطق المتصلة اقتصادياً واجتماعياً والعابرة لحدود الدول (مثل اعتبار شمال سورية وشمال العراق منطقة اقتصادية ـ اجتماعية واحدة) التي أقيمت بعد الحرب العالمية الأولى أو أي صيغة أخرى؟

إن عدم نزوع أغلبية المؤرخين السوريين إلى التركيز على الدفاع عن الوحدة الترابية لسورية يجعلنا نتساءل عما إذا كانت الثقافة العربية هي التي تعرضت للهجوم الأقسى من الغرب وليس الهجوم الاستيطاني إلا في الحالة الفلسطينية. هل كانوا ينظرون إلى التهجم على ثقافتهم العربية بالطريقة نفسها التي نظر إليها الجزائريون إلى تهجم فرنسا على عقيدتهم الدينية؟ لهذا فإن استنتاجات المؤلف صحيحة على الأقل جزئياً فهو يقول مثلاً: «كانت القومية العربية مفهوماً غريباً لدى كل من الطهطاوي والبستاني، إضافة إلى عبده، وأديب إسحق، وشبلي الشميل، وفرح أنطون، والكواكبي، ومصطفى كامل. كان هؤلاء المفكرون بعيدين عن القومية العربية» (ص 27).

(2) لبيب زويا، **الحزب القومي الاجتماعي (تحليل ونقد)**، ترجمة جوزيف شويري (بيروت: دار ابن خلدون، [1973]).

لا شك في أن هذه الملاحظة صحيحة في ما يتعلق بالقومية العربية السياسية، إلا أن ذلك غير صحيح إطلاقاً في ما يتعلق بالقومية العربية الثقافية، (أو ما أفضل وصفه بـ «العروبة») وبخاصة في حالتَي محمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي. فكلاهما نشط في الحركة الإسلامية التحديثية التي ركزت على الإسلام العربي واللغة العربية في نفس الوقت الذي دعا فيه إلى الأخذ بالعلوم الحديثة. وكان من الممكن للمؤلف أن يفيد من أحد المقالات التي تتحدث عن الموضوع في كتاب المؤرخ الأميركي إرنست دون، **من العثمانية إلى العروبة** الذي لا يظهر في ثبت مصادره[3]. ونضيف أن الملاحظة تنطبق على بطرس البستاني وفرح أنطون ومصطفى كامل وكلهم كان يشدد على أهمية اللغة العربية.

على الرغم من أوجه القصور القليلة هذه، فإن كتاب **علم التاريخ العربي الحديث** يظل نقداً مرحّباً به لعمل بعض المؤرخين العرب واتجاهاتهم. فمثل هذا النقد الذي يرسم خطاً فاصلاً بين المؤرخ والداعية الأيديولوجي كان منتظراً منذ وقت غير قصير.

(3) C. Ernest Dawn, *From Ottomanism to Arabism: Essays on the Origin of Arab Nationalism* (Urbana: University of Illinois Press, 1973).

تونس بين انتخابات 2014 وانتخابات 2019: أية تحديات؟ وأية استراتيجيا؟ (مع يوميات فاعلي الحراك التطاويني عام 2017)

تنسيق عادل بالكحلة؛ مقرر عقيل البكوش

(تونس: منتدى التفكير في الحراك العربي، 2019). 360 ص.

توفيق سلطان(*)

باحث يمني في علم الاجتماع.

ـ 1 ـ

يأتي هذا الكتاب النوعي، الصادر عن منتدى التفكير في الحراك العربي: **تونس بين انتخابات 2014 وانتخابات 2019: أية تحديات؟ وأية استراتيجيا؟** الذي أشرف عليه الباحث عادل بالكحلة، أستاذ علم الاجتماع في جامعة تونس، وذلك عبر مجموعة من الباحثين في العلوم الإنسانية، مع ناشطين وحقوقيّين ونقابيّين وسياسيّين، ليُقدّم عدداً من الدراسات من خلال فصوله الستّة، ففي مقدّمة الكتاب التي تضمّنت البيان الختامي: الذي أكد ضرورة توافر استراتيجيات واضحة المعالم لكلّ مشروع ثوري بما هي شرط أساسي لنجاعته ما لم يحكم عليه بالسقوط منذ البداية. وتناولت فصوله تباعاً: نظرة عامة على الحراك التونسي، ثقافة تونس في الحراك، اقتصاد تونس بعد 2014، الاحتجاجية في ولاية تطاوين، حوارات في الحراك التونسي، سوسيولوجيا الحراك التونسي في دراستيْن للدكتور عبد الوهاب الشارني.

سعى الكتاب إلى تشخيص أقرب ما يكون إلى الثقة لمعالم مشروع استعاديّ لأهداف حراك 17 كانون الأول/ديسمبر 2010 ـ 14 كانون الثاني/يناير 2011. لا يتوقف عند الوصف السردي، بل تقديم محاولات تحليلية نَشَدَت الاقتراب من مُتون الناشطين الميدانّيين في فضاءات الاعتصامات والفعل الاحتجاجي والتظاهري الذي يعكس التطلّع لمستقبل تنموي أكثر استدامة. وينتمي الكتاب إلى المدرسة التفهّمية بالتقرب إلى الواقع الأرَاني وتفهم وجهات نظر الفاعلين الاجتماعين ومواقفهم. ويتطلع الكتاب إلى محاولة استعادة أهداف الحراك الشبابي ومشروع العدالة الاجتماعية

(*) البريد الإلكتروني: toofsun@gmail.com.

بعقلانية مستجدّة، مستدرجاً فيه كل من يمكن أن يُفَعِّله.

ـ 2 ـ

وتضمن أهم المسائل المحورية والمقولات النقدية من خلال فصوله الستة، حيث قدّم الفصل **الأوّل**: نظرة عامة على الحراك التونسي، قراءة في الخطاب الانتخابي 2014، بدءاً من المرجعيّة إلى المنوال، وتحّولات مَنَاويل الأحزاب وخطاباتها والتنبّؤ بصراع مناويل الأحزاب في فترة ما بعد الانتخابات المذكورة ولا سيما بين أحزاب ليبرالية لها مقتضياتها وإملاءاتها، وأحزاب اجتماعيّةٍ تُعِدُّ عدتّها للذود عن مكاسب الطبقات المُفْقَرة والمهدَّدة بالإفقار، بعد أن كان صراع مرجعيات قبلها. كما تطرق إلى تلازمية مرجعيات الحراك التونسي منذُ الاستقلال بِكَوْنِه يحظى بقدرٍ أدنى من الشرعية الدستورية، لكنّه ذُو طابع عمومي، أي يُسَيَّر بواسطة مؤسسات الدولة نفسها، لذلك لا تزال ضبابيّةً أُفق ملامح التغير السياسية والانتقال الديمقراطي التي أفرزها الزخم الثوري الموجود. تتجسد في حقيقة إقصاء الشباب التونسي عن الشأن العام وهامشيته في صنع القرار السياسي. وهو ما جعله يعيش حالة اغتراب عن واقعه، ويشهد حالات متفاوتة من التّهميش والمشاركة النّشطة بالشأن العام، وغير مكترث بالخطابات السياسيّة والفكريّة العقيمة ما دامت آلياتها تقليدية وأهدافها لا تحقق انتظاراتهم، وهو ما يفسر جمودهم وتراجعهم عن المشاركة والانخراط بالفعل السياسي وتراجع دورهم في الممارسات الديمقراطية التي تشهدها تونس في الوقت الراهن (2019) بعد أنْ كان نَبْعَ الحراك الثوري.

لذا تنصبّ اهتمامات الشباب نحو تغيير ملموس للواقع المعيش. لأنّ الاجتماع التونسي لا يزال يعيش مرحلة ما قَبْلَ جَمْعوية، بل فوضى جمعوية وعنف احتشادي مرتهنان بقدرة التونسيين على الإبداعية الاحتشادية السيادية وعلى الدّفق الاحتشادي العولمي والإقليمي بشقيّه الليبرالي والتأسلم السلفي المشبع بالمال السياسي (القطري والسعودي والإماراتي). وفي انتظار ذلك، لا تَفْصل بين هذه القَبليّة الجَمْعَوية وبين إمكان تعبئةٍ تنموية اعتماداً على التأسيس الجمعوي.

ـ 3 ـ

وَرَدَ الفصل **الثاني**: بعنوان «ثقافة تونس في الحراك»، تناول أهم روافع تغيير الوعي الجمعي نحو النهوض وحمايته من الفكر المتطرف عبر محاولة معالجة الاتجاه السلفي ـ الجهادي بين دولة شعبيّة ومجتمع مدنيّ حيويّ، بتناول المحدّدات السياسيّة التي قد تُسهم في معالجة تجذرّه بالاجتماع الشبابي التّونسي، إلى أنّ تلك الظاهرة لم تزال متأثرّة بجدلية التأثّر والتّأثير بالمناخات المحيطة بها والعوامل المتدخّلة فيها، مع خلل الدراسات التشخيصيّة الأكاديميّة التي لا تمرّ من الاستكشاف إلى التشوّف المستقبلي والرسم السّوْقِي بمنهجيّة بحث أرَانِية لظاهرة متغيّرة. فالمجتمع الأكاديمي التونسي بحاجة إلى ثورة على نفسه لما يعاني من أزمة أخلاقية لعدم تبنّيه لمطالب «ثورة الشباب». وغياب دوره في تأطير الحراك الثوري لافتقاره إلى العقل الأخلاقي وإلى استراتيجية وطنيّة انعكاسيّة تُمَوْضِعُ نشاطه وممارساته

ومُنْتَجَهُ في منوال الحراك الاستنهاضي للمجتمع التونسي وتعمل على استدامته. وهذا لا يقتصر على الفضاء الأكاديمي التونسي، بل يتوافق مع الفضاءات الأكاديميّة العربيّة ومنها الفضاء الأكاديمي اليمني (اتضّح ذلك من خلال دراستنا الميدانية) الذّي يعاني الاغتراب عن محيطه نتاج جملة من الاختلالات البنيوية الملازمة له.

فضلاً عن ذلك تناول الفصل مدى تموقع الموسيقى الملتزمة على المشهد السياسي والثقافي التونسي منذ بداية عام 2011، وعدم مواكبتها للحدث السياسي. إذ كثيراً ما تساهم النخبة (Elite) السياسية والمثقّفة وكذلك المجتمع المدني في استمرار هذه الوضعية، فَيُحَّول الفعل الموسيقي الغنائي إلى مطيّة وتعلّة لا غايةً في حدّ ذاته ولذاته، وتستنجد به تلك النخب موضوعيّاً للدعاية والتعبئة أو للتخفيف من عِبْءِ المداخلات والمحاضرات. نجم عن ذلك التعاطي تَسْليع الفعل الموسيقي الملتزم وفقدانه لوظيفته في الإبداع والرؤية الواقعية الثورّية للعالم والحياة. ويتوافق ذلك مع الإعلام السياسي في تونس الذي يُقدّم مَوَادَّ إعلامية تفتقر إلى الموضوعية والحياد بالغالب ولا تستجيب إلى حاجات المجتمع الإعلامية. مؤكداً دور الإعلام في إلغاء السيّاق الذهني للحدث والسرعة اللحظوية واستراتيجية إلغاء الذاكرة فيه. فالثقافة السياسية السائدة في حاجة إلى إعادة تنشئة لتتلاءم ومتغيّرات الأحداث في الفضاء الوطني والإقليمي والكوني، وتبرز اللاعبين السياسيين وقواعد اللعبة التي تنظِّمهم.

ـ 4 ـ

وقد تناول الفصل **الثالث** اقتصاد تونس بعد 2014، البحث في المحاولات التنموية المرتجلة وتعاظم التَّدايُن المفرط وضعف الاقتصاد العمومي وانتشار الفساد وهيمنة رأس المال الأجنبي (الخليجي والإمبريالي) على الثروات الباطنية، وغياب الإطار المرجعي والإرادة السياديّة ـ العداليّة للنهوض التنموي وتقديم تصورّاتٍ للمنوال التنموي الاقتصادي والاجتماعي، قَادِرٍ على تجاوز الأزمة التنموية والإسهام بموقع تونس في فضاء الاقتصاد العادل القادر على المنافسة الكونية. منعاً للوصول إلى حالة الدولة الفاشلة وتحديد مناويل تنمية واقعية وقادرة على الاستمرارية ولا سيما لدى الأحزاب غير الليبراليّة التي تجترّ شعارات ماضوية تجاوزها الزّمن. بضرورة تفعيل مبدأ المشاركة والتشريك على المستوى الجمعي وبخاصة دينامية حقل النشاط الفلاحي التونسي مثلاً، حالة زراعة الحبوب بمنطقة باجة، والمواقع المتناقضة للفلاحين وأزماتهم المتراكمة (حسب طبقاتهم) وانعكاسات ذلك على التراجع الفلاحي التونسي ومعالجة مفارقة محدودية الاستعمال والتّكثيف في القطاع الزراعي السقوي رغم الاستثمارات المهمة من خلال حالة جهة المهدية (شرق تونس)، وواقع مشاركة المرأة العاملة في قطاع النسيج وهشاشة العمل إلى الإقصاء الاجتماعي، وقضيّة عاملات النسيج المسرّحات عن العمل تعسفيّاً بسبب الغلق الفجائي للمؤسّسات. وضعف المواطَنة البيئية والوضعية البيئية المتدهورة بخليج المنستير واستراتيجيات المقاومة المدنيّة بالوقوف على عوامل القوّة والضعف فيها.

ويعزو ضعف المشاركة التنموية إلى تغييب البعد الاقتصادي للمشاريع وعدم استيعاب البعد الاجتماعي وضبابية رؤية الفعل الاجتماعي للمجال ولمجمل مكوناته، وللأشكال والآليات الداخلية ولأرَان البِنْيات في سيرورة من أشكال التشريك التنموي النشط بين الفاعلين والجماعات المحليّة والمؤسّسات، وفهم الصراعات الظاهرة والمضمرة على التغيّرات التي تحملها المجتمعات وإدراك التوازنات البنيويّة وأشكال التضامن والتجانسات الثقافيّة في أوساطها. وهيمنة استراتيجيات قوى الدولة العميقة والإسلام الإخواني والتجمّع الدستوري الديمقراطي بإفشال تأسيس أُطُرٍ مَدَنيّة معبرّة عن تطلّعات المواطنين ومشاركتهم التنموية؛ بل وأوجدت تلك القوى أُطُراً مدنيّةً موالية لها. وأضحى المشهد الفلاحي والبيئي يتراجع بتسارع ويخلق مراكمات الاستراتيجية الاحتجاجية الشارعية والمضيّ نحو التعبئة العمومية محاولةً البعد عن أي ارتباط ايديولوجي ما يجعلها أمام استحقاقات صعبة جداً. ويعد ذلك خيانة واضحة للشّعارات والمبادئ التي رفعها الشعب التونسي خلال «ثورة.... الحرية والكرامة».

ـ 5 ـ

تناول الفصل **الرابع** الاحتجاجية في ولاية تطاوين، وقد ركزّ على وضوح ملامح الحراك الاحتجاجي الذي يتباين عن الحركات الاحتجاجيّة المنجميّة (2008) وحراك سيدي بوزيد السابقة (2010 ـ 2011) من حيث امتلاكُهُ قيادةً تسييّرية ووضوحُ عمقِهِ الجهوي والعشائري والمدني. والوضوح المطلبي مثلًا، ««وينيَّ»[1] السيادة الوطنية على الثروات التونسية؟»، وتلاشي الإبستميّة السيادية لدى السلط المهيمنة على تسيير المجتمع التونسي في ممارساتها وثقافتها، بل وفي كثير من النسيج الاعتراضي. فالهابيتوس البرغماتي موجّه أساسيّ لسلوك السياسيَّيْنِ وممارساتهم؛ نجم عنها الحراك الحقوقي المطالب بعدالة توزيع الثروة وحظوظ فرص التشغيل والسلوك العنيف لرجال الأمن وضحايا الكامور[2]، بجهة تطاوين بين عامي 2011 و2017. والجذور الاجتماعية لتشكلية الحركة الاحتجاجية وبنيتها (القبلية والجهوية) في فضاء الكامور، وصدقية الحقوق المطلبيّة للمعتصمين فيه، إلا أنّ هناك محاولاتٍ لاختراقات سياسية لتلك الحركات لتحيد بها عن مسارها الحقوقي المطلبي النضالي. وهذا يتطلب تعميق الفهم لطبيعة الحركات من قبل الفاعلين فيها ولآفاق حلولها وحمايتها من التوظيف السياسي الذي تطمح له الأحزاب السياسية التي لم تعِ بعد دورها الوطني، بل ما تزال تحتكم لذهنية صراعية غير مبالية بالتهميش الحقوقي والتنموي تجاه مناطق أطراف المجتمع التونسي وتغلب مصالحها الذاتية على ذلك. زيادة على غياب الدور الوطني المسؤول للإعلام بنقل الصورة الواقعية للحركات الاجتماعية في تطاوين للرأي العام المحليّ والعالمي. وغياب ثقافة

(1) «وينيَّ» باللهجة التونسية: «أين؟» كانت شعاراً تعبويّاً فيسبوكياً عن السيادة على الثروات الوطنية.

(2) الكامور: هي منطقة صحراوية بترولية غرب ولاية تطاوين، تبعد عنها 105 كم تقريباً، جنوب تونس. شهدت تظاهرات احتجاجيّة بين 23 نيسان/أبريل و16 حزيران/يونيو 2017 مِنْ قِبَل متساكني تطاوين للمطالبة بالتنمية وتوافر فرص التشغيل والتوزيع العادل للثروات الطبيعية الموجودة فيها.

الحوار بين مختلف الفاعلين ولا سيما الأحزاب السياسيّة ومؤسّسات المجتمع المدني والسلطة العمومية ومؤسساتها الجهوية، فَاقَمَ من إشكالية الاحتجاجات وتحّول بعض المحتجيّن إلى العنف وإيقاف الإنتاج (بتوقّف بعض الشركات العاملة) وما يترتّب عليه من نتائجَ وخيمةٍ.

أضِفْ إلى ذلك اختراقات بعض القوى السياسيّة للحراك وضعف تماسكه الداخلي وما نجم عنه من انقسامات، حيث أصبحت تديره تنسيقيتان **إحداهما** في الكامور و**الأخرى** في مدينة تطاوين. علاوةً على عدم العثور على حلول مجزية للتنمية الجهويّة مع استمراريّة الحركة الاحتجاجيّة. واستمرار التهميش وإفْراغ الحركات الاحتجاجية من محمولها النضاليّ والحقوقيّ والتنمويّ؛ تؤكد **وثائق الحراك**: الضامنة للحقوق التطاوينية مثل وثيقة/مشروع الغاز حق للتطاوينية وبايتنا[3] من ثروتنا لا هو منه ولا هو مزية.

ـ 6 ـ

جاء الفصل **الخامس** بعنوان: حوارات في الحراك التونسي[4]، قدّم مَعَالم حلول ورؤى سوسيولوجية لبعض الإشكاليات التي يعانيها المجتمع التونسي. أهمها النجاح في المشروع العَدَالي، والتركيز على تغيّر النّظرة إلى «الاقتصاد» بوجه عام و«الاقتصاد الاجتماعي ـ التضامني» على وجه التحديد، بوصفه مشروعاً مجتمعياً وسياقاً تعبّوياً وتأثيراً وتأثّراً بالإرادات الاجتماعية، لبناء علوم مَعَاش (علوم اقتصاد) علميّة في قطيعة مع الإيديولوجيا، التي تمثّل إسقاطات رأسماليّة على الفكر والممارسة الاقتصادية السائدة في الفضاء الكوني.

واستشفت الحوارية الثانية خطر عصيان شبابي عارم مرجعته إلى غياب الخلّاقية والإرادة لدى النخب السياسية في إنتاج الحلول، وعدم الإصرار على التكامل المغربي والعربي والعالَم ـ ثالِثّي ولا سيما التقدمي منه، ما يتطلب تشاؤم العقل وتفاؤل الفعل وقوة الإرادة الجماعية. في حين صنفت الحوارية الثالثة: الإرهاب بـ«التعصّب المؤذي»، وفقاً لعلماء النفّس الفردي والاجتماعي. والذي يؤُول أو يؤدّي إلى نتائج مادية. وللإرهاب عدّة أنواع منها ما هو «اقتصادي وديني إلحادي علماني وإعلامي وإرهاب مدرسي» ما يتطلّب من جميع الفاعلين التونسيين الإكباب على المصلحة العامة وتثمير مختلف الرساميل والقطع مع التبعيّة والاعتماد بتنمية ذاتية مستقلة وتجسيد المشاركة التنموية النّشطة في السلطة والثروة.

ـ 7 ـ

وأخيراً تناول الفصل **السادس** سوسيولوجيا الحراك التونسي في دراستيْن للدكتور عبد الوهاب الشارني لا بما هو مفهوم مساوق لمصطلح «الدول الصغيرة»، وإنمّا بما هو «رؤية تاريخية تعني صنفاً من الاندماجات»، حيث الوعي والخصوصية يقومان على تواصل العوامل الاجتماعيّة من

(3) «بَايِتْنا» تعني نصيبنا. و«مْزِيّة» باللهجة التونسيّة الدارجة تعني المعروف أو الجميل.

(4) هذه الحوارات، كانت بين منسق منتدى التفكير في الحراك العربي (الباحث: عادل بالكحلة) وبين بعض الصحف التونسيّة.

صلات اجتماعية وأشكال تضامن وثقافة ومخيال، ترشّح موقعاً متردِّداً بين «مقاومة الأقطاب المهيمنة والفعل من أجل تأكيد الذات». وقد حَاول تلمسّ تطبيق ذلك في سياق الحراك التونسي الراهن. كما دَرَس المنطِقيات العميقة لأحداث 17 كانون الأول/ديسمبر والأرَاناتِ الخفيّة التي قادت ميلاد مِحْنَة اجتماعيّة كلّية جامعةً للفردي والجمعي والسياسي والمحليّ والقُطري، ممّا حوَّل «المعزول» و«غير ذي الدّلالة» إلى فعل اجتماعي ذي دلالة، أيْ إلى «إيديولوجيا جديدة».

لم يتوفق الكتاب بإبراز الاستراتيجيات العملية البديلة للفاعلين الاجتماعين والسياسيين، باعتبار هدفه الأساسي كما بيّنا سابقاً محاولة استعادة أهداف الحراك الشبابي ومشروع العدالة الاجتماعية بعقلانية مستجدّة، مستدرج فيه كل من يمكن أن يُفَعِّله. بل اكتفى بالنقد وتشخيص بعض جوانب الواقع و**لم يتطرق** إلى الأطروحات الأخرى التي تختلف مع أطروحاته والاستراتيجيات التجديدية والتعبوية، التي أفرزتها انتخابات تشرين الأول/أكتوبر 2014 بوصفها مَعْلَماً فارقاً في الآرَان السوسيو ـ سياسي للمجتمع التونسي، نتاج ما فرضته أحداث 14 كانون الثاني/يناير 2011 على بعض القوى الفاعلة في المشهد السياسي، في حين استوجب الأمر على البعض الآخر من تلك القوى التكيّف أو الاندماج أو صعوباته الذي ما يزال قاصراً عن مواكبة الاقتصاد العادل المكرسّ للعدالة الاجتماعية والتوازنات الجهوية والتوطين التقاني والانفكاك من التبعية.

ومِمَّا نؤاخذ به كتاب **تونس بين انتخابات 2014 وانتخابات 2019: أية تحديات؟ وأية استراتيجيات؟ مع يوميات فاعلي الحراك التطاويني عام 2017.** إغفال بعض العوامل الجوهرية منها، البنية العشائرية للمجتمع التونسي وما يمتاز به من تركيبة إثنية (عرب ـ أمازيغ، وغيرها) وعلاقتها بالتّحول الديمقراطي ومدى نجاعة توجيه الفعل الديمقراطي والاحتجاجي، ولم يتعاطَ بعمق مع دور الثقافة الاجتماعيّة للمجتمع التونسي ومدى تأثيرها في تلك الممارسة.

ـ 8 ـ

قد يرجع إغفال الكتاب لبعض القضايا السوسيولوجية في تحليل الاجتماعية التونسية الراهنة إلى ضعف الوحدة بين الأجزاء المُكّونة لبنية موضوعه، التي بَدَا بعضها يفتقر إلى البراديغم الناظم لوحدتها المعرفية والأسلوب التحليلي والتقنيات العلمية والقياسات الإمبيريقية والقراءة المعمّقة لحفريات المؤشّرات الإحصائية التي لم يفصح عنها، بل هيمن على القلة من تلك المداخلات الرؤى الذاتية للمؤلفين (بعضهم مناضلون بالحراك التطاويني والحراك النقابي والسياسي عموماً)؛ فضلاً عن تلاشي التوثيق للمراجع العلمية وخُلُوِّها من تلازمية بِنْيةِ نصّها العلمي (بين العنوان والمتن والهامش)، وهذا جعل بعضها تجنح إلى الأحكام القيميّة المطلقة، ما قد يضعف القيمة العلمية لبعض معطياتها ومسلّماتها ويُقْصِيها من غزارة الاستدلال والتأويل رغم ما تحمله تلك الرؤى من صدقية لا يمكن تجاهلها.

إلا أنّ الكتاب (في أغلب محتواه) يُعّد محاولة علميّة جادة لتوثيق مرحلة مفصلية عاشها ويعيشها المجتمع التونسي وتوصيفها وكشف ملابسات الواقع المَعَيش

وسياقاتِه عبر ثلاث عمليات انتخابية عظمت من إشكاليات المجتمع المَعَاشية التي تزداد تعقيداً يوماً بعد آخر، وجاهَرَت بأنّ التحوّل الديمقراطي ما يزال يعاني عثرات خطرة نحو المشاركة النّشطة بالسلطة والثروة، وتنامي الوعي الديمقراطي، نتاج انحرافات المسارات التغييرية والصّراع الممنهج لممكنات القوة في المجتمع وتحولاته التنموية.

فالبديل السياسي، يفتقر إلى الروافع البنيوية وإلى استراتيجيات التغيير ومشاريعه الجادة، بل يُمثّل امتدادات للقوى التقليدية (التأسلم السياسي الإخواني والسَّلَفي والتيّارات القوميّة واليساريّة والليبراليّة) التي عانت أغلبيتها التهميّش في ظلّ النظّم الشموليّة، وأعادت إنتاج ذاتها (بعد ثورات الربيع العربي)، وبَنَت استراتيجيات أكثر انتهازية واستعلائية على التطلّعات الاجتماعية ـ التنموية والديمقراطية، سواء في الذات التنظيمية، أو فيما بينها، أو بينها وبين المجتمع التونسي. لا يختلف واقع ما تشهدهُ تونس عَمَّا تعيشه ما يسمى «دول الربيع العربي» من محاولات متعثّرة نحو الانتقال الديمقراطي. والتطلّع نحو الحرية والكرامة والاستدامة التنموية (اليمن ـ ليبيا ـ سورية ـ مصر) مع اختلاف حدة الصراع وآلياته واستراتيجياته والتبعية بين تلك القوى، وتقارب مسالكها وممارساتها بسبب افتقارها إلى استراتيجية تنموية جامعة وموحدّة ومحمولِ إرث ثقافي مشبع بالضَيْم والتهميش والإلغاء وعدم قبول الآخر □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

مركز دراسات الوحدة العربية.

أولاً: الكتب العربية

ـ 1 ـ

آلاء الصديق [وآخرون]. **المواطنة في تيارات الخليج.** تحرير وتنسيق عمر هشام الشهابي وخليل يعقوب الهزاع. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019. 351 ص. (الخليج بين الثابت والمتحول؛ 7)

يُعنى هذا الكتاب بالمواطنة في بلدان مجلس التعاون الخليجي بوصفها مفتاح الخلل السياسي المزمن الذي يواجه هذه الدول، والذي يتمثل بحكم مطلق ينحصر في أيدي قلة قليلة من محتكري السلطة، الذين عادة ما يكونون من عائلة واحدة وتدعمهم قوى غربية كبرى، في مقابل ضيق المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار. ويقرّ الكتاب بأهمية الأدبيات التي تتناول المواطنة في الخليج والتي تركز على الأنظمة الحاكمة، لكنه يشدد أيضاً على أهمية التطرق إلى تعاطي التيارات السياسية والنخب والمواطنين عموماً مع المواطنة كمفهوم وممارسة. وعليه يبحث في معنى المواطنة في سياق بلدان مجلس التعاون، ويتناول طبيعة الحكم في بلدان المجلس وتطوره التاريخي ودور المواطنة فيه. وفي المقابل يعرض لدور المواطنة في فكر ومنهج الحركات والنخب السياسية في الخليج، الإسلامية منها والوطنية، وكيفية تعاطي المجتمع المدني بتجلياته المختلفة مع المواطنة. ويسعى الكتاب بذلك إلى تقديم رؤى مختلفة لمواطني بلدان مجلس التعاون تروم إلى إحياء النقاش حول كيفية الانتقال إلى الديمقراطية الحقة والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والتطلع إلى الوحدة والتنمية.

يؤكد الكتاب أن المواطنة من أكثر المفاهيم التي يجري تداولها على الساحة الخليجية في العقود الأخيرة، إلا أنها ما زالت في حالة دول الخليج من أكثر المفاهيم

هلامية وإثارة للجدل. ولذا يوضح أنه من الصعوبة بمكان الحديث عن وجود للمواطنة في بلد ما من دون تحقيق شرطين أساسيين: **الأول**، زوال وجود مظاهر حكم الفرد أو القلة من الناس، وتحرير الدولة من التبعية لشخص الحاكم. و**الثاني**، اعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة، مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، يتمتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية وقانونية متساوية، كما تتوافر ضمانات قانونية وإمكانات اجتماعية تتيح ممارسة كل مواطن حق المشاركة السياسية الفعالة وتولّي المناصب العامة. وفي هذا السياق يبين الكتاب أن الشرطين المذكورين غير متوافرين لتحقيق المواطنة.

أما بالنسبة إلى موقف التيارات السياسية المختلفة إزاء المواطنة وممارستها على الساحة الخليجية، إضافة إلى تعاطي عموم المواطنين معها، فيظهر الكتاب أن خطاب وممارسات الحركات الإسلامية السنية والشيعية في الخليج يغيب عنه اعتبار المواطنة كأولوية فكرية سياسية واجتماعية يؤسس عليها مشروعها المجتمعي بوصفها «فريضة غائبة». وفي المقابل يفيد أن التيارات المدنية، ولا سيما في البحرين والكويت، تواجه تحديين رئيسيين، **أولهما** ضيق رقعة الانتشار، و**الثاني** تعثُّر الممارسة الفعلية لبعض من أهم مفاهيم المواطنة داخل التيارات المدنية نفسها، كمبدأ تداول السلطة. وهكذا يؤكد الكتاب أن المواطنة كواقع معاش في بلدان الخليج العربية (فيما عدا حالة الكويت نسبياً) لا تزال بعيدة المنال.

وعليه، يبحث الكتاب في سبل معالجة الخلل السياسي المزمن في دول الخليج، ولا سيما مع لجوء السلطة ـ في السنوات التي أعقبت الاحتجاجات الشعبية عام 2011 ـ إلى مزيد من استعمال الأدوات القسرية في مواجهة المعارضة السياسية، بما فيها السجن وسحب الجنسية وصولاً إلى أحكام الإعدام. ويشدد الكتاب على أن تفعيل المواطنة يبقى المفتاح لمعالجة الخلل السياسي الذي يمثل بدوره المدخل الرئيسي لمعالجة أوجه الخلل المزمنة الأخرى في دول مجلس التعاون. فمن دون المشاركة الشعبية الفعالة في اتخاذ القرار، لن يكون بالإمكان التطرق إلى الخلل الإنتاجي المتمثل بالاعتماد المتصاعد على النفط كمورد ناضب يستغل بصورة غير مستدامة، ولا التطرق إلى الخلل السكاني المتفاقم الذي حوّل من يقطن المنطقة إلى سكان تنقصهم حقوق المواطنة، ولا تدارك الخلل الأمني من الاتكالية المتواصلة على القوى الغربية كالعرّاب الأخير للحماية، وستبقى الديمقراطية والتنمية والوحدة أهدافاً بعيدة المنال.

ولكن كيف السبيل إلى تفعيل المواطنة عندما تطبق القلة على أغلب مفاصل السلطة، في مقابل ضعف العمل الجماعي وتفاقم الشقاق المجتمعي، وتدني تبني خطاب المواطنة حتى لدى النخب والتيارات السياسية والاجتماعية؟

للإجابة عن هذا التساؤل يؤكد الكتاب أن التحدي الأكبر سيكون بناء «كتلة تاريخية» من الأطياف والتيارات السياسية والمجتمعية المختلفة التي يتوجب عليها أن تعمل على تفعيل المواطنة الحقة عبر الديمقراطية، وأن يكون تحركها على مستوى بلدان مجلس التعاون ككل، مع مراعاة خصوصية كل من بلدانه على حدة. فما يحصل في الكويت يؤثر في السعودية، وما يستجد في السعودية ينعكس على قطر، ولا يمكن لأي إصلاح

حقيقي أن يتجذر إلا إذا انتشر على مستوى الخليج ككل، بحيث يتكاتف الناس حول مبدأ المواطنة، كما تكاتفت الأنظمة حول الحكم المطلق.

ـ 2 ـ

صفوان المصري. **تونس: فرادة عربية**. ترجمة عبد الرحمن أياس. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019. 416 ص.

أطلقت «ثورة الياسمين» التي اندلعت في تونس في كانون الأول/ديسمبر 2010 ما يعرف بـ «الربيع العربي» وأطاحت النظام الأوتوقراطي للرئيس زين العابدين بن علي منتصف كانون الثاني/يناير 2011. وقد برزت تونس بصورة فريدة في جهودها للانتقال الديمقراطي، إذ أجرت عقب سقوط بن علي انتخابات برلمانية ورئاسية منصفة، واعتمدت دستوراً متقدماً، وأشرفت على عمليات انتقال سلمية متعددة للسلطة ـ على الرغم من التحديات ولا سيّما الاقتصادية منها ـ وذلك بخلاف عدد من البلدان العربية التي امتدت إليها انتفاضات «الربيع العربي» وواجهت عملية الانتقال الديمقراطي فيها تعقيدات وصعوبات جمة كما حصل في مصر، بينما انزلقت بلدان أخرى إلى حروب دامية كما حصل في ليبيا وسورية واليمن، وصولاً إلى الجزائر والسودان اللتين أطيح بحاكميهما مؤخراً من جانب المؤسسة العسكرية في البلدين وبتعاون مدني ـ في حالة السودان ـ من دون تأمين تغيير أو تعهد بتحول ديمقراطي ذي معنى.

من هنا يستكشف مؤلف هذا الكتاب العوامل التي كونت التجربة الخاصة لتونس، متتبعاً تاريخ الإصلاح في البلاد في مجالات التعليم والدين وحقوق المرأة. ويرى أن بذور المجتمع الليبرالي والديمقراطي نسبياً في تونس اليوم زرعت قبل مدة طويلة تصل إلى منتصف القرن التاسع عشر. كما يعتبر أن تونس ليست نموذجاً يمكن تكراره في بلدان عربية أخرى بقدر ما هي فرادة، إذ إن تاريخها في العمل الإصلاحي وضعها على مسار منفصل عن سائر المنطقة.

ويوضح المؤلف أن القصد من الكتاب ليس رسم صورة حتمية ومفرطة للتحول الديمقراطي في تونس. كما أنه لا يهدف إلى استبعاد بقية البلدان العربية عن النموذج التونسي، بقدر ما يهدف إلى التعرف إلى العوامل التي أعطت الديمقراطية التونسية طابعاً استثنائياً يمكن الإفادة منه، وأبرزها: تحديث النظام التعليمي الذي وضع بعد الاستقلال عام 1956؛ تعزيز دور المرأة والتمسك بحقوقها؛ الاعتدال الديني الذي ترجم تعايشاً بين الدين والعلمانية، بحيث سجل في تونس لأول مرة في الوطن العربي تنازل حزب إسلامي، هو حركة النهضة، «طواعية» عن السيطرة لمصلحة حزب علماني، ودور المجتمع المدني الناشط والفاعل المتجذر في الاتحاد العام التونسي للشغل.

ـ 3 ـ

وليد خدوري (محرر). **الطاقة والجغرافيا السياسية لغاز شرق المتوسط**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2019. 186 ص.

يضم هذا الكتاب مجموعة من الدراسات التي تُعنى بمتابعة الأبعاد المترتبة عن اكتشاف الغاز في شرق المتوسط منذ بداية القرن الحادي والعشرين، وما يمثله من أهمية في المجالين الاقتصادي والجيوسياسي، بوصفه مصدراً طاقوياً محلياً نظيفاً، تزداد

أهميته مع ازدياد استهلاكه عالمياً، مع ما يحمل ذلك من أبعاد استراتيجية لا تقل عن النفط.

ويؤكد الكتاب أن اكتشاف الغاز في شرق المتوسط يضيف عاملاً جديداً إلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي يتمثل بفتح ملف الحدود البحرية المختلَف بشأنها، على غرار الخلاف على التنقيب الذي أثاره المسؤولون الإسرائيليون على الحدود البحرية في جنوب لبنان، وذلك في سياق محاولات إسرائيل وضع اليد على الموارد العربية أو تعطيل إنتاجها. وقد ترجم المسؤولون الإسرائيليون ذلك في عرقلتهم تطوير حقل «غزة مارين» الذي يقع على مسافة نحو ثلاثين كيلومتراً قبالة ساحل غزة ويحوي ما يقدر بأكثر من تريليون قدم مكعبة من الغاز، وذلك منذ اكتشافه من جانب شركة «بريتيش غاز» عام 2000.

ويسعى المسؤولون الإسرائيليون إلى التغلغل في قطاع الطاقة العربي والتطبيع مع الجوار العربي من خلال تصدير الغاز إلى الدول المجاورة. ونظراً إلى محدودية الاحتياطي الغازي الإسرائيلي المكتشف حتى الآن، تحاول إسرائيل مشاركة الدول المجاورة المنتجة في برامج تصديرها إلى الأسواق الأوروبية، كما في مشاركتها قبرص لتزويد محطتي التسييل المصرية بالغاز، ومن ثم تصديره. كذلك يبحث المسؤولون الإسرائيليون أيضاً في إمكان التصدير مع قبرص بواسطة خط أنابيب بحري إلى أوروبا عبر قبرص واليونان وإيطاليا. وتدعم مفوضية السوق الأوروبية دراسة هذا المشروع الذي يتوقع تأخير تنفيذه نظراً إلى افتقاره إلى المشتري حتى الآن.

ـ 4 ـ

رزق الياس. **العبرة المفقودة من الصراع العربي ـ الإسرائيلي**. دمشق: وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2019. 525 ص.

يسعى مؤلف هذا الكتاب، وهو من المشاركين ميدانياً في الحروب العربية ـ الإسرائيلية والمؤرخين لها ـ أن يلخص أحداث هذه الحروب، وتحديداً الحروب التي جرت منذ عام 1948 حتى عام 1982، وذلك بهدف استخلاص الدروس منها وتحديد أسباب إخفاق عملية السلام التي بدأت في مدريد عام 1991، مؤكداً أن العبرة بالتوصل إلى سلام عادل وشامل ما زالت مفقودة. وإذ تناول المؤلف جميع الحروب العربية ـ الإسرائيلية والمفاوضات بين سورية وإسرائيل، حاول أن يظهر تأثير الجغرافيا والسياسة في قرارات الحرب أو السلم، وتأثير التوازن العسكري بين الطرفين في خوض الحرب، وقدرة كل طرف على تقويم نتائج كل جولة من جولات الصراع واستخلاص الدروس والعبر منها، من أجل خوض حرب لاحقة أو اللجوء إلى التسوية السلمية. ويرى المؤلف أنه بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، وحرب لبنان، 1982 والانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية قطاع غزة 1987، وتحرير المقاومة اللبنانية جنوب لبنان عام 2000، وحرب لبنان الثانية 2006؛ أن العقيدة الصهيونية القائمة على الهجرة والاستيطان أخذت بالتراجع، إذ أُجبرت إسرائيل على تفكيك مستوطناتها في سيناء وقطاع غزة، كما أُجبرت على الانسحاب من الجنوب اللبناني، وسقط حلمها بإقامة دولة فلسطينية في شرق الأردن، وانتقلت في السنوات الأخيرة

إلى الدفاع الاستراتيجي عن الحدود مع التركيز على بناء الجدران المحصنة في الضفة الغربية وقطاع غزة والحدود اللبنانية والمرتفعات السورية المحتلة. كما يؤكد المؤلف أن قوى محور المقاومة المكون من سورية وإيران وحزب الله والمنظمات الفلسطينية لديها القدرة العسكرية لتحقيق إصابات دقيقة في جميع الأهداف الحيوية في العمق الإسرائيلي، لتمثل بذلك تحدياً جدياً للكيان الصهيوني.

يقع الكتاب في ثمانية فصول، يعرض الفصل **الأول** لبعض الخصائص الجغرافية لمسرح الحرب في فلسطين ومرتفعات الجولان السورية المحتلة، وما يتضمنها من حدود الانتداب وخطوط الهدنة، والمعالم الطبغرافية البارزة في فلسطين ومرتفعات الجولان السورية.

ويتناول الفصل **الثاني** نكبة الـ 1948، بينما يتحدث **الثالث** عن العدوان الثلاثي البريطاني ـ الفرنسي ـ الإسرائيلي على مصر عام 1956، و**الرابع** عن نكسة «حرب حزيران/يونيو» 1967.

وإذ يعرض الفصل **الخامس** لجهود بناء القوات المسلحة السورية لخوض حرب تحرير الجولان، يتناول الفصل **السادس** «حرب تشرين/أكتوبر» التحريرية عام 1973 على الجبهتين السورية والمصرية.

أما الفصل **السابع**، فيتحدث عن توجه سورية لبناء توازن استراتيجي مع إسرائيل والغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، بينما يتناول الفصل **الثامن** فشل محادثات السلام على المسار السوري بعدما تأكد أن الجانب الإسرائيلي متمسك بموقفه بعدم الانسحاب الكامل من الجولان.

ثانياً: الكتب الأجنبية

ـ 1 ـ

Abhijit V. Banerjee and Esther Dulfo
Good Economics for Hard Times
New York: Public Affairs, 2019. 432 p.

يؤكد مؤلفا هذا الكتاب ابهجيت بانيرجي وإستر دوفلو ـ أستاذا الاقتصاد في معهد ماساتشوستس والحائزان حديثاً جائزة نوبل للاقتصاد عن أعمالهما حول تخفيف حدة الفقر ـ أن التحدي الكبير في عصرنا يكمن في معرفة كيفية التعامل مع المشكلات الاقتصادية الحرجة في مختلف أنحاء العالم، وأبرزها: الهجرة، التجارة، عدم المساواة؛ القبلية؛ العولمة؛ الاضطراب التكنولوجي؛ وتباطؤ النمو وتسارع وتيرة تغير المناخ.

ويمكن التوقف عند موضوعات الإصلاح الاقتصادي والبطالة وعدم المساواة والتطور التكنولوجي، إذ يناقش المؤلفان موضوع الهجرة وتحرير التجارة وانعكاسهما على نسب البطالة والدخل. كما يناقشان موضوع الخفوض الضريبية للأثرياء التي لا تؤدي إلى نمو اقتصادي بخلاف ما يتم الترويج له، ويؤكدان أن مشكلات عدم المساواة ليست ناجمة عن التغيرات التكنولوجية التي لا نتحكم بها بقدر ما هي نتيجة لقرارات سياسية غير مدروسة بعناية.

وفي ما يتعلق بتغير المناخ يشدد المؤلفان على أهمية وضع السياسات العملية التي تحدد كيفية الحد من التلوث، ويعيدان التذكير بأهمية موضوع المحافظة على

البيئة وجمال الطبيعة، الذي غالباً ما تتجاهله الحسابات القومية للناتج المحلي الإجمالي (GDP).

ويشدد الكتاب في روحيته على ضرورة وجود قوانين للاقتصاد تؤدي إلى بناء عالم أكثر إنسانية، وذلك بدلاً من الاستمرار في سياسات تقديم المصالح الذاتية بوجه أعمى على حساب المصالح العامة. ويحذر من فشل المجتمعات في العمل على وضع سياسات من شأنها أن تساعد الناس على البقاء والتمسك بكرامتهم في هذا العالم الذي يتسم بغياب العدالة الاجتماعية أكثر فأكثر، داعياً إلى عدم تكرار أخطاء الأمس.

ـ 2 ـ

Guy M. Snodgrass

Holding the Line: Inside Trump's Pentagon with Secretary Mattis

New York: Sentinel, 2019. 352 p.

في هذا الكتاب للطيار البحري الأمريكي المتقاعد غاي سنودجراس عرض مفصل للقرارات الرئيسية التي اتخذها البيت الأبيض والبنتاغون خلال فترة تولي الجنرال الأمريكي جيم ماتيس منصب وزير الدفاع في إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. وتعكس هذه القرارات وكيفية اتخاذها ـ كما يعرضها المؤلف الذي شغل منصب كاتب الخطابات ورئيس قسم الاتصالات في البنتاغون تحت إشراف ماتيس ـ طبيعة العلاقات التي كانت سائدة بين دونالد ترامب ووزير دفاعه ماتيس. وتقدم في الوقت ذاته صورة واضحة عن كيفية تعامل ماتيس مع قرارات ترامب المتعلقة بالأمن القومي الأمريكي، وذلك في ظل التحديات العالمية التي تواجه الولايات المتحدة، وبينها كيفية التعامل مع أزمتي كوريا الشمالية والملف النووي الإيراني، ناهيك بأزمات المنطقة الناجمة عن تدهور الأوضاع في العراق وسورية وانسداد أفق تسوية القضية الفلسطينية.

ويؤكد المؤلف أن ماتيس التزم بالحفاظ على علاقة طبيعية مع ترامب على الرغم من تصرفات الأخير في كثير من الأحيان بطريقة غير متوقعة ومندفعة ذات عواقب بعيدة المدى. ويوضح أن ماتيس الذي يتحمل مسؤولية الحفاظ على أمن الولايات المتحدة، كان عليه أن يطلع على قرارات السياسة الرئيسية عبر تويتر بدلاً من البيت الأبيض، على الرغم مما يترتب على ذلك من مخاطر على الأمن القومي الأمريكي. كما كان عليه أن يتحمل تداعيات قرارات ترامب التي ألحقت الأضرار بحلفاء الولايات المتحدة وشركائها. واستمر الوضع على حاله حتى قدم ماتيس استقالته من منصبه في كانون الأول/ديسمبر 2018 عقب إعلان ترامب قراره بالانسحاب من سورية. وأشار ماتيس في بيان استقالته إلى وجود اختلافات في رسم السياسات مع ترامب، لينضم بذلك إلى سلسلة من المسؤولين الرفيعين الذين استقالوا في إدارة ترامب.

ـ 3 ـ

Gerard Prunier

The Country That Does Not Exist: A History of Somaliland

London: C Hurst & Co Publishers Ltd, 2019. 320 p.

يقر مؤلف هذا الكتاب بقومية الشعب الصومالي، لكنه يشكك في إعادة توحيد الصومال التي انهارت عملياً عقب إطاحة الرئيس الصومالي محمد سياد بري أواخر كانون الثاني/يناير 1991، وفشل جهود

حركات التمرد في الشمال والجنوب في إقامة حكومة دستورية في البلاد، حيث أعلن الإقليم الشمالي انفصاله تحت مسمى «جمهورية أرض الصومال»، ودخلت بقية الأقاليم في حرب أهلية ما زالت مستمرة حتى اليوم، وسط تدخلات متشعبة الأهداف؛ أمريكية، ودولية من جانب الأمم المتحدة، وإثيوبية وكينية وأفريقية من خلال الاتحاد الأفريقي، لم تؤدِّ جميعها إلى إعادة الوحدة للبلاد.

وكان الاستعمار قد قسم الصومال إلى خمسة أقسام توزعت على أربع قوى مختلفة، ليصبح بذلك إنهاء الاستعمار والوحدة الصومالية مرادفين. وفي عام 1960، تمت إعادة توحيد جزئي بين أرض الصومال البريطانية والصومال الإيطالية، وأعلن في ذلك الوقت أن الدولة الصومالية الجديدة لن تتعرض مطلقاً للانقسام القبلي.

لكن هذا الإجراء الجزئي لم ينجح كما كان متوقعاً لكونه لم يأخذ بالاعتبار وجود عشائر قوية داخل المجتمع الصومالي واستمرار الثقافات الإدارية الاستعمارية. وأدى انهيار الديمقراطية البرلمانية في عام 1969 وما تلاها من ديكتاتورية «القبائل والجيش» التي أعقبت ذلك إلى حرب أهلية في الدولة الوطنية «المثالية»، استمرت أربعة عشر عاماً في الشمال «البريطاني» وما زالت مستعرة اليوم في الجنوب «الإيطالي». وأعلنت جمهورية أرض الصومال انفصالها من طرف واحد عن الصومال في عام 1991، لكنها فشلت في الحصول على اعتراف المجتمع الدولي بها. ويرى المؤلف أن «جمهورية أرض الصومال» أعلنت انفصالها بموجب حدودها الاستعمارية السابقة ولا تزال تكافح من أجل الوجود اقتصادياً ودبلوماسياً، والحصول بالتالي على اعتراف المجتمع الدولي بها.

ثالثاً: تقارير بحثية

ـ 1 ـ

Jeffrey Feltman,
«With Lebanon Making Fragile Progress, Now is the Wrong Time to Pull US Assistance,»
Brookings Institute (1 November 2019).

نشر معهد «بروكنز» دراسة للسفير الأمريكي الأسبق في لبنان جيفري فيلتمان تناولت الاحتجاجات في لبنان، معتبراً أنها أظهرت بعض التصدعات على واجهة حزب الله التي لا تقهر، الأمر الذي يتماشى إلى حد كبير مع المصالح الأمريكية.

ورأى فيلتمان أن التصدعات على واجهة حزب الله ظهرت مع نزول متظاهرين من الطائفة الشيعية إلى الساحات والطرق وعدم التجاوب مع دعوات الحزب بالتفرّق. كما وجد أن الجيش اللبناني والقوى الأمنية تصرفت باستقلالية إزاء دعوات حزب الله والقصر الجمهوري لإخلاء الطرق من المتظاهرين الذين وجهوا انتقادات غير مسبوقة لحزب الله.

من هنا يدعو فيلتمان البيت الأبيض إلى تعزيز التوجهات المناهضة لحزب الله على الرغم من هشاشتها، ويرى أن قرار البيت الأبيض بتعليق مساعدات أمنية بقيمة 105 ملايين دولار للجيش اللبناني قرار غير مناسب في توقيته على الإطلاق، ويقدم هدية لدمشق وطهران على حد سواء لتوجيه رسالة موحدة إلى اللبنانيين حول عدم صدقية الولايات

المتحدة كشريك. كما يقوّض هذا القرار أيضاً مقولة أن الجيش اللبناني، الذي بات يمتلك قدرات معقولة بفضل الدعم الأمريكي أساساً، يؤمّن أمناً أفضل وأكثر احترافياً من صواريخ حزب الله. كذلك يتعارض قرار البيت الأبيض والجهود الأمريكية والفرنسية الهادفة إلى عدم استخدام الساحة اللبنانية لتهديد إسرائيل.

ويذهب فيلتمان إلى الحديث عن سيناريو افتراضي للانتخابات الرئاسية في لبنان، يتحدث عن المنافسة والشكوك بين طهران ودمشق ليصل إلى فرضية ترشيح قائد الجيش جوزيف عون لمنصب رئاسة الجمهورية في حال حصول فراغ في سدة الرئاسة، وذلك كمرشح له صدقيته المتزايدة بالاستقلالية، ويتماشى مع رغبة المتظاهرين في الشارع. ويُنظر إلى قائد الجيش ـ بحسب تحليل فيلتمان ـ كبديل للمرشح الذي تدعمه سورية، سليمان فرنجية، رئيس تيار المردة، ومرشح التيار الوطني جبران باسيل الذي يحظى بدعم حزب الله وطهران.

لكن فيلتمان يقر بأنه على الرغم من أهمية التظاهرات الراهنة، من الصعب التحلي بالإيجابية عندما لا يبرز قادة بصدقية عابرة للطوائف لتوجيه طاقة التظاهرات بصورة بناءة، بينما يزيد الوضع الاقتصادي والمالي الأعباء. ويرى أن الأهم بالنسبة إليه هو أن تحرص الإدارة الأمريكية على عدم تسهيل الأمور على القوى المؤيدة لسورية ولإيران لتخطي الخلافات والانتصار على الاحتجاجات في نهاية الأمر(*).

ـ 2 ـ

Seth G. Jones and Danika Newlee,
«Iran's Protests and the Threat to Domestic Stability,»
(Center for Strategic and International Studies, CSIS Briefs, 8 November 2019).

يتناول هذا التقرير الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية التظاهرات الأخيرة التي شهدتها إيران احتجاجاً على ارتفاع أسعار الوقود وتدهور الأوضاع الاقتصادية والمظالم السياسية. ويرى أن مثل هذه التظاهرات التي بدأت تتصاعد بتقطع منذ أواخر عام 2017 قد لا تهدد النظام بالانهيار ـ كما توقع عدد من المسؤولين والمستشارين الأمريكيين والإسرائيليين ـ نظراً إلى قدرة قوات الأمن الإيرانية على الدفاع بقوة عن النظام، مقابل افتقار حركة الاحتجاج الإيرانية المفككة إلى قيادة مركزية. لكن ذلك لا يعني أن السلطات الإيرانية يمكنها تجاهل مطالب المتظاهرين أو عدم التعامل مع الاستياء الداخلي المستمر.

ويوضح التقرير أن عدداً من المسؤولين في الحكومة الأمريكية شددوا على أهمية

(*) قدم فيلتمان رؤيته للاحتجاجات في لبنان، أمام اللجنة الفرعية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والإرهاب الدولي المتفرعة من لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي بتاريخ 2019/11/20 دعا فيها إلى عدم ترك الساحة اللبنانية للتدخل الإيراني والسوري والروسي، وتأمين الدعم المالي للبنان بالتعاون مع فرنسا ودول مجلس التعاون الخليجي شرط تأليف حكومة قادرة على تنفيذ الإصلاحات التي يتم الاتفاق عليها، ومنها الخصخصة. ويوضح أنه لن يكون من الحكمة التدخل مباشرة في القرارات السياسية اللبنانية التي من شأنها أن تجعل من السهل على حزب الله (أو سورية أو إيران أو روسيا) أن يمسك بأوراق لتشويه سمعة المتظاهرين ومطالبهم. كما يجب ألّا يُنظر إلى عمل الولايات المتحدة على أنه اختيار لرئيس وزراء لبنان المقبل (انظر موقع صحيفة **النهار** اللبنانية <https://newspaper.annahar.com/article/1071268>).

العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران حتى باتوا يتحدثون عن انهيار اقتصادي وشيك في إيران يمهد لانهيار النظام. لكن هذه التوقعات فاتها أن قوات الأمن والاستخبارات التابعة للنظام قوية، وأن قدرات قوات الشرطة الإيرانية تحسنت منذ الحركة الخضراء لعام 2009، ويمكن أن يعمل فيلق الحرس الثوري (الباسك) وباسيج كقوات مسلحة إذا اشتدت الاحتجاجات وانتشرت.

ـ 3 ـ

Michael Knights,

«U.S. Interests and the Unsustainable Status Quo in Iraq,»

The Washington Institute for Near East Policy (12 November 2019).

يتناول مايكل نايتس ـ المتخصص في الشؤون العسكرية والأمنية للعراق وإيران ودول الخليج في هذه المقالة ـ الاحتجاجات غير المسبوقة في العراق في ظل تصاعد نسب البطالة في البلاد، واستمرار الأحزاب الحاكمة والميليشيات المدعومة من الخارج في خدمة مصالحها الضيقة وترك الفساد يستشري في البلاد، مقوضاً صدقية الحكومة التي لم تعد قادرة على اتخاذ تدابير ملحوظة من أجل الاستعداد لليوم الذي لن تعود فيه عائدات النفط قادرة على تغطية المصاريف الهائلة للرواتب الحكومية المتضخمة والمنافع الاجتماعية.

ويرى نايتس أنه إزاء هذه التطورات، لا يمكن أن تبقى الولايات المتحدة خارج الأحداث خشية رد فعل الميليشيات المدعومة من إيران. ولذا لا بد من أن تحسم الحكومة الأمريكية أمرها بسرعة حول ما يجري في العراق مع ما يحمل تدخلها من مخاطر. ويعتبر أنه لا بد للولايات المتحدة من أن تصطف إلى جانب الجيل الجديد من العراقيين و«الشيعة الوسطيين» داخل المؤسسة الدينية. ويجب أن تدعم التغيير المنظَّم وغير العنيف الذي يبلغ ذروته في قانونٍ انتخابي جديد، وقانون جديد للأحزاب السياسية، ومراقبة دولية فعّالة في الانتخابات المقبلة. وعليها أن تفرض بسرعة مجموعة عقوبات «قانون ماغنيتسكي العالمي» ضد العراقيين الرئيسيين المسؤولين عن مقتل المدنيين العراقيين.

ويقر نايتس بأن دعوته إلى التدخل الأمريكي عالية المخاطر، لكن الاحتجاجات الجارية في العراق تمثل أيضاً لحظة فريدة في التاريخ الحديث للعراق، إذ إنها المرة الأولى التي يقوم فيها الأفراد العراقيون الشباب بإطلاق الاحتجاجات الجماعية، وذلك «بدلاً من بعض الأحزاب الدينية التي تمثل جزءاً من المشكلة» □

يصدر قريباً

عن

مركز دراسات الوحدة العربية

تفكيك الاشتراكية العربية

علي القادري

دروس شهرزاد

عايدة الجوهري

مقالة في الوجود: قراءة نقدية في «المقدمة» المالكية

ناصيف نصار

المُستقبلُ العَرَبيّ

شروط النشر

المستقبل العربي مجلة عربية شهرية محكّمة تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية منذ عام 1978، وهي تُعنى بشؤون الوطن العربي، ونهضته ووحدته، وما يتعلّق به ويؤثر فيه إقليمياً ودولياً، على مختلف الصُّعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والعلمية والتقانية. تحفِّز المجلة الحسَّ النقدي، وتسعى في أبوابها المختلفة لتقديم قراءة علمية وعقلانية وموضوعية للقضايا والملفات المطروحة أو المهمة عربياً وعالمياً، كما تناقش قضايا خلافية من وجهات نظر متعددة.

تتوزع موضوعات المجلة على أبواب مختلفة، لكل منها معاييره وللنشر فيه شروطه. وتتسع صفحاتها لمختلف الباحثين والباحثات العرب، وهي تعطي الأولوية للنصوص التي تأتي بجديد، سواء على مستوى المعطيات والمعلومات، أم على مستوى المقاربات المنهجية والنظرية والاستنتاجات.

يمكن المساهمة في المجلة من خلال الأبواب التالية مع مراعاة شروط النشر الموضحة:

1 ـ **الدراسات**: يجب أن تتوافر في الدراسة شروط البحث العلمي، لناحية المنهج والتأصيل والمجيء بجديد، والاستناد إلى معطيات ووقائع حسية، وصحة المعلومات، والأمانة في الاقتباس والدقة في ذكر الهوامش والمراجع بأسلوب علمي يغطي كل المعلومات المطلوبة عن المصدر (سواء كان كتاباً أو مقالة في دورية، أو تقريراً...)، والبناء النصي واللغوي المتماسك والواضح والجميل، البعيد من الحشو والتكرار، والابتعاد من التعميمات والانتقائية، ومن الأحكام المسبقة غير المستندة إلى براهين وإلى تراكمات معرفية ونتائج بحثية سابقة وجديدة. يُشترط بالدراسة أن تتضمن **ملخصاً تنفيذياً**؛ و**مقدمة ومدخلاً منهجياً وإطاراً نظرياً**، تتضمن الفكرة الأساسية للدراسة وأهدافها والمنهجيات التي تعتمدها والأسئلة والإشكاليات التي تبحث فيها، وتأصيلاً نظرياً للبحث؛ يلي ذلك **متن النص** الذي يعالج موضوع البحث انطلاقاً من العام إلى الخاص، والذي يُفترض أن يوزّع على أبواب وعناوين فرعية متعددة المستويات؛ وصولاً إلى **الاستنتاجات** التي يُفترض أن تعرض باقتضاب أهم ما توصل إليه البحث. وانتهاء **بالخاتمة** التي تخرج بخلاصات وتوصيات مقتضبة. على ألا يتجاوز حجم الدراسة (باستثناء الخلاصة التنفيذية والهوامش أو المراجع) الـ 5000 ـ 6000 كلمة.

2 ـ **مقالات وآراء**: تناقش المقالة التي تدرج في هذا الباب موضوعاً خلافياً، بلغة عقلانية وموضوعية، أو ملفاً ساخناً، أو مقاربة تطرح وجهة نظر مغايرة، أو تقدم رؤية أو مقترحاً مستقبلياً لشأن عربي ما أو شأن عالمي مؤثر عربياً؛ كل ذلك بنمط تفكير وبأسلوب تحليل معمّقين، بعيدين من الخطاب اليومي والارتجالية. على ألا يتجاوز عدد كلمات المقالة الـ 3000 كلمة.

3 ـ **كتب وقراءات**: تتضمن مراجعة الكتاب عرضاً لمضمون كتاب صادر حديثاً، سواء باللغة العربية أو بلغة أجنبية، ومناقشة هذا المضمون ونقده، مع ضرورة إلقاء الضوء على هيكلية الكتاب والمنهجيات التي يقوم عليها والخلفية النظرية والفكرية التي تحكمه. على ألا تتعدى المراجعة حدود الـ 1500 كلمة.

4 ـ **أبواب غير ثابتة** مثل باب **أعلام** الذي يلقي الضوء على الأعمال الفكرية والتجربة الحياتية لأحد الأعلام العرب الذين تستحق أعمالهم وتجاربهم وإنجازاتهم التوقف عندها وتكريمها أو نقدها؛ أو باب **مقابلات** الذي يحاور أحد الأعلام العرب، أو غير العرب، حول تجربته الفكرية أو السياسية أو الثقافية؛ أو باب **مؤتمرات** الذي يلخِّص ويناقش نقدياً وقائع مؤتمر أو ندوة علمية على أن يقع النص في هذه الأبواب في حدود 2500 كلمة.

ترسل المساهمات إلى المركز مطبوعة إلكترونياً وفق برنامج وورد (Mircosoft Word) على البريد الإلكتروني: info@caus.org.lb

تتم مراجعة كل المساهمات المرسلة إلى المركز والملتزمة شروط النشر المبيّنة أعلاه وتعرض على اللجنة الاستشارية للمجلة للموافقة على نشرها، أو يتم رفضها أو طلب إدخال تعديلات عليها بناء على معايير النشر المعتمدة في المركز، ويتم إعلام الكاتب بقرار اللجنة الاستشارية في مدة أقصاها 6 أسابيع.

للاشتراك في مجلة

المُستقبلُ العربيّ

(تصدر المجلة باللغة العربية شهرياً)

- **الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد):**

للأفراد	للمؤسسات
100 $ للنسخة الورقية.	150 $ للنسخة الورقية.
10 $ للنسخة الإلكترونية.	40 $ للنسخة الإلكترونية.
105 $ للنسختين الورقية والإلكترونية.	180 $ للنسختين الورقية والإلكترونية.

- **الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:**

  تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد).

- **الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر** يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

- **شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن**، التي تزيد على **1000** كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **سبعة آلاف دولار أمريكي** تشمل أجور الشحن.

يرجى تسديد المبلغ كما يلي:

(1) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.

(2) أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (390-3800022-003) بنك بيبلوس ـ فرع الحمرا ـ السادات ص.ب: 5605 – 11 ـ بيروت ـ لبنان ـ تلكس Bybank 44078-41601 LE ـ تلفون: 736152 ـ 31 / 255620 .

صدر حديثاً

التنبيهات والحقيقة

مقالات إضافية حول الفلسفة والديموقراطيّة

ناصيف نصّار

288 صفحة

الثمن: 16 دولاراً

يحاول نصار في هذا الكتاب أن يقدّم مادة نظرية جديدة للوعي الديموقراطي والعمل الديموقراطي، تدور على ثلاث مسائل: مسألة الحقيقة، ومسألة حرية الفكر، ومسألة التعدد العقائدي، وهي بلا ريب من أمهات المسائل التي يحتاج المسار الديموقراطي الراهن في البلدان العربية إلى تصور إرشادي واضح في شأنها.

وفي محاولته هذه يعطي نصار الأولوية، كعادته في مجمل كتاباته حول السياسة، للمقاربة الفلسفية؛ وقد رأى من المناسب، من أجل تعزيز تفهُّم القارىء لوجهة نظره العامة، حول السياسة وغيرها من الميادين الفلسفية، أن يضمّن القسم المتعلق بالديموقراطية قسماً خاصاً يتعلق بكيفية تصوره للفلسفة وتطور ممارسته لها، منذ ستينات القرن الماضي إلى اليوم.

يتضمن الكتاب خمسة فصول، فضلاً عن المقدمة والخاتمة والفهرس.

صدر حديثاً

تونس: فرادة عربية

صفوان المصري

416 صفحة

الثمن: 18 دولاراً

بدأ الربيع العربي في تونس وانتهى بها؛ ففي منطقة يشوبها القمع الوحشي والكوارث الإنسانية والحروب الأهلية، أفسحت ثورة الياسمين التونسية وحدها الطريق أمام تحوّل سلمي إلى ديمقراطية فاعلة؛ فخلال مدة لا تتجاوز السنوات الأربع، أقر التونسيون دستوراً تقدمياً، وأجروا انتخابات برلمانية منصفة، ونصّبوا أول رئيس منتخب ديمقراطياً في تاريخ البلاد. لكن هل تجنّبت تونس ببساطة المصائب التي أصابت جيرانها، أم كانت تتميّز بسمات خاصة جعلت البلاد حالة خاصة؟

في **تونس: فرادة عربية**، يستكشف صفوان المصري العوامل التي كوّنت التجربة الخاصة للبلاد؛ فهو يتتبع تاريخ الإصلاح في تونس في مجالات التعليم والدين وحقوق المرأة، ويجادل في أن بذور المجتمع الليبرالي والديمقراطي نسبياً اليوم زُرعت قبل مدة طويلة تصل إلى منتصف القرن التاسع عشر. كما يجادل في أن تونس ليست نموذجاً يمكن تكراره في بلدان عربية أخرى بقدر ما هي فرادة، إذ إن تاريخها في العمل الإصلاحي وضَعَها على مسار منفصل عن سائر المنطقة. ويستكشف السرد أفكاراً تتعلق بالهوية، والعلاقة بين الإسلام والمجتمع، والدور المهيمن للدين في تشكيل الأجندات التعليمية والاجتماعية والسياسية في المنطقة. واستناداً إلى مقابلات مع عشرات الخبراء والقادة والناشطين والمواطنين العاديين، وإلى جمع كتلة غنية من المعرفة، يقدم المصري رواية حساسة، وشخصية أحياناً كثيرة، تمثل عاملاً حاسماً في فهم لا تونس فحسب بل العالم العربي الأعرض كذلك.

AL MUSTAQBAL AL ARABI
[THE ARAB FUTURE]

No. 490 | December 2019

A monthly journal published by Centre for Arab Unity Studies

Address: "Al Mustaqbal Al Arabi", Beit al-Nahda Bldg., Basra Str.
P. O. Box 113-6001 | Hamra, Beirut 2034 2407 – Lebanon

Tel: +961 1 750084/5/6/7
Fax: +961 1 750088

info@caus.org.lb **www.caus.org.lb**
@CausCenter **CausCenter** **@CausCenter**

ANNUAL SUBSCRIPTION (Including Shipping)

	Paper	E-Journal	E-Journal + paper
Individuals:	$ 100	$ 10	$105
Institutions:	$ 150	$ 40	$180

PRICE LIST

Cyprus **€ 5**
France **€ 6**
Germany **€ 4**
Greece **€ 6**
Italy **€ 3**
UK **£ 4**
Switzerland **CHF 10**
Iran **IRR 25000**
USA & Other Countries **$ 8**

سعر العدد

لبنان 4000 ليرة
سورية دولار واحد
الأردن 2 دولار
العراق 2 دولار
الكويت 1 دينار
الإمارات 10 دراهم

البحرين دينار واحد
قطر 10 ريالات
السعودية 10 ريالات
اليمن دولار واحد
عُمان ريال واحد
مصر 20 جنيهاً

السودان دولار واحد
ليبيا دولار واحد
الجزائر 2 دولار
تونس 4 دنانير
المغرب 15 درهماً
موريتانيا 300 أوقية

ISSN 1024-9834